الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر _ بسكرة _
كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجـارية وعلـوم التسييـر
قسـم العلـوم الاقتصادية

مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود و تمويل

إعداد الطالب:
طارق قدوري

إشراف الأستاذ الدكتور
أ.د. لخضر مرغاد

لجنة المناقشة

1- أ.د. صالح مفتاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
2- أ.د. لخضر مرغاد	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا
3- أ.د. رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	ممتحنا
4- د. إلياس الشاهد	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	ممتحنا
5- د. ليليا بن منصور	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	ممتحنا
6- د. أحسين عثماني	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا

السنة الجامعية
2015- 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾
اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ
وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُنْ
لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾

سورة الإخلاص

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

نحمد الله حمدا طيبا مباركا فيه و نشكره أن وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا العمل و نسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (**مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ**) . رواه أبو داود (1672) .

واعترافا بالفضل لأهله، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر و التقدير و خالص الدعاء بالأجر و الثواب لوالدي حفظهما الله وجميع أفراد أسرتي .

الشكر و الاحترام الوافر لأستاذي الأستاذ الدكتور مرغاد لخضر على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و الذي لم يبخل بعلمه ووقته وتوجيهاته و تصويباته، فجزاه الله خير الجزاء.

وما من سبيل في آخر هذه الكلمة سوى أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في السر و العلن، ولو بكلمة.

الباحث: طارق قدوري.

إهداء

الحمد لله الذي أكرمني وقدرني على إتمام عملي هذا .

أهدي خلاصة عملي و ثمرة جهدي ،

إلى نبينا محمد صَلى الله عليه وسلم .

إلى والدي الكريمين. حفظهما الله ،

أمي " بوضياف مليكة " و أبي "موسى".

إلى كل إخوتي متمنيا لهم كل النجاح .

إلى كل من حمل شعلة العلم ينير بها درب الآخرين.

الباحث : طارق قدوري

الملخص :

بتطـور دور الدولـة فـي النشـاط الاقتصـادي تطـورت معهـا كافـة أدوات السياسـة الماليـة، وانعكـس هـذا التطـور علـى مفهـوم الإنفـاق العـام باعتبـاره الوسـيلة التـي تسـتخدمها الدولـة فـي تحقيـق أهـدافها الاقتصـادية. ولتوضـيح تطـور حجـم وهيكلـة الإنفـاق الحكـومي فـي الجزائـر اسـتخدمت المنهج الوصفي والأساليب القياسية الحديثة.

وتوقف الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي على عوامل عدة أهمها: طبيعة الإنفاق، وهدفه،وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق، والوضع الاقتصادي السائد. ومع تطور مناهج وأساليب التخطيط الاقتصادي، اكتسبت الموازنة العامة للدولة أهمية خاصة،حيث أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل الدولة من خلالها للتحكم وتطوير أدوات الرقابة وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي .

وخلصـت الدراسـة إلـى مجموعـة مـن النتـائج أهمهـا: أخـذُ الإنفـاق الحكـومي فـي الجزائـر الـدور الكبيـر فـي النشـاط الاقتصـادي، واسـتمرار تزايـده مرافقـا لتوجـه الدولـة الاجتمـاعي. مـع أهميـة الإنفـاق الحكـومي فـي توجيـه محـددات التنميـة الاقتصـادية فـي الجزائـر، ممـا يسـتدعي ترشـيد هـذا الإنفـاق وتوجيهـه نحـو مجـالات تخـدم التنميـة الشـاملة ، والتأكيـد علـى ضـرورة التوجـه نحـو المزيـد مـن الإنفـاق علـى الصـحة والتعلـيم لمـا لهـم مـن قـوة دافعـة للتنميـة، مـع الاسـتمرار فـي بنـاء قاعـدة صـلبة مـن البنيـة التحتيـة والماديـة والاجتماعيـة المحفـزة للنمـو لتحقيـق تنميـة حقيقيـة عادلـة ومستدامة .

الكلمات المفتاحية : التنمية الاقتصادية ، ترشيد الإنفاق الحكومي ، الميزانية العامة ، نظام تحليل التكلفة والعائد، نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM).

ABSTRACT

With The evolution of the state role in economic activity, all the tools of the fiscal policy have evolved . This evolution was reflected upon the concept of public spending as the means used by the state to achieve economic goals. To illustrate the evolution of the size and structure of government spending in Algeria, I used the descriptive approach and the modern measuring methods.

The economic effects of government spending depends on several factors, most notably: the nature of expenditure, its goal, the nature of the necessary revenues to finance spending, and the prevailing economic status . With the spread of economic planning and the development of its curricula and methods, the state general balance has gained special importance. It has become the major financial

plan for the implementation of the economic and social development programs. The state tends, through it, to control and develop the tools and increase the efficiency of government spending .

And the study concluded a set of results, most importantly the fact that the general spending in Algeria has taken the major role in the economic activity in Algeria, and the increase in government spending continued accompanying the state's social orientation with the importance of the government spending to direct the determinants of the economic growth in Algeria. This latter notion summons guiding this expenditure wisely and directing it towards domains that serve the comprehensive growth. It also emphasized the necessity to head towards more spending on health and education for their driving force for development , while continuing to build a solid base of basic, material and social infrastructure that motivates growth to achieve a real fair and permanent development .

Key-words : Economic growth , **R**ationalization of expenditure, **G**eneral budget, **C**ost-benefit analysis **V**ector Error Correction Model (VECM).

Résumé :

L'évolution du rôle de l'État dans l'activité économique a évolué avec tous les instruments de la politique budgétaire et reflète cette évolution sur le concept des dépenses publiques que les moyens utilisés par l'Etat dans la réalisation des objectifs économiques , et pour illustrer l' évolution de la taille et de la structure des dépenses publiques en Algérie utilisé l'approche descriptive et des méthodes standards modernes.

Les effets économiques des dépenses publiques dépend de plusieurs facteurs , notamment la nature de la dépense et la nature de son but et les revenus nécessaires pour financer les dépenses et la situation économique . Avec la propagation de la planification et le développement des programmes et des méthodes du budget de l'Etat économique a acquis une importance particulière , comme cela est devenu un plan financier majeur pour la mise en œuvre des programmes de développement économique et social . Et l'état par lequel le contrôle et le développement de contrôle et d'accroître l'efficacité des outils de dépenses du gouvernement .

L'étude a conclu des résultats les plus importants de prise de tête en Algérie rôle majeur dans l'activité économique , a continué d'augmenter les dépenses du gouvernement dans les établissements Algérie dirigé état social avec l'importance des dépenses du gouvernement dans l'orientation des déterminants du développement économique en Algérie , qui appelle à la rationalisation des dépenses et dirigé vers les zones servent le développement dans l'ensemble, et il a souligné la nécessité d'aller vers une augmentation des dépenses en matière de santé et de l'éducation pour leur force matrice pour le développement , tout en continuant à construire une base solide de l'infrastructure , de catalyseur physique et social pour la croissance pour atteindre le développement d'une réalité durable et équitable.

Mots clés :Développement économique , **R**ationalisation des dépenses publiques ,**b**udget général, des coûts et avantages , **M**odèle de Correction d'Erreur Vectoriel.

فهـرس المحتويـات

شكر	I
الإهداء	II
ملخص بالعربية – بالفرنسية – بالانجليزية	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	XVI
قائمة الملاحق	XVII
المقدمة العامة	أ– ل
الفصل الأول: دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية	
تمهيد:	2
المبحث الأول: دور الدولة و السلعة العمومية.	3
المطلب الأول: مفهوم السلعة العمومية و خصائصها.	3
المطلب الثاني: إشكالية عرض السلعة العمومية.	10
المطلب الثالث: فشل السوق و تدخل الدولة في حالة السلعة العمومية.	12
المبحث الثاني: تطور دور الدولة وتأثيرها على النمو الاقتصادي .	20
المطلب الأول: دور الدولة في الفكر الاقتصادي التقليدي.	20
المطلب الثاني: دور الدولة في الفكر الكينزي و دولة الرفاه.	25
المطلب الثالث: دور الدولة في إطار الاتجاهات الفكرية الحديثة للنمو الاقتصادي.	29
المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و مؤشرات قياسها.	37
المطلب الأول: النمو الاقتصادي وطرق قياسه .	37
المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية .	40
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية.	47
خلاصة الفصل الأول .	54
الفصل الثاني: السياسة المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية	
تمهيد	56
المبحث الأول: كفاءة السياسة المالية و مفهوم الانفاق الحكومي.	56
المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.	57
المطلب الثاني: تقسيم الإنفاق الحكومي.	61

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتزايد الإنفاق الحكومي.	66
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.	72
المبحث الثاني : مصادر تمويل الإنفاق الحكومي .	80
المطلب الأول: مفهوم و تقسيمات الإيرادات العامة.	80
المطلب الثاني: أنواع الإيرادات العامة.	82
المطلب الثالث : النظرية العامة للضريبة.	86
المبحث الثالث : الميزانية العامة.	93
المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة .	95
المطلب الثاني: دورة الموازنة العامة .	98
المطلب الثالث: مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة .	106
خلاصة الفصل الثاني	117
الفصل الثالث: تطور مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وأساليبه:	
تمهيد	120
المبحث الأول: مفهوم ترشيد الانفاق الحكومي ومتطلبات نجاحه.	120
المطلب الأول : أساليب تخفيض ومراقبة الإنفاق الحكومي.	120
المطلب الثاني : ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي ومبرراته.	123
المطلب الثالث: عناصر ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.	128
المبحث الثاني: نظام تحليل التكلفة والعائد كأداة لدراسة الجدوى الاجتماعية للمشاريع العامة.	135
المطلب الأول: ماهية ومعايير نظام تحليل التكلفة والعائد.	135
المطلب الثاني: التحليل الرئيسي للربحية الاجتماعية.	140
المطلب الثالث: تحليل الآثار التنموية و الاجتماعية للمشروعات.	146
المبحث الثالث: ترشيد النفقات العامة باستخدام الموازنة العامة للدولة	161
المطلب الأول: ترشيد النفقات العامة عن طريق موازنة البرامج والأداء.	161
المطلب الثاني: المطلب الثاني: نظام التخطيط المبرمج للموازنة.	174
المطلب الثالث: نظام الأساس الصفري ومقومات تطبيقه	178
خلاصة الفصل الثالث	183

الفصل الرابع : تحليل متغيرات التنمية الاقتصادية واتجاهات الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1990-2014:	
تمهيد	**185**
المبحث الأول: تطور متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر	**186**
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر ومساهمة القطاعات الاقتصادية.	**187**
المطلب الثاني: مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.	**189**
المطلب الثالث: الاتجاهات الإنفاقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي .	**196**
المبحث الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014.	**198**
المطلب الأول: تطور حجم النفقات العامة للفترة 1990-2014 .	**198**
المطلب الثاني: تطور هيكل الإنفاق العام الإجمالي في الجزائر.	**199**
المبحث الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014	**205**
المطلب الأول: الزيادة الظاهرية وأسبابها.	**205**
المطلب الثاني: الزيادة الحقيقية وأسبابها .	**215**
المطلب الثالث: النظرية الاقتصادية وتزايد الإنفاق الحكومي .	**219**
المبحث الرابع: تطور حجم ومكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014.	**226**
المطلب الأول: هيكل وتطور الإيرادات العامة .	**226**
المطلب الثاني : تطور هيكل الايرادات الضريبية للفترة 1990-2014 .	**228**
المطلب الثالث : ارتباط الإيرادات العام في الجزائر بأسعار النفط .	**230**
المطلب الرابع : العلاقة بين العجز المالي والإنفاق الحكومي الجزائر 1990-2014.	**232**
خلاصة الفصل الرابع	**239**
الفصل الخامس: مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر :	
تمهيد	**239**
المبحث الأول: دور الإنفاق العام في التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2014.	**241**
المطلب الأول: نفقات التربية والتعليم.	**242**
المطلب الثاني: الشؤون الصحية (قطاع الصحة والسكان).	**250**
المبحث الثاني: دور الإنفاق على القطاعات الاقتصادية في دفع التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2014.	**258**

المطلب الأول : الإنفاق الحكومي على قطاع النقل والمواصلات ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر.	258
المبحث الثالث: آفاق ترشيد الإنفاق الحكومي في ظل مشروع عصرنه الأنظمة الموازية في الجزائر.	265
المطلب الأول مشروع عصرنه الأنظمة الموازية للجزائر.	266
المطلب الثاني : إعداد وتنفيذ وضبط قانون المالية في ظل الإصلاح الموازنة .	268
لمبحث الرابع : نموذج مقترح لتفعيل أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار وفق مبدأ التكلفة والعائد.	273
المطلب الأول : ميزات النموذج المقترح.	275
المطلب الثاني : تطبيق النموذج المقترح .	276
لمبحث الخامس : ترشيد السياسة المالية وأثرها على مستوى التوازن الكلي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.	279
المطلب الأول : النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.	280
المطلب الثاني : التحليل القياسي و نتائج الاختبارات .	286
المطلب الثالث : نموذج ترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر.	297
خلاصة الفصل الخامس	309
الخاتمة العامة	311
الملاحق	322
المراجع	334

قائمة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم الجدول(1–1)	نظرية الألعاب مأزق المسجونين.	11
رقم الجدول(1–2)	نظرية الألعاب مأزق المسجونين بإتباع إستراتيجية تعاونية.	17
رقم الجدول(1–3)	الغايات الإنمائية للألفية.	46
جدول رقم (2–1)	نموذج النفقات العامة بالميزانية الفرنسية .	64
جدول رقم (3–1)	ترتيب المشروعات حسب معايير المركب " نموذج استانفورد "	146
جدول رقم (4–1)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للاقتصاد الوطني للفترة (1990–2014)	187
جدول رقم (4–2)	مجموع النفقات بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق الداخلي.	201
جدول رقم (4–3)	مكونات إجمالي نفقات الميزانية للفترة (2000– 2013).	203
جدول رقم (4–4)	أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990–2014).	206
جدول رقم (4–5)	أثر الزيادة السكانية على تطور النفقات العامة في الجزائر للفتر (1990–2014)	211
جدول رقم (4–6)	معدل تزايد الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في الجزائر للفترة(1990–2014) .	223
جدول رقم (4–7)	اختبار السببية بين الناتج الحلي الإجمالي والكتلة النقدية .	225
جدول رقم (4–8)	تطور هيكل الإيرادات الضريبية	229
جدول رقم (4–9)	وضعية صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية خلال الفترة (2000–2013).	232
جدول رقم (4–10)	العجز أو الفائض في الميزانية العامة للجزائر.	233
جدول رقم (4–11)	متوسط العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990–2014).	233
جدول رقم (5–01)	**أعداد المؤسسات التعليمية والطلبة (بالآلف) في المراحل المختلفة للفترة (1990–2014)**.	245
جدول رقم (5–02)	تطور عدد المعلمين في كل مرحلة.	247
جدول رقم (5–03)	تطور نفقات التعليم ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي ونفقات الميزانية العامة	248

	للفترة (1990–2014).	
جدول رقم (5–04)	المؤشرات العالمية التربية والتعليم لسنوات 2010.	250
جدول رقم (5–05)	عدد الأطباء وعدد جرحي الأسنان وعدد الصيادلة ومجوع السكان لكل طبي للفترة 1990–2014.	253
جدول رقم (5–06)	عدد المستشفيات وعدد الأسرَة إلى مجموع السكان في الجزائر للفترة 1990–2014.	254
جدول رقم (5–07)	تحسن وضع الولادات في الجزائر للفترة 1990–2014.	254
جدول رقم (5–08)	تطور النفقات العامة على قطاع الصحة 1990–2014.	255
جدول رقم (5–09)	يقارن نسب الإنفاق في الجزائر مع دول العالم 2007.	257
جدول رقم (5–10)	تطور قطاع النقل والمواصلات في الجزائر للفترة (1990–2014).	261
جدول رقم (5–11)	**تطور الإنفاق على قطاع النقل و نسبته إلى الانفاق الحكومي الاجمالي وGDP في الجزائر.**	264
جدول رقم (5–12)	توزيع الميزانية وفق القطاعات وطبيعة النفقة .	270
جدول رقم (5–13)	نموذج لميزانية برنامج قطاع وزاري.	272
الجدول رقم (05-28)	نتائج تحليل مكونات تباين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي الإجمالي.	305
الجدول رقم (05-29)	نتائج تحليل مكونات تباين النمو الاقتصادي وأصناف الإنفاق الحكومي .	306

قائمـة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (2–1)	يرصد تطور الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية سنوات1903 إلى 2012.	68
الشكل رقم (2–2)	أثر سياسة الدعم على الأسعار	76
الشكل رقم (2–4)	تقسيمات الإيرادات العامة.	82
الشكل رقم (2–5)	يمثل دورة الموازنة العامة.	99
الشكل رقم (2–6)	مراحل تنفيذ النفقات العامة .	103
الشكل رقم (2–7)	انواع الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة	104
الشكل رقم (3–1)	التسلسل الهرمي لتبويب موازنة البرامج والأداء	169
الشكل رقم (4–1)	تطور اهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.	186
الشكل رقم (4–2)	نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني والعالمي.	189
الشكل رقم (4–3)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة الدراسة 1990–2014	190
الشكل رقم (4–4)	يوضح مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية سنة 2003.	191
الشكل رقم (4–5)	نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات لبعض الدول النفطية.	195
الشكل رقم (4–6)	هيكل النفقات العامة في الجزائر :	200
الشكل رقم (4–7)	تطور قيمة الدينار مقابل الدولار للفترة 1990–2014.	208
الشكل رقم (4–8)	الزيادة السكانية في الجزائر للفترة (1990–2014).	211
الشكل رقم (4–9)	التركيبة السكانية في الجزائر 2010.	212
الشكل رقم (4–10)	تطور نسبة نمو الفئة النشطة لسكان الجزائر 1950–2050.	214
الشكل رقم (4–11)	تطور المجموع العام لإيرادات الميزانية النهائية في الجزائر للفترة 1990–2014.	226
الشكل رقم (4–12)	نسبة الإيرادات النفطية لمجموع الإيرادات.	227
الشكل رقم (4–13)	مكونات الإيرادات العامة في الجزائر	228

الشكل رقم (4–14)	نسبة التغير السنوي لسعر برميل من النفط وإجمالي إيرادات المحروقات في الجزائر للفترة 2000–2013.	**231**
الشكل رقم (4–15)	تطور نسب العجز مقارنة مع إجمالي الإنفاق الحكومي للفترة 1990–2014.	**234**
الشكل رقم (5–01)	تطور الإنفاق على التعليم وإجمالي الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي للفترة 1990–2011.	**249**
الشكل رقم (5–02)	يوضح القوى العاملة الصحية والبنية التحتية في الجزائر مقارنة مع المعدلات العالمية.	**256**
الشكل رقم (5–03)	توصيف النقل حسب الوسط الذي تسير فيه واسطة النقل.	**260**
الشكل رقم (5–04)	عملية الانتقال إلى البرنامج المعلوماتي الخاص بالميزانية.	**267**
الشكل رقم (5–05)	هيكلة مشروع قانون المالية في إطار برنامج عصرنه النظام الموازني.	**269**
الشكل رقم (5–06)	مخطط يوضح تفاعلية للنموذج المحددات الأساسية لاقتصاد الكلي.	**286**
الشكل رقم (5–07)	ترتيب المراكز الأولى لأصناف الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1990–2014.	
الشكل رقم (05–9)	دالة الاستجابة لردة فعل النمو الاقتصادي لإجمالي الإنفاق الحكومي .	**307**
الشكل رقم (05–10)	دالة الاستجابة لردة فعل النمو الاقتصادي لأصناف الإنفاق الحكومي	**308**

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	متغيرات النموذج الأول الإجمالية .	**323**
الملحق 2	متغيرات النموذج الثاني الإجمالية .	**224**
الملحق 3	الجدول رقم (4–01)، مكونات إجمالي نفقات الميزانية للفترة 2000– 2013	**325**
الملحق 4	الجدول رقم (4–04) أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990–2014)	**326**
الملحق 5	الجدول رقم (4–05)،أثر الزيادة السكانية على تطور النفقات العامة في الجزائر للفتر (1990–2014).	**327**
الملحق 6	الجدول رقم (4–09)،العجز أو الفائض في الميزانية العامة للجزائر للفترة 1990–2014	**327**
الملحق 7	جدول رقم (5–03) ، تطور النفقات التعليم ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي ونفقات الميزانية العامة للفترة (1990–2014)	**328**
الملحق 8	جدول رقم (5–05) ،عدد الأطباء وعدد جرحى الأسنان وعدد الصيادلة ومجوع السكان لكل طبيب للفترة 1990–2014.	**329**
الملحق 9	الجدول رقم (5–06)،عدد المستشفيات وعدد الأسرةُ إلى مجموع السكان في الجزائر للفترة 1990–2014.	**330**
الملحق 10	**الجدول رقم (5–07)**، تحسن وضع الولادات في الجزائر للفترة 1990–2014	**331**
الملحق 11	جدول رقم (5–08) ، تطور النفقات العامة على قطاع الصحة 1990–2014.	**331**
الملحق 12	جدول رقم (5–10)، تطور قطاع النقل والمواصلات في الجزائر للفترة (1990–2014)	**332**
الملحق 13	**الجدول رقم (5–11)**، تطور الإنفاق على قطاع النقل ونسبته إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي و GDP في الجزائر	**333**

المقدمة العامة

تمثل التنمية الاقتصادية هدفاً وهاجساً تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وأيدلوجياتها للعمل على تحقيقها،والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل. ولمعرفة وتحديد العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية،عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة و تحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي وذلك لصياغة وتحديد المتغيرات ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة التنمية الاقتصادية . وتؤكد كثير من الدراسات التطبيقية التي تزخر بها أدبيات الاقتصاد على أهمية الإنفاق العام كمحدد أساسي في عملية التنمية .

ومع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تعاظمت أهمية الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق دورها في الميادين المختلفة ، وصورة توضح البرامج الحكومية في المجالات كافة في شكل أرقام و اعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجيات العامة للأفراد وسعيا إلى تحقيق أكبر منفعة ممكنة لهم.

هذا التطور الذي أشار إليه الباحثون ساهم في بلورة تعريفات جديدة للإنفاق العام تكاد تتفق جميعا على صيغة جديدة و هي (مبلغ من المال يخرج من ذمة شخص إداري سدادا لحاجة عامة).

ولقد شهدت معظم دول العالم زيادة ملحوظة في نفقاتها العامة بشقيها الاستثماري والجاري وذلك نتيجة لتغير دور الدولة من الحارس،إلى المتدخلة ثم إلى المنتجة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

فالنفقات العامة تساهم وبشكل مباشر في تنمية رأس المال البشري بتمويلها للخدمات الضرورية كالتعليم و الصحة التي تقدم لأفراد المجتمع باعتبارهم وسيلة التنمية الاقتصادية و هدفا لها في الوقت نفسه، كما تلعب هذه النفقات دورا هاما في تدعيم البنية التحية للاقتصاد، والتي تمثل أساسا لأي خطة تنموية سليمة.

1- أهمية البحث :

تعد الجزائر من الدول التي ساد فيها القطاع العام متجسدا في دور وحجم الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي،كما يعد الأداة الأساسية التي تستخدمها السلطة التنفيذية في الجزائر لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات. كما أن العديد من الأبحاث العلمية ربطت بين الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي من جهة وبين التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. ودراسة هذا الرابط في الجزائر قد يكشف أوجه القصور في كفاءة الاستخدام الخاص بالإنفاق العام و منه تبرز أهمية دراسة النفقات العامة في الجزائر.

2 - هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على حجم الدور الذي يلعبه الإنفاق العام كمحرك للنشاط الاقتصادي في الجزائر. كما نحاول تحديد أي أنواع النفقات أكثر دفعا لتنمية الاقتصادية وبالتالي إمكانية تحديد أولوية الإنفاق العام لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة.

وبصفة عامة يهدف البحث إلى:

1.محاولة تحديد العلاقة بين بنود الإنفاق العام وبين التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تأثير النفقات العامة على معدلات النمو للقطاعات الاقتصادية.

2.معرفة أولويات الإنفاق في الجزائر. وهل مكنت آليات ترشيدها من تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ومدى الاحتكام إلى المعايير المستخدمة في توجيه الإنفاق العام والانحياز إلى المعايير الاقتصادية و الاجتماعية و البعد عن الإسراف والتبديد والاستغلال.

3.تبيان مدى الكفاءة المحققة في توجيه هذا الإنفاق ومدى الحرص على توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الإنتاجية للمساهمة في دفع عملية التنمية وتحقيق أهداف الألفية.

4.الوقوف على توزيع الإنفاق العام على الاستخدامات المختلفة فى الجزائر خلال فترة البحث، وذلك فى محاولة لمعرفة اتجاهات الإنفاق العام والتى تعكس مستوى إنتاجية الإنفاق العام وفاعليته ومحاولة قياس النفع الذي يولده هذا الإنفاق.

5.قياس العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية، وذلك لتحديد اهم أنواع الإنفاق العام المسؤولة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

6.الوصول إلى منهج مقترح لتحديد أولويات الإنفاق العام في الجزائر.

بالإضافة إلى ما سبق يهدف البحث في نهايته إلى اقتراح بعض التوصيات والمقترحات لتكون عونا لصانعي السياسات الاقتصادية بالجزائر على تصميم برامج ذات توجه إنمائي، وذلك في ضوء المؤشرات والنتائج التي سوف تتمخض عنها هذه الدراسة.

3- تحديد إشكالية البحث:

خلال كل مراحل التنمية في الجزائر، يبقى للإنفاق الحكومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية و صورة لتدخلها في النشاط الاقتصادي ووسيلة من وسائل تنفيذ البرامج الحكومية.

هذا والأهمية الاقتصادية للإنفاق العام في الجزائر لا تعتمد على حجم هذا الإنفاق أو سرعة تدفقه فحسب، بل تعتمد أيضا على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الجزائر، وقد خضعت العلاقة بين الإنفاق العام وأنواعه المختلفة وأثاره على التنمية الاقتصادية للعديد من الدراسات التي توصلت إلى استنتاجات غير حاسمة ، ومنه يُثَار تساؤل رئيسي وهو محور مشكلة الدراسة:

- **هل ساهم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2014 ؟**

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسية أسئلة فرعية أخرى تركز الدراسة مضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها:

- ماهي خصائص التنمية الاقتصادية في الجزائر وأهم محدداتها؟
- ما هي السياسات المتبعة في توزيع للإنفاق الحكومي على القطاعات الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي آليات الإنفاق الحكومي في تحيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- هل هناك سياسات واضحة لرفع من كفاءة لإنفاق الحكومي في الجزائر؟
- ما هو الإنفاق القطاعي الأكثر دفعا لهداف التنمية في الجزائر؟
- هل توجد علاقة بين الإنفاق على التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الدراسة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه.

4- فروض البحث :

1. تختلف سياسات الإنفاق الحكومي على قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية والأهداف المتبناة في كل مرحلة .
2. ارتباط سياسات الإنفاق العام على قطاعات الاقتصاد الوطني بمدى وفرة موارد تمويلها.
3. ليس هناك إستراتيجية واضحة لأولويات الإنفاق العام في الجزائر.
4. إن عدم ترشيد الإنفاق الحكومي هو السبب في عدم كفاءته وفاعليته .
5. الإنفاق الحكومي و الخاص على التعليم والبحث العلمي والصحة والضمان الاجتماعي هي نفقات تدعم عمليات التنمية البشرية فضلا عن مكافحة الفقر.

6.هنـاك علاقـة قويـة بـين الانفـاق الحكـومي علـى التعلـيم والصـحة، والتنميـة الاقتصـادية فـي الجزائر للفترة 1990-2014.

5- منهج البحث :

1.تعتمـد الدراسـة علـى مـنهج التحليـل الوصـفي وذلـك بتحديـد المشـكلة ووصـفها. والرصـد النظري لأدبيات الموضوع .

2.اعتمـد البحـث علـى أسـلوب التحليـل المقـارن باسـتخدام السلاسـل الزمنيـة للإنفـاق العـام وعناصـره المختلفـة مـن أجـل التعـرف علـى تطـور هـذا الإنفـاق مـن جهـة، وتغيـر الأولويات من جهة أخرى.

3.اسـتخدام نمـوذج قياسـي لتحديـد العلاقـة بـين بعـض بنـود الانفـاق العـام و تأثيرهـا علـى قطاعـات الاقتصـادية (التعلـيم ،الـدفاع ، الصـحة ، العدالـة ، النقـل و المواصـلات) ونمـوذج لبيـان الالتـزام بأولويـات الإنفـاق وبيـان تأثيرهـا علـى المتغيـرات الاقتصـادية (الـدخل وسـعر الفائـدة، والعـبء الضريبي وعجز الموازنة، وحجم التوظيف) .

4.تصـميم نمـوذج قياسـي بغـرض قيـاس العلاقـة بـين بنـود الإنفـاق الحكـومي ومعـدلات النمـو الاقتصادي باستخدام برامج إحصائية حديثة .

وسـنعتمد علـى البيانـات الرقميـة الرسـمية الصـادرة عـن وزارة الماليـة ، بنـك الجزائـر، والـديوان الـوطني للإحصـائيات،وتقارير صـندوق النقـد و البنـك الـدوليين. فـي إعـداد السلاسل الزمنية للفترة 1990-2014 .

6- صعوبات البحث :

تكمن صعوبات البحث في الحصول على المعلومات الخاصة ببنود الإنفاق قيد الدراسة المنشورة، والتي تنقصها الدقة أحيانا وكذلك تنوع وتعدد تقسيمات الإنفاق الحكومي خاصة مع التعديلات على الوزارة وكثرة الصناديق وتداخل المهام. الامر الذي ضاعف من الجهد في جمع المعلومات عن الموضوع وذلك لان الخوض في بحث كهذا ليس بالعملية السهلة نظرا لشموله على نفقات قطاعات متعددة تمثل معظم جوانب الاقتصاد الوطني.

7 – موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة:

من الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي الدراسة التي قام بها **(Ram1986)**[1] باستخدام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي، الأولى: تستخدم الإنفاق الحكومي، والثانية تستخدم الإنفاق الخاص كمحدد للنمو، وفي كلتا المعادلتين استخدم بيانات لـ **115** دولة و ذلك لفترة 1960-1980 م. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن للإنفاق العام أثارا إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت الدراسة لها، وثانيا أن الزيادة الحدية للإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة .

و في **دراسة:** لـ "**Liang pinghan**" تحت عنوان[2] : **تغير هيكل النفقات العامة وفق برنامج تنمية غرب الصين**، وأكدت هذه الدراسة على ضرورة أن تواكب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تغيرات في هيكل الإنفاق العام بصفة عامة ، كما قامت بدراسة تأثير برامج التنمية المختلفة على مكونات الإنفاق العام، واهتمت بتحليل ومقارنة برامج الانفاق العام في الصين قبل وبعد برامج التنمية ،وتوصلت إلى حدوث تراكم للإنفاق العام في كل من مجالات البنية الأساسية ورأس المال

[1] **سلوى بنت عبد الرحمن العيسى** ،أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ،رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود ، 2006 ، ص 17.

[2] **Liang pinghan** , the changes in structure of public expenditure behind the western china development program . The empirical study based on provincial public expenditure (march) 2005.

الاجتماعي ،كما تم إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات الإنفاقية التي تخدم الأنشطة التي تتميز بعائد اقتصادي مرتفع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية الأخرى مثل تحسين توزيع الدخل، والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية، والتعليم والبحث العلمي.

وفي دراسة بعنوان : **الإنفاق الحكومي و التنمية الاقتصادية في اليونان** لـ :[3]"**Nikolaos Dritsakis** " هدفت هذه الورقة على بناء نموذج اقتصادي قياسي للتحقق من العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية. النموذج المستخدم يحتوي على نظام لخمس وظائف ومتغيرات تفسر الأجور،والبطالة ،والأسعار والاستهلاك وتحديد الاستثمار في الاقتصاد اليوناني. تم الحصول على تقديرات معادلات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى بمراحلها وحزمة برنامج microfty 4.0. وبيانات تغطي الفترة من عام 1961 إلى عام 2000. وتوصلت الدراسة بصفة عامة إلى أن للتغيرات في الإنفاق العام تأثيرات إيجابية في جميع المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في اليونان .

ومن الدراسات العربية نجد دراسة لـ **زين العابدين بريى** بعنوان [4]: **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية "1970-1998** ". وهدف الباحث إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في السعودية، وقد قام الباحث بتقدير إنتاجية الإنفاق الحكومي، وتقدير مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، وقد استخدم أسلوبا حديثا من خلال اختبار قانون " بارو" الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاج الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح. وقد توصل إلى أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج حيث أن

[3] **Nikolaos Dritsakis ,** ECONOMIC **D**EVELOPMENT **A**ND **P**UBLIC **E**XPENDITURE IN THE **G**REEK **E**CONOMY**.** **http://users.uom.gr/~drits/publications/Economic_Development_Public_Expenditure.pdf**.

[4] **زين العابدين بري** ، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة " 1980-1998 "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة ، م15 ، ع2، (1422 هـ / 2001 م)، ص 49 – 62.

القيمة الإنتاجية الحدية للإنفاق موجبة 0.387. والحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو29% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مقاربة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي 23%.

وفي دراسة صادرة عن **صندوق النقد الدولي** خاصة باقتصاد المملكة العربية السعودية بعنوان[5]: **النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي دراسة علمية:** درست هذه الورقة البحثية أثر أنواع الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1969- 2010، معتمدة على نماذج قياسية، لتقدير أثار توظيف النفقات في الفترة القصيرة وخلال الفترة الطويلة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الاستثمارات العامة المحلية في تحفيز النمو الاقتصادي إضافة إلى أهمية الإنفاق على الرعاية الصيحة في تحديد النمو الاقتصادي، كما تشير النتائج في الأمد الطويل على إنتاجية الإنفاق على قطاع السكن. مؤكدة على وجوب الانفتاح التجاري لمساندة النمو الاقتصادي وتعزز هذه النتائج الدور الفعال للإنفاق الحكومي في تحديد النمو الاقتصادي في السعودية.

وفي دراسة لـ **يسرى حسين طاحون**[6]بعنوان: **أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية ولاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992-2011**. هدف البحث إلى دراسة هيكل الإنفاق العام في السعودية وقياس العلاقة بين بنود الانفاق العام في السعودية وبين معدل النمو الاقتصادي بكافة أبعاده. وفي ضوء ذلك وطبقا للنتائج المتحققة وضع هيكل مقترح لأولويات الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية بما يخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

[5] **Saad Alshahrani, Ali Alsadiq** , Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: An Empirical Investigation; Fiscal Affairs Department, IMF Working Paper, WP/14/3, International Monetary Fund, January 2014. **https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp1403.pdf.**

[6] **يسرى حسين طاحون** ، أولويات الإنفاق العام و أثر ذلك على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992 -2011 ، المجلة العلمية التجارة و التمويل ، المجلد الثاني ، العدد الاول 2013 ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ص 374.

وفي دراسة خاصة بالاقتصاد السوري لـ **محمد صقر** وآخرون بعنوان [7]: **الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري**، وقف البحث عند سياسة الإنفاق العام كجزء من السياسة المالية ومالها من دور في عملية التنمية الاقتصادية، ويظهر الدور الذي لعبته هذه السياسة بشقيها الجاري و الاستثماري في المراحل التي مر بها الاقتصاد السوري، كما قام بدراسة الدعم الحكومي و الرواتب و الأجور باعتبارهم وجهين من أوجه الإنفاق العام، وتوقف عند التحديات التي تواجه سياسة الدعم، ودراسة سياسة الرواتب والأجور وعرض المشاكل المتعلقة بها. كما توقف عند الإصلاحات الواجب القيام بها لتقويم سياسة الإنفاق العام بدورها كأداة مالية دافعة لعملية التنمية الاقتصادية ، مؤكدا على ضرورة التنسيق بين الجهات المسؤولة عن الإنفاق الحكومي والعمل بمبدأ إنتاجية النفقة، والإسراع بتفعيل سوق الأوراق المالية في سورية و تطوير الأجهزة المصرفية والمالية.

وفي دراسة خاصة بالاقتصاد الليبي **لـ محمود محمد داغر و علي محمد علي** بعنوان[8]: **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا**. هدفت الدراسة إلى التعرف على إستراتجية الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا و مدى تأثيره في النمو الاقتصادي ، توصل الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها ارتباط إستراتجية الإنفاق العام في ليبيا ارتباطا وثيقا بمدى توفر الإيرادات النفطية مما أدى إلى تدهور مستويات الإنفاق عند تدهور مستوى توفر الإيرادات. وأشارت الدراسة القياسية المستندة إلى منهج سببية غرانجر إلى وجود تأثير للإنفاق العام في مشروعات البنية التحتية في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة (1970-2004)،على الرغم من انخفاض حجم التكوين الرأسمالي الثابت قياسا إلى إجمالي الإنفاق العام . ويوصي الباحثان بمشاركة القطاع الخاص كليا أو جزئيا في تمويل وإنشاء مشروعات البنية

---

[7] **محمد صقر ، سمير شرف ، هيفاء غدير غدير**، الإنفاق العام و دوره التنموي في الاقتصاد السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد (30) العدد (3) 2008. ص 141.

[8] **محمود محمد داغر و علي محمد علي** ، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و اثره في النمو الاقتصادي في ليبيا " منهج السببية، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 51 /صيف 2010.

التحتية، مع إعطاء أهمية أكبر لدور التراكم الرأسمالي في مشروعات البنية التحتية،على اعتبار أن مشروعات البنية التحتية تتميز بأنها ذات كثافة رأسمالية عالية.

ومن أهم الدراسات الحديثة التي عالجة الاقتصاد الجزائري نجد دراسة: **بن عزة محمد :**[9]" بعنوان : **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف،** دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر". تطرق إلى أهم النقاط الوصفية لسياسة الإنفاق العام من الأطر التنظيمية التشريعية و الميزانية و كذلك أهم التوجهات التي مرت بها مراحل إصلاح السياسة الإنفاقية. وفي دراسة قياسية لمدى رشادة تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري Kaldor للفترة 1963-2013،اعتمد في نموذجه على سلسلة الإنفاق العام والناتج المحلي الحقيقي معبرا عن النمو ،ومعدل البطالة،ومعدل التضخم ورصيد الميزان التجاري.

وتؤكد نتائجه على تأثير الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تأثيرا إيجابيا لكنه جد ضعيف في المدى القصير،أما في المدى الطويل فأكد أن زيادة الإنفاق العام أثره محدود على الناتج المحلي الاجمالي،حيث لاحظ أنه كلما زاد الإنفاق العام انخفض بالمقابل الناتج المحلي الإجمالي.

ومن نتائجه أن مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة قديمة تستجيب بصعوبة للاحتياجات الجديدة لتسيير الاقتصاد العام. وأوصى بإصلاح الميزانية العامة بإدخال نظام الإدارة بالأهداف و الانتقال من تبويب الميزانية العامة على أساس الوزارات والقطاعات إلى الاعتماد في التبويب على أساس البرامج.

من خلال الدراسات السابقة يتبن أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي عجلت بأساليب مختلفة هدفها تبيان علاقة التأثير المتبادل بينهما، لتتعدى إلى تفصيل

[9] **بن عزة محمد**، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان، سنة 2015/2014.

تلك العلاقة من خلال معالجة محددات التنمية وربطها باتجاهات ومكونات الإنفاق الحكومي ، وأكدت على ضرورة أولا معرفة الحجم الأمثل للإنفاق الإجمالي المحدد للنمو الاقتصادي ، وبحثت أي أنواع الإنفاق الحكومي المؤثر في النمو الاقتصادي حسب تركيبته والمنهج المتبع، والهدف من الإنفاق الحكومي لكل سياسة في تجسيد سياسات تنموية سليمة ومتوازنة قطاعيا وجغرافيا. ولا يتسنى ذلك إلا من خلال إيجاد معدلات تقديرية تربط الإنفاق الحكومي بالمحددات الأساسية للتوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، مع نسب إنفاق بين القطاعات تحقق الأهداف التنموية المرداة في إطار شفافية تامة ترتب في ميزانية واضحة و مفصلة تعبر عن رغبات و طموحات المجتمع. من خلال هذه الرؤية المستنبطة من مجمل الدراسات السابقة و للإجابة على الإشكالية جاء هيكل البحث على النحو التالي.

8- هيكل البحث :

قسم البحث إلى خمسة فصول ، ثلاثة منها تأصيل نظري ، وإتمام المذكرة بخاتمة تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات كما يأتي:

الفصل الأول : تطور دور الدولة و تأثيره على التنمية الاقتصادية، وتم تخصيصه لدراسة مفهوم الحاجة و عناصرها والتطور الفكري لدور الدولة في النشاط الاقتصادي وصولا إلى المفهوم الشامل للحاجة الإنسانية والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني : السياسة المالية وتحقيق أهداف الدولة التنموية، وتم تخصيه لمفهوم السياسة المالية وتطورها والتأكيد على أدواتها مركزين على النفقات العامة مفهومها، مع تأكيد على ضرورة ترشيدها و توجيهها فيما يخدم التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث : تطور مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وأساليبه، ركزنا فيه على مفهوم توجيه

الإنفاق الحكومي وضبطه لتحقيق الكفاءة الاقتصادية، معرجين على الأساليب المختلفة لتحقيق الترشيد باستخدام الطرق الحديثة في إعداد الميزانية، و الأساليب الكمية في اختيار المشاريع الإنمائية ، مع ذكر أهم التجارب الدولية. الفصل الرابع : تحليل مكونات التنمية الاقتصادية واتجاهات الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1990-2014. بعد الوقوف على محددات النمو، وأهم مكوناته في الجزائر ومساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، وانعكاس ذلك على الفرد. كاتم التطرق إلى تطور النفقات العامة في الجزائر من خلال علاقته مع المتغيرات الاقتصادية واختبار أهم النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي. الفصل الخامس : مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وتم فيه التعرف على دور النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وحسب أنواعها ودورها في التنمية الاقتصادية وشمل للقطاعات التالية : التربية و التعليم ، الشؤون الصحية ، الشؤون الإعلامية ، الشؤون الاجتماعية و الشباب ، الدفاع ، الفلاحة ، قطاع النقل. وخصص مبحث لدراسة علاقة النفقات العامة بشقيها الجاري و الاستثماري بالمتغيرات الاقتصادية التالية: عرض النقد و المستوى العام للأسعار، مستوى الاستخدام، مستوى المعيشة، الاستهلاك القومي ، الناتج القومي الإجمالي، مع دراسة قياسية لمعرفة مدى تحقيق الإنفاق الحكومي في الجزائر للأهداف التنموية خلال فترة الدراسة .

وتم أخيرا استعراض بعض الاستنتاجات التي تمكنا من الوصول إليها،واقتراح بعض التوصيات والتي نرى أنها قد تسهم في تفعيل دور الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول:

دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية

الفصل الأول: دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية :

تمهيد :

يتضح دور الدولة وتطوره من خلال فهم العلاقة بين الحاجات المتعددة الخاصة والعامة، فمنذ تولي الفرد أمر إشباع حاجته الفردية، كالحاجة إلى الطعام والملبس والمأوى، ومع تشكل الجماعات التي كونت ما اطلق عليه فيما بعد المجتمع[1]. ظهرت نتيجة لذلك الحاجة إلى الأمن والاستقرار في الداخل و الخارج، وتوفير العدالة بين الأفراد. و برزت الحاجات الاجتماعية التي تعرف الأن بالحاجات العامة، حيث تقوم الدولة بالمفهوم الحديث بإشباعها ممثلة بالهيئات والمؤسسات العامة.

ولقد ساد لدى النظرية التقليدية فكرة ترك قوة السوق لتعمل بحرية تامة للوصول إلى وضع التوازن في ظل تحقيق التوظيف الكامل للموارد، ومن ثم فليس هناك مبرر لتدخل الدولة في التأثير على الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية، ومع صدور كتاب النظرية العامة للعمالة لـ " كينز " الذي يعتمد فيه فكرة التدخل الحكومي في إدارة النشاط الاقتصادي، من خلال زيادة الإنفاق العام وزيادة معدلات الاستثمار من أجل ضمان التوازن الاقتصادي وزيادة الاستهلاك والناتج وفرص العمل.

وبرغم من أن القضايا المتعلقة بتأثير دور الدولة على النمو الاقتصادي قد عولجت منذ زمن في الفكر الاقتصادي إلاً أنه لم يتم حسمها في الواقع لاختلاف الأليات والسياسات المتبعة، وفي هذا الصدد أثيرت عدة تساؤلات تتعلق بمدى والدور الأمثل للدولة في تلبية الحاجات العامة للوصول إلى التنمية الاقتصادية. واستنادا لما سبق فإننا في هذا الفصل سنتناول تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي و فشل السوق في تحقيق أهداف الكلية للمجتمع.

---

[1] **محمد خالد المهايني** ، خالد شحادة الخطيب ، المالية العامة ، منشورات جامعة دمشق، مركز التعليم المفتوح، قسم المحاسبة ، بدون تاريخ .

المبحث الأول : دور الدولة و مفهوم السلعة العمومية:

المطلب الأول : مفهوم السلعة العمومية و خصائصها :

للأفراد حاجات كبيرة متنوعة ومتعددة، البعض منها يوفره السوق، وهناك حاجات لها بعض الخصائص تجعل من الصعب على السوق توفيرها، فقد تستهلك هذه السلعة أو الخدمة من طرف جميع الأفراد دفعة واحدة، وقد تكون طلبات الأفراد متساوية وكل منها مساو لحجم السلعة المنتجة مثل الدفاع الوطني، وهو يطرح مشكل تحديد الطلب في الإنتاج والتوازن وكذلك تحديد السعر.[1]

الفرع الأول: تعريف الحاجات و السلعة العمومية:

الحاجة في اللغة: قال ابن منظور عن اللحياني : حاجَ الرجلُ يحُوجُ يحيجُ ، وقد حُجْتُ وحجْتُ أي احْتَجْتُ. وقال الحَوْجُ : الطَلَبُ، والحوج : الفَقْر. فمدلول الحاجة في اللغة هو ما يفتقر إليه الإنسان و يطلبه.[2]

الحاجة في الاصطلاح : تعرف الحاجة عامة بأن يكون الموجود على حالة يفتقر فيها إلى ماهو ضروري لبلوغه غاية ما.

وقد اهتم علماء الاقتصاد بموضوع الحاجة واعتبروها محور كل نشاط اقتصادي، فأوضحوا الحاجة بأنها شعور شخصي بالرغة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وبعدم الاستقرار أو بالألم وعدم الرضا، الأمر الذي يدفع بصاحب الحاجة للسعي إلى تلبيتها وذلك بالحصول على الشيء المطلوب،عنذئذ يحل محل الشعور الأول

---

[1] **صرارمة عبد الوحيد** ، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه و حدوده ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، السنة الجامعية 2006. ص

[2] **محمد نوري شيخي كولر** ، الحاجات العامة في الاقتصاد الاسلامي ، رسالة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي ، جامعة اليرموك، سنة 1993، ص 8.

إحساس بالارتياح والإطمئنان أو اللذة، فالحاجة الإقتصادية هي الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة باعتبارها قادرة على تحقيق منافع معينة للإنسان.

وفي القرن 19 الميلادي قام هيوم "Davide Hume" ببحث حول مصاعب إنتاج السلع العمومية في كتابه "Traité de la nature humaine" سنة 1939 ودرسها بعده أدام سميث في كتابه بحث في ثروة الأمم ثم تلتها كتابات كثيرة، ويعتبر أول من أشار إلى السلع العمومية، وعرف السلع العمومية على أنه لايوجد تنافس على استهلاكها ولا يمكن إقصاء أي فرد من ذلك، وهي عكس السلع الخاصة التي يتنافس الأفراد لإستهلاكها ويمكن إقصاء أي فرد من ذلك ويعتبر السعر هو الأداة.

فالإنتفاع بالإنارة العمومية مثلا من طرف أحد الأفراد لا ينتقص من رفاهية الباقين، فالأفراد لا يتنافسون على استهلاك هذه الخدمة، وإذا ما أردنا إقصاء أحد الأفراد أو مجموعة منهم فإن ذلك يتطلب تكاليف مرتفعة بالإضافة إلى الموانع السياسية و الإجتماعية.

ويميز C.Myles [1] السلع العمومية عن السلع الخاصة في أنها يمكن أن تلبي حاجات عدد من الأفراد في نفس الوقت، في حين أن السلعة الخاصة لا تلبي إلا حاجة مستعمل واحد فقط، وإذا كانت السلعة العمومية يمكن استهلاكها من أطراف متعددة من الأفراد نقول عنها سلعة عمومية.

بينما يعرفها Wolfelsperger بالتركيز على خصائصها إذ تعتبر سلعة عامة تلك التي يمكن استهلاكها من أحد الأفراد دون أن يحرم الباقين من ذلك مثل الأمن العمومي و أشعة الشمس أو حديقة عمومية .

ونلاحظ أن مختلف التعاريف ركزت على مبدأ التزامن في الاستهلاك مع ثبات الكمية

[1] **Gareth D. Myles** , Public Economics , Cambridge University Press 2002 , P258.

المستهلكة وعدم إمكانية الإقصاء، بمعنى أن منفعتها تتجاوز المستفيد منها ويستفيد منها الغير بالضرورة، فالدفاع أو العدالة لايمكن توفيرها لشخص دون أن يستفيد منها الجميع. كذلك فهناك من الخدمات متى أديت لفرد استفادة منها الجميع دون تكلفة إضافية كفتح طريق أو جسر حيث يفيد الأخرون دون تكلفة إضافية. وفي هذه الأحوال لا تصلح السوق لتوفير هذه الخدمات[1] .

ونفس التعريف تبناه **A.Schotter** معتمدا على خصائص عدم إمكانية الإقصاء و الديمومة والاستهلاك المتزامن. ويرى **Buchanaa** أن السلع العمومية تتميز بأثارها الخاريجية عند الإستهلاك فنشاط أي فرد لإنتاج سلعة أو خدمة لإستهلاكه الخاص تولد أثرا خارجيا يتمثل في منفعة يستفيد منها أفرادا آخرين .

و يُضرَبُ مثلٌ بصيادي السمك الذين يعيشون في جزيرة معزولة و لهم قوارب صيد تواجه خطر الاصطدام بالصخور، ومن ثم فإن الحاجة إلى منارة تصبح ملحة ومن مصلحة كل صياد سمك، لكن اقتصاد السوق بشكل بسيط لا يسمح ببناء هذه المنارة، فيمكن أن تجتمع مجموعة من الصيادين و يتفقوا على بناء المنارة مقتسمين التكلفة فيما بينهم لكنهم لا يستطيعون منع باقي الصيادين من الانتفاع بها، و لايستطعون اقتسام المنافع فيما بينهم فقط ، وبذلك تعتبر المنارة كمثال للسلع العمومية فلا يمكن منع الآخرين من الانتفاع بها. لأنه لا يمكن تجزئة الخدمة المقدمة للأفراد.

فعند طرح المشروع كفكرة وإذا ما رفض أحد الصيادين المشاركة في التكاليف مادام بإمكانه الاستفادة من المنارة بعد بنائها لأنه لا يمكن إقصاؤه منها، ويتبع بذلك سلوك الفارس المستقل " **Free rider** " أي الاستفادة من السلعة العمومية دون تحمل التكاليف، وبما أن كل

[1] **حازم الببلاوى** ، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق ، الطبعة الأولى، 1998، ص 23.

فرد عقلاني يتبع مصلحته الخاصة فهو وبفضل اتباع سلوك الفارس المستقبل، ومن ثم فإن المنارة لا يتم بناؤها ولا يقبل أي فرد بالمشاركة في التكاليف إلا إذا ضمن أن كل الصيادين يتحملون جزءا من التكلفة، ولا يكون ذلك إلا إذا وجدت قوة تجبرهم على ذلك.

من التعاريف والأمثلة السابقة نلاحظ أنها ركزت على خصائص السلع العمومية ومقارنتها مع السلع الخاصة، كما أنها لم تشر إلى خاصية هامة وهي عدم قابليتها للتملك والتداول، فمثلا فيلم سينمائي ينتفع به أكثر من فرد وفي وقت واحد ولكن يتميز بخاصية الإقصاء إذ يمكن إقصاء أي فرد لا يدفع ثمن مقابل المنفعة التي يتلقاها، كما أن هذه السلعة تعتبر ملكية خاصة ويمكن تداولها في السوق وبذلك فهي تعتبر سلعة خاصة عكس الإنارة العمومية أو الدفاع الوطني.

الفرع الثاني : خصائص السلعة العامة :

تتسم السلعة العامة بعدد من الخصائص تميزها عن غيرها من السلع الخاصة وهي :

أولا : عدم القدرة على الإقصاء: فعكس السلع الخاصة التي يؤدي استهلاكها من أحد الأفراد إلى إقصاء الباقين وحرمناهم منها، فإن السلع العامة يمكن استهلاكها من طرف مجموعة من الأفراد وفي نفس الوقت أحيانا وبصفة متكررة، فلا يمكن أن يتوفر عامل الإقصاء وهذا لعدم توفر الملكية الخاصة أو الحق في الملكية على السلع العمومية فيصبح لكل فرد الحق في الانتفاع وينفي حق التملك والتصرف، ومثال ذلك الأمن الخارجي حيث يمكن لكل فرد الانتفاع به ولا يمكن إقصاء أي أحد منه.

ثانيا: وجود الآثار الخارجية Extenalities [1] : تتسم السلع العامة بظاهرة وجود الآثار الخارجية سواء في جانب الإنتاج أو في جانب الاستهلاك، وقد تكون هذه الآثار موجبة في

[1] **سعيد عبد العزيز عثمان**، اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة ،دراسات نظرية تطبيقية، الدار الجامعية، سنة 2000، ص41.

صورة منافع تعود على المجتمع ، أو سالبة في صورة تكاليف إضافية يتحملها المجتمع بجانب التكاليف الخاصة والمنافع، والتكاليف الإضافية أو الخارجية لا يستطيع نظام السوق إظهارها، ومن ثم فإن السعر السوقى لا يعكس مثل هذه الآثار.

وبصفة عامة فإن وجود المنافع الخارجية أو التكاليف الخارجية يجعل نظام السوق غير قادر على تحقيق التخصيص الكفء للموارد أو كما يسمى بالتخصيص الأمثل، والذي يتحقق عندما تتعادل المنافع الحدية الإجتماعية Marginal Social Benefits (MSB) مع التكاليف الحدية الاجتماعية "Marginal Social Costs " (MSC) ، أي أن شرط الكفاءة يتحقق عندما:

$$MSB=MSC$$
$$MSB= MEB+MPB(*)$$

حيث:

MPB: تشير إلى المنفعة الحدية الخاصة أو بمعنى آخر المنفعة التي يستمدها المستهلك المباشر من الوحدة الأخيرة، مثل المنفعة التي تعود على الشخص المتعلم من إستكمال تعليمه الجامعي مثل الزيادة المتوقعة في الدخل نتيجة لحصوله على تعليم عالى.

MEB: تشير إلى المنفعة الحدية الخارجية التي تعود على الأفراد الآخرين من استهلاك أو إنتاج الوحدة الأخيرة، مثل المنافع التي تعود على المجتمع من استكمال فرد ما أو مجموعة من الأفراد تعليمهم العالي مثل زيادة الوعي الوطني وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية.

$$MSC= MEC+ MPC (*)$$

حيث:

MPC: تشير إلى التكلفة التي يتحملها المنتج المباشر في سبيل إنتاج آخر وحدة من الإنتاج.

MEC : التكلفة التي يتحملها الآخرون نتيجة لإنتاج الوحدة الأخيرة أو استهلاكها، وتتمثل

هذه التكاليف في التكاليف الناتجة عن تلوث البيئة نتيجة لإنتاج . والتكاليف الناتجة عن زيادة الضوضاء، وإزعاج السكان والأفراد الناتجة عن تشغيل.

وتوجد العديد من المشروعات والصناعات يتولد عنها منافع إضافية أو خارجية ضخمة مثل مشروعات الري والصرف والطرق ...إلخ. فبالرغم من أن هذه المشروعات لها منافع خارجية ضخمة مقارنة بمنافعها الخاصة إلا أن رجال الأعمال في القطاع الخاص قد يحجمون عن إستثمار أموالهم في تلك المشروعات نظرا لإنخفاض منافعها الخاصة، وكذلك لإرتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بها، واحتياجها إلى مبالغ ضخمة لتنفيذها قد يعجز القطاع الخاص عن توفيرها. ونظرا لأن هذه المشروعات تعتبر حيوية للاقتصاد الوطني وينجم عنها منافع خارجية ضخمة جدا فإن الأمر يستلزم تدخل الدولة لإنتاجها لتتماشى الكميات المتاحة منها مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية.[1]

وأيضا هناك بعض المنتجات الأخرى التي تكون لها منافع خارجية كبيرة مثل خدمات التعليم والصحة، فمثل هذه الخدمات تكون تكلفة إنتاجها مرتفعة نسبيا، مما يدفع جهاز الثمن إلى تحديد أسعارها عند مستويات مرتفعة تعجز معها الطبقات الفقيرة من إشباع احتياجاتها من تلك الخدمات، بالرغم من أن هذه الطبقات هي الأكثر حاجة إلى الاستفادة بهذه الخدمات، فأصحاب الدخول المنخفضة هم الأكثر حاجة إلى تعليم أبنائهم رغبة في تحسن مستوى مدخولهم في المستقبل، باعتبار أنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما زاد مستوى الدخل المتوقع، وكلما زادت فرص الشخص المتعلم من الزواج بفتاة متعلمة ليس فقط بل ومن أسرة غنية .

وفي ضوء ما سبق فإن ترك نظام السوق الحر لإشباع هذه الخدمات سوف يسمح

[1] **سعيد عبد العزيز عتمان** نفس المرجع السابق ، ص43.

بتوجيه جزء من الموارد الاقتصادية أقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع، وبالتالي سوف يحرم العديد من أفراد المجتمع من التمتع بمنافع هذه الخدمات ليس لاعتبارات اقتصادية أو اجتماعية بل لاعتبارات تتعلق بقصور نظام السوق الحر وعجزه عن إظهار المنافع الخارجية لمثل هذه الخدمات، فنظام السوق الحر لا يعكس سوى المنافع والتكاليف الخاصة. ومن ثم فإن نظام السوق الحر سوف يعجز عن تخصيص الموارد الاقتصادية تخصيصا كفء إلا في حالة السلع الخاصة التي لا يترتب على إنتاجها أو استهلاكها آثار خارجية.

إن خصائص السلع العمومية تجعل من الأفضل تقديمها من طرف الدولة فالأفراد الذين يتأثرون بالكميات المعروضة من هذه السلع يكون من مصلحتهم أن يساهموا في تكاليفها، فإذا كان أحد الأفراد يهتم بأمنه الخارجي مثلا فهو يحاول أن يساهم بقدر معين في التكلفة، وقد يقنع باقي الأفراد بذلك، لكن إذا ما تمت الأمور بصورة فردية فإنه يمكن أن نجد من الأفراد من لا يريد المساهمة في هذه الخدمة لأن مساهمته سيكون لها أثر ضعيف جدا و يمكن إهماله بالنسبة للتكلفة العامة للخدمة كما أنه لا ينتفع كثير بهذه العملية، وإذا كان مستوى العرض للخدمة مستقل عن مدى مساهمات الأفراد، وبما أن الفرد أناني بطبعه فيكون من مصلحته عدم الكشف عن حاجاته ورغباته، أي أن كل فرد يحاول أن ينتفع من الخدمات العامة على حساب باقي الأفراد وهو ما نسميه بالفارس المستقل ولهذا تحاول الدولة توزيع تكلفة الخدمة العامة على كل المواطنين عن طريق فرض الضرائب.

المطلب الثاني: إشكالية عرض السلعة العمومية:

بما أن السلع العمومية لا يوجد تنافس على إستهلاكها ولا إمكانية لإقصاء أي فرد من ذلك فإن السوق يفشل في توفير هذه السلعة حيث هناك مشكلان أساسيان يقفان أمام عرض السوق السلع العمومية وهما:

الفرع الأول : الفارس المستقل أو الحر (Free Rider) :

ويرجع الفضل في تسليط الضوء على هذه الظاهرة لهيوم حيث راى أنه للحصول على تعاون مجموعة من الأفراد سواء كانت كبيرة أو صغيرة للقيام بعمل جماعي أو لتوفير سلعة عمومية، فإن من مصلحة الفرد عدم المشاركة والتوفير من جهده ووقته و ماله ما دام العمل يقوم به باقي المجموعة، ويستفيد هو منه. إذا فعدم إمكانية الإقصاء في حالة السلع العمومية تحث الأفراد على اتباع سلوك طفيلي، والذي يتمثل في الاستفادة من الاستهلاك الكامن و المتزامن وهذا دون المساهمة في التكاليف و تمويل الحصول على السلع العامة، ففي نظام معين أين يتم تحديد حقوق ملكية السلع لا يمكن استهلاك سلعة ما دون مقابل. لكن في حالة عدم إمكانية إقصاء أحد أو بعض المستهلكين لا يمكن إعطاء الحق على سلعة عامة و كلمة "free Rider" تعني به المسافر الذي يستفيد من و سيلة النقل الجماعية دون أن يدفع مقابل ذلك ، ويصطلح عليه باللغة العربية الفارس المستقل أو الحر و لا يعني بالضرورة ذلك الفرد السيىء، إذ أنه في بعض الأحيان يستهلك السلعة العمومية دون إرادته مثل الدفاع الوطني و نجدها في الفرنسية تحت مصطلح " le passager clandestin ".

وبالتالي فالفرد لا يملك محفزات لدفع حصته من التكلفة باعتبار أنه يمكنه تعظيم منفعته دون أن يدفع مقابل ذلك و بما أنه عقلاني فهو يسعى للاستفادة من السلعة العامة دون أن يساهم في تمويل تكاليفها.

الفرع الثاني : التحليل الاقتصادي لإشكالية الفارس المستقل :

لفهم أكثر إشكالية الفارس المستقل نستعمل نظرية الألعاب باعتماد نموذج لشخصين لا يوجد تعاون بينهما ولا مفاوضات، وبافتراض شخصين يعيشان في جزيرة مهجورة، وإذا ما أعتمدا على استراتيجيات

يقوم الأفراد من خلالها بالإختيار بحيث يحصل كل فرد على رقم يمثل مستوى المنفعة، فيكون لدينا لعبة تمثل و ضعية تشبه مأزق المسجونين ووفق الجدول التالي:

جدول رقم (1−1) : نظرية الألعاب مأزق المسجونين.

		الشخص **A**	
		التعاون	المخالفة
B	التعاون **Coopération**	6/6	2/8
	المخالفة **Défection**	8/2	2/2

المصدر : **Kaushik Basu** ، مجلة العلوم ، مؤسسة الكويت لتقدم العلمي .

نلاحظ عند التعاون فإن كل فرد سيحصل على **6** و لكن اللعبة غير تعاونية،إذا فان كل فرد يحاول الاستفادة من السلعة العامة دون أن يساهم في تكاليفها. ففي المرحلة الأولى تكون في إحدى وضعيات المخالفة أي أن أحد الأفراد سيستفيد من **8** و الثاني من **2** ولكن في المرحلة الثانية فإن الفرد الذي استفاد من**8** يحاول المحافظة على وضعيته بالاستمرار في عدم المساهمة في التكاليف واقتناء السلعة العامة أما الفرد الذي منفعته **2** فإنه يحاول تعظيم منفعته والوصول إلى مستوى المنفعة **8**، لكن إذا لم يساهم أي من الفردين في السلعة العامة فستكون الكمية المقتناة منها صفر ومن ثم يحصل كل فرد على منفعة مقدارها **2**، لأن كل واحد يحاول أن يكون الفارس الحر.

فلإشكالية المطروحة في السلع العامة هو غياب الحافز لدى الأشخاص للمساهمة في

التكاليف وبالتالي فهم غير محفزين على اتباع الاستراتيجية الجيدة. وفي اقتصاد السوق وإذا ما ترك الفرد حرا فهو يتبع مصلحته الخاصة وإذا ما سلك كل الأفراد نفس السلوك فإن ذلك سيؤدي إلى التخفيض من الرفاهية الاجتماعية، وهذا راجع لنقص المعلومات لأنها لو توفرت لديهم. لساهم كل فرد في تمويل الخدمة العامة لأن ذلك يعطيه منفعة أكبر ومن ثم يستطيع السوق حل هذا الإشكال. و لكن في حالة ما إذا كان من غير الممكن إقصاء كل من لا يدفع ، في هذه الحالة يجب إما توعية كبيرة للمواطنين المعنين، و إما تدخل قوة عمومية ممثلة في الدولة للفرض على الأفراد المساهمة في تمويل الخدمة العامة.

المطلب الثالث: فشل السوق و تدخل الدولة في حالة السلع العمومية :

تعتبر السلع العمومية إحدى المجالات التي يفشل السوق في توفيرها وسنحاول تبيان عدم فعالية السوق و كذلك ضرورة تدخل الدولة لعلاج هذه النقائص.

الفرع الأول: السلع العمومية وفشل السوق Social Goods and Market Failure :

أولا : توفير السلع و الخادمات العامة و الخاصة:

ليس السبب الأساسي لفشل السوق في توفير السلع والخدمات الاجتماعية ،هو أن الحاجة لها يشعر بها جماعيا[1]. في حين يشعر بالحاجة للسلع والخدمات الخاصة فرديا و تتأثر تفضيلات الأفراد ببيئتهم الإجتماعية، وترجع في الأخير التفضيلات إلى الأفراد وليس للمجتمع ككل. وبالإضافة إلى ذلك فإن خرائط تفضيلهم تتضمن كل من السلع والخدمات الاجتماعية والخاصة، فكما يمكن للمرء أن يرتب تفضيلاته بين المسكن والحديقة الخاصة كذلك يمكنه أن يرتب تفضيلاته بين الحديقة الخاصة واستعمال الحدائق العامة.

فإذا تحقق تحسين معين في نوعية الهواء نتيجة إجراءات تخفيض التلوث الجوي، فإن المكسب

[1] LIBRARY OF ECONOMICS and LIBERTY ,Market Failures, Public Goods, and Externalities, http://www.econlib.org/library/Topics/College/marketfailures.html.

الناشئ سيكون متاحا لكل من يتنفس. وبعبارة أخرى فإن استهلاك العديد من الأفراد لمثل تلك المنتجات يكون "غير تنافسي"، بمعنى أن حصول أحد الأفراد على المنافع لا يخفض ما هو متاح للآخرين منها، فإن المنافع التي يستمدها أي شخص من استهلاكه للسلعة الإجتماعية تكون خارجية، اي أنها تصبح متاحة لكل الآخرين.أما في حالة السلع أو الخدمات الخاصة فإن منافع الاستهلاك تكون داخلية للمستهلك المعين، الذي يستعبد استهلاكه استهلاك الآخرين. وتكون آلية السوق مناسبة تماما لتوفير السلع والخدمات الخاصة لأنها قائمة على المبادلة التي يمكن أن تحدث فقط عندما يرتبط حق الإستبعاد بملكية محل التبادل[1]. وهكذا يوفر السوق نظاما إشاريا بمقتضاه يسترشد المنتجون طلبات المستهلكين وهذه آلية كفء بالنسبة لبعض السلع مثل الخبز والأحذية، فليس ثمة خسارة، بل تتحقق الكثير من الكسب عندما يتم استعباد المستهلكين ما لم يدفعوا. فتطبيق مبدأ الاستبعاد يميل لأن يكون حلا كفءا.

غير أن الأمر لا يكون كذلك فيما يتعلق بالسلع والخدمات الاجتماعية. فأولا لن يكون استعباد أي مستهلك معين من الحصول على المنافع كفءا، عندما لا تخفض مشاركته من استهلاك أي شخص آخر. وعلى ذلك فلن يكون تطبيق الإستعباد مرغوبا حتى ولو أمكن تطبيقه بسهولة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق الاستعباد غالبا ما يكون مستحيلا أو بتكلفة مانعة.فلا يمكن بسهولة حبس إجراءات تنظيف الهواء عن مستهلكين معينين كما أن أنوار الشوارع تضيء لكل المارة. وباعتبار هذه الظروف فإن منافع السلع والخدمات الاجتماعية ليست متضمنة في حقوق ملكية أفراد معيين، وعلى ذلك فلا يمكن للسوق أن يعمل.

[1] **ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف**، تعريب سلطان المحمد السلطان ، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ ، الرياض ، 1992، ص 23.

ثانيا: فشل السوق بسبب الاستهلاك غير التنافسي: [1]

إن السلع والخدمات الاجتماعية هي سلع و خدمات لا يكون استهلاكها تنافسيا يعني سلعا وخدمات لا ينقص حصول A على منافعها الاستهلاكية، من المنافع التي يستفيد منها كل الآخرين فنفس المنافع متاحة للجميع ومن غير تداخل تبادلي، وعلى ذلك فمن غير الكفء تطبيق مبدأ الاستبعاد حتى وأن كان هذا التطبيق ممكنا. فحيث أن مشاركة A في المزايا الاستهلاكية لا تضر B، فإن استبعاد A لن يكون كفئا. فالاستعمال الكفء للموارد يتطلب أن يتساوى السعر مع التكلفة الحدية، ولكن التكلفة الحدية في هذه الحالة (تكلفة قبول مستهلك إضافي) مساوية للصفر، وهكذا يجب أن يكون الثمن.

انظر مثلا إلى جسر غير مزدحم، بحيث أن عبور A لن يعرقل عبور B، فسيكون فرض رسم على عبور A ممكنا جدا، ولكن حيث إن الجسر غير مزدحم والنفقة الحدية لاستعماله منعدمة، فإن فرض الرسم لن يكون كفءا. أو اعتبر مثلا حالة إذاعة يمكن (بوسائل التشويش) جعلها متاحة فقط للمستمعين الذين يستأجرون أدوات لإزالة التشويش. ومرة أخرى فلن يكون التشويش كفءا، حيث إن استقبال A لا يعرقل استقبال B. وفي هذه الحالات لا جدوى من تطبيق مبدأ الاستعباد. ولما كانت التكلفة الحدية للمستهلكين السابقين من زيادة مستهلك إضافي منعدمة، فلا يجب فرض سعر للقبول.

ورغم انعدام التكلفة الحدية لقبول مستعملين إضافيين، فإن تكلفة توفير الخدمة ليست كذلك. ويجب تغطية هذه التكلفة بطريقة ما، كما يجب تحديد حجم الخدمة التي تقدم. وفي غياب

[1] **ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف**، مرجع سابق ، ص،55،56.

الإستعباد، فإن تلك المهمة لا يمكن تحقيقها بواسطة طريقة السوق المعتادة في البيع لأفراد المستهلكين. فالتوفير بواسطة السوق لا يمكن أن يعمل ويصبح ضروريا البحث عن عملية لتغطية الخدمة العمومية.

ثالثا : فشل السوق بسبب عدم القابلية للإستبعاد :

من حالات فشل السوق عندما يكون الاستهلاك تنافسيا ولكن الاستبعاد غير ممكن. فبينما تكون معظم السلع والخدمات التنافسية في الاستهلاك قابلة أيضا للخضوع لمبدأ الاستبعاد، فإن بعضها قد لا يكون كذلك.على سبيل المثال حالة شارع رئيسي في مدينة مزدحمة أثناء ساعات الذروة. فاستعمال الأماكن المتاحة تنافسي بامتياز، والإستعباد بطريق المزايدة أو بيع الأماكن المتاحة، سيكون كفءا بل وواجب التطبيق. والسبب أن استعمال المكان المزدحم سيكون لمن يقدره أكثر، ويكون راغبا في دفع المقابل الأعلى. غير أن مثل هذا الإستعباد سيكون مستحيلا أو مكلفا للغاية في هذا الوقت. فنحن هنا أمام موقف يجب فيه ولكن لا يمكن تطبيق مبدأ الاستعباد، وتكون صعوبة تطبيق المبدأ هي سبب فشل السوق ويكون التوفير العام ضروريا حتى تتوفر التقنية اللازمة لتطبيق المبدأ.

إن فكرة عدم القابلية للاستعباد هي سبب فشل السوق، فعندما تكون المشاركة في الاستهلاك متوقفة على الدفع، فلا شيء يجبر الأفراد على إظهار تفضيلاتهم في المزايدة على السلع والخدمات الاجتماعية. فحيث أن مستوى توفير السلعة أو الخدمة لن يتأثر إلى درجة محسوسة بأي فرد واحد، فإن أي شخص مستهلك سيجد في مصلحته الاستفادة من توفير الآخرين. وإذا ما تصرف كل المستهلكون

على هذا النحو فلن يتوفر طلب فعال على تلك السلع والخدمات الاجتماعية و يفشل نظام السوق ويصبح من الضرورى وجود طريقة مختلفة لتوفير تلك السلعة والخدمات.

الفرع الثاني: تدخل الدولة في حالة السلع العمومية :

أولا : السلع العمومية و اليد الخفية :

تعتبر اليد الخفية القوة التي تؤدي إلى حصول التوازن، و قد حاول الاقتصاديون تفعيل ميكانيزمات اليد الخفية بالنسبة للسلع العمومية، لكن غياب دافع الربح للمنتجين وإمكانية اتباع سلوك الفرس الحر بالنسبة للمستهلكين أدى إلى فشل معظم المحاولات، و كان لا بد من إيجاد هيئة تملك قوة إكراه لتعالج هذه النقائص في حالة السلع العمومية أين لا يوجد نظام إقصاء. حيث لا يمكن للمؤسسات الخاصة الحصول على مقابل نظير سلع مقدمة للأفراد دون أن يعطوا موافقتهم العلنية، و دون التقدم بطلبات صريحة لمؤسسة. فهي لا تملك قوة قانونية لإجبار الأفراد على الدفع. و إذا ترك الأفراد على حريتهم يؤدي بهم إلى اتباع سلوك غير تعاوني أي صراع فيما بينهم لأنه من مصلحتهم ذلك حسب نظرية الألعاب.

و إذا أخذنا نفس المثال، والمتعلق بمأزق المسجونين، وبإفتراض عدم و جود مشكل معلومات فإن العائق أمام الوصول إلى الأمثلية. هو مدى وعي الأفراد على أنهم لو أرغموا على إتباع استراتيجية تعاونية فإن أرباحهم سترتفع، ومن ثم نستنتج وجود طلب غير معلن من طرف الأفراد لإرغامهم على إتباع استراتيجية تعاونية وهذا من طرف هيئة تملك سلطة الإكراه، وهو تبرير على اللجوء إلى الدولة بعتبارها محتكر استعمال الإكراه الشرعي، فالدولة تسعى إلى الوصول

للفعالية.

فإذا قامت بفرض غرامة على كل شخص يتبع استراتيجية غير تعاونية فإن لعبة مأزق المسجونيين تتحول إلى لعبة أخرى تكون فيها الاستراتيجية التعاونية هي المسيطرة، وإذا أخذنا نفس المثال السابق(الفارس الحر) فإذا قامت الدولة مثلا بفرض غرامة مقدارها 5 وحدة نقدية على كل فرد لا يريد دفع الثمن إلى المؤسسة الخاصة مقدمة السلعة العمومية تصبح مصفوفة الأرباح كما يلي: [1]

جدول رقم (1-2) : نظرية الألعاب مأزق المسجونين بإتباع استراتيجية تعاونية

		الشخص **A**	
		تعاون	غير تعاوني
الشخص **B**	تعاون	6/6	3/2-
	غير تعاوني	2-/3	3-/3-

المصدر : **Kaushik Basu** ، مجلة العلوم ، مؤسسة الكويت لتقدم العلمي .

نلاحظ أنه في هذه الحالة أن كل فرد له مصلحة على إتباع استراتيجية تعاونية ومن ثم فإن مشكل السلع العامة قد حل بواسطة تدخل الدولة.

ولتمويل السلع العامة تقوم الدولة بجمع الاستعداد الحدي للسداد للفردين وتحدد حجم الإنتاج الموافق لتكلفة حدية مساوية لمجموع الإستعداد الحدي للسداد.بعدها يمكن للدولة لفرض على كل فرد دفع مبلغ موافق لاستعداده الحدي للسداد. فالدولة إذا تفرض على كل فرد دفع مبلغ مختلف هذا المبلغ هو عبارة عن سعر

1 **صرارمة عبد الوحيد** ، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006.، ص 99.

أو اقتطاع إجباري.

إذا فلسفة الإكراه الشرعي التي تملكها الدولة تسمح بتمويل السلع العامة والوصول للأمثلية مع افتراض إهمال تكلفة التدخل و التي تمثل نفقات التسيير لإدارة الضرائب، وعادة ما يتم قياس الاستعداد الحدي للسداد عن طريق دخل الفرد.

ثانيا : التوفير العام للسلع والخدمات الاجتماعية :

المشكلة إذن هي كيف تحدد الحكومة كمية تلك السلع والخدمات التي يجب عليها توفيرها. وليست الصعوبة الأساسية في رفض المستهلكين الدفع الاختياري فهذه المشكلة يمكن بسهولة حلها على الأقل من الناحية النظرية، إذا ما تعلق الأمر بمجرد إرسال محصل الضريبة إلى هؤلاء المستهلكين الذين يستفيدون من السلع والخدمات الاجتماعية، إلا أن الأمور ليست بهذه البساطة. فتكمن الصعوبة إذن في البداية وذلك في تقرير ماهية ونوعية السلع والخدمات الاجتماعية التي يجب توفيرها، وكذلك القدر الذي على المستهلك المعين أن يدفعه. ومن المعقول أن نقرر أن على الفرد أن يدفع مقابلا للمنافع التي يحصل، عليها غير أن هذا لا يحل المشكلة، فالصعوبة تكمن في العثور على تقويم المستفيد للمنافع التي يتلقاها.[1]

وتماما كما ينعدم الباعث لدى المستهلكين الأفراد للدفع الاختياري للمنتج الخاص، فإنه ينعدم كذلك في اظهار درجة تقويمهم للخدمة العامة للحكومة. فإذا كان الشخص واحدا من جماعة كبيرة من المستهلكين، فإن العرض الكلي المتاح له لا يتأثر بأية درجة محسوسة بإسهامه الشخصي. فلا يوجد لدى المستهلكين أي

[1] **ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف**،المالية العامة في النظرية والتطبيق، مرجع سابق ، ص 24.

حافز لإعلان أهمية الخدمة لهم، ما لم يتأكدوا من أن الآخرين سيفعلون الشيء نفسه. وبناء عليه فلن يكون مجديا فرض الإسهامات الضريبية على أساس اختياري، فسيفضل الأفراد " الركوب المجاني" في الاستمتاع بما يقدم للآخرين ونحتاج إذن إلى وسيلة أخرى يتم بمقتضاها تحديد عرض السلع والخدمات الاجتماعية وتخصيص تكلفتها.

وهذه بالذات هي النقطة التي تدخل فيها العملية السياسية إلى الصورة كبديل لآلية السوق، فيجب اللجوء إلى الاقتراع بالتصويت بديلا عن الاقتراع بالدولار حيث يدرك المصوتون أنهم سيلتزمون بقرار التصويت بالأغلبية البسيطة أو بأية قاعدة تصويت أخرى، ومن ثم يجدون أن من مصلحتهم التصويت لجعل النتيجة أقرب ما تكون لتفضيلاتهم الشخصية. وهكذا يصبح اتخاذ القرار بالتصويت بديلا عن اظهار التفضيل من خلال السوق. ولن تسر النتيجة كل فرد ولكنها ستقارب الحل الأمثل، وفقا لكفاءة عملية التصويت، وتجانس تفضيلات المجتمع بشأن الموضوع محل النظر.

يتضح من المعايير السابقة المستخدمة في تحديد طبيعة السلع العمومية، أن السلع العمومية بالمعنى الواسع لها، هي بالتعريف التي يحقق إشباعها منفعة عامة و ليس منفعة فردية، إجتماعية و إقتصادية و سياسية.

وهكذا وحتى تعتبر السلع عمومية يجب أن تقرر الدولة إشباعها ، والسلع العمومية هي التي يحقق إشباعها منفعة عامة، و هي ليست على المستوى نفسه من الأهمية للدولة. فهناك بعض السلع العمومية، كالحاجة إلى الأمن، والقضاء والدفاع، تفرض طبيعتها على الدولة أن تقوم بإشباعها، وتعطيها الأفضلية عن غيرها من السلع العمومية الأخرى، كالحاجة إلى التعليم ،والري، والصحة والنقل....الخ. التي يمكن للأفراد أن يقوموا بإشباعها، ولكن يمكن للدولة أن تترك أمر إشباعها للمؤسسات والهيئات العامة.

المبحث الثاني : تطور دور الدولة وتأثيرها على النمو الاقتصادي:

للوصول إلى الحجم الأكفأ للدولة فلابد من مناقشة الدور الاقتصادي لها في توفير الحاجات والسلع العمومية، وتأثيرها على التنمية من منظور الفكر الاقتصادي، وفي هذا السياق سيتم تحليل الخلفية الأساسية التي شكلت رؤية كل فكر اقتصادي لدور الدولة في النشاط الإقتصادي، والتي تتمثل في عوامل تاريخية، ورؤى فكرية، ثم عرض لدور الدولة في التأثير على التنمية في إطار هذه المذاهب الفكرية.

المطلب الأول : دور الدولة في الفكر الاقتصادي التقليدي:

الفرع الأول : دور الدولة في الفكر التجاري:

ساد الفكر التجاري منذ منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر تقريبا، وأهم ما يميز الفكر التجاري، أنه ينطوي على التدخل المفرط للدولة في النشاط الاقتصادي. وذلك استجابة لمجموعة من الظروف التاريخية و الفكرية التي تضافرت معا وأدت إلى نشأة الدولة القومية الحديثة، وما ارتبط بها من تدخل مفرط في الحياة الاقتصادية لتحقيق ثرائها وبنائها.

ولقد كان منطق التجاريين، أمثال توماس مان Thomas Mun ووليام بوتر William Potter، وفون يوستى Von Justi، يقتضى تدخل الدولة في التجارة الخارجية. وقد نادى هؤلاء بوجوب إخضاع التجارة الدولية لقيود بقصد تحقيق فائض دائم في الميزان التجاري، وتتمثل هذه القيود في فرض ضرائب جمركية على الواردات وحظر بعضها حظرا مطلقا[1].

*كان فون يوستي استاذ لعلم الخزانة في جامعة فينا ثم انتقل إلى وزارة المالية في خدمة فرديرك الاكبر في المانيا ، وقد أورد افكاره في كتاب " اقتصاد الدولة " وهو ينطوي على كل مبادئ علم الخزانة فضلا عن المبادئ التجارية .

كانت أفكار فون جوستي * Justi Von تركز على مبدأ أساسي هو أن على الدولة أن تقوم بكافة المهام الاقتصادية التي تكفل نمو الثروة. ومن ثم فقد عنى عناية خاصة بالقواعد التي يتعين أن يسير عليها الجهاز الإداري للدولة وهو أداتها الأولى في تنفيذ سياستها الاقتصادية، لذلك كان جوستي من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا وضع الإدارة العامة. متأثرا بالأفكار التجارية السائدة في عصره من حيث وجوب أن تعمل الدولة على تنمية الصناعة الوطنية و حمايتها من المنافسة الأجنبية.

ومن أهم أركان المذهب التجاري مايلي[1]:

- زيادة تدفق المعادن النفيسة، حيث اعتبرها التجاريون أمثال توماس بمثابة مصدر الثروة.
- النداء بزيادة السكان لأنهم مصدر القوة للدولة ومورد للمحاربين ولليد العاملة التي كلما كثرت انخفض الأجر و نمت الصناعة.
- التوسع الاستعماري بهدف زيادة عدد المستعمرات والحصول على الموارد التي تحتوي عليها، إلى جانب استخدام الأسطول الحربي كأسطول تجاري لزيادة ثروة الدولة.
- تحقيق ميزان تجاري فائض، مما يترتب عليه تدفق المعادن النفيسة إلى داخل البلاد، وزيادة فائض الميزان التجاري.
- ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي، وجعل التجارة الخارجية في القمة، فهي مصدر المعدن النفيس يليها الصناعة، أما الزراعة فلم يولوها عناية كبيرة إذ لم يجدوا فيها مجالا بارزا للتصدير.

تأييد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق كبح الواردات و تشجيع الصادرات، وذلك من خلال

---

[1] **نيفين محمد طريح** ، أثر حجم و كفاءة الدولة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة) ، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد ، كلية التجارة و ادارة الاعمال ، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، 2005.

[1] **ابراهيم كبد**، دراسات في تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي،الجزء الأول،الطبعة الأولى، مطبعة الارشاد، بغداد، 1980، ص478.

رفع الرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية، وإعفاء المواد الأولية المستوردة و اللازمة للصناعة من الضريبة الجمركية، إلى جانب منح الإعانات والإعفاء الضريبي لتشجيع الصناعات الوطنية على الإنتاج والتصدير للخارج، حيث كان هناك نظام رد الضرائب الجمركية في حالة التصدير ويعرف بنظام الدروبك.

الفرع الثاني : دور الدولة في فكر الطبيعيين :

ظهرت مدرسة الطبيعيين les Physicocrates في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، وكان على رأسها كيناي Quesney طبيب لويس الخامس عشر، ومن أتباعه الماركيز دي ميرابو Mirabeau ومرسي دي لافيير Mercier De Le Riviere، وقد إنحصر صدور مؤلفاتهم في فترة لا تزيد عن خمس وعشرين سنة مابين عام 1756 و 1778 م.

وقد أحاط الطبيعيون نظريتهم الاقتصادية بنظرية فلسفية تنبع من نظام طبيعي. يؤكدون فيها أن القوانين الطبيعية تكفل للإنسان سعادته، أما القوانين الوضعية فقد تحيد عن مقتضيات النظام الطبيعي، وتصبح عقبة في سبيل السعادة الإنسانية، وانتهى الطبيعيون إلى أن مقومات هذا النظام الطبيعي تنحصر في حق الملكية الفردية والحرية والأمن. ولقد لخصت سياستهم في عبارة : "Laisser passer Laisser Faire" .

ولقد نادى جماعة من الاقتصاديين الفرنسيين أمثال فرنسوا كيناي (1694-1774)، وتيرجو (1727-1781) بأن الحياة الاقتصادية مبنية على أوضاع الطبيعة. وفي نظرهم أن رفاهية المجتمع تشبه تماما رفاهية الفرد، ويمكن أن تحقق لو أن الحكومة تركت النظام الطبيعي يعمل، وسمحت لكل أن يسعى إلى تحقيق رغباته في ظروف المنافسة و الأسواق الحرة . [1]

[1] **خالد عبد الوهاب البنداري**،الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة و ادارة الاعمال، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية، جامعة حلوان،2007، ص21.

وفقا للفيزوقراط فإن الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج للثورة ، لذا فإنهم طالبوا بتسخير كل الإمكانات المادية والبشرية والتكنولوجية لتنمية هذا القطاع، ومن ثم لتعظيم صافي ثروة المجتمع، وذلك في إطار الحرية الاقتصادية وحد أدنى من تدخل الدولة.

كما أكدوا على أن النظام الطبيعي الذي يحكمه مبدأ المنفعة الشخصية، والمنافسة يحقق الصالح العام دون أدنى حاجة لتدخل الدولة، لأن هذا التدخل يعوق حركة النظام الطبيعي. ومن جهة أخرى سيطر على الفكر الغربي في بدايات القرن السابع عشر ما يسمى بالتوجه الليبرالي الديموقراطي، وذلك على يد كتاب العقد الاجتماعي، كجون لوك، وروسو. حيث يرجع الفضل إليهما في إحلال مفهوم تعدد السيادة، محل السيادة المطلقة. ومفهوم الديموقراطية محل الاستبداد المطلق. وهو ما أدى إلى تصدي بعض المفكرين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واعتبروا هذا التدخل انتهاكا لحقوق وحريات الأفراد.

والوظيفة الوحيدة للحكومة هي العمل على المحافظة على الظروف التي كان ينظر لها على أنها ضرورة، لكي يعمل " النظام الطبيعي" كحماية الملكية الخاصة و حرية التجارة والتعليم، وحماية المرافق العامة، إلى جانب المناداة بحرية العمل.

الفرع الثالث: دور الدولة في الفكر الكلاسيكي و النيوكلاسيكي :

يمكن إرجاع بداية الفكر الكلاسيكي إلى عام 1776 عندما قام آدم سميث بنشر كتابه ثروة الأمم، وعلى الرغم من رفض الفكر الكلاسيكي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن حجم ونطاق هذا التدخل لم يسر على وتيرة واحدة في إطار هذا الفكر[1]، حيث اختلف بين مفكري هذه المدرسة، فمنهم من كان شديد التحفظ ونادى بامتناع الدولة كلية عن التدخل في النشاط الاقتصادي (ساى)، ومنهم من كان أكثر ثقة في كفاءة تدخل الدولة، وسمح لها

[1]**Neri Salvadori**, The Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective, Edward Elgar Cheltenham ,UK Northampton, MA, USA.P 3,4. http://digamo.free.fr/salva03.pdf.

بأن تتدخل في بعض الأنشطة الإقتصادية لتحسين كفاءة نظام السوق والمنافسة (سميث، ريكاردو).

ولقد انتهى آدم سميث إلى وجوب أن ترفع الدولة يدها عن التدخل في النشاط الاقتصادي. وهو لا يعترف لها إلا بوظائف ثلاث، إقامة العدل، والدفاع، وإنشاء المشروعات والتنظيمات التي لا تصلح بطبيعتها أن تكون محلا للنشاط الفردي، لأن العائد منها لا يكفي لتغطية نفقات القيام بها وأن كل عائدها على المجتمع بصفة عامة يفوق في أكثر الأحوال نفقاتها.

لقد اعتمد الفكر الكلاسيكي على مجموعة من الفروض الأساسية، أبرزها(قانون ساي للأسواق)، وفرضية التوظيف الكامل، وأن هناك توافقا في المصلحة الفردية مع المصلحة الجماعية. إستنادا إلى هذه الفرضيات، نادوا بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و اقتصارها على القيام بالوظائف التقليدية كالأمن و الدفاع والقضاء، لأن جهاز الدولة من وجهة نظر الكلاسيك جهاز غير كفء لتولي القيام بعمليات الإنتاج، والتوزيع على نحو يحقق الكفاءة الاقتصادية. ومن ثم فإن اقتصار حجم الدولة على الوظائف الأساسية، هو الأفضل للأداء الاقتصادي ولكفاءة الدولة نفسها.

وقد طالب النيوكلاسيك بحد أدنى لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. و أن قوى السوق التي تحكمها الحدية والذاتية، والمنافسة، قادرة على توجيه الاقتصاد نحو التوازن المستقر. ومن ثم فإنه لا داعي لتدخل الدولة، لأن مثل هذا التدخل يضر بالعدالة والكفاءة الاقتصادية. وهذا نابع من وجهة نظرهم في أن الأسواق تكون في حالة توازن، فالأفراد يسعون لتحقيق مصالحهم تاركين للحكومة القليل لعمله لتحسين الأوضاع.

وأكدوا على أنه لابد من ترك الاقتصاد الوطني وحده دون تدخل من جانب الحكومة، حيث يرى الكلاسيك الجدد أن اتساع حجم تدخل الدولة سيؤدي إلى انخفاض كفاءة كل من الجهاز البيروقراطي والنشاط الاقتصادي.إلا أنهم سمحوا للدول أن تتدخل فقط لتحسين الكفاءة التخصيصية والتوزيعية لحماية النمو من الانحراف عن الوضع الأمثل.وذلك إما بشكل مباشر من خلال ملكية الاحتكارات الطبيعية، أو بشكل غير مباشر كأن تقوم بفرض ضرائب على القطاعات التي تظهر فيها أرباح غير عادية، بما يمكن أصحابها من تحقيق قوة إحتكارية،أو دعم القطاعات الخاسرة، لإعادة توزيع الموارد التي انحرفت عن الوضع الأمثل.

وخلاصة القول أن الأفكار الاقتصادية للكلاسيك والفكر النيوكلاسيكي، تأكد على وجود نظام طبيعي يحقق السير التلقائي للاقتصاد دونما حاجة لتدخل الدولة. من هنا جاءت فكرة " الدولة الحارسة "، حيث يقتصر دورها على الأمن و الدفاع و العدالة، وأن تمتنع الدولة كلما أكمن عن التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، وأن تترك الأفراد يعملون في ظل نظام المنافسة الحرة و قوانين السوق وترك الحرية للأفراد كفيل في نهاية الأمر بتحقيق الصالح العام.

المطلب الثاني : دور الدولة في الفكر الكينز و دولة الرفاه :

في بداية القرن العشرين ظهرت عدة اتجاهات فكرية حاولت تعديل الفكر النيوكلاسيكي، ليكون أكثر قربا للواقع، وفي هذا الصدد ظهرت عدة اتجاهات فكرية تتفق فيما بينها على رفض الفكر الكلاسيكي القائم على الحرية الاقتصادية المفرطة، وعلى ضرورة توسيع حجم تدخل الدولة في الاقتصاد للقيام بإصلاحات مؤسسية، واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. وقد تجسدت هذه الاتجاهات الفكرية في الفكر المؤسسي و فكر دولة الرفاه، والفكر الكينزي.

وقد تمثل الأساس الاقتصادي لتدخل الدولة في ظل هذه الاتجاهات في علاج المشكلات قصيرة المدى المتعلقة بالدورات الاقتصادية، ولم تعطى لقضايا النمو اعتبارها. فيما عدا الكينزيين الذين قاموا بتطوير النظرية الكينزية. وقد ظهرت هذه الإتجاهات الفكرية كإستجابة لمجموعة من الظروف التاريخية، والتي تمثلت في مشكلات الركود التي أخذ الاقتصاد الرأسمالي يمر بها منذ مطلع القرن العشرين، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، والتي بلغت ذروتها في كساد 1929م، وهو ما أثبت بشكل لا يقبل الجدل أن الفروض الكلاسيكية التي تنطوي على عدم تدخل الدولة غير صالحة التطبيق، وأن الإعتماد على قوى السوق الحر لا يستطيع وحده المحافظة على الاستقرار والتوظف الكامل، وعلى تحقيق نمو مستدام. وهنا تأكد لدى كثير من الاقتصاديين بأن الحل ليس تقييد حجم تدخل الدولة، بل الأمر يتطلب تدخل الدولة على نطاق واسع في ظل وجود جهاز السوق، لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، والحفاظ على استقرار النمو.

الفرع الأول: دور الدولة في الفكر الكينزى:

ينطوى الفكر الكينزى على التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، وكان ذلك إستجابة لأزمات الكساد المتتالية منذ مطلع القرن العشرين. وكان عام 1929م بمثابة الضربة القاضية للفكر الكلاسيكي، الذي فشل في علاج الكساد وإعادة الاقتصاد نحو وضع التوظف الكامل.

بدأ كينز يعيد النظر في الفروض الكلاسكية ، وقد نقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق الذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له [1]. وأكد على أن هناك تعارض للمصالح بين قوى السوق، الأمر الذي يخلق فجوات اقتصادية تدفع بالاقتصاد نحو الركود المزمن، ومع جمود الأجور

[1] **دراوسي مسعود** ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006، ص 56.

والأسعار، تفقد أليات السوق قدرها على تصحيح الذاتي.

وقال كينز إن الحكومات ينبغي أن تحل المشكلات على المدى القصير بدلا من انتظار حلها عن طريق قوى السوق على المدى الطويل. كما كتب " سنكون جميعا في عداد الأموات "[1]. لذا فإن الدولة يجب أن تتدخل بنفسها لزيادة و إدارة الطلب الكلى. وذلك لتفادى إفلاس المؤسسات القائمة بسبب تكدس الإنتاج وعدم كفاية الطلب. ولتحفيز الأفراد على زيادة التشغيل لمواجهة الزيادة في الطلب الكلى، وذلك من خلال زيادة حجم انفاق الدولة على مجالات الاستثمار العام. وفرض ضرائب تصاعدية على الفئات الغنية لصالح الفئات الفقيرة، ذات الميل المرتفع للاستهلاك لزيادة مستوى الطلب الكلى. وتدخل الدولة لتوفير ذات الخدمات الضرورية كالتعليم، والرعاية الصحية بأسعار زهيدة لزيادة الاستهلاك الكلى.

الفرع الثاني: دور الدولة في الفكر المؤسسي:

اعتقد رواد الفكر المؤسسيبأهمية العوامل المؤسسية كأساليب لتنظيم الحياة الاقتصادية، فالنشاط الاقتصادي يتأثر بعوامل أخرى غير العرض والطلب، وهي العوامل المؤسسية، كالعادات والتقاليد والقانون والتنظيمات القائمة كالبنوك والشركات وأجهزة الدولة. وهذا الهيكل المؤسسي للاقتصاد هو الأقدر على التوزيع والتخصيص. وآليات الأسعار ما هي إلا إحدى قنوات تأثير الإطار المؤسسي على عمليات التخصيص والتوزيع [(2)]. كما رأى رواد هذا الفكر أنه طالما أن الاختلالات الاقتصادية هي أمور عادية في ظل التغيرات المؤسسية التي تعمل على تغيير هيكل الحوافز السلوكية بصفة دائمة، فلابد إذن من تصحيح هذه الاختلالات من خلال تعديل الإطار المؤسسي المنظم للسلوك

[1] **ثـروت جهـان**، وأحمـد صـابر محمـود، وكـريس باباجورجيو،مـا هـو الاقتصـاد الكينـزي، مجلـة التمويـل و التنميـة، الصندوق النقد الدولي، سبتمبر2014 ص 35.

[2] **نيفـين محمـد طـريح** ، أثـر حجـم وكفـاءة الدولـة علـى النمـو الاقتصـادي (دراسـة مقارنـة)، رسـالة دكتـوراه فـي فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، 2005.

الاقتصادي. وطالما أن هذا الإطار جزء من جهاز الدولة ويقع تحت سيطرته. فإن هذا الأخير مطالب بتوسيع نطاق تدخله، ليشمل ليس فقط الوظائف التقليدية، بل توفير وتعديل الإطار المؤسسي [1]. وذلك من خلال ضبط السلوك الاستهلاكي عن طريق الإجراءات التنظيمية. كالرقابة على الأسعار وعلى مواصفات الإنتاج. وتنظيم النشاط الإنتاجي والصناعي من خلال تنظيم دخول المنشآت للسوق، وتنظيم إستخدام المرافق العامة. وحماية مصالح العمال من خلال التشريعات، والقوانين المحددة للأجور، وساعات العمل والتوسع في برامج الرفاهية، والضمانات الاجتماعية لتوفير مناخ ملائم للمنافسة الاجتماعية.والتدخل من خلال السياسات المالية، والنقدية، لتحقيق استقرار التوقعات بشأن السياسات الحكومية.

الفرع الثالث: دور الدولة في فكر مدرسة الرفاه: (Welfare State Thought)

وفقا لفكر مدرسة الرفاه فإن المنافسة الكاملة الحرة هي التي تضمن الكفاءة للاقتصاد الوطني. ولكن في حالة وجود عوامل كالاحتكار، والآثار الخارجية، والتقلبات الاقتصادية. تؤدي إلى فشل أليات السوق الحر وانحراف التوزيع عن العدالة، والكفاءة. الأمر الذي يجعل البعض في وضع أفضل على حساب الأضرار بأوضاع آخرين فإنه لابد من تدخل الدولة لتعويض المتضررين من انحراف آليات السوق الحر عن الوضع الأمثل.

ووفقا لهدا الفكر فإن النمو الاقتصادي الأمثل هو ذلك الذي يحقق العدالة الاجتماعية للجميع، ومن ثم يعظم الرفاهة العامة. لذا يجب توجيه مسار النمو نحو الأمثلية الاجتماعية، وهو ما يقتضى تدخل الدولة لتحقيق هذا الهدف. ومن ثم يجب أن تتدخل الدولة بشكل واسع لتوجيه النمو، والنظام الإقتصادي بكفاءة وعدالة من خلال الملكية العامة الكلية، والجزئية للمشروعات الضخمة، النقل،

[1]. **WARRENJ. SAMUELS** , INSTITUTIONAL ECONOMICS . David Greenaway, Michael Bleaney & Ian Stewart, Companion to Contemporary Economic Thought , Rountledge, London, 1991, P. 115 https://books.google.dz/books?.

والطاقة، وتوفير السلع، والمرافق التي تشبع محدودي الدخل.والتوسع في الاستثمارات العامة لتحفيز القطاع الخاص على الإستثمار. والتدخل من خلال السياسات المالية، والنقدية لإعادة توزيع الدخل بشكل عادل. ومن خلال الإجراءات التنظمية، كالرقابة على الأسعار، وتحديد الأجور، وساعات العمل، وتنظيم المرافق العامة. وسن تشريعات لحماية الموارد الطبيعية ومناهضة الاحتكار.

المطلب الثالث: دور الدولة في إطار الإتجاهات الفكرية الحديثة للنمو الاقتصادي:

مع استقلال العديد من الدول وسعيا منها لمواكبة عجلة النمو، والقضاء على سيمات التخلف، قامت عديد من المحاولات وذلك لوضع منظومة من التغييرات المسؤولة عن تحقيق التقدم الاقتصادي في الدول النامية.وتجسدت هذه المحاولات في عدة نظريات ونماذج للتنمية والنمو.إجتمعت في ثلاثة اتجاهات فكرية، حيث يطالب الاتجاه الأول بالتدخل المفرط للدولة لتوفير مقومات النمو، ومن أنصاره نماذج النمو الكينزية، ونظرية التبعية، والاتجاه الثاني ينادى بانتهاج الحرية الاقتصادية لتحقيق معدلات عالية للنمو كالفكر الليبرالي الجديد، أما الاتجاه الثالث فيطالب بانتهاج كلا من التدخل الحكومي، والحرية الاقتصادية معا.

الفرع الأول : دور الدولة في نماذج النمو الكينزية :

تستند هذه النماذج إلى فروض الكينزية، تسير على نفس الدرب الرافض للفكر الكلاسيكي، مع إضافة البعد الزمنى في الاعتبار.قد تجسد هذا في عدة نماذج للنمو، أهمها على الإطلاق نموذج هارود- دومار. [1] فوفقا لهذا النموذج ، يتحدد هذا المعدل التوازنى، والمستقر في الأجل الطويل عند تحقق الشرط التالي:

معدل النمو الفعلى= معدل النمو المرغوب فيه = معدل النمو الطبيعي.

[1] **مايكل ابدجمان**، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، ترجمة و تعريب: مجمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، ص 457.

ويعرف معدل النمو المرغوب فيه، بأنه ذلك المعدل الذي يجعل معدل الإضافة الفعلية إلى الرصيد الرأسمالي (معدل الإستثمار الفعلي) هي نفسها المخططة (معدل الاستثمار المخطط). لذا يقال في هذه الحالة أن الإقتصاد يتبع مسارا توازنيا للنمو[1] ، ويتحدد هذا المعدل المرغوب فيه بعاملين وهما: معدل الإدخار، والمعامل المخطط لرأس المال الناتج، هذا المعامل يعطي مقياسا لكثافة رأس المال، ولكفاءة إستخدامه في العملية الإنتاجية.

أما المعدل الطبيعي للنمو(**Natural Growth Rate**) فقد عرفه هارود على أنهأقصى معدل للنمو يمكن أن يحققه الإقتصاد عند مستوى التوظف الكامل في المدى الطويل. ويتحدد بعاملين، وهما معدل نمو القوة العاملة (ويساوي معدل نمو السكان عند التوظف الكامل) الذي يتحدد بعوامل خارجية، ومعدل نمو التقدم الفني (يفترض النموذج أنه ثابت ومعدل نموه يساوى الصفر).ووفقا لهذا النموذج فإن النمو لا يتسم بالثبات والإستقرار.فإذا حدث أي إختلال يبعد النمو عن مسار التوازن، فإنه يبتعد أكثر بسبب جمود الأسعار، وفشل أليات السوق في تصحيح هذا الوضع، وهو ما يقتضى تدخل الدولة لتحقيق توازن مستقر في الأجل الطويل. واعتبر أن الدول تتمتع بمستوى ثابت من الكفاءة، وبالتالي فإن الفيصل هو تدخل الدولة لتدعيم الإستثمار الكافى لتحقيق معدلات النمو المرغوبة عند التوظف الكامل.

الفرع الثاني : دور الدولة في الفكر الليبرالى الحديث:

منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي أخذت الليبرالية كفكر إقتصادي تعود من جديد على يد فون هايك (**F.A.Hayek**) وظل هذا الفكر مهيمنا حتى بداية التسعينات. وقد تبنت المنظمات الدولية كالبنك الدولى، وصندوق النقد الدولى هذا الفكر الليبرالى، والذي شكل

[1] Pasqual Commendatore, Salvatore D. Acunto, Carlo Panico, Antonia Pinto, Keynesian Theories of Growth**, Paper Presented in Confrence of Old and New Growth Theories; An Assessement, Pisa University, Italy**, 5-7 octobre, 2001, P.4. http://growthconf.ec.unipi.it/papers/Turnovsky.pdf.

رؤيتهما بشأن برامج التثبيت والتكيف الهيكلى.

حيث واجه النظام الرأسمالي منذ بداية السبعينات أزمة حادة على الصعيد العالمي. وهي الظاهرة التي عرفت بإسم الركود التضخمي حيث حدث تراخي واضح في معدلات النمو. وقد اهتمت جميع مدارس الفكر الليبرالي الجديد بالقضايا المتعلقة باستقرار النمو الاقتصادي، وماهو الحجم والشكل الأمثل لتدخل الدولة للحفاظ على استقرار النمو، وقد تجسد هذا الإهتمام فيما يعرف بنماذج النمو النيوكلاسيكي، حيث حاولت هذه النماذج أن تسلك طريقا أخر يختلف عن منهج النماذج الكينزية، بحيث يتحقق هذف النمو المستقر في المدى الطويل دون أدنى حاجة لتدخل الدولة.

وفي هذا الصدد تم التخلي عن بعض الافتراضات التي بني عليها نموذج هارود – دومار، فعلى عكس النموذج السابق إفترضت النماذج الكلاسكية للنمو المرونة التامة، وسيادة المنافسة الكاملة، وأن كل عنصر إنتاجي يحصل على عائد يساوي قيمة إنتاجيته الحدية، وهذه الإنتاجية تتجه للتناقص مع زيادة الكميات المستخدمة منه (قانون تناقص الغلة). وأن عمل الأسواق في ظل سيادة الحرية الإقتصادية يتسم بالكمال، والتلقائية، الأمر الذي يضمن استقرار النمو، ومن ثم لا داعي لتدخل الدولة بسياستها المالية والنقدية لتصحيح أخطاء التوقع.

ويؤكد النموذج الكلاسيكي الحديث على دور التقدم التكنولوجي وإنتاجية العمل في البقاءعلى معدل النمو المستدام في المدى الطويل .[1] وفي هذه الحالة يتجه الدخل القومي للنمو بمعدل أعلى من نمو السكان. ويرجع هذا إلى ما يتمتع به التقدم الفنى من قدرة على توليد وفورات خارجية تساعد على زيادة المقدرة الانتاجية للكميات المتاحة من عناصر الانتاج [(2)]. ويعرف **سولو** التقدم الفنى بأنه عبارة

[1] **محمد صالح تركي القريشي** ، علم اقتصاد التنمية ، مكتبة الجامعة ، الشارقة ، الطبعة الأولى ، 2010، ص 83.

[2] **نيفين محمد طريح** ، أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه في فلسفة

عن الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (**Total Factor Productivity**) بمعنى أنه عبارة عن معدل نمو الناتج القومي الراجع إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، بسبب إستخدام أساليب تكنولوجية تساعد على تحسين كفاءة إستخدام هذا المدخلات.

ويعيب على النيوكلاسيك أنهم تركوا هذا الجزء (**T F P**) غير مفسر حيث رأوا أن معدل التقدم الفني يتحدد بعوامل غير معروفة خارج النظام الاقتصادي[1] . بهذا لم تستطع نماذج النمو النيوكلاسكية الإجابة على التساؤل المتعلق لماذا تختلف معدلات الإنتاجية الكلية الاقتصاد ومن ثم معدلات النمو في المدى الطويل بين الدول.

الفرع الثالث : دور الدولة في التأثير على النمو في الفكر النيوكنزي:

في ضوء الأزمات التي أخذت تتعرض لها دول التخطيط المركزى التي بالغت في حجم تدخل الدولة وهو ما أدى إلى تراخي النمو في المدى الطويل منذ منتصف الثمانيات قام مجموعة من الإقتصاديين الذين ينتمون إلى الفكر الكينزي بتعديل أفكارهم المتطرفة بشأن تدخل الدولة لصالح مزيد من الحرية الاقتصادية ورأى هؤلاء الذين أطلق عليهم الكينزيين الجدد[2]،أن النظام الاقتصادي بطبيعته غير مستقر حيث أنه عرضه للضغوط التضخمية واشتداد البطالة التي تبعده دائما عن الاستقرار، وطالما أنه قوى السوق الحر لا تستطيع وحدها إعادة التوازن

الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، 2005.، ص43.

[1] **Kevin J. Stiroh**, What Drives Productivity Growth **», Federal Reserve Bank Economic Policy Review**, March, 2001, P.39.
http://app.ny.frb.org/research/epr/01v07n1/0103stir.pdf.

بطريقة ذاتية بسبب جمود الأجور والأسعار نتيجة وجود التعاقدات طويلة الأجل في سوق العمل وارتباط الشركات بعقود توريد لعملائها عند مستويات محددة للأسعار.

فإن الدولة يجب أن تتدخل بإستخدام توليفة من السياسات المالية و النقديه، والإجتماعية جنبا إلى جنب مع أليات السوق. لذا فقد طالب **الكينزون الجدد** بمساحة لتدخل الدولة تنحصر بين الحجم المنخفض للتدخل الذي طالب به الليبراليون الجدد والحجم المرتفع للتدخل الذي طالب به كينز، والكينزيون من قبل وقد تجسدت أراء الكنيزيين الجدد بشأن النمو فيما يسمى بنماذج النمو الداخلي التي ينتمي بعض روادها للفكر الكلاسيكي الجديد مثل لوكاس(Lucas1998) وبعضهم للفكر النيوكينزي كرومر (Romer 1986) وقد تشكلت هذه النماذج كمحاولة لتفسير العوامل الكامنة وراء الأداء الاقتصادي المذهل الذي حققته دول شرق أسيا خلال فترة منذ منتصف السيتنيات حتى منتصف الثمنيات، ولتفسير سبب تقارب هذه الدول في معدلات أدائها من الدول الصناعية خلال هذه الفترة وعدم قدرة الدول الأخرى كبعض دول إفريقيا ودول أمريكا اللاتينية على تحقيق مثل هذا التقارب.[1]

وقد حاول رواد هذا النموذج تفسير ذلك بوضع فروض تخلف عن تللك التي تحكم النموذج النيوكلاسيكي للنمو، وأهمها إتساع مفهوم الإستثمار ليشمل بجانب رأس المال المادي، رأس المال البشري، والإنفاق على البحوث و التطوير، وافتراضهم أن جميع أنواع الاستثمار تولد وفورات خارجية موجبة (كالتعليم من خلال العمل) الأمر الذي يولد إلى تراكم المعرفة والأفكار، ومن ثم إلى اتساع القاعدة التكنولوجية في المجتمع[2]. وهذا التطور التكنولوجي يسمح بتحسين كفاءة إستخدام هذه المدخلات، دون تناقص إنتاجيتها الحدية. وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على زيادة معدل الادخار،

[1] **Ivan Katchanovsti**, « Divergence in Growth in Post-Communist Countries **», Journal of public Policy**, Vol 20, No1,2000, P.58. http://users.abo.fi/mlagersp/PostCommunism2013/PostCommEconomicgrowth.pdf.

[2] **يسرى فاروق داود بطرس**، عوامل النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين مصر و اسرائيل في الفترة من 1970-2004، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ،كلية التجارة، جامعة عين شمس،2011، ص36.

والاستثمار وحجم القوة العاملة لتحقيق زيادة مستمرة في معدل نمو الدخل الفردي. وكذلك فإنه وفقا لنماذج النمو الداخلي، تتحدد العوامل المحددة للنمو (رصيد رأس المال المادي، البشري، والبحوث والتطوير، ورصيد الدول من المعارف، والأفكار) بالعوامل الاقتصادية التي تؤثر على هيكل الحوافز .ونظرا لما تتمتع به المعارف والأفكار بخصائص السلعة العامة كعدم قابلية للتجزئة، وصعوبة إحتكارها والإحتفاظ بها سرا ، فلن يقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها،الأمر الذي يقضي تدخل الدولة لتمويلها[1].

و تزويد القطاع الخاص برأس المال العام (البنية الأساسية)،والتوسيع في تنفيذ البرامج البحوث والتطوير. وإستخدام وسائل وإجراءات تشجع على توجيه الموارد نحو أنشطة الابتكار، وحث القطاع الخاص على الادخار والاستثمار. ودعم النظام التعليمي والصحي، وتوفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة. كما يجب أن تقوم الدولة بتوفير اطار مؤسسي لحماية الحقوق من السلب والنهب، خاصة حقوق الملكية الفكرية لتشجيع الأفراد على استثمار مواردهم بما يخدم استمرارية النمو.

وعلى جانب أخر طالب بعض رواد هذا الفكر بتقييد حجم تدخل الدولة في بعض المجالات كسياسات تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع وتشجيع الانفتاح الخارجي. أي أن هذه النماذج سمحت بكل محدودية تدخل الدولة، وتوسيع حجم تداخلها جنبا إلى جنب لتحقيق معادلات نم عالية في المد الطويل. وتفسر نماذج النمو الداخلي اختلاف الحجم وشكل تدخل الدولة للتأثير على حوافز النمو واعتبارها أحد هذه المحددات. لذا فإن الدولة التي تتمتع بنفس

[1] **Joseph Cortright**, « New Growth Theory, Technology and Learning : A Prctitioners Guide » Reviews of Economic Development Literature and Practice, No.4, 2001, PP. 4-5. http://www2.stat.unibo.it/mazzocchi/macroeconomia/documenti/Growth.pdf.

سياسات التدخلية، قد تتقارب في معدلات نموها في المد الطويل [1]. ومع ذلك فشلت هذه النماذج في تفسير سبب تباعد معدلات الانتاجية، وتزايد فجوة الفقر بين بعض دول الإفريقيا، وبعض دول شرق أسيا رغم أن جميع هذه اقتصاديات قد تبنت نفس السياسات التدخلية تقريبا.وهو ما يعني أن ثمة عوامل أخرى تؤدي إلى نجاح أو فشل الدولة في ممارسة تداخلها مهما كان حجمه. وهنا يأتي دور كفاءة ادارة الدولة الاقتصادية[2] والذي يتحدد بمدى كفاءة الوظائف المؤسسية للدولة (**Quality of Governance**). وهذا كان محور إهتمام فكر المدرسة المؤسسية الجديدة في التسعينيات من القرن الماضي.

الفرع الرابع : دور الدولة في اطار الفكر المؤسسي الجديد:

منذ بداية التسعينات من القرن الماضي عاد الإهتمام بالوظيفة المؤسسية للدولة على يد مجموعة من الاقتصاديين وأهمهم (North) تحت المسمى جديد وهو أساليب إدارة الدولة للنشاط الإقتصادي أو ما يطلق عليه حديثا الحوكمة (**Governance**).

في ضوء تدهور كفاءة الخدمات العامة في دول الكتلة الشرقية السابقة التي بالغت في حجم تدخل الدولة مع عدم قدرة كثير من الدول إفريقية ودول التحول التي انتجهت سياسات التحرير والخصصة أن تحقق أداء اقتصادية مرتفعا ومع تزايد مشكلات الفقر بسبب عدم قدرة الدول النامية، على مواجهة تيار العولمة والإنخراط في النظام الرأسمالي العالمي عاد الإهتمام من جديد بالوظيفة المؤسسية للدولة. وعلى المستوى الفكري يؤكد رواد هذا الفكر على أهمية المؤسسات في تشكيل هيكل الحوافز والنفقات في المجتمع ومن ثم في التأثير على أداء الدولة. ولا يثق رواد هذا الفكر في القدرة الذاتية

[1] Robert G. King and Sergio Rebelo, Public Policy and Economic Growth ; Developing Neoclassical Implications, **Journal of Political Economy,** Vol. 98, No. 5, 1990, P. S126. https://ideas.repec.org/a/ucp/jpolec/v98y1990i5ps126-50.html.

للسوق التي أعتقدها الليبراليون بل رأوا أن هناك بعض مظاهر عدم كمال الأسواق، الأمر الذي يجعل تدخل الدولة في بعض المجالات أمرا ضروريا، وحجة الليبراليين بفشل التدخل الحكومي التي أتخذت ذريعة لسحب مهام النمو من القطاع العام لصالح القطاع الخاص يمكن علاجها عن طريق تحسين الكفاءة المؤسسية للدولة.

وهنا إنصرف الاهتمام بموضوع كفاءة الدولة بمعنى أنه لا يكفي توفير اطار مؤسسي فقط، كما طالب الفكر المؤسسي في صورته الأولى، بل لابد من توفير اطار مؤسسي كفء لأنه اذا كان الاطار المؤسسي للدولة غير كفء، فإنه من غير المتوقع أن يأخذ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الحجم والشكل الصحيح .وفقا لهذا الفكر فإن المحدد الأساسي لمعدلات النمو الطويل المدى يتمثل في العوامل المؤسسية. ولأن هذه المؤسسات تؤثر على هيكل النفقات والحوافز فهي تؤثر على جميع عوامل ومحددات النمو المتعلقة بالتراكم والإنتاجية. ومن ثم فإن الطريق لتحقيق كفاءة إقتصادية، وهو وجود اطار مؤسسي سليم. لأن هذا الإطار توفره وتشكله الدولة فإن الطريق السليم للنمو الاقتصادي هو وجود دولة فعالة، وقادرة على صنع وتنفيذ سياسات ووضع أطر مؤسسية تعمل على توجيه عناصر النمو بما يخدم استمراريته في المدى الطويل.

يتفق الفكر المؤسسى القديم والجدد على أهمية العوامل المؤسسية في التأثير على كل السلوكيات الاقتصادية وفي أن الدولة هي التي تلعب الدور الأساسي في تشكيل وتغيير الأطر المؤسسية إلا أن الفكر المؤسسي القديم لم يلتفت إلى أهمية كفاءة. بينما قامت **المدرسة المؤسسة الجديدة** بتوضيح أن المحدد الأساسي للنمو المستدام هو كفاءة وليس حجم تدخل الدولة والذي يتحدد بكفاءة وظائفها المؤسسية.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية و مؤشرات قياسها:

ينصرف الفهم العام عند دراسة التنمية الاقتصادية إلى كونها عمليات نقل حالة الاقتصاد القومي من وضعه المرضى إلى وضع صحي يكون فيه قادرا على الحركة الذاتية وإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية[1].

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية اشمل وأوسع نطاق من النمو الاقتصادي، فنمو"Growth" يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، وأما التنمية " Développement " فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة ، ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية. بل يمكن القول أن التنمية تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي وطرق قياسه:

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي(RGDP)، و يعتبر الاقتصاد القومي في حالة نمو إذا كان الناتج القومي الحقيقي Y للفترة الزمنية T_1 أكبر من الناتج القومي الحقيقي للفترة الزمنية السابقة [2] T_0 :

$$Y_t > Y_0 \qquad (1)$$

بهذا يتضح بأننا نتحدث عن النمو الاقتصادي، و بذلك عندما تكون قيمة معدل نمو الناتج القومي موجب.

$$\frac{Y_t - Y_0}{Y_0} > 0 \qquad (2)$$

[1] **M.L. Jhingan :**The Economics of Development and Planning,Vikas Publishing ,house ,1978 P.5

[2] **عماد الدين احمد المصبح** ، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1970-2004، اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق، سنة 2008 ، ص 13.

ويعرف النمو الاقتصادي بوصفه الزيادة في قيمة السلع و الخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني. و يقاس النمو تقليديا بوصفه النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) و يحسب النمو الاقتصادي بصيغ حقيقية و ذلك من أجل إيضاح تأثير التضخم على سعر السلع و الخدمات المنتجة .[1]

إن مسار النمو في المدى الطويل يعد واحدا من الاسئلة المركزية في علم الاقتصاد و على الرغم من مشكلات القياس فإن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) لبلد معين تؤخذ على نحو عام بوصفها زيادة في مستوى المعيشة للمقيمين في ذلك البلد. عبر فترات زمنية طويلة،حتى المعدلات الصغيرة في النمو السنوي يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة عبر أو من خلال التركيب.على سبيل المثال فإن معدل نمو (2.5%) في السنة سوف يقود إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في حدود (28) سنة، بينما معدل نمو (8%) في السنة سوف يقود إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي ضمن حدود 9 سنوات. إن هذه الصفة الأساسية يمكن أن تجعل الفروقات بين الدول أكبر. و على سبيل المثال فإن الفرق بين النمو بين البلد A إلى البلد B سوف يتضاعف عبر السنوات، حيث إن معدل نمو 5% يبدو مشابها لمعدل نمو 3% و لكن عبر عشرون عاما فإن اقتصاد البلد A يكون قد نما بمعدل (165%) بينما اقتصاد البلد B يكون قد نما بمعدل (80%).[2]

الفرع الثاني : قياس إجمالي ناتج الأمة :

من أساسيات أي دراسة متعلقة بالنمو الاقتصادي معرفة الوسيلة التي عن طريقها يمكننا قياس ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو اقتصادي، وغالبا ما يستعمل الناتج الوطني الحقيقي بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي. كان الاقتصادي الإنجليزي الفريد مارشال

[1] **محمد صالح تركي القريشي**، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة الشارقة ، اثراء للنشر و التوزيع الاردن ، الطبعة الأولى 2010، ص 71.

[2] **محمد صالح تركي القريشي** ، مرجع سابق ص 72.

(1842–1924) أول من أدخل تعديلات هامة على حسابات الدخل القومي، حيث ميز بين الدخل القومي الإجمالي و الصافي و بين الفرق بين القيم النهائية و القيم الوسيطة.

وقد زاد الإهتمام بحسابات الدخل القومي بشكل كبير وملحوظ بعد ظهور كتابات جون ماينرد كينز (1883–1946) الذي وضع الأساس النظري الحديث لتحليل الدخل القومي وأبرز أهميته وعلاقاته بالمتغيرات الإقتصادية الأخرى، وقد تبنى كينز فكرة مفهوم الإنتاج الشامل في تحليلاته للدخل القومي[1].

ساعد ظهور الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية و إهتمامها بالموضوع وبدرجة كبيرة العديد من الدول على التعجيل في استخدام و تهيئة إحصائيات الدخل القومي و مساعدتها في ذلك، إذ أن مساهمات الدول الأعضاء في المنظمة الدولية كانت تقدر على أساس الدخل القومي لكل منها. لذلك فإن جميع الدول بإختلاف أنظمتها ودرجة تطورها تحاول اليوم قياس دخلها القومي لما ذلك من أهمية.

إن التوصل إلى هذه الوسيلة تمثل نقطة البدء في الدراسات الخاصة بطبيعة الناتج الكلي، ومن الضروري الإعتماد على طريقة تسمح بقياس مختصر ومعبر للنتائج الإجمالية للاقتصاد الوطني[2] . إذ ليس هناك ريب من أن تطوير مقياس للحكم على مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع ما يعد ابتكارا بالغ الأهمية، فبدون هذا الإبتكار كان من الصعب تطبيق أية سياسة عامة [(3)].

الفرع الثالث : إجمالي الناتج المحلي والأسعار:

---

[1] **فرج بن ناوي بن نجيب العنزي** ، رسالة ماجستير بعنوان : اثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ، دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك ، جامعة الملك سعود ، 2004 م ، ص47.

[2] **بول أ. ساموبلسون**، نقله إلى العربية: مصطفى موفق، علم الاقتصادج 2، الدور الاقتصادي للدولة و محددات الدخل الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر10–1993. ص83.

[(3)] **محمد دويدار** ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، ج 2 الاقتصاد النقدي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ، 2001.

إن الناتج المحلي الإجمالي الذي حُسب على أساس الأسعار الثابتة* يسمى بالناتج المحلي الإجمالي محسوبا بالقيمة الثابتة للدينار أو بالدينار الحقيقي أو بإختصار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(**Real GDP**)، وهذا المفهوم يتميز عن الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بالقيمة الجارية أو الإسمية للدينار (**Nominal GDP**) .

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي محسوبا بالأسعار الثابتة مقياسا دقيقا لأنه يستبعد أثر التغيرات في الأسعار و يبين التغيرات في الكمية المنتجة و بذلك يعكس بدرجة أكبر دقة القدر الإجمالي من السلع النهائية و الخدمات المنتجة في الاقتصاد. و على ذلك يهتم الإقتصاديون بالتغيرات الحقيقية في الأرقام و الأحجام و نوعيات الفقرات المشتريات.

المطلب الثاني : تطور مفهوم التنمية الاقتصادية :

إن عملية التنمية الاقتصادية عبارة عن مجموعة من الاجراءات تتخذ عن قصد من شأنها زيادة الدخل القومي الحقيق خلال فترة زمنية بمعدل أكثر من زيادة نمو السكان،اذًن فهي عملية متعددة الجوانب، لها ركئزها الاقتصادية و الإجتماعية، و الثقافية و السياسية. وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤثرات و المشاكل و السياسات و التوجهات الموجودة في المجتمع.[1]

الفرع الأول: المفاهيم التقليدية للتنمية الاقتصادية :

من خلال المصطلاحات الاقتصادية، تعبر التنمية عن زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي تتراوح بين 5% و 7% سنويا وبذلك يكون مفهوم التنمية مرادفا للنمو الإقتصادي

[1] **فضيلة جنوحات/ز/حريتي**، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، سنة 2006/2005، ص 77.

السريع .

ويعرف **كندلبرجر** التنمية الاقتصادية بأنها الإنتاج الأكثر و التغييرات في الترتيبات الفنية والمؤسسية التي يتم بها الإنتاج. أما تعريف التنمية إستنادا إلى الطابع العام لإدارة الإقتصاد القومي ينصرف مفهوم التنمية إلى حركة النظام الاقتصادي الذي يسير وفقا لخطط متعددة من جانب الدولة.

في حين عرفها آخرون[1]، بأنها تلك العملية التي تعني بإتخاذ سياسات وإجراءات وتدابير متعمدة للتحول من وضع اقتصادي معين إلى وضع أفضل عن طريق تغيير هياكل و بنيان وأساليب أداء الاقتصاد القومي، وذلك بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة و متزايدة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وعلى أن تشمل كافة مناحي الحياة وتوجيهات وأفكار المجتمع حتى تكون عملية حضارية شاملة.

ويرى **كالدور** أن التنمية الاقتصادية فضلا عن إرتفاع الدخل الحقيقي تتميز بزيادة السكان وإرتفاع مستوى إنتاجية للفرد، تبعا لإرتقاء الأساليب الفنية للانتاج وزيادة ما يخصص سنويا من الدخل القومي لتكوين رأس المال.

أما الاقتصاديMeire فيرى أن التنمية الاقتصادية هي عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية معينة. ويتفق الاقتصاديBaldwin معMeier حول مبدأ زيادة دخل الفرد، بإعتباره مؤشرا لحدوث التنمية الاقتصادية ، وإن كان لا يقتصر على هذا المؤشر فقط ، وإنما يعتقد أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية و سيادة أخرى. فالتنمية هي التوسع في الاقتصاد القومي لدرجة تمكن من استعاب المزيد من القوى العاملة وهي أيضا

[1] **يسرى فاروق داود بطرس**، عوامل النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين مصر و اسرائيل في الفترة 1970إلى 2004، اطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، سنة 2001. ص4.

خلق إحتياطي نقدي في الدولة، يمكنها من القيام بالعديد من البرامج الإجتماعية و الصحية و الإنفاق على التسلح ضمانا لحق الدولة في الدفاع عن نفسها.

وتضاف تلك المقاييس الإقتصادية للتنمية إلى مقاييس إجتماعية مثل درجة الأمية ومحوها، درجة التعليم، والمهارات والتدريب، الظروف والخدمات الصحية وتوفير المأوى وغيرها.

نجد أن التنمية قبل فترة السبعنيات بصفة عامة كانت غالبا ماينظر إليها على أنها ظاهرة اقتصادية مضمونها تحقيق مكاسب سريعة من خلال معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي و نصيب الفرد منه، مع توفير فرص عمل بما يتوافق مع عرض العمل.مع توفير الظروف المواتية لإعادة توزيع الدخل المحقق من العملية التنموية بأعلى كفاءة وعدالة ممكنة[1].

فالتنمية الاقتصادية هي التغيرات التي تحدث في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية، والسكانية والثقافية التي تصاحب عملية التقدم بصفة عامة، ولتطور الاقتصادي طويل الأجل المصاحب للتنمية مظهرين:

المظهر الأول: هيكلي، يتعلق بتطور البناء الاقتصادي كالتصنيع والتمدن، والمؤسسات والعلاقات التي تنشأ بين القطاعات المختلفة.

المظهر الثاني: كيفي، يتعلق بالتطور إلى المفاهيم العقلية والتصرفات ،والسلوكيات والقيم والعادات.

و ملخص للتعريفات التنمية الاقتصادية نجد أنها تركز على الزيادة في مستوى الدخل الفردي مع إجراء التغييرات الهيكلية في البنيان الإقتصادي، إلا أن التجارب أوضحت عدم صحة مفهوم التنمية الاقتصادية الذي يحيل التنمية إلى مجرد معدل نمو سريع، فلقد شهد العالم العديد من الأمثلة على تحقيق معدلات نمو للدخل القومي قريبة من المعدل المقترح بالبلدان النامية ومع ذلك بقيت مستويات

[1] **ميشل تودارو**، التنمية الاقتصادية ، تعريب و مراجعة محمود حسن حسنى ، محمود حامد محمود ، دار المريخ، 2006 م ، ص 50.

المعيشة فيها بلا تحسن، واستمرت قطاعات واسعة من سكانها تعاني من الفقر والمرض والجهل والبطالة، ولم تنكمش الفجوة بين الأغنياء و الفقراء بل اتجهت إلى الاتساع، لذا توسعت الدعوة إلى التقليل من دور النمو الاقتصادي الإجمالي كهدف للنشاط الاقتصادي، و في تقريره عام 1991 أعلن البنك الدولي عن تعريف جديد للتنمية الاقتصادية نذكر في الفرع التالي .

الفرع الثاني: المفاهيم الحديثة للتنمية الاقتصادية:

لقد أثارت تجربة الخمسينات و الستينات عندما حققت كثير من دول العالم الثالث أهداف نموها الاقتصادي، بينما ظلت مستويات معيشة معظم الأفراد دون تغيير،ادركوا أن هناك خطأ جسيم لهذا التعريف الضيق للتنمية، لهذا نادوا برفع التركيز على الناتج المحلي الإجمالي كهدف ، والعمل على محاربة الفقر المتفشي وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة المتصاعدة.

وقد لخص ذلك في ثلاثة اسئلة رئيسية التي يمكن أن تعترض تنمية الدولة وهي : ما الذي حدث للفقر؟ ما الذي حدث لبطالة ؟ ماالذي حدث لدعم المساوات و كيف يمكن حل هذه المشكلات ؟

لقد شهدت كثير من الدول النامية معدلات نمو مرتفعة نسبيا لمتوسط دخل الفرد، خلال فترة السبعينات، لكنها قد فشلت أو حققت تحسن ضئيل في مواجهة البطالة وعدم المساواة.وقد ساء هذا الموقف أكثر في الثمانيات و أوائل التسعينات حيث تحولت معدلات نمو الدخل القومي الإجمالي إلى السالب لكثير من الدول النامية و الحكومات التي تواجه مشكلة الدين الخارجي المتفاقم، و التي كانت مجبرة أن تمضي على اساس البرامج الاقتصادية و الاجتماعية المحددة في الخطط الوطنية.

لذلك أدرك الاقتصاديون أن التنمية ليست مجرد مسالة اقتصادية بحتة حتى يمكن حسمها بإستخدام مقاييس فنية وكمية فقط، وفي كتابه الذي صدر عام 1989 م قال الاقتصادي

ادجـر أونيـز[1] " لقد عامل الاقتصاديون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدوا كونها أكثر من تدريبات و ممارسات و تطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي، منفصل عن الأفكار السياسية ويستبعد دور الأفراد في المجتمع.إن وقت طويل قد مر حتى تمكنا فيه من محاولة جمع نظرية اقتصادية في الاقتصاد السياسي يمكن من خلالها شرح كيف تستطيع المجتمعات أن تكون أكثر إنتاجا وأيضا أعلى جودة، وذلك من خلال تنمية البشر بدلا من تنمية الأشياء أي تحقيق التنمية البشرية ".

وحتى البنك الدولي و الذي ناصر النمو الاقتصادي كهدف للتنمية في الثمانيات، قد غير منظاره لتنمية نحو مفهوم أوسع و أشمل، فعرف في تقريره عام 1991 التنمية الاقتصادية[2] بأنها إجراءات معتمدة في التغيير الهيكلي للاقتصاد القومي بهدف التحسين في حياة الأفراد ليس فقط من ناحية الدخول المرتفعة ولكنها تضم أيضا مستوى أفضل من التعليم ومستويات مرتفعة من الصحة و إنخفاض وإختفاء الفقر، والحصول على بيئة نظيفة وممارسة أكبر لحرية الأفراد وتوفير أكبر قدر من الثقافة لهم، هذا مع تحقيق عدالة في توزيع الدخل القومي.

الفرع الثالث : الأهداف الدولية لتنمية:

إن التنمية بالمفهوم الحديث هي عملية متعددة الأبعاد حيث إنها تشمل تفاعل المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والمؤسسية وأصبحت القيم المادية ترتبط بالقيم المعنوية في التنمية حيث أنها تشمل توفير مقومات الحياة الأساسية، وتحقق عندما يحدث تحسن في الحاجات الأساسية وتوزيع الدخل وعندما يساهم التقدم الاقتصادي بقدر كبير في تحقيق الذات للدولة ولمواطنيها وعندما يسمح

[1] **ميشل تودارو** ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص 54.

[2] **البنك الدولي** " تقرير التنمية الاقتصادية للعالم 1991" .

التقدم المادي بحرية الإختيار أمام الأفراد، ومنه يمكن ذكر عناصر التنمية في: [1]

1. الشمولية، فتنمية تغيير شامل لا ينطوي على الجانب الاقتصادي فقط بل على جميع الجوانب، فالتنمية تتضمن التحديث و ذلك في الإطار الأخلاقي المتعارف عليه داخل المجتمع، كما تتضمن مزيدا من الحرية الديمقراطية و السياسية و مزيد من المشاركة و اللامركزية و يتضمن هذا البعد مشاركة المجتمعية في صنع التنمية.

2. حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن أي أن التنمية عملية طويلة الأجل، مع تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ، مما ينعكس على تحسن في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد.

3. ضرورة تواصل أو استمرارية التنمية و هو ما يطلق عليه البعض التنمية المستدامة، وهي حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية، وهي تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها.

وقد أوجز الاقتصادي **أمارتيا صن** [2] التنمية " بأنه يمكن النظر إليها بإعتبارها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الإنسان " فهو لا يركز على التنمية كمجرد النمو في الناتج القومي الإجمالي أو أنها إزدياد متوسط دخل الفرد، أو أنها التصنيع أو التقدم التقني أو أنها التحديث الإجتماعي، وبرغم من أن هذه المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر إلا أن الحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة و التعليم

[1] **ابراهيم نصار سالمان** " دراسة مقاربة لمحددات التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية و تركيا و كوريا من الستينيات حتى الثمانينيات " ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس 1995 . ص6-7.

[2] **امارتيا صن** ، ترجمة شوقي جلال ، التنمية حرية ، مؤسسات حرة و انسان متحرر من الجهل و المرض و الفقر سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 203 ، مايو 2004 . ص 15-16.

و الحقوق السياسية و المدنية، التي تهيأ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة.

فقد أكد الاقتصادي **Todaro** [1] أن التنمية هي عبارة عن مجموعة من التغييرات الاجتماعية و الاقتصادية و المؤسسية أو التنظيمية ينتقل بواسطتها المجتمع بأسره من وضع غير مرضي إلى وضع أخر يعتبره الأفراد، ماديا و روحيا، أفضل و أكثر إنسانية.

و قد تم صياغة هذه الأفكار ضمن الأهداف الدولية للتنمية عام 1996 من قبل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و تبنتها الأمم المتحدة في سبتمبر من عام 2000 في إطار إعلان الألفية بشان التنمية. و فيمايلي جدول يوضح الأهداف الدولية للتنمية.

جدول رقم (1-03)- الغايات الإنمائية للألفية.

الغايات	الأهداف الفرعية
الغاية (1) القضاء على الفقر المقطع و الجوع	الهدف الفرعي (1) تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى نصف في الفترة ما بين 1990 و 2015 . الهدف الفرعي (2) تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015.
الغاية (2) تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	الهدف الفرعي (3) كفالة تمكين الأطفال في كل مكان ، سواء الذكور أو لإناث منهم من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.
الغاية (3) تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة	الهدف الفرعي (4) إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي و يفضل أن يكون في عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يجاوز عام 2015.
الغاية (4) تخفيض معدل وفيات الأطفال	الهدف الفرعي (5) تخفيض معدل وفيات الأطفال دون من الخامس بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و 2015.
الغاية (5) تخفيض معدل	الهدف الفرعي (6) تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاث أرباع في

[1] **Todaro Michael** , Stephen C. Smith , Econimie Development in the Third World, 11 ed Edition , 2012 , Library of Congress Cataloging-in-Publication Data , p.14.
http://eco.eco.basu.ac.ir/BasuContentFiles/57/57304a77-1269-4081-bd5b-4c66b84b06a4.pdf.

الوفيات أثناء الولادة	الفترة ما بين 1990 إلى 2015.
الغاية (6) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الايدز) الملا ريا وغيرها من الإمراض .	الهدف الفرعي (7) وقف انتشار فيروس المناعة البشرية (الايدز) بحلول عام 2015، وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ . الهدف الفرعي (8) وقف انتشار الملا ريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015، وبدء انحساره من ذلك التاريخ .
الغاية (7) كفالة الاستدامة البيئية .	الهدف الفرعي (9) اندماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية و انحسار فقدان الموارد البيئية . الهدف الفرعي (10) تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المامونة إلى النصف بحلول عام 2015. الهدف الفرعي (11) تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من قاطني الأحياء الفقيرة .
الغاية (8) إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	الهدف الفرعي (12) المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التميز . الهدف الفرعي (13) معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا. الهدف الفرعي (14) معالجة الاحتياجات(المساعدات الإنمائية الرسمية). الهدف الفرعي (15) المعالجة الشاملة (الصادرات والتعريفات الجمركية والإعانات الزراعية والمساعدات الإنمائية الرسمية (استدامة القدرة على تحمل الديون) وتخفيف الدين . الهدف الفرعي (16) التعاون مع البلدان الهدف الفرعي (17) التعاون مع الشركات الهدف الفرعي (18) التعاون مع القطاع الخاص.

المصدر: **علي عبد القادر**" التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية لتنمية " مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي لتخطيط ، الكويت المجلد الخامس ، العدد الثاني ، يونيو 2003 ص ص75- 77 نقلا من الأمم المتحدة (2000، 3-44) التقرير رقم A157/270.

وبالنظر إلى أهداف التنمية الدولية يتضح أنه قد تم صياغتها على الأساس المفهوم الواسع للتنمية وتتشكل محورها حول عملية الإقلاع من الفقر بما في ذلك جوانب التعليم والصحة كإستطاعات إنسانية، وهي نتيجة إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة، والتي تتمثل في تغيير

بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، والانتقال بالمجتمع من الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم وتغييرات جذرية في البنيان الثقافي من عادات وتقاليد، وهذا لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية بل لابد من إتخاذ الإجراءات وإتباع بعض السياسات إعتمادا على مؤشرات واضحة و معبرة.

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية الإقتصادية :

تتنوع مؤشرات التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية ، وكمية و نوعية، حيث توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي إختيار المتغيرات وتقدير أهمية هذه المتغيرات ووسيلة ايجاد مؤشر مركب وفائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه[1].

ولكي يسمى المتغير إقتصادي أو إجتماعي "مؤشر التنمية " عليه أن يمثل بعض العوامل التي تمثل عملية التنمية ، ويمكن للمؤشر أن يشكل قياسا مباشرا وكاملا لخاصية من التنمية، ويكون بذلك مؤشرا باعتبار أن الجانب الذي يقيسه هو هدف التنمية أو عنصر من عناصرها،أو يخدم ذلك المؤشر الإشارة لذلك الهدف أو العنصر، مثال ذلك أن دليل وفيات الأطفال يشكل مؤشرا لقياس مستوى الصحة العامة.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية :

أولا : المؤشرات الاقتصادية: يرتكز هذا الأسلوب على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية، متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي. وجرت محاولات لتصحيح هذا المقياس وتسويته (Hicks & Straeten 1979) ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية للعملة وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية. وكان **كولن**

[1] **محمد عدنان وديع** ، قياس التنمية ومؤشراتها ، المعهد العربي لتخطيط ، الكويت .

كلارك من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات القومية بإستعمال تكافؤات القوة الشرائية (ppp) الذي يعني قياس كل ناتج بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية).

كما إقترح المكتب الإحصائي للأمم المتحدة [1](UN Statistica Offic) تركيب سلسلة مكملة للحسابات القومية خاصة بقياس الإستهلاك الكلي للسكان، وذلك نظرا لأهميته من زاوية تحليل الرفاهة، ويشتمل المقياس المقترح على العناصر الأربعة التالية : الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع و الخدمات، مع إعطاء قيمة للخدمات المستمدة سنويا من الرصيد المتراكم للسلع الإستهلاكية المعمرة بدلا من إدارج قيمة مشتريات هذه السلع في سنة شرائها، والجزء من الإنفاق الجاري الحكومي على السلع و الخدمات المخصص لخدمة القطاع العائلي (كالتعليم و الصحة و خدمات الرعاية الإجتماعية)، وقيمة الدعم الحكومي للسلع و الخدمات التي يشتريها القطاع العائلي، وقيمة إنفاق الوحدات الإنتاجية على السلع والخدمات التي يشترها القطاع العائلي، وقيمة إنفاق الوحدات الإنتاجية على السلع والخدمات التي يستفيد منها العاملون بهذه الوحدات، وكذلك قيمة الإنفاق المناظر من جانب المؤسسات التي لا يستهدف نشاطها الربح.

ثانيا : المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية الاقتصادية : يرجع الإهتمام بصياغة المؤشرات الإجتماعية إلى النصف الثاني من الستينيات، ويؤرخ البعض لميلاد حركة المؤشرات الإجتماعية بظهور كتاب **بارو**:المؤشرات الإجتماعية في عام 1966، وذلك لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الإقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية ومنها: تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة بدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة، وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الإهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.

إن مصطلح " مؤشرات إجتماعية " نفسه يشبه غموض ويشمل طيفا من المؤشرات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والسياسية، ورغم أن الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح ، لذا فإن المؤشرات تستعمل كتقريب وقياس جزئي للضروريات التنمية، كالعدالة والأمن،والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية، فَتمثل مؤشرات الصحة مثل في عدد الأطباء النسبي والأَسرة في المستشفيات أو الوفيات الخ، دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما.

الفرع الثاني : مؤشرات الحاجات الاساسية :

بين **هايكس وستريتين** (Hicks&Streeten1979) أن منظومات الحسابات الاجتماعية التي يمكن أن تدمج المؤشرات الاجتماعية عبر مفهوم وكذلك تحسين الـGNP ليصبح مقياس رفاه هي محاولات تفتقد الأساس المنطقي وتنتج خلطا في المفاهيم.

وقد إستخلص هايكس وستريتين نتيجة مراجعتهم لهذه المقاربات والمفاهيم، ان استعمال المؤشرات الاجتماعية والبشرية هو أكثر المكملات لـ GNP أهمية، خصوصا إذا كان العمل على المؤشرات لمقاربة الحاجات الأساسية.

وإذا تحولت الأسئلة من كم أنتج؟ إلى ماذا أنتج؟ وبأية طريقة ؟ ولمن ومع أي أثر؟ ، لكن النمو السريع في الناتج سيبقى هاما من أجل تخفيف الفقر كما سيبقى الـGNP/PC رقما هاما يضاف إليه بعض المؤشرات عن تركيبه والمستفيدين منه، إذن المطلوب إكمال GNP وليس استبداله.

قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية واقترحوا صيغ تصنيف لها وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة، يتطلب تبنى مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية، صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في إشباعها وتحديد الإستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد، وهناك عدة استعمالات لمؤشرات

الحاجات الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري والمناطق أي "خارطة " للحاجات الأساسية.
- أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين رفاه المستهدف والفعلي.
- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد.
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم و توزيع وكفاءة).
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الأهداف ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا.
- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها تقليص الهوة أو اتساعها،وتحديد أنماط لتأشير المعايير الدولية لرفاه وتقييم البلدان وفقا لذلك.
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح.

الفرع الثالث: الأدلة المركبة لتنمية الاجتماعية:

إن الحاجة إلى رقم وحيد سريع وسهل الإستعمال على غرار الـ GNP/PC ليكون مؤشرا خاما عن التنمية الاجتماعية، أفضى إلى إنشاء مقياس مفرد عن ظروف المعيشة هو " **الدليل الدولي للمعاناة الإنسانية**"[1]، متضمنا عشرة مقاييس عن الرفاه البشري بما فيها الدخل،وفيات الأطفال، التغذية،عدم أمية الكبار والحرية الشخصية .

أولا : مؤشرات الرفاه و نوعية الحياة : يميز بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه

[1] **The International Human Suffering Index**.

الحقيقية، والإنفاق الكلي والدخل الكامل. وفي دراسة (Anand&Harris1994)[1] إستعملت خمسة مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي هي: دخل الأسرة للفرد، إنفاق الأسرة الإجمالي للفرد، إنفاق الأسرة على الغذاء للفرد، عدد السعرات الحرارية لدى الأسر للفرد، نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة .

كما يستعمل مفهوم نوعية الحياة عموما بشكل يغطي مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضى الذاتي، إذا كان من السهل الإقتناع بضرورة تحسين نوعية الحياة على المستوى الأكاديمي أو السياسي، فإن الصعوبة تبدأ عند محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها، لذا قد يتطلب ذلك إسهاما من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والإجتماع وغيرهم.

ثانيا : دليل مستوى المعيشة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: قسمت دراسة **معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية**، مجال مستوى المعيشة إلى مكونات من الحاجات الأساسية التي يشكل إشباعها إسهاما في المستوى العام للرضى المعبر عنه في مستوى المعيشة، وهذه الحاجات إما فيزيائية كالتغذية والسكن والصحة أو ثقافية كالتعليم والترويح والأمن.

يتميز الدليل الموحد الذي اقترحته الدراسة لمستوى المعيشة بالشمول والبساطة والمرونة والتمييز بين " الضروريات" و"الترفهيات" أي الحاجات الأساسية والحاجات العليا، وقياس الوحدات المادية كلما أمكن، ويستثنى من ذلك الحاجات العليا لأنها تمثل فائض الدخل،وتمثل مكوناته حاجات معترف بها عالميا تحت مختلف الظروف السياسية والمناخية ومستويات التنمية، ما يسمح بإمكان المقارنة الدولية.

[1] **محمد عدنان و ديع** ، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNP إلى HDI ، ندوة : متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية و العالمية ،معهد التخطيط القومي ، ص233.

لكن دليل مستوى المعيشة يعاني من مشكلات عدة أهمها: أن الإستهلاك لا يعني تلبية الحاجات الأساسية بل قد يلبي أشياء ضارة كالتدخين، وقيم الإستهلاك لا تلبي ذلك أيضا، كما أن بعض الظروف لا يعبر عنها بشكل كاف مثل الأمن، ووقت الفراغ أو لا يعبر عنها على الإطلاق كالثقافة.

ثالثا : دليل نوعية الحياة المادية: يعتبر من أقل المؤشرات المركبة عن التنمية أو نوعية الحياة من حيث عدد المتغيرات ويشبه في ذلك دليل التنمية البشرية ، وقد وضع هذا الدليل إستجابة إلى الشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصاديا فإن النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد، لذا تم اعتماد ثلاثة اهتمامات اعتبرت كونية هي: رغبة الناس في إنقاص وفيات الرضع، وفي إطالة أمد الحياة ، وفي إزالة الأمية، وبهذا الشكل تحددت المؤشرات المكونة الداخلة في دليل نوعية الحياة وهي معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة عند العمر واللأمية.

والدليل لا يقيس فقط التغير على المستوى الوطني بل يصلح للمقارنات بين النساء والرجال وبين مختلف الفئات المتميزة اجتماعيا أو عرقيا أو إقليميا أو إقطاعيا، كما يقيس التغير عبر الزمن. ويساعد على توجيه النظر إلى الإستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين ظروف الفقراء، كما يمكن إستعماله بالتزامن مع الـ GNP/PC لتقييم تقدم كل بلد فيما يتعلق بالرفاه الإنساني،ويستعمل أيضا لقياس نتائج طيف واسع من السياسات والمقارنة المباشرة بين خصائص نوعية الحياة في البلدان الداخلة في حسابه (150 بلدا) بغض النظر عن هياكلها السياسية أو مستويات دخولها،كما يصلح الدليل لتصنيف الدول وترتيبها،ومن مزايا الدليل أنه يستعمل بيانات يسهل وجودها حتى في البلدان التي لم تطور بعد منظومات إحصاء متقدمة.

خلاصـــــــــــــة الفصـــــــــــــل :

رغم أن قضايا المتعلقة بتأثير دور الدولة على النمو قد عولجت منذ زمن في الفكر الإقتصادي إلى أنه لم يتم حسمها في الواقع لإختلاف الأليات والسياسة المتبعة،وقد أثيرت عدة تسؤلات تتعلق بمدى وشكل الدور الأمثل لدولة في تحقيق الحاجات العامة، خاصة وأن خصائص السلع العمومية تجعل مـــن الأفضـــل تقـــديمها مـــن طـــرف الدولـــة للوصـــول إلـــى التنميـــة الاقتصـــادية .

ولمعرفة الحجم الأكفأ للدولة لابد من مناقشة الدور الاقتصادي للدولة في توفير الحاجات والسلع العمومية، وتأثيرها على التنمية من منظور الفكر الاقتصادي في نطاقها التاريخي والفكري. ويؤكد رواد الفكر المؤسسي الجديد على أهمية المؤسسات في تشكيل هيكل الحوافز والنفقات في المجتمع ومن ثم في التأثير على أداء الدولة،ويتفق الفكر المؤسسى القديم والجديد على أهمية العوامل المؤسسية في التأثير على كل السلوكيات الاقتصادية، وفي أن الدولة هي التي تلعب الدور الأساسي في تشكيل وتغيير الأطر المؤسسية ،و تأكد **المدرسة المؤسسة الجديدة** بأن المحدد الأساسي للنمو المستدام هو كفـــاءة ولـــيس حجـــم تـــدخل الدولـــة والـــذي يتحـــدد بكفـــاءة وظائفهـــا المؤسســـية.

إن الانتقال بحال الاقتصاد القومي من وضعه المرضى إلى وضع صحي يكون فيه قادرا على الحركة الذاتية وإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية كهدف لتحقيق غاية التنمية، وإحداث تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي. تم صياغة هذه الأفكار ضمن الأهداف الدولية للتنمية عام 1996 من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتبنتها الأمم المتحدة في سبتمبر من عام 2000 في إطار إعلان الألفية بشأن التنمية، تتدرج من هدف القضاء على الفقر إلى الغاية الثامنة وهي إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وفق مؤشرات محددة.

الفصل الثاني:

السياسة المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني: السياسة المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية:

تمهيد

أدى ظهور ما يسمى بدولة الرفاه الاقتصادي التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي حسب كينز، وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة مالية نشطة، في تحقيق أهداف تنموية شاملة ، وتكتسب السياسة المالية خصوصيتها من كونها أحد أدوات السياسة الإقتصادية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهة المواطنين، كما أنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات التي عادة لا يقدر على توفيرها القطاع الخاص[1] .

ويمكن تعريف السياسة المالية[1] على أنها عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما ستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني،وتتضمن السياسة المالية تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وذلك من أجل تحقيق أهدافا في مقديمتها النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية.

المبحث الأول : كفاءة السياسة المالية و الإنفاق الحكومي :

ويقصد بكفاءة السياسة المالية من جهة الكفاءة الساكنة أي الهدف التخصيصي للسياسة المالية، وهو إحكام توجيه الموارد المادية والبشرية إلى المجالات الأكثر إنتاجية في القطاع الحكومي بما لا يتعارض مع إنتاجية القطاع الخاص.

ويعكس الهدف التخصيصي للسياسة المالية حقيقة ندرة الموارد الاقتصادية والحاجة العامة إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ذلك، ويقتضي تفهم الهدف التخصيص دراسة أثر الأدوات

[1] **مجدولين محمد عبده سعيد**، كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام و تعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني" دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2011 ، ص 10-11.

المالية والتغير في مستوياتها ومعدلاتها على حجم الناتج وطبيعة تكوينه.

كما يعكس الهدف التوزيعي للسياسة المالية بما يسمى الكفاءة التوزيعية ضرورة أن تسعى السياسة المالية إلى تحقيق العدالة داخل الاقتصاد، وإن السياسات المالية التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في المجتمع لصالح الطبقات الفقيرة ، تُعد أكثر تحقيقا للهدف التوزيعي لأنه يحسن مستوى العدالة في المجتمع، ومع أن السياسة المالية تعمل على بذل الجهود لتحسين الكفاءة على مدى الطويل، إلا أن كفاءة التوزيع تتطلب ضبط عناصر النفقات حسب القطاعات بما يتفق مع أهداف السياسة المعلنة .

وهناك إعتبارات هامة مرتبطة بإعادة توزيع الدخل وهي التدخل الحكومي بإستخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويعد الإنفاق الحكومي الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، كالإنفاق على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة،والإسكان ودعم السلع الأساسية .

المطلب الأول : ماهية الإنفاق الحكومي وتقسيماته :

الفرع الأول : ماهية الإنفاق الحكومي :

تعتمد الدولة وهي بصدد القيام بنفقاتها العامة إلى إستخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام،من هذه الزاوية يمكن إعتبار الإنفاق الحكومي بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام.[2]

فالنفقة العامة بهذا التعريف تشمل على ثلاثة عناصر رئيسية :

أولا: النفقة العامة مبلغ من النقود :[1]

---

[1] **شيبي عبد الرحيم ، سمير بطاهر**، فعالية السياسة المالية بالجزائر : مقاربة تحليلية و قياسية ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني عشر – العدد الاول – يناير 2010 ، 40.

[2] **عادل احمد حشيش**،أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي العام، دار النهضة العربية للطباعة ، بيروت 1992. ص63.

إن العنصر الأساس للنفقة العامة هو إستخدام مبلغ من النقود الذي يمثل الثمن لاحتياجات الدولة من سلع وخدمات أساسية لتأمين سير المرافق العامة،و ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي هي بحاجة إليها لتنفيذ المشروعات الإستثمارية التي تتولى أمرها ومنح الإعانات على إختلاف أنواعها.

ثانيا : صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة:

تصدر النفقة عن الدولة أو هيئاتها بما في ذلك هيئات الاقتصاد العام ومؤسساته التي تتمتع بشخصية معنوية وقد تكون هذه الهيئة هي الشخص العام المحلي، وبناء على ذلك لا تعد المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والمعنوية نفقة عامة، حتى لو هدفت إلى تحقيق النفع العام.

ويعتمد الفكر المالي في التفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة على معيارين أحدهما قانوني و الثاني وظيفي،[2] ويعتمد المعيار الوظيفي في التفرقة على طبيعة التي تدفع من أجلها النفقة،ووفقا لهذا المعيار تقتصر النفقات العامة على تلك النفقات التي تقوم بها الدولة نتيجة لما تتمتع به من سلطة سيادية،أما النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون العام في نفس الظروف التي يعمل فيها القطاع الخاص فإنها تعتبر نفقات خاصة، كما تعتبر نفقات عامة تلك النفقات التي تقوم بها بعض المنشأت الخاصة أو المختلطة التي تفوضها الدولة بعض سلطاتها الأمرة.

لذلك فإن تعريف النفقة العامة يجب أن يبرز مدى مشاركة القطاع العام في تنمية الاقتصاد الوطني،والاخذ بتعريف واسع للنفقات العامة بحيث تشمل كل النفقات التي تقوم بها الدولة وهيئاتها المركزية،والمحلية والمنشأت العامة الإنتاجية.

---

[1] **طاهر الجنابي** ، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، بدون سنة نشر،ص 44.

[2] **عبد الفتاح عبد الحمن عبد المجيد** ، اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية اسلامية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، الطبعة الخامسة ، ص 59.

ثالثا: هدف النفقة العامة إشباع حاجة عامة :

لا تعد نفقات عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ولا تحقق نفعا عاما،ويمكن تبرير ذلك في تساوي الأفراد في تحمل الأعباء العامة وبتالي فإنهم يتساوون في الإنتفاع بالنفقات العامة للدولة في جميع الوجوه.

وخلاصة تعتبر النفقة العامة أو الإنفاق الحكومي مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة ، كما يعرف الإنفاق الحكومي بأنه أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع حاجات المجتمع العامة وتحقيق أهدافه، وعلى الرغم من أن الإنفاق الحكومي يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها وإدارتها إلا أن حجم هذا الإنفاق يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.[1]

الفرع الثاني: التقسيمات العلمية والاقتصادية للإنفاق الحكومي:

يقصد بتقسيم النفقات العامة ترتيبها ضمن فئات متشابهة وعرضها في شكل واضح يسهل دراستها وتحليل الآثار المترتبة عليها،وقد اختلفت طرق تقسيم الإنفاق العام حسب الهدف المرجو تحقيقه من ذلك التقسيم ومن أهم هذه التقسيمات،التقسيم الاقتصادي والتقسيم الإداري، والهدف من التقسيم الاقتصادي معرفة الآثار الإقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي وينقسم إلى قسمين الإنفاق الحقيقي والإنفاق التحويلي، أما بالنسبة للتقسيم الإداري فالهدف منه توضيح العلاقات المالية المختلفة التي تقوم بها الحكومة كما يساعد هذا التقسيم على إعداد الميزانية العامة للدولة.[2]

ويصنف الإنفاق الحكومي طبقا لإحصاءات مالية الحكومة الصادرة من الصندوق النقد الدولي

[1] **نورة عبد الرحمن الرشيد** ، الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي ، جامعة الملك سعود ،2010، ص12،14.

[2] **سلوى عبد الرحمن العيسى** ، اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية و الكويت و الإمارات العربية المتحدة،رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، جامعة الملك سعود ،2006 ، ص8.

إلى نوعين من التصنيفات هما الاقتصادي والتصنيف الوظيفي،وعلى وفْق التصنيف الأول يقسم إجمالي الإنفاق الحكومي إلى مكونات الرئيسية الإنفاق الجاري و الإنفاق الإستثماري وصافي الإقراض، كما يصنف الإنفاق الجاري اقتصاديا إلى الأجور والرواتب، الإنفاق على شراء السلع و الخدمات، مدفوعات الفائدة و الدعم و المدفوعات التحويلية.أما التصنيف الثاني هو التصنيف الوظيفي الذي من خلاله يقسم الإنفاق الحكومي طبقا لوظائفه، كالإنفاق على الخدمات العامة والإنفاق على الأمن والدفاع ،والإنفاق على التعليم ، والإنفاق على الصحة والإنفاق على الضمان الإجتماعي، والإنفاق على السكن[1].

إن تقسمات الإنفاق في ميزانيات الدول إنما تتبنى في وضعها على جملة من الإعتبارات التارخية والسياسية والمعاير الاقتصادية والإدارية :

1: المعيار الإداري : يقوم التقسيم الإداري للنفقات العامة على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالانفاق حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها و أجهزتها.

2: المعيار الوظيفي: حيث تظهر فيه وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع ، وعلى سبيل المثال نجد أن تقسيم النفقات العامة المعمول به في الميزانية الإنجليزية يرجع إلى اعتبارات تاريخية، والتقسيم الذي تأخذ به الميزانية الفرنسية كان يرجع إلى إعتبارات إدارية ثم إتجه العمل إلى إدخال بعض الإعتبارات المتعلقة بالتحليل الاقتصادي.

و في الولايات المتحدة الأمريكية أخذ بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة ثم تقسم النفقات العامة داخل كل وظيفة إلى اقسام فرعية يتعلق كل منها بقطاع اقتصادي معين تتناسب مع القطاعات

[1] **حلمي إبراهيم منشد** ، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975–2000)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، 2004 ،ص 56.

التي تنقسم إليها الخطة الاقتصادية .

3 : المعيار الإقتصادي : ويقوم هذا المعيار على الإعتبار الوظيفي ولكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة، فلا يكتفي بالقول بنفقات اقتصادية واجتماعية بل يظهر توزيعا بحسب أنواع هذا النشاط، ومثال ذلك ميزانية التجهيز حيث يقسم القطاع الإقتصادي إلى المجالات المختلفة التي تدخل في هذا القطاع كمجال الزراعة والصناعة والتجارة والنقل ..إلخ.

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة في بعض الميزانيات الدول العالم:

الفرع الأول : تقسيم النفقات في الميزانية البريطانية:[1]

تنقسم نفقات الحكومة البريطانية إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: النفقات ذات الإعتماد الدائم: ويطلق عليها إسم **Charges on the consolidated fund** ، وهي عبارة عن النفقات التي لا يتجدد الإذن بها من البرلمان كل عام وإنما بمقتضى قوانين لها صفة الدوام والاستمرار حتى يقوم البرلمان إدخال تعديل عليها، وتشمل هذه النفقات ذات الإعتماد الدائم مخصصات الملك والأسرة المالكة، وخدمة الدين العام، والمعاشات، وبعض المرتبات كمرتب رئيس مجلس العموم، ونفقات المحاكم القضائية، ونفقات الإنتخابات.

القسم الثاني: النفقات ذات الإعتماد المتجدد: ويطلق عليها إسم **Supply Services** وهذه النفقات تعرض على البرلمان للإذن بها في كل عام، وتشمل بصفة خاصة نفقات الإدارات العسكرية، ونفقات المصالح المدنية، ويمتاز التقسيم التفصيلي الخاص بالنفقات ذات الإعتماد المتجدد بأنه غير قائم على أساس الوزارات وإنما وفق موضوع النفقة، وهو ما يسهل على الباحث الوقوف على إتجاهات الإنفاق الحكومي.

[1] **محمد حلمي مراد**، مالية الدولة، منشورات الاستاذ في كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، مصر، ص 39.

علـى أن التقسـيم البريطـاني لـم يسـلم مـن النقـد إذ أن بعـض النفقـات ذات الموضـوع الواحـد توجـد موزعة بين نفقات الإعتماد الدائم والنفقات ذات الإعتمادات المتجدد.

الفرع الثاني : تقسيم النفقات في الميزانية الفرنسية :

كانت النفقات العامة مقسمة في الميزانية الفرنسية تقسيما إداريا بحسب الوزارات ، غير أن هذا الوضع أدخل عليه التعديل منذ سنة 1953، حين جمعت الميزانية الفرنسية بين التقسيمين الإداري والاقتصادي للنفقات العامة في جداول تتضمن من الناحية الأفقية : الأقسام الإدارية ومن الناحية الرأسية: النفقات مقسمة بحسب طبيعتها في سبعة أبواب:

1. الدين العام.
2. السلطات العامة، وتشمل نفقات البرلمان ورئاسة الجمهورية.
3. النفقات الإدارية، وتشمل المرتبات والمعاشات والتجهيزات.. إلخ.
4. الأعمال العامة، سياسية وإدارية، تعليمية وثقافية، دولية، اقتصادية.
5. الاستثمارات العامة،الزراعة، المواصلات، الإسكان.. إلخ.
6. الاستثمارات بمعاونة الدولة، وتتضمن فرعين، الإعانات والاشتراكات و القروض.
7. إصلاح أضرار الحرب.

تجمع الأرقام الواردة بكل سطر أفقيا لمعرفة مجموع النفقات الخاصة بكل إدارة حكومية. و تجمع الأرقام الواردة بكل عمود رأسيا لمعرفة مجموع ما تنفقه الدولة على كل نوع. وهذه الجداول المشتركة تحقق غرضين في وقت واحد، فهي تمكن من الوقوف على الاعتمادات المقررة لكل إدارة حكومية بجميع الأرقام الواردة أفقيا أمام اسمها، كما تساعد على معرفة ما تنفقه الدولة على كل باب من أبواب الإنفاق العام السبعة المذكورة بجميع الأرقام الواردة عموديا تحت هذا الباب بصرف النظر عن الإدارة التي تقوم بالإنفاق .

الجدول رقم (2-1) : نموذج النفقات العامة بالمزانية الفرنسية.

الوزارات	الدين العام (1)	السلطات العامة (2)	النفقات الإدارية (3)			الأعمال العامة (4)				الإستثمارات العامة (5)			إستثمارات بمعونة الدولة (6)		تعويضات الحرب (7)
			مرتبات	نوريات	الخ	الدولية	التعليمية	الاقتصادية	الخ	الزراعة	المواصلات	الخ	اعانات و اشتراكات	قروض	
المصدر : محمد حلمي مراد، مالية الدولة، الاستاذ في كلية الحقوق عين شمس، ص41															

الفرع الثالث: تقسيم النفقات في الميزانية الأمريكية :

تعرض النفقات العامة في الميزانية التعاقدية للحكومة الأمريكية في تقسيمين منفصلين، أحدهما تقسيم إقتصادي بحسب طبيعة النفقة "By Function" والآخر تقسيم إداري بحسب السلطات والإدارات المختلفة "By Agency" وكانت النفقات العامة الأمريكية تقسم بحسب طبيعتها إلى 13 قسما ثم أختزلت إعتبارا من ميزانية سنة 1956 إلى تسعة أقسام :

1. الدفاع الوطني.
2. الشئون الدولية.
3. الخدمات والمساعدات للمسنين.
4. العمل والرفاهية وتشمل الصحة والتعليم والثقافة العامة.
5. الزراعة والموارد الزراعية وتشمل الري.
6. الثروات الطبيعية (كالمناجم والغابات ومصايد الأسماك).

7. التجارة والإسكان وتشمل المواصلات البرية والمائية والجوية والبريد، الدفاع المدني.

8.الإدارة الحكومية وتشمل الإدارة المالية و السلطتين التشريعية والقضائية .

9. فوائد الدين العام .

الفرع الرابع : تقسيم النفقات في الميزانيةالعامة في الجزائر:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك راجع للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات .

أولا : نفقات التسيير:[1]

هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة وتجمع نفقات التسيير في أربع عناوين كما جاءت في المادة 24 قانون المالية لعام 1984. ويقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية و المتكونة أساسا من أجور الموظفين و مصاريف صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ..إلخ . و منه لا يمكننا ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني. فهذا النوع من النفقات أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، و تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي :[2]

– أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.

[1] **محمد عباس محرزي**، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003، ص 76،78.

[2] المادة 24 قانون المالية لعام 1984.

- تخصيصات السلطات العمومية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- التدخلات العمومية.

يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلها وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث و الرابع فيخصان الوزارات و يتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع، و يقسم الباب إلى اقسام و يتفرع القسم إلى فصول، ويمثل الفصل الواحد الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية، وعنصرا مُهمًا في الرقابة المالية.

ثانيا: نفقات الاستثمار:

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة و تظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب[1]، الإستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى برأس المال.

و يسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الإستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الإستثماري، حيث يميز بين نفقات الإستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال لهذا يمكننا عَدْ وملاحظة القطاعات التالية : المحروقات،الصناعات المصنعة ، المناجم والطاقة، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشأت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشأت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية لتنمية.

ويتوزع القطاع الرئيسي إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره إلى انشطة محدودة، هذه الأخيرة تعتبر ميدانا ضمن الإقتصاد الوطني يمكن تشخيصه بحيث يتميز بخصائص ويمكن تعيينه بدقة و يخضع توزيع الإعتمادات على الفروع و الأنشطة إلى الإختصاص التنظيمي.

[1] المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية .

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتزايد الإنفاق الحكومي :

بصفة عامة هناك إتجاه عام لزيادة الإنفاق العام، وتمثلت هذه الزيادة في مجموعة أسباب منها ما هو حقيقي كالأسباب الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والمالية والإدارية، وقد تعرض الفكر الإقتصادي لتحليل هذه الظاهرة من أجل تفسيرها وبيان الأسباب المؤدية إليها، إفظهرت عدة نظريات تحاول تفسير سلوك الإنفاق خلال الفترة طويلة الأجل ومن أهم هذه النظريات نتطرق لها في الفرع التالي .

الفرع الأول: نظرية الرفاهية :

يعتبر الاقتصادي "**Pigou** " هو الأب الروحي لهذه النظرية،حيث شبه الحكومة بأنها شخص طبيعي وإعتبر الحكومة مثل الفرد الذي له رغباته الخاصة، وأفضليته الخاصة ويترتب على ذلك أن نفقات الحكومة وإيراداتها تُحدد كما يُحدد الشخص العادي مصروفاته ودخله، وهذا ما أدى إلى الإستعانة في مجال النشاط العام بأدوات نظرية القيمة والتحليل المنفعي وهذا ترتب عليه نتيجيتن هامتين :[1]

أ . أن النفقات العامة لا تعدو إلا أن تتكون من الإستهلاك، أي أن الدولة تقوم بإستهلاك خدمات من تلجأ إليهم كما تستهلك مختلف السلع التي تخدمها في تسيير المرافق العامة.

ب. أن الدولة تتصرف شأنها شأن الفرد وفقا لمبدأ واحد وهو الحصول على أكبر منفعة بأقل نفقة،ويخضعان بالتالي للتحليل النفعي.

لكن هذه النظرية تعرضت لإنتقادات والتي كان من أهمها أن حجم النفقات العامة وطبيعتها لا يظهران من خلال قوى السوق، بل إن رغبة الأفراد في تحديد حجم و طبيعة النفقات العامة يتم الكشف عنها من خلال التصويت السياسي. إلى جانب ماسبق حاولت نظرية الرفاهية

الاقتصادية تطبيق نفس القواعد التي يطبقها الفرد عند تحديده للنفقات على الدولة، وهذا في الواقع تطبيق غير سليم لاختلاف طبيعة الدولة و دورها وسلطاتها عن طبيعة الفرد ودوره وسلطاته، فضلا عن أن هناك خلط بين المالية العامة والمالية الخاصة، ويرجع هذا الخلط إلى إخضاع المالية العامة والاقتصاد القومي للتحليل الجزئي في حين أنه يخضع للتحليل الكلي.

الفرع الثاني : النظرية التاريخية :

إن التاريخ الاقتصادي للسنوات الـ150 الفائتة يبين أن النمو الاقتصادي ترافق و ارتفاع الإنفاق العام منذ منتصف القرن التاسع عشر، فقد بلغت حصة الإنفاق العام في البلدان المرتفعة الدخل أعلى نسبة لها من إجمالي الناتج المحلي خلال الحربين العالميين وظل مستوى الإنفاق العام مرتفعا وتابع إرتفاعه حتى التسعينات [2].

وليس الأمر بصدفة بل هو ارتباط وثيق تبرهنه الإحصاءات التي تجمع بين إرتفاع معدلات الإنفاق العام والنمو الإقتصادي في البلدان النامية والبلدان المرتفعة الدخل على حد السواء، وقد عرف هذا الإرتباط الطويل الأمد " **بقانون واغنر** "، وقد أكدت الكثير من الدراسات غطت51 بلدا قام بها موظفون من الصندوق النقد الدولي العلاقة الطويلة الأمد بين الإنفاق الحكومي والإنتاج بما يتوافق وقانون فاغنر والرسم البياني التالي يبين تطور الإنفاق الحكومي للولايات المتحدة الأمريكية.

---

1 **خالد عبد الوهاب البندري**، الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، رسالة دكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد ، كلية التجارة و ادارة الاعمال ، جامعة حلوان ،2007، ص95.

[2] **دافيد هال**، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام ، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، جامعة غرنتش، أكتوبر 2010 ، ص15. **www.qpsactionnow.org/.../AR_Why_we_need_Public_spending.pdf**

الشكل رقم (2-1) : يرصد تطور الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة الأمريكية سنوات1903 إلى 2012.

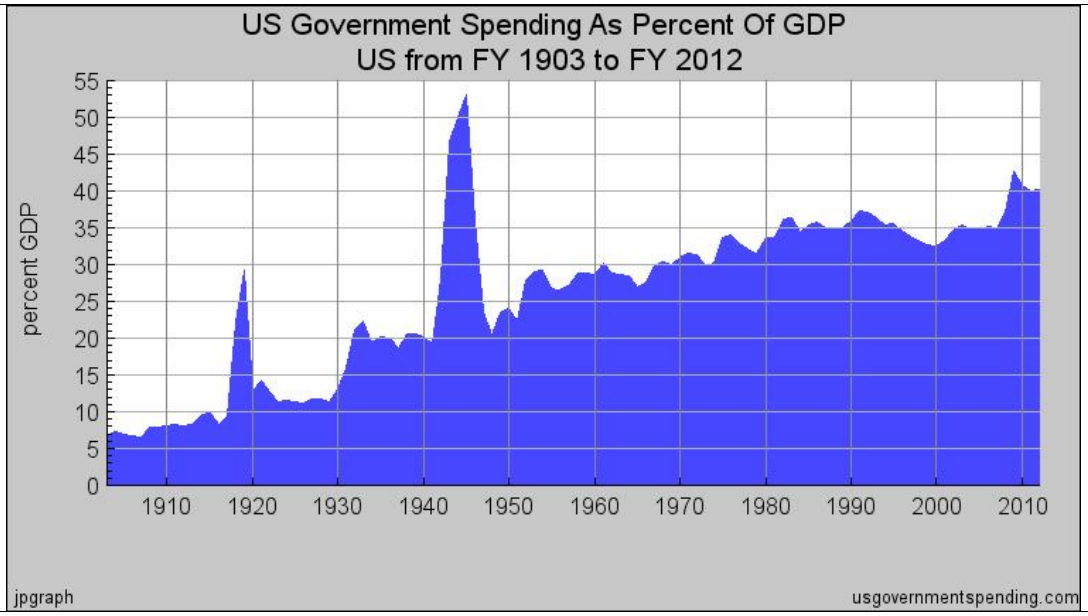

http://www.usgovernmentspending.com/us_20th_century_chart.html

ويعود هذا القانون إلى الاقتصادي الألماني أدلف فاجنر [1] (**adolf.Wagner**)(1835-1917) الذي درس تطور الإنفاق العام في البلدان الأوروبية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وحاول تحديد مسبباته على المدى الطويل، كما درس التطور الإقتصادي والمالي للدول المختلفة للتعرف على علاقة زيادة الإنفاق العام بنمو الدخل القومي، ومن خلال المقارنة الشاملة بين الدول المختلفة التي درسها وجد أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من زيادة عدد السكان، وبمعنى أخر فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تميل إلى الزيادة بمعدل أكبر من الزيادة في الناتج القومي، وربط فانجر بين النمو الإقتصادي ونمو القطاع العام ممثلا بالانفاق العام. وقال:[1] "أن هناك علاقة تبعية بينهما حيث يزداد نمو القطاع العام بمعدل اسرع من الزيادة في النمو الاقتصادي".

[1] **خالد عبد الوهاب البنداري** ، الأثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر ، رسالة دكتوراة في الاقتصاد ، كلية التجارة و ادارة الاعمال ، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، 2007. ص 98 .

كما إستنتج **Thom** من دراسته للنفقات العامة في بعض الدول النامية أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج القومي الإجمالي ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى دخل الفرد في تلك الدول، كم أن نسبة النفقات الإجتماعية إلى النفقات العامة ترتبط هي الأخرى بمستوى دخل الفرد. وتوصل أيضا **Lall** إلى القول بأن نسبة النفقات العامة الخاصة بالصحة والتعليم إلى الناتج القومي في بعض الدول النامية تتجه إلى الزيادة كلما زاد نصيب الفرد من الدخل.

ولقد أثبت **Musgrave** وجود إرتباط بين نصيب الفرد من الدخل القوي وزيادة نسبة النفقات العامة إلى الناتج القومي، وهذه النتيجة تعتبر تأييد لقانون **Wagner** مثل دراسة **Reddy** عن تطور النفقات العامة في الهند في الفترة من1872 إلى 1966، والذي أثبتت أن النفقات العامة تزيد في هذه الفترة بنسبة أعلى من الزيادة التي يزيد بها الدخل القومي وهي تتفق مع ما توصل إليه **Wagner** .

الفرع الثالث : دراسة بيكوك وويزامان :

من أهم الدراسات التي أجريت لتفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة تلك الدراسة التي قام بها Peacock and Wiseman عن تطور النفقات العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890-1955)، ولقد توصل إلى القول بأن النفقات العامة في المملكة المتحدة تخضع للقانون العام، والمحور الرئسي لهذه الفرضية أن الإنفاق الحكومي ينمو نتيجة لنمو الايرادات، إلا أن هذه الفرضية ركزت على عوامل سياسية وغير إقتصادية مثل الإضطرابات والحروب والهزات الإجتماعية التي ينتج عنها تزايد في الإنفاق العام بشكل قفزات وزيادة غير منتظمة في الإنفاق وقد أرجع **Peacock&Wiseman** هذه الزيادة إلى عاملين هامين هما :

---

[1] **جمعة أحمد الزيادات**، الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الاردن ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة ال البيت ، الاردن ، 2000 ، ص23 .

أ. **أثـــر الاحـــلال Displacement effect :** لقـد أرجـع كـلا مـن Peacock & Wiseman الزيـادة فـي النفقـات العامـة إلـى المخـاطر التـي يتعـرض لهـا المجتمـع، نتيجـة لحـدوث الهـزات الإجتماعيـة والإضـطربات و الحـروب، فـإن الدولـة تحتـاج إلـى نفقـات جديـدة لمواجهـة الإرتفـاع المفـاجيء والقفـزات فـي الإنفـاق العـام، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى فـرض المزيـد مـن الضـرائب علـى المـواطنين، التـي تقابـل بـالقبول مـن قـبلهم أثنـاء فتـرة الاضـطرابات، ويسـمى ذلـك أثـر القبـول (Acceptance effect)، وبعـد إنتهـاء فتـرة الإضـطربات لا يعـود الإنفـاق العـام إلـى مسـتواه الاصـلي، ولكـن يبقـى علـى مسـتوى أعلـى مـن المسـتوى السـابق لحـدوث الاضـطربات، ويوضـح Peacock & Wiseman اثـر الإحـلال فـي مواجهـة المخـاطر التـي قـد تتعـرض لهـا الدولـة تعمـل علـى زيـادة ايرادتهـا سـواء عـن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة اسعار الضرائب الحالية.

ب. أثـــر التركيـــز Concentration effect : لقـد أوضـح كـلا مـن Peacock&Wiseman أن مـن أسباب زيـادة الإنفـاق العـام بجانـب أثـر الإحـلال أثـر التركيـز و يقصـد بـه الزيـادة فـي الإنفـاق العـام ترجـع إلـى الزيـادة المسـتمرة فـي الطلـب علـى الخـدمات العامـة، و إرتفـاع مسـتوى كفـاءة الأجهـزة الحكومية التي تقدم هذه الخدمات[1].

يلاحـظ أن الفرضـية السـابقة قـد قـدمت تفسـيرا زمنـي **(Time Pattern)** للإنفـاق العـام والإيـرادات، وقـد ربـط التغيـر بهمـا بظـروف غيـر اقتصـادية، ويلاحـظ أن التحليـل يؤكـد تكـرار حـدوث الظـروف الإسـتثنائية مـن أجـل زيـادة الإنفـاق العـام زيـادة كبيـرة، وبـالنظر إلـى الواقـع العلمـي وخاصـة فـي السـيتينات والسـبيعنيات مـن القـرن الماضـي نجـد أن التقـدم الإقتصـادي والتغيـرات الهيكليـة فـي الإقتصـاد أحـدثت زيـادات كبيـرة ومنظمـة فـي حجـم الإنفـاق العـام والإيـرادات العامـة، ممـا يـدل علـى أن الزيـادة فـي الإنفـاق العـام لكثيـر مـن الـدول فـي هـذه الحقبـة الزمنيـة لا تتناسـب مـع فرضـية

1 **جمعة أحمد الزيادات**، نفس المرجع السابق ، ص23 .

الظروف الإستثنائية.

الفرع الرابع : نماذج التنمية في تحليل نمو الإنفاق العام :

قام كل من مسجريق و رستو (Rostow&Musgrave)[1] بتطوير هذه النماذج لتحليل النمو في الإنفاق الحكومي وتفسيره وذلك بربطه بمراحل النمو الإقتصادي للدولة، أي تفسير تاريخي لنمو الإنفاق الحكومي، حيث بين (Rostow&Musgrave) أنه في المرحلة المبكرة من مراحل النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية يكون الإستثمار العام كنسبة من الإستثمار الكلي، لأن القطاع العام في تلك المرحلة يجب عليه إنشاء البنية التحتية مثل خدمات (الطرق،المواصلات، العدالة، الأمن،الصحة ، التعليم..الخ) إضافة إلى بعض الإستثمارات في العنصر البشري، وهذا النوع من الاستثمارات ضروري في مرحلة الانطلاق في مرحلة المتوسط من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي يجب على الدولة توجيه الاستثمار نحو توفير السلع الاستثمارية، ويعد الاستثمار العام مكملا للإستثمار الخاص خلال جميع مراحل التنمية. ويؤكد مسجريف (Musgrave) على أنه في مراحل التنمية تزداد نسبة الإستثمار الكلي إلى الناتج القومي الاجمالي وتنخفض مساهمة إستثمار القطاع العام في الناتج القومي الإجمالي، وتزداد مساهمة إستثمار القطاع الخاص إلى الناتج القومي الإجمالي، ويؤكد (رستو) على أنه عندما يصل الإقتصاد مرحلة النضوج (The maturity stage) ينتقل الإنفاق العام من إنفاق على البنية التحتية إلى الإنفاق على التعليم، والصحة والسلع الترفيهية، وفي مرحلة الإستهلاك الكبير Mass Consumption التي تتميز بإتجاه القطاعات القيادية إلى إنتاج السلع المعمرة يزداد طلب أفراد المجتمع على هذه السلع مثل السيارات، والأجهزة الكهربائية المختلفة، فتتجه الإستثمارات نحو توفير هذه السلع.

1 **جمعة أحمد الزيادات**، نفس المرجع السابق، ص 25.

المطاب الرابع : الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي :

يؤثر التوسع في الإنفاق الحكومي على مختلف المتغيرات الاقتصادية وهي الدخل القومي ومكوناته الاستهلاك والاستثمار، وإلى التأثير على المستوى العام للأسعار وعلى مستوى العمالة وعلى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وتتوقف الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي على عوامل عدة أهمها طبيعة الإنفاق وهدف الإنفاق، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق والوضع الاقتصادي السائد.

الفرع الأول : الأثار على الناتج الإجمالي الوطني :

و هو ما يطلق عليه إنتاجية الإنفاق العام و درجة تأثيره تتوقف بالتالي على مدى كفاءة استخدامه، و يميز في أثار الإنفاق العام على الناتج الوطني بين اثار تتحقق في المدى القصير و أخرى تحقق في المدى الطويل، ففي المدى القصير ترتبط أثار الإنفاق العام بتحقيق التوازن و الإستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه[1].

وفيما يتعلق في المدى الطويل تختلف أثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الانفاق، فالإنفاق على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي وإقامة العدالة، وإن لم تبد له علاقة مباشرة بالناتج الوطني، إلا أنه يهيء الظروف التي لا غنى عنها لقيامه، حيث يؤدي إختلال الأمن وإنتفاء الحماية إلى عدم إطمئنان المنتجين على إستثمارتهم مما يعوق سير الانتاج في مختلف ميادينه.

كما يؤثر الإنفاق على التعليم والصحة العامة والتأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة على الانتاج من خلال تأثير على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار، كذلك يلعب الإنفاق

[1] **عبد المطلب عبد الحميد** ، اقتصاديات المالية العامة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد ، 2010، ص216.

العام دورا فاعلا في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع النشاط المرغوبة عن طريق التأثير على معدلات الربح فيها بضمان حد أدنى من الأرباح أو سد العجز في ميزانية المشروع خلال فترة معينة وتقديم بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء والتوسع و التصدير.

الفرع الثاني: الأثار على التوزيع الدخل القومي :

يقصد بنمط توزيع الدخل القومي الكيفية التي يوزع بها بين الطبقات و الفئات الاجتماعية وتحدد بتالي نصيب كل من هذه الطبقات والفئات[1]. ويؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، هذا الهيكل الذي يشير إلى الكفية التي يوزع بها بين الفئات الاجتماعية المختلفة، فيما يسمى بتوزيع الدخل الشخصي، وكذلك الكفية التي يوزع بها الدخل القومي بين عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل وأرصدة وتنظيم فيما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل.

ومعنى ذلك أن الإنفاق العام يؤثر على هيكل توزيع الدخل القومي في مرحلتين، المرحلة الأولى مرحلة التوزيع الأولى للدخل، أي توزيع الدخل أو الناتج بين الذين أسهموا في القيام به بين عناصر الإنتاج، ومرحلة التوزيع النهائي فيما يسمى بمرحلة إعادة التوزيع التي تشهد إدخال تعديلات على التوزيع الأول بمعنى توزيع الناتج أو الدخل بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين، ويمكن أن تتضح تلك الأثار من خلال تتبع أثر النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية وذلك على النحو التالي :

1. النفقات العامة الحقيقية، فإنها تؤثر على توزيع الأولى للدخل القومي من خلال التأثير على الأجور والمرتبات و باقي عناصر الإنتاج في المجتمع.

كما أن النفقات الاجتماعية كالإنفاق على الخدمات الصحية والتعلمية إذا قامت الدولة بتأدية هذه الخدمات بالمجان أو بأسعار تقل عن تكاليفها فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للمستفدين منها.

2. النفقات التحويلية الاجتماعية تحدث تحويلات مباشرة للمستفدين منها في صور نقدية ويؤدي ذلك إلى توزيع الدخل في صالح الدخول المنخفضة على حساب الدخول المرتفعة ، كما أن التحويلات الاقتصادية تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية، حيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأقاليم في الدولة على حساب البعض الأخر.

الفرع الثالث: الأثار على الاستهلاك الوطني:

يولد الإنفاق العام زيادة مباشرة في الطلب على السلع الاستهلاك، وتتوقف أثارها على الاستهلاك القومي على بنيان النفقة العامة وظروف من يتلقونها وعلى مراحل التطور التي يعيشها المجتمع، إذا تؤدي زيادة الإنفاق العام مع ضعف مرونة الإنتاج إلى زيادة الأسعار، وتمارس النفقات العامة أثارها على الإستهلاك القومي عن طريق شراء الحكومة للسلع و الخدمات، وقيامها بتوزيع دخول يخصص جزء منها للإنفاق الإستهلاكي ، وتتوقف هذه الأثار على بنيان النفقات العامة و أهدافها فنجد[2]:

ا. النفقات التي تؤثر مباشرة على الاستهلاك مثل شراء الحكومة لخدمات استهلاكية، ومثل ذلك التعليم والصحة، والدفاع والأمن والعدالة وهي تمثل الإستهلاك العام .

ب. النفقات التي تدفعها الحكومة لشراء سلع تقدمها لبعض فئات المجتمع، ومثال ذلك شراء الحكومة لأدوية ومبلاس وأغذية لتوزيعها دون مقابل على المرضى أو على تلاميذ المدارس.

ج. توزيع الحكومة لدخول يخصص جزء منها للإستهلاك مثل الأجور والمرتبات، إذا يؤدي إنفاق هذه الدخول أو جزء منها على الإستهلاك إلى زيادة الإنتاج القومي.

و نخلص من ذلك إلى أن أثر النفقات العامة على الإستهلاك يتوقف على بنيان هذه النفقات

---

[1] **محمد دويدار**، مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الرابع الاقتصاد المالي ، موفم لنشر و التوزيع –ENAG ، الجزائر،2004، ص151.

[2] **عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد**، اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية اسلامية ، بدون دار نشر ، الطبعة الخامسة ، ص 116.

والغرض منها، ويمكن للحكومة أن تؤثر على الإستهلاك بتعديل حجم مشترياتها من السلع الاستهلاكية وتعديل حجم الأجور والمرتبات، والاعانات الإجتماعية والإقتصادية .

الفرع الرابع : الأثار على الأسعار:

إن تدخل السلطة العامة بطريق مباشر أو غير مباشر من حيث سياستها في الإنفاق العام من شأنه التأثير في مستوى الأسعار، فعندما تقوم الدولة بالإنفاق فهي تحاول تحقيق العديد من الأهداف فمثلا عن طريق وسيلة التمويل فهي تحاول تحقيق العدالة الاجتماعية [1].

فإذا حدث و قامت بالإنفاق العام في شكل دعم سلعي، بمعنى القيام بتخفيض أسعار السلع أو تثبيتها على المدى الطويل، فإن الدعم هنا هو التدخل في عمل ألية الأسعار (جهاز الثمن) من شأنه أن يؤدي إلى اختلالات كبيرة في هيكل الأسعار، بحيث تصبح الأسعار السائدة غير معبرة تعبيرا حقيقيا عن الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ، وكذلك لا تعبر عن التكلفة الحقيقية للسلع وبالتالي تؤدي إلى الإختلالات في الهيكل السعري إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي الكلي للدولة، ومن ثم يحدث تضارب في المعلومات عن السوق وهذا قد يدفع بعض المنتجين إلى القيام بإتخاذ بعض القرارات الخاطئة.

وعليه فإن هناك صعوبات كبيرة في تحديد أثر الإنفاق العام على الاسعار، فعندما تقوم الدولة بتقديم دعم سلعي لمواطنيها عن طريق تخفيض أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية **(P)** أو تثبيتها على المدى الطويل، فإن هذا يعني أن الدخل الحقيقي **(Y/P)** لهؤلاء المواطنين سوف يرتفع، وبما أن هذه السلع لا تمثل قيمتها الحقيقية المتمثلة في تكلفة صنعها فإن الطلب على هذه السلع سوف يرتفع، بغض النظر عن أن الطلب على هذه السلع غير مرن حسب رأي **انجل**[2]، ولأن هناك عناصر أخرى سوف تعمل على زيادة الطلب مثل زيادة عدد السكان وأن فئة ذو الدخل المحدود ذات ميل حدي مرتفع للإستهلاك، بالإضافة إلى السلع الأخرى غير

[1] **محمد الصغير بعلي** ، يسرى ابو العلاء ،المالية العامة ، دار العلوم لنشر ، عنابة ، 2003، ص 42.

[2] **C.E.Ferguson** : Microeconomic Theory .Richard –Irwin inc. london .1975.pp40-104

المدعمة سوف ترتفع أيضا، وهذا ناتج عن زيادة الدخل الحقيقي(Y/P) والشكل يوضح لنا هذه الفكرة .

الشكل: رقم (2-2): أثر سياسة دعم الأسعار .

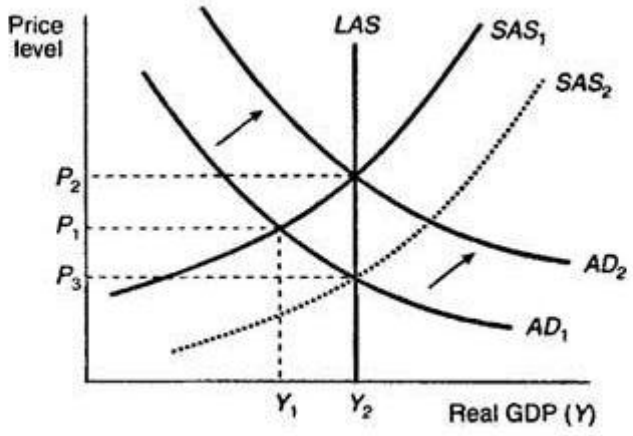

المصدر : Fiscal Policy: The Keynesian View and Historical Perspective

و يوضح الشكل منحنى الطلب(AD_1) و منحنى العرض(SAS_1) و يتقاطع المنحنيان في نقطة الاولى (P_1) وهي تمثل توازن السوق السلعي عند مستوى الدخل (Y_1) وعندما تقوم الدولة بتقديم الدعم السلعي فإن هذا يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي وبتالي زيادة الطلب الإجمالي فيتحرك منحنى الطلب إلى (AD_2) ويتقاطع مع منحنى العرض المحدود (LAS) والذي يحدد مستوى توازني جديد عند مستوى دخلي جديد هو (Y_2) و مستوى سعر جديد هو P_2 .

بمعنى اخر أن أثر الإنفاق العام المقدم في شكل دعم سلعي قد أدى إلى زيادة الطلب على السلع سواء مدعمة وغير مدعمة وذلك لزيادة الدخل الحقيقي، و لكن بما أن الجهاز الإنتاجي غير مرن فإن العرض لن يستجيب لهذه الزيادة في الطلب و سوف ترتفع الاسعار. أو ان العرض يستجيب عن طريق الواردات حيث يقوم المجتمع بتغطية فجوة العرض عن طريق زيادة الواردات، وغالبا ما يتم جلب الواردات من الدول الصناعية تمتلك مخزونا سلعيا تستطيع

تصديره. ويلاحظ أن هذه الدول تعاني من مشكلة التضخم الناتج عن زيادة التكاليف Cost Push Inflation بسبب زيادة الاجور وزيادة تكاليف الانتاج فيها، وبالتالي تكون أسعار منتجاتها مرتفعة وبالتالي تصدر التضخم للدول النامية، ومن هنا تبدأ الاسعار في الارتفاع ، وتقع الدول المستوردة في مشكلة التضخم .

إن انخفاض الأسعار عن طريق الانفاق العام في شكل دعم سلعي يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي و بالتالي زيادة الطلب و لكن العرض المحدود في الدول النامية، غالبا لايستحيب لهذه الزيادة فتقوم الدولة بزيادة الواردات و التي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما تؤدي إلى تضخم.

ولكي يحقق الإنفاق العام اثره المطلوب يجب أن تكون هناك مرونة في الجهاز الانتاجي أو أن يستجيب جانب العرض للتغيرات التي حدثت في جانب الطلب بسبب التغير في الإنفاق العام . وبوجه عام يمكن القول أنه بينما تمارس إيرادات الدولة اثرا انكماشيا على الدخل القومي، لاقتطاعها وحدات نقدية كانت ستوجه إلى الاستهلاك أو الادخار، يؤدي الإنفاق العام إلى إحداث اثر مخالف، و تتوقف النتائج النهائية على كيفية استخدام الدولة لهذه الاموال. فإذا استطاعت الدولة اقتطاع مبالغ كانت مكتنزة و استغلتها في استثمارات فإنها تزيد من الناتج القومي و تخفض من اسعار السلع، بعكس الوضع إذ اقتطعت المدخرات و أنفقتها بطريقة غير منتجة .[1]

الفرع الخامس: المؤشرات الكمية لقياس الأثار الاقتصادية للنفقات العامة :

لقياس الأثار الاقتصادية للنفقات العامة تستخدم المؤشرات التالية :

1. الميل المتوسط للنفقات العامة : يعبر هذا المؤشر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل

[1] **سامي ولسن حبيب**، اثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي مع دراسة تطبيقية عن مصر ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، 1995.

القومي ويصاغ بشكل التالي :

$$\text{الميل المتوسط للنفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة لسنة ما}}{\text{الدخل القومي للسنة نفسها}}$$

ويعبر هذا المؤشر عن درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي ، فكلما ارتفعت قيمته دلت على زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و بالتالي زيادة مسؤوليتها في هذا المجال .

2. الميل الحدي للإنفاق العام :

يوضح الميل الحدي للإنفاق ذلك الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب إلى الدولة لتستخدمه لاشباع الحاجات العامة ، فهو اذن يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل القومي بمقدار وحدة واحدة، ويمكن إحتساب هذا المؤشر بإستخدام الصيغة التالية:

$$\text{الميل الحدي في الإنفاق العام} = \frac{\text{التغير في النفقات العامة}}{\text{التغير في الدخل القومي}}$$

تكون قيمة الميل الحدي للإنفاق العام ما بين الصفر و الواحد الصحيح، و كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دلت على تزايد اهتمام الدولة في اشباع الحاجات العامة لأنها تخصص لها نسبة مرتفعة من كل زيادة في الدخل القومي، ويستخدم هذا المؤشر بين الدول و كذلك للمقارنة بين فترات متعددة للدولة نفسها.

3. المرونة الدخلية للنفقات العامة:

يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي. ويحسب وفق

الصيغة التالية:

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير النسبي في النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي في الدخل القومي}}$$

و يمكن التعبير عن هذا المؤشر كذلك بصغة التالية :

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{الميل الحدي النفقات العامة}}{\text{الميل المتوسط الدخل القومى}}$$

إن القيمة العددية لمعامل المرونة الداخلية يعبر عن مدى إستجابة النفقات العامة للتغيرات في الدخل القومي، فاذا كانت من الواحد الصحيح دل ذلك على أن الاستجابة عالية، في حين تكون الاستجابة ضعيفة إذا كانت القيمة أقل قيمته أكبر من الواحد الصحيح.

4. نصيب الفرد من النفقات العامة :

يدل هذا المؤشر على نصيب كل فرد من السكان من النفقات العامة، فكلما زاد نصيب الفرد من النفقات العامة ارتفع مستوى الرفاهية التي يتمتع بها. و يحتسب وفق الصيغة الاتية :

$$\text{نصيب الفرد من النفقات العامة} = \frac{\text{النفقات العامة}}{\text{عدد السكان}}$$

المبحث الثاني: مصادر تمويل النفقات العامة :

تستمد الحكومة مواردها لتمويل نفقاتها سواء كانت تحويلات أو مشتريات أو سداد الدين العام، وقد تأخذ هذه الايرادات شكل الضرائب أو الرسوم أو القروض، كما أنها أصبحت تستخدم في العصر الحديث كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي[1]. وقد أدى تطور وظائف الدولة وازدياد النفقات العامة إلى تطور نظرية الإيرادات العامة وإلى تعدد أنواع الإيرادات وأغراضها.

المطلب الأول : مفهوم وتقسيمات الإيرادات العامة :

توجد أنواع متعددة من الإيرادات العامة من أهمها دخل أملاك الدولة والرسوم والضرائب، والقروض العامة والإصدار النقدي. وتختلف أهمية هذه الأنواع من الإيرادات من بلد لآخر.

الفرع الأول: تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها:

تقسم الإيرادات العامة حسب دوريتها إلى ايرادات عادية وايرادات غير عادية، ومعيار التفرقة بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية هو مدى دورية وتكرار الإيرادات والحصول عليها بصفة منتظمة ودورية في كل سنة، ويقصد بالإيرادات العادية تلك التي تتكرر وتدرج تقديراتها في قانون الموازنة العامة سنويا وتستخدم في تمويل النفقات العادية.

أما الإيرادات غير العادية فهي التي لا تتكرر سنويا ولا تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة، وتخصص عادة لتغطية النفقات غير العادية(كالمشاريع الاقتصادية الكبيرة، والحروب، والزلازل) وتشمل الإيرادات غير العادية في ايرادات القروض العامة و الإصدار النقدي الجديد.

والتفرقة بين الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية أريد منها أساسا أن تقابل التفرقة بين النفقات العادية والنفقات غير العادية، بحيث تعتمد الدولة في تغطية نفقاتها العادية على

[1] **محمد شاكر عصفور**، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، الاردن ، 2008، ص 339.

الإيـرادات العاديـة وأن تقتصـر فـي الالتجـاء إلـى الإيـرادات غيـر العاديـة علـى تغطيـة النفقـات غيـر العادية وحدها.

الفرع الثاني: تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها:

تقسـم الإيـرادات العامـة حسـب مصـدرها إلـى ايـرادات أصـلية وإيـرادات مشـتقة، ومعيـار التفرقـة بـين الإيـرادات الأصـلية والإيـرادات المشـتقة هـو مصـدر الإيـرادات العامـة، إذ هنـاك ايـرادات أصـلية وهـي مـا تحصـل عليـه الدولـة مـن دخـل أملاكهـا أو دخـل الـدومين ، وتشـمل إيـرادات أمـلاك الدولـة الزراعية والتجارية والصناعية، والمالية (أرباح الأسهم والسندات في الشركات).

أمـا الإيـرادات المشـتقة فهـي مـا تحصـل عليـه الدولـة عـن طريـق اقتطـاع قسـم مـن أمـوال الأفـراد، ويشـمل هـذا النـوع بـاقي الإيـرادات غيـر دخـل الدولـة مـن املاكهـا، كالـدخل مـن الضـرائب والرسـوم والغرامات الجزائية...وغيرها.

الفرع الثالث: تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الدولة في الحصول عليها:

تقسـم الإيـرادات العامـة حسـب سـلطة الدولـة فـي الحصـول عليهـا إلـى ايـرادات سـيادية وايـرادات اقتصـادية، فـالإيرادات السـيادية تشـمل مـا تحصـل عليـه الدولـة جبـرا وبـالإكراه وأهـم تلـك الإيـرادات الضرائب بمختلف أنواعها والرسوم والغرامات الجزائية والقروض الجبرية.

أمـا الإيـرادات الاقتصـادية فهـي التـي تحصـل عليهـا الدولـة بـدون اكـراه أو اجبـار، إذ تحصـل عليهـا الدولـة بصـفتها شخصـا معنويـا يمتلـك الثـروة ويقـوم بالخـدمات، فالدولـة تحصـل علـى ايجـار مـا تمتلكـه مـن أراضـي أو مبـاني ، وإذا امتلكـت مشـروعا زراعيـا أو صـناعيا أو تجاريـا أو ماليـا حصـلت علـى أربـاح، وتشـمل الإيـرادات الاقتصـادية إيجـار أو ثمـن بيـع العقـارات الحكوميـة وأربـاح المشـروعات الاقتصـادية التـي تقـوم بهـا

الحكومـــة، كالمصـــانع الحكوميـــة وخـــدمات البريـــد والهـــاتف، والخطـــوط الجويـــة، و اربـــاح البنك المركزي... وغيرها.

شكل رقم (2-3) تقسيمات الإيرادات العامة.

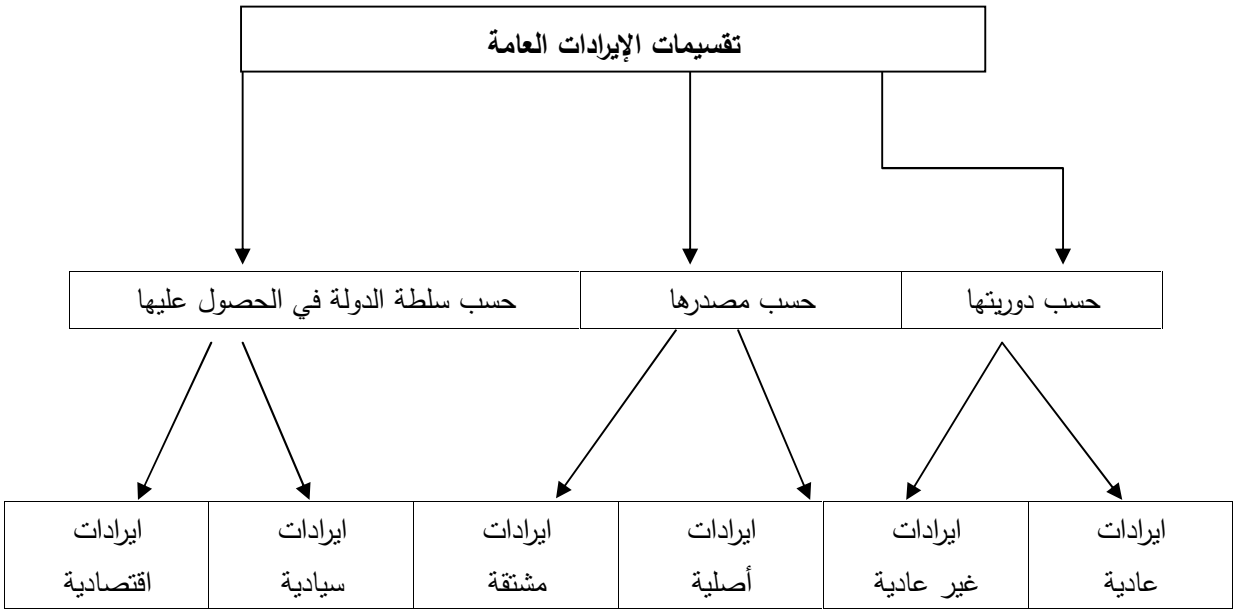

المصدر : من اعداد الباحث بناءا على الفقرات السابقة .

المطلـــب الثـــاني : أنـــواع الإيـــرادات العامـــة:

تتكـون الإيـرادات العامـة للدولـة مـن عـدة أنـواع، تشـكل فـي مجموعهـا مصـادر الإيـرادات العامـة للدولـة، وتجـدر الإشـارة هنـا، إلـى أن هـذه الأنـواع المختلفـة مـن الإيـرادات العامـة، ليسـت علـى درجـة واحـدة مـن الأهميـة، فهـي تختلـف مـن بلـد إلـى آخـر، وذلـك حسـب نظـام البلـد السياسـي والاقتصـــادي وســـنقدم فـــي مـــايلي أنـــواع الإيـــرادات.

الفـــرع الأول : دخـــل أمـــلاك الدولـــة :

يقصـد بـأملاك الدولـة (الـدومين) جميـع ممتلكـات الدولـة مهمـا كـان نوعهـا، وتشـمل جميـع ممتلكـات الدولـة العقاريـة (الـدومين العقـاري) التـي تتكـون مـن الأراضـي الزراعيـة والغابـات، والمنـاجم والمحـاجر والملاحـات، ويضـاف إلـى ذلـك مـا أصـبحت تملكـه الدولـة فـي العصـر الحـديث

من مشروعات صناعية وتجارية وأسهم وسندات الشركات وغيرها.

أولا : أملاك الدولة العامة (الدومين العام): وتشمل أملاك الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق العامة والجسور والشوارع والحدائق العامة والموانئ والمطارات، وغيرها، ولا يجوز بيع أو تملك أملاك الدولة العامة (الدومين العام) بوضع اليد عليها لمدة طويلة ولا تعطي في معظم الأحيان ايرادات، إلا أن الدولة تفرض في بعض الحالات رسوما على الإنتفاع بهذه الأموال (مثل الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق، والمتاحف العامة وغيرها)، والغرض من هذه الرسوم هو تنظيم إستعمال الأفراد لهذه الأموال والرغبة في تغطية قسم من نفقات إنشائها وتشغيلها وصيانتها إلا أن القاعدة العامة في معظم بلدان العالم ، هي مجانية الانتفاع بأملاك الدولة العامة (الدومين العام).

ثانيا : أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص): و تديرها الدولة وتستثمرها بصفتها مالكة، وتخضع لأحكام القانون الخاص ويمكن التصرف فيها بالبيع والتأجير، وهي المقصود بدخل الدولة من أملاكها، أو دخل الدومين الخاص.

ثالثا : أملاك الدولة الصناعية (الدومين الصناعي) : وتشمل ما تملكه وتديره الدولة من المنشآت الصناعية ، وتملك الدولة في العديد من البلدان الصناعات التي تؤدي إلى اشباع حاجات عامة ولها أهمية كبيرة بالنسبة لسلامة البلاد وأمنها. مثال ذلك إنشاء الدولة مصانع الأسلحة لتجهيز القوات المسلحة بما تحتاجه من المعدات الحربية وفي هذه الحالة، فإن الدولة لا تقصد من وراء عملياتها الصناعية تحقيق الربح وإنما تقصد تزويد القوات المسلحة بما تحتاجه من الأسلحة حتى لا تضطر إلى شرائها من الأسواق الخارجية وتقوم الدولة أحيانا، بإنشاء مصانع أخرى كمصانع البتروكيميات والأسمدة والصناعات الهيدروكربونية.

رابعا: أملاك الدولة المالية (الدومين المالي) : ويقصد بها ما تمتلكه الدولة من الأسهم والسندات، في بعض الشركات والتي تعود عليها بالأرباح، وقد ازداد حجم الدومين المالي في العصر الحديث وذلك رغبة من الدولة في فرض سيطرتها على بعض المشروعات، لتتمكن من توجيهها بما يتفق والمصلحة العامة أو لتوجيه الإستثمارات الخاصة نحو بعض الاستثمارات التي لم تعرف سابقا أو للقضاء على احتكار شركة كانت نقوم باهدار مصالح المستهلكين، وقد أدى اشتراك الدولة في هذه المجالات إلى ظهور ما يعرف بشركات الاقتصاد المختلط حيث أنه يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وتعتبر الأرباح التي تجنيها الدولة من الأسهم والسندات من مصادر الإيرادات الدومين المالي.

الفرع الثاني : الرسوم :

أولا: مفهوم الرسم : الرسم هو مبلغ من النقود يدفعه المواطن لهيئة عامة مقابل خدمة خاصة ذات نفع عام، تؤدي له بناء على طلبه وهذه الخدمة يستفيد منها المواطن الذي طلبها والمجتمع بكامله، والرسم هو ما يدفعه الفرد مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها من الخدمات العامة التي تقدمها له السلطات العامة، والخدمات العامة هذه تكون قابلة للتقسيم إلى وحدات صغيرة يمكن تحديدها وتقدير قيمتها، لذلك فإن الرسم في هذه الحالة يأخذ شكل مساهمة من الفرد في تكاليف الخدمات العامة ومن أمثلة ذلك رسوم توثيق العقود وتسجيل الملكية، ومنح جوازات السفر ورسوم التعليم والرسوم القضائية[1].

وللرسم صفة إجبارية معنوية ويقصد بالإجبار المعنوي أن يلزم الفرد بدفع الرسم في حالة ما إذا قرر الإنتفاع بالخدمات التي تقدمها الهيئات العامة، وبمعنى آخر فإن الفرد لا يلتزم بمقتضى القانون طلب الخدمة وإنما له أن يفعل ذلك بمحض اختياره على أنه متى قرر

الانتفاع بها التزم طبقا للقانون بأداء الرسم المقرر عنها ومثال ذلك تسجيل الملكية العقارية.

ثانيا:عناصر الرسم: من التعريف يتبين أن الرسم يحتوي على أربع عناصر رئيسية هي كما يأتي :

1 : عنصر الصفة النقدية للرسم : الرسم مبلغ من النقود يدفعه المواطن مقابل الحصول على خدمة خاصة من نشاط إحدى إدارات أو هيئات الدولة.

2 : عنصر الإجبار في الرسم : الرسم يفرض بموجب قواعد قانونية لها صفة الإلزام تجبر المواطن على دفعه إذا تقدم بطلبه لإحدى الإدارات أو الهيئات.

3: عنصر المقابل في دفع الرسم: الرسم يدفعه المواطن مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها من إحدى هيئات الدولة.

4: عنصر تحقيق النفع العام والنفع الخاص معاً: عندما يقوم الفرد بدفع الرسم إلى إحدى هيئات الدولة بقصد الحصول على خدمة خاصة منها، فإنه يحقق نفعا" خاصا" به لا يشاركه فيه الآخرين، كما إنه وإلى جانب هذه الخدمة يتحقق نفعا "عاما" للمجتمع .

الفـــــــرع الثالـــــــث:الإصـــــــدار النقـــــــدي:

تستطيع الدولة الحصول على مزيد من الإيرادات بواسطة الإصدار النقدي الجديد، فتعهد الدولة إلى البنك المركزي بإصدار النقود الورقية وتحقق عملية الإصدار ربحا للبنك المركزي، وبالتالي ربحا للدولة، لأن البنك المركزي هو بنك الدولة إلا أن على الدولة أن تكون حذرة عند لجوئها إلى هذا المصدر من مصادر التمويل فلا تغالي في عملية الإصدار، ويطلق على هذا الأسلوب في التمويل مسمى " التمويل بالتضخم" .

---

1 **رضا صاحب ابو حمد العلي**، المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة /فرع البصرة، 2002، ص 140.

الفرع الرابع : القروض العامة :

يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تأخذها الدولة من المقرضين سواء كانوا أفرادا أو مصارف أو شركات وطنية أو أجنبية، مع التزام الدولة برد المبالغ المقترضة ودفع الفوائد المستحقة عنها حسبما يتم الإتفاق عليه، وتقسم القروض إلى عدة أنواع منها القروض الداخلية والقروض الخارجية والقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل والقروض الإختيارية، والقروض الإجبارية.

وبخصوص اعتماد الدولة على القروض العامة، كمصدر من مصادر تمويل نفقاتها، فإن الدولة تعتمد عليها أساسا عندما لا تستطيع الإيرادات العادية تغطية نفقاتها، فإنها تستعين بالمصادر الأخرى لتغطية تلك النفقات، فهي قد تستعين بالقروض أو بالإصدار النقدي، فعندما تزداد النفقات على الإيرادات، أو عجز في الموازنة تلجأ الدولة إلى الإقتراض لتغطية هذا العجز.

المطلب الثالث :النظرية العامة للضريبة:

الفرع الأول: مفهوم الضرائب و عناصرها :

نظرا للأهمية الخاصة للضرائب في العصر الحديث وللبحوث الدقيقة التي تثيرها من حيث تنظيمها الفني وما لها من تأثير كبير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا المورد العادي للميزانية هو الذي سيكون محل دراستنا التفصيلية.

وتعتبر الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث وقد زادت أهمية الضرائب ليس بسبب كونها أكبر مصدر من مصادر الإيرادات للدولة، ولكن بسبب كونها أداة لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية واجتماعية، كما أنها من بين الأدوات التي تستعين بها الدول في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا : تعريف الضرائب: تعرف الضريبة بأنها فريضة مالية نقدية تأخذها الدولة جبرا من الوحدات الاقتصادية حسب مقدرتها التكليفية من غير مقابل وبصورة نهائية لتمويل النفقات

العامة ولتحقيق أهداف الدولة النابعة من فلسفتها السياسية[1].

ويخلص من هذا التعريف أن الضريبة تقوم على العناصر الآتية:[2]

1. الضريبة عبارة عن فريضة مالية على الأفراد: أصبحت الضرائب في العصر الحديث تحصل نقدا حتى أنه يمكن القول بأنها فريضة نقدية بخلاف ما كان عليه الحال قديما إذا كانت تحصل الضرائب عينًا كقدر معين من المحصولات الزراعية.

2. تحصل الدولة هذه الفريضة إجباريا: والواقع أن هذا العنصر من عناصر تعريف الضريبة يعتبر نتيجة لتطور كبير في فكرة الضريبة، فقد كانت الضريبة قديما مساهمة إختيارية من جانب الأفراد في النفقات العامة أو ثمنًا لخدمات تؤديها الدولة، ثم أصبحت في العصر الحديث فريضة تحصل من الأفراد جبرا عنهم، وإذا كان من الضروري في الدول الديمقراطية موافقة الهيئات النيابية على فرض الضرائب .

3. تجبى الضريبة بصفة نهائية : أي إن دافعي الضريبة ليس لهم الحق في استرداد المبالغ التي دفعوها للخزانة العامة أو في المطالبة بفوائد عنها.

4. الضريبة لا تدفع نظير مقابل معين : لا يدفع الممول الضريبة بإعتبارها ثمنًا لقاء خدمات معينة تؤديها له الدولة، فلا يدخل في تحديد مبلغ ما يفرض منها على المكلف مقدار النفع الذي سيعود عليه بالذات من سير المرافق العامة بل يوزن هذا التكليف بحسب يُسر المكلف، وهذا هو ما يميز الضريبة عن الرسم.

5. تحصل الضريبة بقصد تحقيق منفعة عامة : فلا تجبى الضريبة بقصد تغطية نفقات خدمة معينة وإنما بقصد توزيع مجموع النفقات العامة على المواطنين، ولكن هذا الغرض من فرض

[1] **سعيد علي العبيدي**، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، الطبعة الأولى 2011. ص 118.

[2] **محمد حلمي مراد** ، مالية الدولة ، منشورات استاذ بكلية الحقوق، عين شمس، مصر. ص 133.

الضريبة أصبح محلا للتطور في العصر الحديث فلم تعد الضريبة تفرض لأغراض مالية بحتة بقصد تغطية النفقات العامة، بل أصبحت تستخدم أيضا كأداة لتحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية. ولذا يجدر بنا القول بأن الضريبة تفرض بقصد تحقيق منفعة عامة سواء تمثلت هذه المنفعة في تغطية النفقات العامة أو في الوصول إلى غايات اقتصادية أو اجتماعية عامة.

الفرع الثاني : أنواع الضريبة :

أولا : الضرائب على الدخل الشخصي : تعد ضرائب الدخل من أهم الضرائب في النظم الضريبية الحديثة وذلك لأن الدخل يعتبر المعيار الأمثل المعبر عن مقدرة المكلف وتراعي فيها العدالة الضريبية و تمكن الدولة من الحصول على الإيرادات من مصادر معتدلة. وقبل دراسة أسلوب فرض ضريبة الدخل يجب أن نحدد مفهوم الدخل، إذ هناك مفهومان للدخل، الأول مفهوم ضيق إذ يعتبر المال دخلا إذا كان نقديا أو قابلا للتقدير بالنقد ويأتي بشكل دوري من مصدر يتمتع بقدر من الثبات وخلال مدة زمنية معينة، وحسب هذا المفهوم يعد دخلا ما يحصل عليه المكلف من مبالغ نقدية أو سلع و خدمات لها قيمة نقدية في السوق. فالذي يسكن منزله تعتبر القيمة الإيجارية دخلا له، وكذلك يجب أن يحصل المكلف على الدخل بشكل دوري منتظم وإن لم يحصل على المبلغ نفسه[1].

ولكي يكون الدخل متجدد أو قابل للتجديد يجب أن يكون مصدره كذلك و هناك تفاوت في درجة ثبات هذه المصادر، فالدخول الناجمة عن رأس المال اكثر ثباتا وتجديدا من الدخول الناشئة عن العمل، وهذا يتطلب معاملة تفضيلية للدخول التي مصدرها العمل على الدخول التي مصدرها رأس المال، ولكي تعد الإيرادات دخلا لاغراض الضريبة يجب أن يحصل عليه المكلف خلال مدة معينة.

[1] **سعيد علي العبيدي**، اقتصاديات المالية العامة ، دار الدجلة ، الاردن ، سنة 2011، ص 154.

أما المفهوم الثاني للدخل فيعتمد على نظرية زيادة القيمة الايجابية، حيث يعد دخلا كل زيادة إيجابية لذمة المكلف المالية خلال فترة معينة بغض النظر عن مصدر هذه الزيادة ومدى تكررها، فيعد دخلا الرواتب والأرباح وزيادة قيمة الاصول الثابتة. هذا المفهوم الموسع للدخل أقرب إلى العدالة من سابقه لأنه ليس من العدالة إعطاء الصفقات الكبيرة وأخذ الضريبة من الدخل الدوري ولو كان اقل منها، وتفرض ضريبة الدخل على الدخل الصافي أي تخصم من الدخل الإجمالي تكاليف إنتاجه والتي تتمثل بتكاليف المعيشة لدخل العامل، وتكاليف الإنتاج و الإندثار بالنسبة لدخل رأس المال.

ثانيا : ضريبة القيمة المضافة (TVA) : تم العمل بها لأول مرة في عام 1954 من قبل الحكومة الوطنية الفرنسية، و في عام 1967 أصدر مجلس الهيئة الأوروبية توجهاته التي أدت إلى تنفيذ هذا النوع من الضريبة في كل الدول الأعضاء في الهيئة الأوروبية، والضريبة على القيمة المضافة هي عبارة عن ضريبة مبيعات بمراحل مختلفة، والتي تستثني مشتريات السلع و الخدمات الوسيطة من القاعدة الضريبية، والقيمة المضافة هي الفرق بين عوائد المبيعات و مشتريات السلع والخدمات الوسيطة على مدى فترة زمنية معينة ويمكن التعبير عن القيمة وفق المعادلة التالية :

القيمة المضافة = مجموع المعاملات – المعاملات الوسيطة .

حيث أن المعاملات الوسيطة تمثل المشريات من قبل المؤسسة والتي تستخدم لغرض السلع والخدمات لاستكمال تكريرها في الانتاج.

ثالثا : الضرائب على الثروة والملكية والعقارات[1] : تفرض الضريبة على الثروة على الموجودات والملكية التي تعود للعوائل أو الشركات والمؤسسات في القطاع الخاص، وقد لاحظ العديد من الاقتصاديين بأن استغلال الثروة والإستفادة منها كقاعدة لغرض الضرائب في سياق دوري مهم جدا ودورة ضريبة الملكية أو ما يطلق عليها بـ **Cycle Property–tax** لها علاقة مرتبطة مع التطور الاقتصادي.

لقد فرضت الضريبة لأول مرة على الأرض وحدها وحيث أن الدخل و الثروة باتت تشهد فروقات كبيرة ، أصبحت الضريبة تناسبية على الاحتفاظ بالثروة وتملكها الأرض والموجودات الحقيقية الأخرى وحتى الملكية الشخصية.وبتقدم المجتمع وبلوغه النضوج الاقتصادي أخذت الثروة مسارات جديدة وغير متجانسة وأصبحت الضريبة تفرض على العقارات.لذا فإن العقارات أو الملكية الحقيقية هي الأرض والتركيبات المختلفة عليها وضريبة العقار تستخدم بشكل رئيسي من قبل الحكومات المحلية في الولايات المتحدة الامريكية وفي دول أوروبية عديدة وفي دول نامية بنفس النظام الضريبي المطبق ولو بتفاوت المعدلات التناسبية لحد ما.

ويناقش العديد من الاقتصاديين بأن هذا النوع من الضرائب أصبح مهما جدا من حيث الحصيلة الإيرادية وحجم الوعاء الضريبي إضافة إلى ضريبة الدخل وضريبة على الاستهلاك.

الفرع الثالث : الجانب الفني لضريبة :

أولا : الوعاء الضريبي Tax Base: يعرف الوعاء الضريبي كونه المادة أو النشاط الاقتصادي الذي تفرض عليه الضريبة و الاستخدام الأكثر شيوعا للقواعد الضريبية

[1] **غازي عبد الرزاق النقاش** ، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية ، دار وائل للنشر، عمان ،2001، ص 168.

يمكن إجمالها بثلاثة أصناف واسعة وهي الدخل والاستهلاك والثروة وكلها تعتبر القواعد الاقتصادية التي تعتمد اهميتها أو قيامها على قرارات الافراد[1].

ودخل الشخص هو عبارة عن مجموع قيمة الاستهلاك السنوي من السلع والخدمات والادخار السنوي، والدخل غالبا ما يعتبر بمثابة مقياس جيد **Good Index** في القدرة على دفع الضرائب ومجموع الدخل في الدولة يساوي قيمة مجموع الإستهلاك والإدخار لكل الأشخاص والمؤسسات في الدولة.

والإستهلاك السنوي للشخص هو دخله السنوي مطروحا منه مقدار ما يدخره من الدخل لنفس السنة وفي النهاية.فإن الثروة تمثل قيمة المدخرات والاستثمارات المتراكمة للشخص في كل نقطة معينة من الوقت والتدفق السنوي من الدخل من رصيد الثروة المتراكمة في الدولة هو العائد السنوي على الإدخار.

والقواعد الثلاثة الرئيسية للضريبة مترابطة مع بعضها والإستهلاك هو نسبة الدخل التي لم تدخر بينما الثروة هي القيمة المضافة من رصيد الشخص من الاستثمارات أو الادخارات المتراكمة.

ثانيا: تركيب معدل الضريبية The Tax Rate Structure: تركيب معدل الضريبة يوصف بأنه العلاقة بين الضريبة التي يتم جمعها وتحصيلها على فترة حسابات معينة وفق القاعدة الضريبية المطبقة، وفي تقييم الضرائب على مثل هذه القواعد الاقتصادية كالدخل، تحتسب معدلات الضريبة كنسبة من الضرائب المدفوعة بالنسبة لاقيام مختلفة لهذه القاعدة ومتوسط معدل الضريبة average tax ratio (**ATR**) هو بكل بساطة عبارة عن مقدار مجموع الدولارات الثابتة المحصل عليها مقسوما على قيمة بالدولار للقاعدة الخاضعة للضريبة.

[1] **غازي عبد الرزاق النقاش**، المالية العامة تحليل اسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، عمان ،2001، ص 49.

متوسط نسبة معدل الضريبية = مجموع الضرائب الدفوعة / قيمة القاعدة الضريبية

$$\textbf{ATR} = \frac{\text{Total Taxes Paid}}{\text{Value of The Tax Base}}$$

1. **نسبة معدل الضريبة الحدي (MTR) Marginal tax rate** : هو عبارة عن الضريبة الاضافية التي يتم تحصيلها (جبايتها) على القيم الاضافية (بالدولار) للقاعدة الضريبية كلما زادت القاعدة الضريبية.

$$\textbf{ATR} = \frac{\textbf{\Delta Total Taxes Paid}}{\textbf{\Delta Value of The Tax Base}}$$

2. **تركيب المعدل الضريبي التناسبي : (Proportional tax rate Structure)**: وهو الذي يكون فيه متوسط معدل الضريبة **average tax rate** معبرا عنه كنسبة من قيمة القاعدة الضريبية، لا يختلف مع قيمة القاعدة الضريبية مثال ذلك ضريبة دخل 20% سوف تفرض ضريبة على كل الدخل بمقدار 20% . وعليه فان الشخص الذي دخله 10000 دولار وشخص أخر دخله 100000 دولار كليهما يكونان عرضة لنفس نسبة الضريبة[1]. والضريبة بموجب هيكل معدل الضريبة التناسبي يطلق عليها احيانا معدل موحد للضريبة .

وبالنسبة لتركيب معدل الضريبة التناسبي فان كلا من المعدلات الحدية والمتوسطة الضرائب يتساوى، وهي نفسها والسبب هو أن معدل الضريبة المفروضة لا يتغير مع القيمة السنوية للقاعدة الضريبية و أن الزيادات الإضافية في القاعدة الضريبية مداخيل الإضافية وفق نظام الدخل، يخضع للضريبة بنفس المعدل الذي طبق على القيم السابقة .

[1] **غازي عبد الرزاق النقاش**، المالية العامة تحليل اسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، عمان،2001، ص54.

المبحث الثالث : الميزانية العامة :

مع توسع دور الدولة في المجتمع وانتقاله من دور الوسيط إلى المحرض للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية كافة، أدى إلى تغير مفهوم الموازنة العامة للدولة فاصبح يأخذ اتجاها وأبعادا جديدة بشكل رئيسي عن طبيعة الهياكل الإقتصادية والاجماعية والسياسية و المالية في جميع الدول. ومع انتشار التخطيط الاقتصادي وتطور مناهجه وأساليبه إكتسبت الموازنة العامة للدولة أهمية خاصة حيث أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الأول : مفهوم الميزانية العامة :

الفرع الأول : تعريف الميزانية :

إستعمل مصطلح " **الميزانية** " لأول مرة في بريطنيا في القرن السابع عشر حيث كان الوزير البريطاني يقوم بإعداد تقدير الميزانية في حقيبة جلدية ليقدمها لمجلس العموم، ثم إنتقل وعمم استعماله في فرنسا في القرن التاسع عشر بمعنى Bougette [1].

وتعرف الميزانية العامة على أنها خطة مالية سنوية تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها وتحتوي على تقديرات لنفقات وايرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.[2]

كما عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها " القانون المالي السنوي الذي يقدر و يجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة و اعبائها ".

وعرفها القانون الأمريكي بأنها " صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها بموجب القوانين

[1] **زيوش رحمة**،الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2011، ص39.

[2] **سعيد علي العبيدي**، اقتصاديات المالية العامة ، دار دجلة ، الاردن ، سنة 2011، ص 186.

المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها.

و تعرفت الميزانية وفقا للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية بالاجراء المتعلق بالترخيص الممنوح للحكومة من السلطة التشريعية سنويا للقيام بعمليات الإنفاق والتحصيل لمختلف الضرائب، بشكل يضمن سير المرافق العامة وتحقيق الأهداف العامة الاقتصادية والاجتماعية.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الميزانية عبارة عن عملية تقدير لمبالغ النفقات والإيرادات العمومية لمدة سنة تعدها الحكومة وتحتاج لموافقة البرلمان مما يضفي على الميزانية طابعا خاصا.

فالموازنة وسيلة لتغطية السياسات المالية للحكومة وأنها مؤشر لبرامج الحكومة المالي أو هي برنامجها العملي معبرا عنه بالأرقام، وليست الموازنة أرقاما حسابية ولكن بوسائل متعددة تغوص إلى أعماق رفاهية الأفراد وعلاقات الطبقات، وبالإضافة إلى ذلك فإن الموازنة بشكل المتكامل تقع في قلب العملية السياسية.

وهكذا أصبحت الموازنة العامة بهذه التطورات جزءا من برنامج أوسع يعكس فيه مجمل النشاط الإقتصادي والمالي للدولة، واستخدمت الموازنة كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمالي والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: خصائص الميزانية العامة :

أولا: الميزانية نظرة تقديرية: تشمل الميزانية مجموع المبالغ التي سيتم انفاقها في المستقبل لاشباع الحاجات العامة، والايرادات التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية خلال فترة مالية مستقبلة غالبا ما تكون سنة فهي عبارة عن جدول لأرقام تقديرية، بالتالي فهي المراة الصادقة الحقيقية التي تعكس برنامج الحكومة الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: الميزانية تستوجب الترخيص من السلطة التشريعية : يتطلب تقدير الحكومة للإيرادات والنفقات

العمومية الضرورية لمدة سنة أن تحصل على موافقة من السلطة التشريعية، أي أن موافقة السلطة التشريعية واعتماد الموازنة العامة شرط أساسي لتنفيذ الموازنة العامة ودون هذه الموافقة تبقى الموازنة مشروعا مقترحا غير قابل للتنفيذ.

ثالثا: الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة : تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي، يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة على النحو الذي يكفل تحقيق اقصى اشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية قادمة هي سنة.

رابعا: الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق اهداف المجتمع : تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثم تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، فالموازنة العامة تحدد المسار الصحيح والإطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكومة لاهدافها البعيدة، واداة الحكومة إلى تحقيق تلك الأهداف.

الفرع الثالث : المبادئ التي تقوم عليها الميزانية :

تخضع عملية تحضير مشروع الميزانية في أغلب الدول إلى مبادئ أساسية اقرها الفقه وتضمنها الأمر الصادر في 2 يناير 1959 و القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، والتي تعبر عن الطبيعة الادارية والسياسية للميزانية وتتمثل في كل من مبدأ الوحدة و العمومية ومبدأ السنوية ومبدأ عدم التخصيص ومبدأ التوازن.

أولا: مبدأ الوحدة و العمومية : لقد حدد القانون 17/84 المبادئ التي تقوم عليها الميزانية من الناحية الشكلية كمبدأ الوحدة الذي يقضى بإدراج مجمل تقدير الايرادات والنفقات العمومية في وثيقة واحدة لتسهيل عمل السلطة التشريعية.

أ. مفهوم مبدأ الوحدة: يشترط القانون للقيام بتقدير المبالغ اللازمة لتسيير مختلف الدوائر

الوزارية خلال فترة سنة أن يدرج في وثيقة واحدة ، يجب أن تكون شاملة لكل الموارد والأعباء العامة لتقديمها للسلطة التشريعية قصد الموافقة عليها، فهنا يتعلق الأمر بقانون المالية الذي يشترط فيه الترخيص ذلك ما تقرر في القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية .

ب: مبدأ العمومية : يقصد به إدراج مجمل تقدير الإيرادات والنفقات العمومية في وثيقة واحدة دون اجراء مقاصة بينها، ويهدف مبدأ العمومية إلى احكام رقابة النشاط المالي للحكومة بإجازتها لتفاصيل ايرادات ونفقات المرافق العامة.

توجد علاقة تكامل وانسجام بين مبدأ الوحدة و العمومية، حيث يقتضي مبدأ الوحدة ادراج مجمل الايرادات والنفقات العمومية في وثيقة واحدة دون تجزئة، في حين يتمثل مبدأ العمومية في اظهار كل تقدير الايرادات و النفقات العمومية بالتفصيل دون اجراء مقاصة بينهما. ومن ثم يعد مبدأ الوحدة الاطار الخارجي للميزانية العامة، ومبدأ العمومية يعمل على ملء هذا الاطار من خلال تسجيل كل البيانات الخاصة بتقدير الايرادات العمومية و لنفقات العمومية وحدة الميزانية.

ثانيا: مبدأ السنوية : يقصد به أن كل تقير الايرادات والنفقات العمومية تتسم بالدورية و أن الرخصة الممنوحة من قبل السلطة التشريعية تكون سنوية[1]، ولايمكن للحكومة الشروع في التنفيذ ما لم تحصل على هذا الترخيص فهي ملزمة سنويا بالرجوع إلى البرلمان لطلب الترخيص على مشروع قانون المالية.

ويعود سبب اختيار مدة سنة إلى عدة اعتبارات، قانونية، مالية وسياسية وتقنية حيث تلتزم الادارة بإعداد دوريا الوضعيات المالية التي تعبر وتوضح طبيعة العمليات المالية لتقديمها

[1] – نصت المادة 6 من القانون رقم 17/84 على : " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الايرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الاحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها " .
انظر المادة 3 من القانون رقم 05/88 و كل من المواد 2 و3 من القانون رقم 17/84.

للجهات المختصة في الأجال المحددة.

وحسب الاعتبارات المالية تعتبر مدة سنة مجالا طبيعيا لتكرار العمليات المالية لاحتوائها على دورة كاملة للفصول، فلو اعدت الميزانية لفترة اقل لادى ذلك إلى اختلال في موارد الدولة، ونفقاتها و اغفال ظاهرة موسمية بعض الايرادات والنفقات العمومية، مما يؤدي إلى ضرورة إعداد ميزانيات جديدة لا تعبر عن حقيقة الوضع الاقتصادي.

ثالثا : مبدأ عدم تخصيص الإيرادات: يقصد به ألا يخصص ايراد معين من أوجه الايرادات لتغطية نفقة معينة. ان الاخلال بهذا المبدا يؤدي و يساهم في عملية التبذير والإسراف في حالة تفوق الايرادات على النفقات، اما في حالة انخفاض الايرادات على النفقات يؤدي إلى عدم تنفيذ المشاريع أو تنفيذها بدرجة منخفضة من الجودة، إلى جانب أن الإخلال بالقاعدة يؤدي إلى تهديد التضامن والسلم الاجتماعي بين افراد المجتمع، بحيث كل فئة من الفئات الاجتماعية تطالب بحصة من حصيلة الضرائب المعينة لتخصيصها لوجه من أوجه الإنفاق.

فاحترام المبدأ و العمل به من شأنه ان يُمكن السلطة التشريعية لمعرفة الوضعية المالية للدولة، وممارسة العملية الرقابية على مالية الدولة، بينما يصعب ذلك في حالة تعدد وتبعثر الوثائق المالية، ولكن ترد على ذلك استثناءات بحيث يمكن تخصيص الايرادات بمقتضى نص القانوني، ذلك ما تقرر في القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، خاصة المادة 8 منه الفقرة 2 حيث نصت على : " غير أنه يمكن أن ينص قانون المالية صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات.

رابعا : مبدأ الموازنة الوظيفية : ويقضي تحديد الغاية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها كأساس لرصد الإعتمادات في الموازنة العامة مما يوجب تبويب النفقات بشكل وظيفي ورصد

الاعتمادات الواقعية لها على أساس المشروع و ضرورته، فتجمع كلفة مشروعات كل وزراة حتى الادارية منها وبذلك تصبح النفقة اكثر عقلانية، بإعتبار أن الموازنة الوظيفية تركز على جدوى و أهمية كل مشروع من مشاريع كل وزارة وجهة عامة.

خامسا: مبدأ توازن الموازنة العامة لدولة :[1] يفرض مبدأ توازن الموازنة عدم وجود عجز أو وفر في الموازنة العامة لدولة، وقد وصلت نظرية التوازن هذه إلى حد القدسية في علم المالية التقليدي. إلا أن المسوغات المالية لنقد نظرية توازن الموازنة تظهر أن توازن الموازنة هو حسابي وتقديري اكثر منه واقعي، فالتوازن هذا لايظهر إلا عند وضع مشروع الموازنة العامة لتصبح قانونا ويختفي هذا المبدأ حتى وضع الموازنة العامة للسنة المالية التالية، فالولايات المتحدة على سبيل المثال ومنذ عام 1870 لم تحقق توازنا إلى في موازنتي 1913 و 1914، إن المفهوم التقليدي لتوازن الموازنة العامة لا يتناسب مع الواجبات المتنامية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية وسعيها لتحقيق العمالة الكاملة وتنفيذها للمشاريع الكبرى ودفع الاعانات للعاطلين عن العمل وزيادة الإنتاج من خلال إمتلاكها لبعض وسائل الإنتاج وصولا إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : دورة الموازنة العامة :

تمر الموازنة العامة في معظم العالم على أربعة مراحل هامة تسمى مراحل الموازنة أو دورة الموازنة العامة، تبدأ بمرحلة التحضير أو الإعداد و تليها مرحلة الاعتماد أو اقرار الموازنة ثم مرحلة التنفيذ واخيرا المرحلة الرابعة وهي مراقبة التنفيذ.

وتتصف هذه المراحل الاربعة بالاستمرار والتكرار والتداخل، فيبنما نجد أن بعض الوحدات الادارية تقوم بتحضير مشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة، نلاحظ أن هناك وحدات اخرى،لاتزال تنفذ موازنة السنة

[1] **عفيف عبد الكريم صندوق** ، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الاصلاح الاقتصادي(دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي ، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، سنة 2005، ص 250.

المالية الحالية ووحدات أخرى تدقق موازنة السنة المالية الماضية و الحالية، ولهذا فإن عمليات الموازنة، هي عمليات مستمرة ومتكررة وهذا يعطي الموازنة صفة الدورية ولذا اصبح يطلق على عمليات الموازنة العامة ، والمراحل التي تمر فيها مسمى دورة الموازنة العامة، فما تكاد تنتهي موازنة السنة المالية الحالية إلا ويبدأ العمل بتحضير موازنة للسنة المالية القادمة.[1]

الشكل رقم (2-5) يمثل دورة الموازنة العامة.

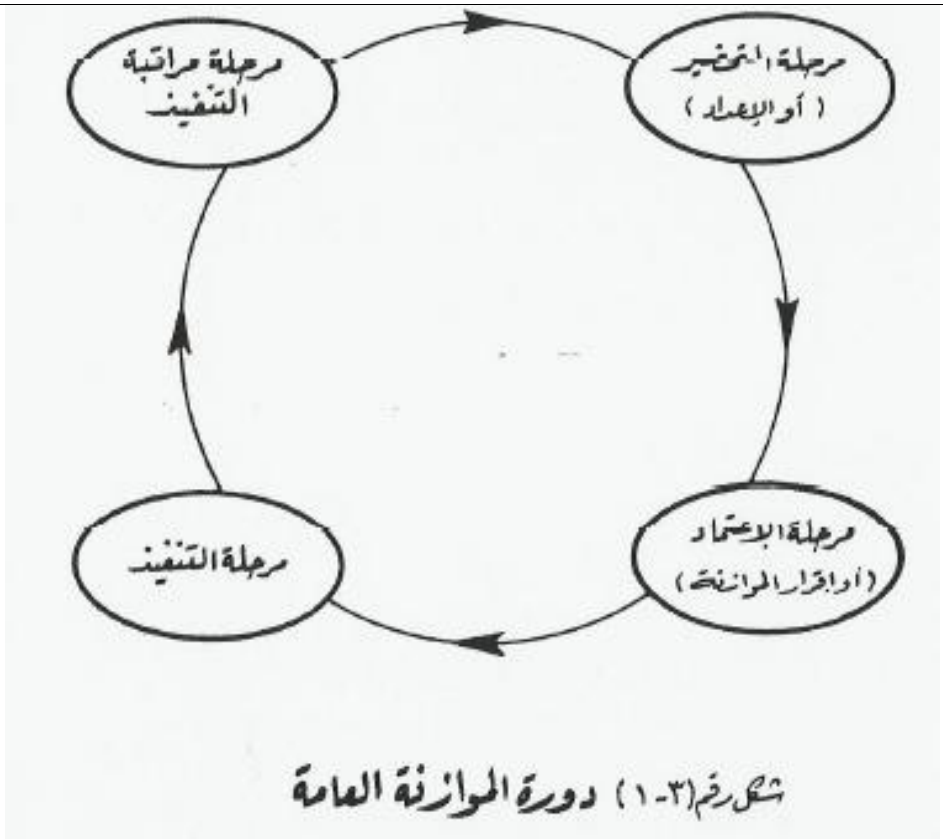

المصدر : محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، الاردن ، 2008، ص 74.

الفرع الأول : مرحلة التحضير و الإعداد:

وتعتبر مرحلة اعداد التقديرات للفترة الزمنية القادمة من أهم المراحل التي تمر بها الموازنة لكونها تتضمن التعرف على الأهداف الرئيسية والفرعية لكل وحدة حكومية ضمن هيكل الدولة وفي ضوء

[1] **عصفور محمد شاكر** ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، الأردن ، 2008، ص 74.

الأهداف المقررة ضمن الخطة العامة لسياسة البلد، وقد تختلف السلطة المسؤولة عن إعداد هذه التقديرات من دولة إلى أخرى.[1]

أولا : السلطة المختصة بتحضير الموازنة العامة :

اختلفت تجارب الدول من ناحية السلطة التي عهدت إليها مهمة القيام بتحضير الموانة العامة وتتلخص تجاربها على الشكل التالي :

أ. لجنة من السلطة التشريعية : عهدت بعض الدول إلى السلطة التشريعية مهمة تحضير الموازنة العامة وللقيام بهذه المهمة، فقد كانت لجنة من أعضاء السلطة التشريعية لتتولى عملية القيام بتحضير الموازنة العامة، ثم تعرضها على بقية أعضاء السلطة التشريعية للموافقة عليها وبذلك فإن السلطة التشريعية، كانت تتولى مهمة إعداد الموازنة العامة ثم إعتمادها. ولم يحقق هذا الأسلوب قدرا كبيرا من النجاح إذ وجهت أليه العديد من الانتقادات. كان أهمها عدم توفر الخبرة الكافية والقدرة لدى أعضاء السلطة التشريعية في التعرف على متطلبات كافة الوزرات والمصالح الحكومية التابعة للسلطة التنفيذية ولا في تقدير الإيرادات و النفقات العامة.

ب. **لجنة مشتركة من السلطتين التشريعية و التنفيذية :** يتم تحضير الموازنة العامة بموجب هذا الأسلوب بواسطة لجنة مشتركة من ممثلين عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيجتمع أعضاء هذه اللجنة ويتدارسون متطلبات وحاجات كافة الوزرات و الأجهزة الحكومية، وعلى ضوء ذلك يتم تقدير النفقات العامة والايرادات العامة ولم يحقق هذا الأسلوب نجاحا كبيرا، إذ كانت تحدث احيانا اختلافات بين

[1] **حسن عبد الكريم سلوم** ، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ ، دراسة تحليلية للموازنة العراقية 2005-2007، الجامعة المستنصرية، بغداد.

أعضاء اللجنة لاختلاف وجهات النظر والمصالح بينهم.

ج. السلطة التنفيذية: تقوم السلطة التنفيذية بموجب هذا الأسلوب بمهمة تحضير الموازنة العامة، ثم تعرضها على السلطة التشريعية للموافقة عليها وتقوم السلطة التنفيذية بعد اعتماد الموازنة العامة بتنفيذ ماجاء فيها، ويعتبر هذا الأسلوب أكثر الأساليب تطبيقا في دول العالم.[1]

الفرع الثاني : إعتماد و تنفيذ الموازنة العامة :

أولا : إعتماد الموازنة العامة : يقصد بإعتماد الموازنة العامة اقرارها أو اجازتها أو الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة، وتعتبر السلطة التشريعية في معظم دول العالم السلطة المختصة بإعتماد الموازنة العامة، إلا أنه قد يخول لسلطة التنفيذية صلاحية إصدار الأنظمة، وبهذا فإن السلطة التنفيذية تقوم بمهام إعتماد الموازنة.

ويعتبر إعتماد الموازنة من المرحلة الثانية في دورة الموازنة التي تلي مرحلة تحضير الموازنة. فبعد الانتهاء من التحضير تعرض الموازنة على السلطة المختصة باعتماد الموازنة لاعتمادها (الموافقة عليها وإجازتها). و تتولى اللجنة المالية فيها دراسة مشروع نظام الموازنة العامة. وتوصي في معظم الأحيان بالموافقة على الموازنة العامة للدولة للسنة المالية القادمة، ويجري بعد التصويت على محتواها ولاسيما على أرقام الموازنة من نفقات وإيرادات، ويكون التصويت إما اجماليا أو تفصيليا ويتم ذلك وفقا للقوانين والأنظمة المتبعة في البلاد.

و يميل في معظم دول العالم إلى التصويت على الموازنة بشكل إجمالي وذلك لإعطاء السلطة التنفيذية من الحرية في التصرف في نقل الإعتمادات بين الموازنة ولإعطاء الموازنة العامة المرونة الكافية عند التنفيذ.

ثانيا : تنفيذ الموازنة العامة : يتم تنفيذ الموازنة بشكل رئيسي بتحصيل الإيرادات وصرف

[1] **عصفور محمد شاكر**، ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، الأردن ، 2008، ، ص 78.

النفقات المعتمد صرفها، وتقوم السلطة التنفيذية بواسطة إجهزتها المعتمدة بعمليات تنفيذ الموازنة المختلفة.

أ. اهداف تنفيذ الموازنة : مراعاة الحدود المالية ويعتبر التقيد بالحدود المالية التي تضعها السلطة التشريعية، من الأمور الواجب مراعتها بواسطة السلطة التنفيذية، عند تنفيذ الموازنة العامة.

1. توفير مرونة التنفيذ فمن الضروري توفير المرونة الكافية في الموازنة عند التنفيذ، وذلك لمواجهة الأوضاع والظروف المتغيرة ولاسيما ظروف البرامج والمشاريع المراد تنفيذها.

2. تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتتمثل في تحقيق الإستقرار الإقتصادي والاجتماعي و المالي ومعالجة مشكلات التضخم و الكساد وتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب وتشجيع القطاع الخاص وتقديم الخدمات ودعم عملية التنمية الشاملة في البلاد.

ب. عمليات تنفيذ الموازنة العامة :

1- تحصيل الإيرادات العامة: تتم عمليات تحصيل الإيرادات بواسطة وزراة المالية والمصالح الأخرى كتحصيل الضرائب، والرسوم ومداخيل الدومين العام.

2- صرف النفقات العامة: تبدأ عمليات الصرف بعد تصديق الموازنة العامة أو اعتمادها، وتنتهي مع نهاية السنة المالية، وتقوم بعمليات الصرف جميع الوزرات و المصالح والمؤسسات العامة وفقا للأنظمة والتعليمات المالية المطبقة في الدولة.

ويتم عملية صرف النفقة وفق الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2-6) مراحل تنفيذ النفقات العامة .

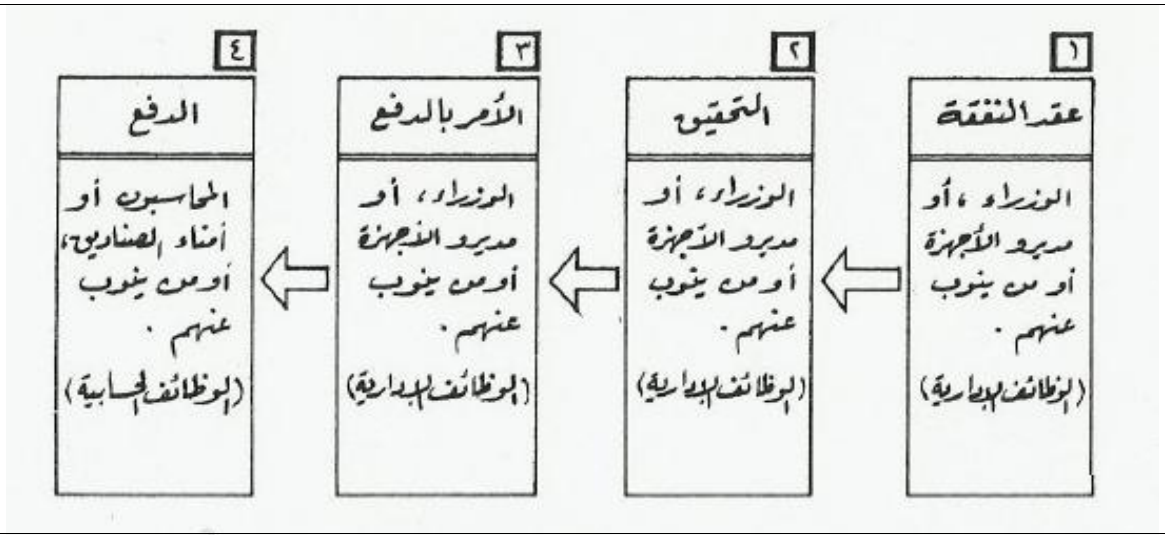

محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، الاردن ، 2008، ص 116.

3- عمليات الخزانة العامة : تعتبر الخزانة العامة حلقة الوصل بين تحصيل الإيرادات، وصرف النفقات، ففيها تتجمع ايرادات الدولة، ومنها تخرج مصروفاتها، وهي تتبع وزراة المالية. وتقوم الخزانة العامة بالتوفيق بين عمليات التحصيل، وعمليات الصرف، والعمل على توفير الأموال اللازمة للصرف عند الحاجة، و ان لا يتعدى ما يطلب دفعه من الخزانة، في وقت ما، المبالغ المتوفرة فعلا في هذه الخزانة.

الفرع الثالث : الرقابة على تنفيذ الموانة العامة :

تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي تقوم بها أجهزة متعددة بغرض التأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة لأهدافه، حسبما تحدد في الموازنة العامة، دون إسراف وتبذير وحفاظا على حسن سير الأدارة الحكومية ماليا وحفاظا على الأموال العامة.

فالرقابة هي عملية يقصد منها التأكد من الخطة السنوية للدولة متجسدة في الموازنة العامة، قد تم تنفيذها حسبما هو مقرر لها، وتتضمن قياس النتائج ومقارنتها بالأهداف وتحديد الفروقات وتحليل أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها.

وتنقسم الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العمة إلى عدة أنواع وتختلف بإختلاف الزاوية التي ينظر إليها والشكل التالي يوضح أهم هذه التقسيمات :

الشكل رقم (2-7) أنواع الرقابة المالية على تنفيذ الموازنة العامة .

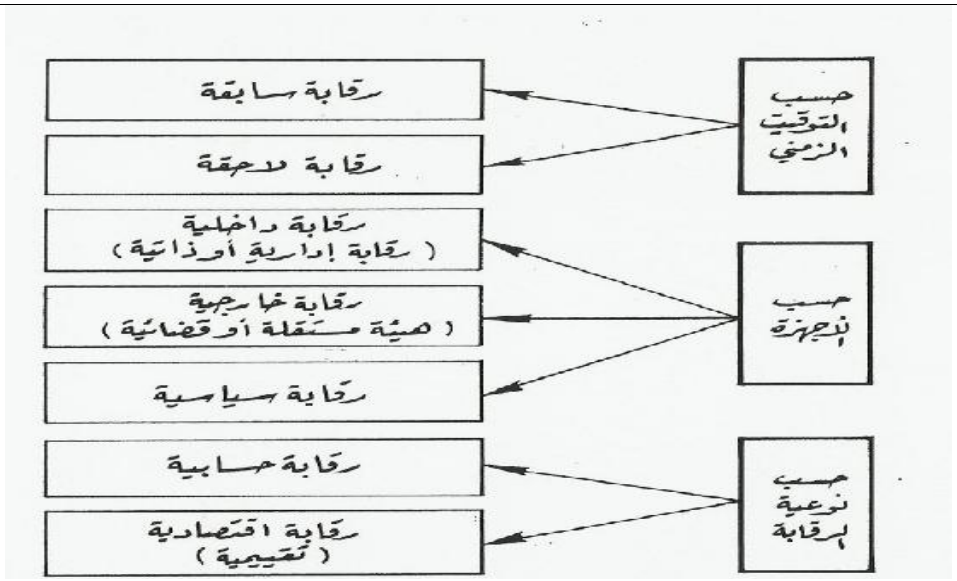

المصدر : محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، الأردن ، 2008.

أولا : الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة :

1. الرقابة السابقة : وهي الرقابة التي تسبق الصرف وتهدف إلى التدقيق في المعاملات المالية قبل تنفيذها للحيلولة دون إرتكاب أية مخالفات مالية، وتتطلب هذه الرقابة حصول الجهة الإدارية على إذن سابق بالصرف من الجهة الموكول إليها مراقبة تنفيذ الموازنة العامة، حتى تتمكن من الصرف وهي بوجه عام ذات طابع وقائي اذ تمنع الخطأ قبل وقوعه. وتقوم بالرقابة السابقة على الصرف إحدى الادارات كادارة التدقيق أو المراقب المالي، وتتخذ الرقابة السابقة عدة اشكال، فقد تشمل الإقرار السابق بصحة المعاملات المالية من الناحية القانونية ويكون ذلك بالتوقيع عى المستندات ليسمح بعدها للجهات الإدارية بعقد الالتزامات المالية.

2. الرقابة اللاحقة : وهي الرقابة التي تاتي بعد اتمام عمليات تنفيذ الموازنة العامة، وتشمل الرقابة على النفقات العامة والايرادات العامة، وتهدف إلى إكتشاف المخالفات المالية التي وقعت، ومعاقبة مرتكبي هذه

المخالفات، وهي ذات طابع رادع،لأنها تؤدي إلى ايقاع العقاب بالمخالفين وتأخذ الرقابة اللاحقة بعد الصرف إشكالا متعددة كمراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والحسابات الختامية، كما تقوم الرقابة بفحص مدى تطابق الصرف مع الاعتمادات المسموح بانفاقها.

ثانيا : الأجهزة التي تقوم بالرقابة :

تقسم الرقابة على تنفيذ الموازنة من حيث الأجهزة التي تقوم بها إلى رقابة ادارية و رقابة سياسية و رقابة خارجية.

1: الرقابة الداخلية أو الادارية : الرقابة الادارية هي التي تقوم بها السلطة التنفيذية على نفسها أو على بعضها بعضا، ويتولى هذه الرقابة الوزراء ومدارء المصالح من ممارسة الرقابة على مرؤسيهم، كما تتولى وزارة المالية ممارسة رقابة سابقة على نفقات الوزرات والمصالح الحكومية.

2: الرقابة التشريعية : وهي الرقابة التي تمارسها الأجهزة المنوط بها إصدار التشريعات والأنظمة وتقوم هذه الأجهزة بإعتماد الموازنة العامة، إذ تناقش الموازنة فيها قبل البدء بتنفيذها،كما تمارس هذه الأجهزة رقابة أثناء تنفيذ الموازنة العامة ورقابة بعد التنفيذ.

3. الرقابة الخارجية : وهي الرقابة التي تتم عن طريق هيئة مستقلة تتمتع بما يتمتع به القضاء من إستقلال ولاتخضع للسلطة التنفيذية، وقد إختلف تطبيق الرقابة الخارجية وإختلفت تسمية وصلاحيات الهيئة التي تقوم بالرقابة.

ففي بريطنيا يباشر الرقابة على تنفيذ الموانة العامة موظف رفيع المستوى يسمى" المراقب أو المحاسب العام " يعينه المللك في مرتبة وزير، ويتمتع في عمله بلإستقلال التام، وفي فرنسا تتولى عملية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة هيئة قضائية مستقلة، تسمى محكمة الحسابات، وهي محكمة ادارية منظمة تنظيما " قضائيا" تقوم هذه المحكمة بمهمة مزدوجة قضائية وإدارية مالية.

ثالثا: الرقابة الحسابية والرقابة الاقتصادية :

1. الرقابة الحسابية: يقصد بالرقابة الحسابية، الرقابة التي تهدف إلى التأكد من سلامة عمليات تحصيل الإيرادات وصرف النفقات، وهي تركز على سلامة الاجراءات وصحة مستندات عمليات التحصيل والصرف. وإن المبالغ المحصلة قد وردت بالكامل إلى الخزانة العامة، وإن المصروفات قد تمت وفق بنود الموازنة العامة المعتمدة.

2. الرقابة الاقتصادية: الرقابة الاقتصادية هي الرقابة التي لا تكتفي بمراجعة الجانب الحسابي، ولكنها تمتد لتشمل متابعة تنفيذ الأعمال والمشاريع و البرامج ومعرفة تكلفتها، ومن أن التنفيذ يسير حسب خطة العمل وأنه يتم في الموعد المحددة، ويحقق النتائج المستهدفة وبيان أثر التنفيذ على النشاط الاقتصادي.

وتعبر الرقابة الإقتصادية من الأساليب الحديثة، تطورت مع توسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي و ازدياد حجم المشاريع العامة وكبر حجم الموازنة العامة، لأن الأسلوب الحسابي لايكفي لبيان اداء الموازنة العامة لأهدافها الاقتصادية مما تطلب تطوير تبويب الموانة العامة و تحديثه.

المطلب الثالث : مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة :

تمثل مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها مالية أية دولة من دول العالم، ولذلك كثرت الكتابات بشأنها من المتخصين للبحث في العوامل التي تنتج عنها تلك المشكلة وإمكانية البحث عن حلول لها، بهدف الحد من تفاقمها وما ينجم من سلبيات على الاقتصاد القومي وبالتالي أفراد المجتمع بالتعبئة.

الفرع الأول: مفهوم وأنواع عجز الموازنة العامة للدولة:

أولا : مفهوم عجز الموازنة العامة: طبقا لأدبيات المالية العامة يعرف عجز الميزانية العامة أو العجز المالي بأنه زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية التي يتم استحصالها من قبل السلطات المالية[1]، كما يتمثل العجز في الموازنة العامة بالنمو الكبير الذي يحدث في الإنفاق العام للدولة وتباطؤ في نمو الايرادات العامة عن مواكبة النمو الحاصل في هذا الانفاق، ويعرف على أنه قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة وهو يحسب بطرح الإيرادات العامة من النفقات العامة .

وهناك إتجاه أخر لتوسيع مفهوم العجز العام وذلك بإدخال جميع القطاعات الحكومية بعين الإعتبار، وحينئذ يصبح العجز مساويا للفرق بين جملة ايرادات الحكومة والقطاع العام، جملة نفقات جميع القطاعات الحكومية وهو فرق يتعين تمويله باقتراض جديد، وهذا مايطلق عليه مصطلح العجز الموحد للقطاع العام .[2]

ثانيا: أنواع العجز في الموازنة العامة :

أ. **العجز المركزي والشامل للموازنة :** يمكن تعريف العجز الشمولي Deficit Comprehensive بأنه الفرق بين مجموع إيرادات الحكومة و القطاع العام ومجموع نفقات جميع القطاعات الحكومية، وقد تزايد الأخذ بهذا المفهوم وخصوصا في تقارير صندوق النقد الدولي بسبب ظاهرة نمو الإنفاق العام وشموله لأغراض ومجالات متعددة، كذلك بسبب اتساع دور وحجم الدولة في النشاط الاقتصادي.

ب. **العجز الجاري والرأسمالي والكلي للموازنة :** يطبق هذا النوع من الموازنة في تلك الدول التي تتبع نظام الموازنة المزدوجة Double Budget بغرض قياس كفاءة وأداء النظام المالي للدولة.

---

[1] **حلمي ابراهيم منشد** ، تحليل و قياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر و تونس و المغرب للمدة (1975- 200) ، دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، سنة 2004 ، ص 71.

[2] **عبد اللطيف ماجد**، مامون دقاسمة ،الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة الاردنية –دراسة تحليلية للفترة (1980-1997)، افاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة و الصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة ،المجلد 22 العدد 87 السنة 2001.، ص87.

وفي هذا المفهوم تتعدد التقسيمات في الموازنة أو الموازنات الفرعية، وبالتالي وجود العجوزات أو الفوائض في تلك الموازنات الفرعية للدولة و اهمها:

1. العجز الجاري Current Deficit : وهو الفرق بين النفقات الجارية و الإيرادات الجارية.
2. العجز الرأسمالي Capital Deficit : وهو الفرق بين الإستثمارات والتحويلات الرأسمالية وبين الإيرادات المتاحة لها.
3. العجز الكلي Total Deficit : وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الإيرادات الجارية والايرادات الراسمالية وبين مجموع النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية أي هو مجموع العجز الجاري والعجز الرأسمالي معا.

ج. العجز الهيكلي والعجز الطارئ : العجز الهيكلي هو العجز الناتج بسبب التأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية سواء البعيدة أو متوسطة المدى ويستمر العجز في الظروف الاقتصادية المختلفة سواء في مرحلة الازدهار والرواج الاقتصادي، أو الكساد والتضخم والانكماش. ويلاحظ أن علاج هذا النوع من العجز يقتضي إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وأحيانا في البيئة السياسية، أما العجز العارض فهو العجز الناتج عن التقلبات الاقتصادية قصيرة المدى، ويلاحظ أن هذا النوع يتلاشى تلقائيا بمجرد انتقال الإقتصاد من مرحلة الركود إلى مرحلة الانتعاش.

د.العجز الأساسي أو اللافوائدي للموازنة : وهو العجز الذي يستبعد مدفوعات الدين العام من النفقات الحكومية على اعتبار أن الفوائد التي تسدد عن الدين ماهي إلا نتيجة أوجه عجز سابقة و ليست نتيجة تصرفات جارية، والأخذ بهذا المقياس يعطي نتيجة تهم الدائنين وهي أن الميزان الرئيسي للموازنة العامة للدولة لابد أن يصير ميزانا إيجابيا لكي يغطى ولو جزءا بسيطا من فوائد الدين الجاري.

هـ.العجـــز التشـــغلي للموازنـــة[1] : يحـاول مفهـوم العجـز التشـغلي Deficit Operational أن يقـيس العجـز فـي ظـروف التضـخم ويقـاس العجـز وفقـا لهـذا المفهـوم فـي متطلبـات إقتـراض الحكومـة والقطـاع العـام مطروحـا منهـا الجـزء الـذي دفـع مـن الفوائـد لتصـحيح التضـخم وذلـك مـن خـلال معامـل تصـحيح نقـدي، حيـث يتضـمن سـعر الفائـدة المـدفوع للـدائنين جـزءا مـن النقـود لتعويضـهم عن الخسائر التي تلحق بدائنيهم من جراء إرتفاع الأسعار.

ثالثـا: قيـاس العجـز المـالي : ويسـتخدم قيـاس الميـزان المـالي لتحديـد طبيعـة السياسـة الماليـة وتقـدير مـدى اسـتمراريتها، إذ أن عجـز الميزانيـة العامـة يعبـر عـن توسـع الموقـف المـالي للحكومـة، بينمـا فـائض الميزانيـة يسـتخدم مؤشـرا لانكمـاش الموقـف المـالي لهـا، أمـا الميـزان المـالي كنسـبة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي فيسـتخدم مؤشـرا للتغيـر الحاصـل فـي أثـر القطـاع الحكـومي علـى الاقتصاد.

يمكـن أن يقـاس المفهـوم التقليـدي للميـزان المـالي وفقـا للأسـاس النقـدي (Cash basis) أو الأسـاس التراكمـي (Accrual basis) علـى أسـاس مـاهو مسـتحق ولكنـه لـم يسـو بعـد، وفـي الحالـة الأولـى فإنـه يسـاوي الفـرق بـين إجمـالي التـدفقات النقديـة للإنفـاق الحكـومي و الإيـرادات الماليـة للحكومـة، أمـا فـي الحالـة الثانيـة فـإن الميـزان المـالي يعكـس الـدخل المتراكم والتـدفقات الانفاقيـة بغـض النظـر عمـا اذا كانـت تتضـمن مـدفوعات نقديـة ام لا . وأن هـذه المسـتحقات المتراكمـة علـى النفقـات أو الإيـرادات سـتنعكس بارتفـاع المـوازين الماليـة للحكومـة عنـدما تقـاس وفقـا للأسـاس التراكمـي بالمقارنة مع قياسها وفقا للأساس النقدي .

[1] **هالـة فهـد عبـد الله عبـد العزيـز الحميـدى**، عجـز الموازنـة العامـة فـي دولـة الكويـت و السياسـات الماليـة لمواجهـة، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس، 2002، ص 8.

وقد قامت المؤسسات المالية الدولية بتوحيد الاجراءات و المصطلحات المتعلقة بالمتغيرات المالية، وتطوير المفهوم التقليدي أو الشائع للميزان المالي بالشكل الذي يفيد في قياس اثار الموقف المالي للحكومة في كل من الطلب الكلي و الحساب الجاري لميزان المدفوعات أو لقياس مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في الاسواق المالية، فاصبحت هناك طريقتان لقياس الميزان المالي وهما الأكثر قبولا وإستخداما لدى مختلف الحكومات الوطنية على المستوى العالمي .

الأولى هي طريقة البنك الدولي التي من خلالها يعرف الميزان المالي على أنه الفرق بين عناصر الإيرادات العامة التي تضم الضرائب، رسوم الاستعمال، المنح أو المساعدات، وأرباح المنشات العامة غير المالية ومبيعات الأصول، وعناصر النفقات العامة التي تشمل على الاجور و الرواتب و الانفاق على السلع و الخدمات وبضمنها الإنفاق الرأسمالي، والفائدة على الدين العام والدعم والمدفوعات التحويلية.أما الثانية وهي طريقة صندوق النقد الدولي IFM المتبعة في إحصاءاته لمالية الحكومة إذ يعرف الميزان المالي كالاتي :

الميزان المالي = (الإيرادات العامة + المنح) – (النفقات العامة + صافي الاقراض).

وفي كلا الطريقتين يعرف المفهوم التقليدي للميزان المالي وفقا للأساس النقدي بأنه الفرق بين إجمالي النفقات العامة الفعلية (ومن ضمنها مدفوعات الفائدة على الدين العام بإستثناء مدفوعات أقساط الدين العام) وإجمالي الإيرادات الحكومية المستخلصة خلال السنة المالية (زائد المنح و لكن بإستثناء القروض).

الفرع الثاني : مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة:

مثلما تتعدد أشكال وسمات عجز الموازنة العامة للدولة تتنوع أيضا طرق علاج هذا العجز أو طرق تمويله، سواء من مصادر داخلية أو خارجية أو من مصادر تمويل حقيقية أو غير حقيقية، وفي هذا المجال فإن هناك خمسة مصادر رئيسية قد تلجأ الحكومات لاستخدامها في تمويل عبر الموازنة العامة للدولة وهي:

أولا : الاقتراض[1] : وتلجأ الدول إلى الإقتراض من الوحدات المجلية إقتراض داخي، أو التوجه إلى المؤسسات الدولية، اقتراض خارجي :

أ- الاقتراض الخارجي: في هذه الحالة تقوم الحكومة بالاقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية و البنوك التجارية الأجنبية، أو عن طريق إصدار سندات لغير المقيمين. تقوم الكثير من الحكومات التي تعاني من عجز في الموازنة العامة للدولة بالاقتراض من بعض المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهم.

كما يعد الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية أحد مصادر الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة، ومن أبرز عيوب هذا المصدر أنها تكون بشروط تجارية بحتة بما في ذلك ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا شديدا، أو فترات سماح قصيرة، أو مدة القرض شديدة القصر وهو ما لا يتناسب مع كونها قروضا إنمائية لا تؤتي ثمارها إلا في المدى الطويل.

ب . الاقتراض الداخلي: في هذه الحالة تعتمد الحكومة على الاقتراض من البنوك التجارية، وإذ قام البنك المركزي بتلبية الطلب الإضافي على الائتمان من البنوك من خلال إمداد تلك البنوك باحتياطات إضافية فإن الاقتراض من البنوك لتمويل عجز الموازنة في هذه الحالة يكون شبيه في آثاره بالاقتراض

[1] **مصطفى علي لطفي** ، فعالية السياسات المالية في علاج عجز الموازنة العامة لدولة بالتطبيق على مصر- خلال الفترة من 1975- 2002، رسالة ماجستير في الاقتصاد ،قسم الدراسات العليا كلية التجارة ،جامعة عين شمس، 2004، ص 15.

من البنك المركزي لهذا الغرض.

كما تقوم الحكومة من خلال هذا الأسلوب بإصدار سندات دين عام داخلي أو أذون خزانة، ويسمح الاقتراض من القطاع غير المصرفي بأن يظل العجز على المدى القصير دون زيادة في القاعدة النقدية أو الاحتياطات الدولية، ولذلك فهذا الأسلوب يعد وسيلة فعالة لتجنب التضخم والأزمات الخارجية.

ثانيا : الإصدار النقدي (التمويل التضخمي): يقوم هذا الأسلوب من التمويل على أساس إسباغ الصفة النقدية على عجز الموازنة العامة للدولة، أو ما يمكن أن نطلق عليه تحويل العجز إلى نقد، وتفيد التجارب الدولية خاصة في الدول التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي أن نسبة كبيرة من حالات عجز الموازنة العامة للدولة تتحول إلى نقود تصبح المصدر الرئيسي للتضخم في هذه الدول، وفي هذه الأحوال يطلق على قدرة الحكومات على التحكم في الموارد الحقيقية من خلال طبع النقود لتمويل عجز الموازنة العامة إسم "Seigniorage" أو رسم سك العملة، وهذا المفهوم وثيق الصلة بما يعرف " بضريبة التضخم" .

ثالثا : السحب من الاحتياطيات بالنقد الأجنبي: وهو اللجوء إلى السحب من الاحتياطيات بالنقد الأجنبي لتويل عجز الموازنة العامة للدولة، ولكن من أهم عيوب هذا الأسلوب أنه قد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال في ظل انخفاض سعر الصرف، مما يرفع من معدلات التضخم. وهذا الأسلوب في تمويل العجز يؤدي إلى رفع مبدئي في سعر الصرف، والإضرار بالقدرة التنافسية لقطاع السلع التجارية، واستخدام الاحتياطيات بطريقة جائرة لتمويل العجز يرتبط مباشرة باختلال خطير متمثل في أزمات سعر الصرف، وتراجع أهم مؤشرات الجدارة الائتمانية للحكومة.

الفرع الثالث : أسباب وأساليب علاج العجز في الموازنة العامة لدولة:

أولا : أسباب العجز في الموازنة العامة: إن النمو المتفاقم الذي حدث في عجز الموازنة العامة

في اغلبية دول العالم يرجع إلى تاثير أربعة عوامل أساسية ، أولا توسع الجهاز الإداري والحكومي بما في ذلك مشروعات ومؤسسات القطاع العام، وما واكب ذلك من نمو في حجم العمالة الحكومية و الأجور المدفوعة لها، وثانيا تزايد الإنفاق العسكري وثالثا زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بها دولة الرفاه لتمويل الخدمات الاجتماعية ومشروعات الضمان الاجتماعي واعانات البطالة ومساعدة الفقراء ذوي الدخل المحدود، ورابعا التضخم.

إن لجوء بعض الدول إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، للإسراع بعمليات تكوين رأس المال، وتمويلها عن طريق زيادة الائتمان المصرفي الممنوج للحكومة وايضا باللجوء إلى طبع النقود. وذلك على أساس أنه توجد في الدول النامية موارد عاطلة كثيرة، مثل الاراضي الزراعية و الثروات الطبيعية، القوة العاملة العاطلة. ومن ثم فإن سياسة التمويل بالعجز ستؤدي إلى زيادة طلب الدولة على هذه الموارد وسيؤدي ذلك إلى إرتفاع الأسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم رأس المال، وكان مؤيدو التمويل التضخمي يعتقدون أنه إن تبدا الطاقات العاطلة الانتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها، في إنتاج فإن العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الاسعار بعد ذلك إلى الانخفاض، وقد ثبت فشل سياسة التمويل بالعجز في تحقيق أهدافه (زيادة تراكم رأس المال) وكانت مسؤولة عن تفاقم عجز الموازنة وإرتفاع معدلات التضخم في عدد كبير من الدول النامية.

كما أن لعامل التضخم تأثيرا كبيرا مما أدى إلى تدهور القوة الشرائية للنقود وبالتالي دفع الانفاق العام للدولة نحو التزايد، حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتادية وظائفها التقليدية، كما أنه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى رفع الأجور لتعويض الانخاض الذي يطرا على دخولهم الحقيقية وترتفع كلفة الاستثمارات العامة وتنخفض الإيردات الحقيقية الضريبية للدولة.

كما تبرز أعباء الدين العام المحلي والخارجي، كمفسر للنمو الذي حدث في النفقات العامة، فمن المعلوم أن أعباء خدمة الدين تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات الأقساط في باب التحويلات الراسمالية، وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من اذونات الخزانة والسندات الحكومية، كما أدى استدانة الدول الخارجية إلى تفاقم خدامات الدين الخارجية.

كما لعب الإنفاق العسكري دورا لايستهان به في دفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة في كثير من الدول النامية، ولا يقتصر الانفاق العسكري على مخصصات الاجور، والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية التي تلزم القوات المسلحة فحسب، بل و أيضا النفقات المخصصة لاستراد السلاح و كلفة الصيانة للمعدات.

أما في مايتعلق بالموارد العامة للدولة، فإنها لم تواكب النمو الحاصل في النفقات العامة بل إتجهت في بعض الدول نحو الانخفاض، مما فاقم حالة عجز الموازنة. وهنا يمكن إلقاء الضوء على عامل الضعف الذي تتسم به الطاقة الضريبية، وتقاس من الناحية الفعلية بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الاجمالي، حيث تتراوح هذه النسبة في الدول النامية بين 10-20% في حين تصل تلك النسبة في حالة الدول المتقدمة إلى مالا يقل عن 30%. ويرجع ضعف الطاقة الضريبة في الدول النامية إلى مجموعة من الأسباب، منها إنخفاض متوسط دخل الفرد، و عدم خضوع أصحاب الدخول العليا وأصحاب الثروات للضرائب بسبب ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ سياسي و اجتماعي يمكنهم من التهرب الضريبي. وانخفاض الوعي الضريبي لدى الناس، واتساع نطاق الاقتصاد السري الذي يعج بالكثير من الأنشطة غير المشرعة .

كما يساهم جمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية. سواء من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها بطرق ربطها وتحصيلها. وفي كثير من الحالات لا تستجيب النظم الضريبة إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل القومي.

كما يؤثر التهرب الضريبي بشكل واضح في تدهور حصيلة الضرائب، ويلعب غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها دورا مهما في تشجيع التهرب الضريبي، كما أن ضالة العقوبات المفروضة على المتهربين من دفع الضرائب تساعد على هذا التهرب.[1]

وهناك عامل أخر ساهم في تدهور موارد الدولة السيادية في تدهور الأسعار العالمية للمواد الخام التي تصدرها الدول النامية، فمع تردي هذه الأسعار تخسر الدولة الكثير من الموارد المالية أما بشكل مباشر حينما تكون هي المالكة لمصادر إنتاج هذه الموارد وتخسر بشكل غير مباشر حينما تقل حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات العاملة في إنتاج و تصدير هذه المواد.

ثانيا : أساليب علاج عجز الموازنة العامة :

أ. رؤية الصندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة العامة : تنطلق رؤية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي [2] من الأفكار النيوكلاسيكية التي ترى أن إختلال التوازن الداخلي عجز الموازنة والخاريجي عجز ميزان المدفوعات، إنما يرجع إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الدخل الأمر الذي يسبب تضخما ومديونية خارجية، فمع وجود طموحات إنمائية واستهلاكية تفوق موارد الدولة وعن أخطاء السياسة الإقتصادية وسوء استخدام الموارد الاقتصادية ولهذا فإن إستعادة التوازن الاقتصادي تتطلب القضاء على هذا الفائض.

---

[1] **حسن الحاج** ، عجز الموازنة : المشكلات و الحلول ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث و الستون ، ماي 2007 ص10.

[2] **حسن الحاج** ، نفس المرجع السابق ، ص 12.

إن هذا الفائض من الطلب الكلي المسبب لعجز الموازنة العامة يقابله فائض في عرض النقود، ومن هنا فإن جوهر المشكلة يكمن في القضاء على فائض الطلب الكلي من خلال تبني ادارة صارمة للطلب الكلي يكون عمادها التحكم في المتغيرات المالية والنقدية، ولما كان الانفاق العام بشقيه الجاري و الإستثماري، يمثل نسبة كبيرة من الطلب الكلي، فإن خفض العجز بالموازنة العامة للدولة يمثل أهم محاور إدارة الطلب الكلي، ومن هنا يصر الصندوق على ضرورة خفض الإنفاق العام.

أما في مايتعلق بالسياسات التي تهدف إلى زيادة اسعار الطاقة وخاصة تلك التي تستخدم في لأغراض الاستهلاك العائلي و الاقتراب من الأسعار العالمية لها، فضلا عن زيادة رسوم الخدمات العامة للحكومة وتطبيق مايسمى بسياسة استرداد تكلفة الخدمة، وتشير رؤية هذا المنهج إلى زيادة الضرائب غير المباشرة و بالذات على السلع الضرورية ومنتجات الصناعات التحويلية والخدمات المحلية.

كما يصر الصندوق على وضع حدود عليا للإتمان المصرفي المسموح به للحكومة و القطاع العام، حتى ولو أدى ذلك إلى الإضرار بالانتاج المحلي و إحداث حالة من الكساد، لأن ذلك في رأيهم سوف يكون مؤقتا وسرعان ما يزول.

ب. أدوات الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة : تنصب وصفة صندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة على برنامج انكماشي بينما يرتكز الفكر التنموي على السياسات التي تخص العجز وتحقيق التنمية الإقتصادية وتعمل على تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ويضم الفكر التنموي في علاج عجز الموازنة العامة في الاقتصاديات النامية ستة ادوات رئيسية هي:[1]

1- الترشيد و ضبط الإنفاق العام .

2- الترتيب الإقتصادي لأولويات الإنفاق العام .

[1] **يسري ابو العلا، ماجدة شلبي،** المالية العامة والتشريع الضريبي، مركز التعليم المفتوح ، كلية الحقوق، جامعة بنها، بدون سنة نشر .ص 126.

3- الكفاءة الاقتصادية في الإنفاق العام، وإعادة النظر في أساليب تحقيق أهداف الإنفاق العام، وعلى وجه الخصوص سياسات الدعم للأنشطة الإنتاجية وربطه بمعايير أداء ضمن برنامج تنموي يعمل على رفع كفاءة أداء المؤسسات الإنتاجية.

4- السيطرة والادارة الفعالة على الدين العام الداخلي والخارجي وعلى أعباء خدمته.

5- العمل على تنفيذ منظومة ضريبية متكاملة تعتمد على إصلاح النظام الضريبي وتنمية موارده ورفع كفاءة كوادره.

6- العمل على تنمية الموارد غير الضريبية من خلال تنمية الرسوم وإصلاح الهياكل التمويلية للهيئات الاقتصادية.

خلاصة الفصل :

تكتسب السياسة المالية خصوصيتها من كونها أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهة المواطنين. ويمكن تعريف السياسة المالية على أنها عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الإقتصادية والإدارية، ومايستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتتضمن السياسة المالية تكييفا كميا لحجم الإيرادات والإنفاق العام بحيث تشمل كل النفقات التي تقوم بها الدولة وبئاتها المركزية والمحلية والمنشأت العامة الإنتاجية. ويصنف الإنفاق الحكومي طبقا لإحصاءات مالية الحكومة الصادرة من الصندوق النقد الدولي إلى نوعين من التصنيفات هما الإقتصادي والتصنيف الوظيفي، ويقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك راجع للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات.

ويؤثر التوسع في الإنفاق الحكومي على مختلف المتغيرات الاقتصادية وهي الدخل القومي ومكوناته

الإستهلاك و الإستثمار وإلى التأثير على المستوى العام للأسعار وعلى مستوى العمالة، وعلى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. وتتوقف الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي على عوامل عدة أهمها طبيعة الإنفاق وهدف الإنفاق وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق و الوضع الاقتصادي السائد.

ومع إنتشار التخطيط الاقتصادي وتطور مناهجه وأساليبه إكتسبت الموازنة العامة للدولة أهمية خاصة، حيث أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وتعرف الميزانية العامة على أنها خطة مالية سنوية تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها وتحتوي على تقديرات لنفقات وإيرادات الدولة لسنة مقبلة لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

و يرجع النمو المتفاقم الذي حدث في عجز الموازنة العامة في أغلبية دول العالم إلى تأثير أربعة عوامل أساسية، أولا توسع الجهاز الإداري و الحكومي بما في ذلك مشروعات ومؤسسات القطاع العام ، وما واكب ذلك من نمو في حجم العمالة الحكومية والأجور المدفوعة لها، وثانيا تزايد الإنفاق العسكري، وثالثا زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بها دولة الرفاه لتمويل الخدمات الاجتماعية ومشروعات الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة و مساعدة الفقراء ذوي الدخل المحدود ورابعا التضخم. و تعمل الدولة على التحكم في هذه الزيادة من خلال تطوير أدوات الرقابة و كفاءة الإنفاق الحكومي و التحكم في الأليات الحديثة لذلك و منها يبرز مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي .

.

الفصل الثالث :

تطور مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وأساليبه

الفصل الثالث : تطور مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي وأساليبه :

تشير مصطلحات كثيرة إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها أولويات الإنفاق، ضبط الإنفاق وتحسين كفاءة الإنفاق ، ويعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد و المجتمع ككل، وبالرغم من الإختلافات المفاهيمية وتطبيقها، إلا أنه هناك إتفاقا واسعا حول أهمية مبدأ الترشيد وضروریاته خصوصا في ظل الأزمات المالية التي تعصف بإقتصاديات الدول من حين لآخر لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم المختلفة لمفهوم ترشيد الإنفاق العام ومبرراته، ومختلف مقومات ومتطلبات نجاحه.

المبحث الأول : مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي ومتطلبات نجاحه :

يقصد بإصطلاح ترشيد الإنفاق العام العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية و الخارجية ، مع القضاء على مصادر التبديد و الإسراف إلى أدنى حد ممكن، والحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق العام.

المطلب الأول : أساليب تخفيض ومراقبة الإنفاق الحكومي :

الفرع الأول : أسلوب تخفيض الإنفاق الحكومي:

يهدف تخفيض الإنفاق الحكومي الإنتقال من مستواه الحالي إلى مستوى أقل منه بحيث تتمكن الوحدات الحكومية من الوصول إلى نفس المخرجات بتكاليف أقل، كما يقصد به إتجاه التكاليف نحو الهبوط المستمر بحيث يكتفى بالتكلفة الضرورية ، أما التكلفة غير الضرورية يجب حذفها أو التقليل منها بطريق خفض المبلغ المطلق لها مثل دعم المحروقات أو زيادة ناتج الأداء في ضوء التكلفة الحالية .

ويرتبط ذلك التخفيض بتحسين بيئة العمل، و فحص الأغراض الخاصة بهذه البيئة و من ثم التكاليف المترتبة عليها وذلك بالبحث عن الطرق الأفضل لتأدية الأعمال بهدف الكفاية الإنتاجية، ويهدف ذلك التخفيض إلى القضاء على الإستهلاك غير الضروري و القضاء على مظاهر الإسراف و الضياع في عناصر هذا الإنفاق التي قد لا تتطلبه وطبيعة العمليات، ويتطلب تخفيض الإنفاق توافر المقومات التالية[1]:

1. إعداد منهج مخطط لتحسين الكفاية الإنتاجية وزيادة سرعة العمليات وتطوير الوسائل و الأساليب التي تؤدي إلى خفض تكلفة الوحدة.

2. تحديد مستوى التكاليف النمطية الحالي ومحاولة الإنتقال إلى مستوى أقل.

3. وضع برنامج دقيق لهذا الخفض وفقا للمستوى المرغوب تحقيقه وذلك لإمكانية مقارنة بالمستوى المتوقع تحميله الفترة القادمة.

4. تقدير الفائض الاقتصادي المفقود نتيجة مظاهر الإسراف حيث أن هذا الفائض يساوي مقدار الناتج الذي كان يمكن إنتاجه في ظروف العادية لو لم يحدث هذا الإسراف.

5. خفض الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج وفقا للمعدلات الفنية مع الحفاظ على كمية وجودة المخرجات.

الفرع الثاني: أسلوب ضغط الإنفاق الحكومي:

يقصد بأسلوب ضغط الإنفاق الحكومي إنقاصه بمعدلات حكيمة وإستبعاد جزء

[1] **محمد صادق حامد ربابعة**، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الاردني طبقا للمعايير الدولية ، اطروحة دكتوراه في فلسفة في المحاسبة، كلية الاعمال ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، سنة 2010، ص 44.

من المبلغ المطلق المخصص لمباشرة بعض الأعمال و ذلك بشكل جزافي.[1]

ويعتبر هذا الأسلوب مناسبا لإنقاص بعض بنود الموازنة التي تم إعداد تقديراتها وفقا لمنهج التبويب النوعي و على ذلك يتصف هذا الأسلوب بعدم واقعيته في تقدير الإعتمادات المالية وذلك لإستناده على تقديرات السنوات السابقة التي قد تتعرض هي الأخرى للضغط الشديد من قبل وزارة المالية قبل إعتمادها.

وقد يتبع ذلك الأسلوب لمواجهة ظروف طارئة معينة أو للتغلب على صعوبات مقدار هذا الإنقاص بالأثر الذي قد يلحق بجودة ومدة و كمية المخرجات،وذلك لإتصاف هذا الضغط بعدم الموضوعية، وإستناده إلى ضوابط غير علمية حتى إذا ما توافرت مبررات رسمية لإجرائه.

ويؤكد إتجاه عدم موضوعية ذلك الضغط تقاعس بعض الوحدات الحكومية عن إنفاق اعتماداتها المالية ومن ثم عدم الإفادة منها في الأغراض التي خصصت من أجلها.

الفرع الثالث: أسلوب ضبط الإنفاق الحكومي :

يقصد بضبط الإنفاق الحكومي وضع خطة للإنفاق مقررة مبدئيا بحيث تكون هذه الخطة أداة حكم وقياس في وقت واحد، وذلك لإمكانية تحديد إنحرافات الأداء الفعلي عن هذه الخطة وتحديد وتحليل أسباب هذه الإنحرافات و المسؤولية عنها.

كما يقصد بذلك الضبط الإجراءات التي تساعد بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط بهدف منع الإسراف في بيئة العمل أو التقليل منه، ويتطلب ذلك الضبط توصيفا دقيقا للأعمال وحصر إجراءات تنفيذ الأعمال في إطار تناسب السلطات مع المسئوليات وذلك في ضوء درجة تفويض هذه السلطات، كما يتطلب درجة ربط مخرجات الأعمال بمدخلاتها.

[1] **منال مروان عثمان**، دور السياسة المالية في تعبئة الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية – دراسة الاقتصاد السوري ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة حلب ، 2009 ، ص 173.

وهناك خلط بين مراقبة الإنفاق و تخفيضه ويرجع ذلك إلى أن كل أسلوب يسعى إلى تحقيق نفس الهدف و يتطلب مراقبة الإنفاق تحديد إنحرافات تكلفة العمال عن التكلفة المحددة مقدما لها، في حين أن تخفيض هذا الإنفاق يتطلب مجرد الإنتقال من المستوى الحالي للتكاليف إلى مستوى أقل منه من خلال محاولة تبسيط إجراءات تلك الأعمال.

المطلب الثاني : ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي ومبرراته :

الفرع الأول : مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي :

لقد كان التشريع المالي الإسلامي صاحب الفضل والسبق في تحديد مضمون كلمة الترشيد ووضع قواعده، فقد جاء في كتاب الله الكريم سبحانه وتعإلى " **ولاتُسرفُوا إنه لاَ يُحبُ المُسرفين** " الأنعام اية 141. بمعنى لا تُسرفوا في الإعطاء فَتعطوا فوق المعروف، فما جاوز به أمر الله فهو إسراف . وقوله تعالى : " **و لا تبذر تبذيرا** " الإسراء الأية 26، الأمر فيه نهى عن الإسراف في الإنفاق ، ومن ثم يجب أن يكون ذلك الإنفاق وسطا لأن الإنفاق في غير حق يُعد تبذيرا.

وقوله تعإلى : " **و الذين إذا أنفقوا لم يُسرفوا و لم يقتروا وكان بين ذلك قواما**" الفرقان الأية 67. الذين ليسوا بمبذرين في إنفاقهم، فيصرفون فوق الحاجة، و لابخلاء على أهليهم فيقصرون في حقهم وخير الأمور أوسطها (إبن كثير).

وعن طريق هشام بن عروة عن زوجته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء بنت أبي بكر قالت: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " **انفق هكذا وهكذا وهكذا، ولاتوعي فيوعي الله عليك، ولا توكي فيوكي الله عليك** " صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم. بمعنى لا تحبسوا الأموال في أوعية البخل، ولاتشدوا عليه الوكاء وهو

مايشد به رأس القربة.[1]

ويتضح مما سبق أن ترشيد الإنفاق يتطلب إستخدام النفقات في مواضعها الشرعية الصحيحة ومنع إنفاقها في الباطل وتجنب ضياعها وإبطال كل إنفاق في غير ما احله الله و رسوله .

الترشيد لغة : ويقصد بكلمة " ترشيد " في المعنى **اللغوي** عدم التبذير، حيث أن أساس هذه الكلمة من رشد يرشد رشدا، ويقال في هذا الخصوص الطريق الأرشد أي الأقصد، كما يقصد بها تقرير المطابقة مع المبادىء العلمية بهدف تبسيط الإجراءات ورفع كفاية العلميات وعلى ذلك يعتبر ترشيد الإنفاق بمثابة توجيه كل إعتماد مالي إلى الغرض الذي خصص من أجله والإبتعاد عن الإنفاق على الكماليات و الإقلاع عن إنفاق الإعتمادات المالية لمجرد إستنفاذها (لسان العرب).

الترشيد في الاصطلاح الاقتصادي : إن مصطلح الترشيد من أحد المصطلحات الأكثر استعمالا في التحليل الاقتصادي ولقد نشأ مصطلح الرشادة الإقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري، فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية تعني إلتزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة وقد دعا البحث المتقدم في تخصيص الإنفاق العام إلى الدراسة المقارنة بين الإمتيازات المحصلة من كل تخصيص والتكلفة اللازمة لذلك وكذا الفرص البديلة، والإمتيازات هنا لا تشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة وإنما يجب أن يضاف إليها تلك الإمتيازات غير المباشرة للمستفيدين المحتملين بصورة غير مباشرة

[1] **محمد صادق حامد ربابعة** ، نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الاردني طبقا للمعايير الدولية ، اطروحة دكتوراه في فلسفة في المحاسبة ، كلية الاعمال ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، سنة 2010، ص 46.

عن طريق الآثار الخارجية[1].

ولو إقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام فهو يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاية الإنتاجية ومحاولة الإستفادة القصوى من الموارد الإقتصادية والبشرية المتوفرة [2] بمعنى الإدارة الجيدة للإنفاق.

وعلى هذا فترشيد الإنفاق العام وفي ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها هو العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة إستخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والإلتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات.

الفرع الثاني :أهداف ترشيد الإنفاق:

يهدف ترشيد الإنفاق إلى تحقيق ما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المداخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في

[1] **شعبان فرج** ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010) ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، 2012. ص88.

[2] **محمد شاكر عصفور**، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، 2008 ، ص39 .

السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.

- مراجعة هيكلية للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر، والاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها، و المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة و الطويلة.

الفرع الثالث : مقومات ترشيد الإنفاق الحكومي :

يقصد بمقومات ترشيد الإنفاق العناصر والأدوات التي يرتكز عليها أسلوبه وذلك في ضوء مجموعة التعليمات الواضحة التي تربط هذه العناصر ببعضها بعضا ومن أهم هذه المقومات مايلي:

أولا : دقة إعداد تقديرات بنود الموازنة الحكومية: يتطلب عنصر الدقة إتباع منهج التقدير والتقييم الموضوعي لأوجه الأنشطة المحتملة والمختارة كما يتطلب هذا العنصر المعرفة الجيدة للأنشطة المحتملة و المختارة ، ووضعها في إطار تنظيمي جيد بحيث يمكن قياس تكاليف هذه الأنشطة قبل تخصيص الإعتمادات المالية.[1]

ثانيا : تحديد البعد الاقتصادي للإدارة المالية : لا شك في أن تحديد البعد الاقتصادي للإدارة المالية يساعد في توفير البيانات التحليلية اللازمة لإجراء الترشيد المطلوب ويستند هذا البعد على عدة إعتبارات أهمها : [2]

- وجود تنظيم محاسبي يعتمد على نظم التكاليف مع وجود تنظيم إداري يتيح استخدام محاسبة

[1] **السيد عبد المولى** ، المالية العامة المصرية ، دراسة للاقتصاد العام المصري ، دار النهضة العربية ، 1993 ، ص 175.

[2] **أحمد أبوبكر على بدوي** ، مفاهيم تقليدية و معاصرة في إدارة المكالية العامة ، دراسات إقتصادية ، صندوق النقد العربي، 2001، ص11

المسؤولية.

- ربط تنظيم المحاسبة باستحقاق النفقة أكثر من النفقة ذاتها.
- تطوير النماذج و المستندات و الحسابات الحكومية.
- ربط أوجه الإنفاق العام بوحدات النشاط المختلفة.
- استخدام نظم الرقابة المستخدمة في منظمات الأعمال.
- موازنة قيمة المخرجات بتكلفة المدخلات.

ثالثا : رفع كفاءة و فعالية عناصر الإنفاق: ويتطلب رفع فعالية وكفاءة عناصر الإنفاق تحقيق أفضل النتائج الممكنة بأقل تكلفة ويتوفق ذلك على طريقة استخدام الأموال وإستئصال جذور الإسراف وإختيار أفضل بدائل استخدام الموارد المحدودة.[1]

كما تتوقف فعالية الإنفاق على مدى المقدرة والدراسة والتحليل المنطقي قبل إتخاذ أي قرار في هذا الصدد و يتطلب ذلك مشاركة فعالة بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية في إتخاذ قرارات الإنفاق.

رابعا : تحقيق التجاه نحو نوعية الخدمة أكثر من طبيعة النفقة : يجب التركيز على وحدة الخدمة ذاتها عند تقدير تكاليف الحصول عليها نظرا لإرتباط هذه بالمستفيدين منها ويتطلب هذا التركيز مراعاة الإعتبارات التالية :

أ. إنجاز وحدة الخدمة في إطار تنظيمي مبني على نوعية النشاط وفئات المتعاملين والمستفيدين من الخدمة وأماكن ومواقيت العمل.

ب. تحديد قوة العاملين في ضوء حجم العمل ومن خلال المقررات الوظيفية

[1] **عبد الله شحاتة** ،الإقتصاد السياسي لتحديد أوليات الإنفاق العام ، رؤية عامة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2009، ص 3.

المستندة إلى معدلات أداء واقعية.

ج. تطوير طرق العمل وإجراءاته لحذف المتكرر ودمج المتشابه وإستحداث المطلوب.

د. تقييم إنجاز الخدمة في ضوء مقاييس النفع العام كطرق ومواعيد تقديمها على أن يتم إختيار أسلوب التقييم في ضوء عدد العاملين والمستفيدين والمشرفين على تنفيذ الخدمات.

خامسا : تحديد قواعد و طرق القياس المحاسبي : يجب الإلتزام بقواعد وطرق القياس المحاسبي التي تلائم مدخل ترشيد الإنفاق الحكومي ومن أهم هذه القواعد:

أ. التعبير الكمي.

ب.عدم التحيز في القياس.

ج. البعد عن الإجتهاد في إعداد التقديرات المطلوبة.

د. تحديد جدوى القياس في إطار علاقة التكلفة بالعائد.

المطلب الثالث : عناصر ومتطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام :

إن عملية ترشيد الإنفاق العام ليست بالسهلة لكنها خطوة ضرورية وهي في الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات ومتطلبات كي يمكن إنجازها على أحسن وجه.

الفرع الأول : عناصر ترشيد الإنفاق العام :

تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها ولعل من أهمها ما يلي:

1- التحديد الدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل: يتحقق ذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة بإتجاه المجتمع، وهو الموقف الذي بدوره يحدده النظام الاجتماعي

والاقتصادي القائم بالإضافة إلى ظروف البيئية التي يمر بها المجتمع، وكل هذه الإعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام ، ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي، لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق يتحدد إذا ما تم التوصل إلى النقطة التي تتعادل عندها المنفعة الحدية للمنفعة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة، ومن هذا المنظور فإن تقسيم الوظائف بين الدولة والهيئات الخاصة لا يعتمد على معيار النسب أو القطاعات لأن في ذلك قصر النظر وإنما يعتمد على معيار تعظيم مصلحة المجتمع المحققة [1].

2- ضابط المصلحة العامة : و نقصد به ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة ويعتبر ذلك ركنًا أساسيًا من أركان النفقة العامة ويتطلب هذا عدم تخصيص النفقات العامة لتحقيق المصالح الخاصة ببعض الأفراد أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ خاص، ولذا متى كان الإنفاق يستهدف حاجة خاصة كان هدر للمال العام وخروجًا عن سياسة الترشيد.[2]

3- **إتباع مبدأ الأولوية:** ضرورة إحترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه وإلا إتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الإقتصاد الوطني وعدم تحقيق الإنفاق العام لأثاره المرجوة ، وقد تعرض الفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ ومن ذلك تحليل التكلفة والعائد ، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح بإختيار تلك المشاريع التي تكون عوائدها أكبر من التكاليف اللازمة لإنشائها، كما أن إعطاء أوزان ترجحية للأهداف الموجودة و الآثار المباشرة لكل من هذه المشاريع يسمح بترتيبها والبدء بأفضلها تحقيقا للمصلحة العامة.[3]

4- **الحرص على ضمان الجودة والرفع من المردودية:** بحيث ينبغي أن تعكس

---

[1] **سهير محمد السيد حسن** ، الإقتصاد المالي ، مطبوعات كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، 2001-2002، 84.
زَادَ، المكتبة العربية الرقمية الأولى .www.sndll-.arn.dz, www.askzad.com 11/16/2013.

[2] **بن داود إبراهيم** ، الرقابة المالية النفقات العامة ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2009 ،ص 32.

[3] **عرفات التهامي ابراهيم** ، ترشيد الانفاق العام ، رسالة دكتوراه في الحقوق ، جامعة القاهرة ، 1984، ص 290.

المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة، فينبغي أن تكون جيدة تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من أجل توفير السلع والخدمات، مع الحرص على جودة الخدمات والسلع من أجل تجنب المصاريف الإضافية من أعمال الترميم المتكررة والمتتابعة وعن تكاليفها، وبالإضافة إلى ذلك فإن المردودية الاجتماعية للنفقة تنطوي على تحويل النفقات العامة الاجتماعية قصد محاربة ظاهرة الفقر، فكل مصلحة ينبغي أن تبحث عن أعلى درجة من الفعالية مقابل أقل تكلفة.

5- **توافر المعلومات المالية**: يجب توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الإنفاق المختلفة وأن تكون هذه المعلومات معالجة وقابلة للإستعمال ، مما يسمح بالتأكد من إتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلاً، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية إلى جانب الإدراك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف حيث أن مهمة تحقيق كل من النفقات والإيرادات مهمة أعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلفة و القيام بإعداد وتصميم مشروعات يصعب تنفيذها.

الفرع الثاني: متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام:

إن سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها هي خطوة أولى لوجود إنفاق عام رشيد لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة إلى توافر ضمانات ومتطلبات كي يمكن إنجاز هذه العملية على الوجه المطلوب ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المتطلبات:

1- **ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم**: إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جداً لعملية ترشيد الإنفاق العام فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل وكذا السماح بمشاركة

جميع أطياف المجتمع في رسم سياسات الدولة و توجيه نفقاتها سوف يساهم فعلا في ذلك، هذا فضلاً على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق العام[1].

2- إرادة سياسية قوية: حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق يُثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار يجب توفير الإمكانات اللازمة للتأثير على تنفيذه من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.

3- كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام، حيث نجد خاصة في الدول النامية ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح حيث يفلتون من الضرائب بسهولة.

4- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة : ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به ويجبر الحاكم على الإلتزام به.

[1] **يوسف شباط** ، المالية العامة والتشريع المالي ، كلية الحقوق، منشورات جامعة دمشق ، 2009-2010 ، ص181.

5- توفر نظام محاسبة ورقابة فعال: بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته ويمكنها من تقييم كل عملية ولعل أكبر دليل على قوة الدولة، إلتزامها بنشر نتائج نشاطها واطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، إذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن أفرادها و هيئاتها إليها وهذا ما يؤدي إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

6- الإبتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص: وذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة،وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو إقتصاد السوق أنه بإمكان الإعتماد على القطاع الخاص في إنجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرا على الدولة وربما بتكلفة أقل مما تنجزها الدولة، ذلك أن المستثمر الخاص يكون حريصا أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكبر ربح .

لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط ومعايير تحد من تدخلها في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل وهو ما يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد إنفاقها، عن طريق دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة الخوصصة[1].

[1] **شعبان فرج** ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010) ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر، 2012 ص 94.

الفرع الثالث: أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي :

يقصد بأساليب ترشيد الإنفاق الحكومي الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الترشيد والتي من أهمها مايلي:

أ- تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة وبصفة مستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية أخذا في الإعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمثل المرحلة التي يمر بها المجتمع.

ب- حصر وتحديد البرامج البديلة التي تمكن من تحقيق هذه الأهداف بما يتضمنه ذلك من تحديد البرامج التي يجب أن تقوم بها الدولة وتلك التي يقوم بها القطاع الخاص.

ج- استخدام أساليب التحليل الممكنة لاختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع.

د. تخصيص الموارد وفقا لهيكل برامج تحقيق الأهداف وما يؤدي إليه ذلك من إعادة تنظيم الهيكل الإداري للدولة بما يتفق و متطلبات الإضطلاع بالبرامج مع تفصيل البرامج إلى مكوناتها من برامج فرعية و أنشطة ومهام.

هـ- إعادة تقييم برامج الإنفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغييرات على أولويات الأهداف وعلى دور كل من الدولة والقطاع الخاص في القيام بها.

و- ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز مع تطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية.

ز- تطوير تقسيمات الدولة بما يجعل هذه التقسيمات قادرة على الوفاء بمتطلبات

الوظيفة التخطيطية على المستويين الكلي(تخصيص الموارد بين الدولة والقطاع الخاص) والجزئي(تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة)، وقادرة على الوفاء بمتطلبات الرقابة على الأداء(الرقابة التقييمية) والرقابة المستندية، بما يضمن فعالية إستخدام الموارد ومن ثم تعظيم دور الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع.

إن ترشيد الإنفاق الحكومي يتطلب تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دقيقة ومستمرة مع ترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها النسبية مع الأخذ في الإعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع، واستخدام أفضل أساليب التحليل الممكنة لإختيار أفضل البرامج قدرة على تحقيق أهداف المجتمع كما يمكن القيام بإعادة تقييم هذه البرامج الانفاق على فترات وفقا لما يطرأ من تغيرات على أولويات الأهداف كما يجب أن يتوافر نظام رقابة فعال لتنفيذ ما تم التخطيط له و المراجعة المستمرة لطرق الإنجاز مع الأخذ بعين الإعتبار تقييم ما تم انجازه.

إن جودة المعلومات المحاسبية تؤثر في ترشيد القرارات الإدارية بالقطاع الحكومي، والهدف الرئيس من عملية ترشيد الإنفاق العام هو أن تحقق الوحدة الحكومية الأهداف المحددة بإستخدامها لمواردها على أحسن وجه ممكن و الحيلولة دون إسرافها و تبذيرها ، وتجنب الأثار غير المرغوب فيها على الإقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: نظام تحليل التكلفة والعائد كأداة لدراسة الجدوى الاجتماعية للمشاريع العامة :

يعد تحليل التكلفة والعائد من التقنيات التي تساعد صناع القرار في القطاع العام على تطبيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية في توجيه الموارد النادرة، حيث تبحث هذه الأداة في تكاليف وعوائد البدائل التي أمام صناع القرار بحيث يستطيع أن يحيط بأثار تلك البدائل وبالتالي الوصول إلى البديل الذي يحقق مبدأ الكفاءة الاقتصادية، هذا الأسلوب التحليلي يعتبر نموذجا توجيهيا حيث أنه يتضمن ليس فقط وصفا لجميع نتائج أو أثار البدائل التي أمام صناع القرار، وإنما يحدد أيضا بعض القواعد التقريرية للإختيار من بين تلك البدائل على ضوء تفضيلات صناع القرار.

المطلب الأول : ماهية ومعايير نظام تحليل التكلفة والعائد:

الفرع الأول : ماهية نظام تحليل التكلفة والعائد:

ظهر تحليل التكلفة و العائد كفكرة و بشكل علمي في منتصف القرن التاسع عشر ويعود الفضل في اكتشافها إلى المفكر الفرنسي جول دوبيه، الذي اقترح تطبيقها في مجالات المشاريع العامة كالجسور و الطرق و غيرها من المشاريع، و قد طور الفكرة في بداية القرن العشرين الاقتصادي الإنجليزي بيجو، ففي 1920 نشر كتابا وضح فيه العوائد الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية.

فمفهوم التكلفة والعائد هو طريقة عملية لتقييم المشاريع المرغوب تنفيذها ويتضمن إجراء الدراسات اللازمة لتحديد وتقييم جميع التكاليف المتعلقة بكل مشروع بهدف التأكد من إن جميع الإمكانيات والموارد المالية المخصصة للاستثمار تستخدم للحصول على برنامج الاستثمارات الملائم بحيث تتجاوز الفوائد الاجتماعية لها التكاليف الاجتماعية [1].

[1] **David Pearce**, Giles Atkinson, Susana Mourato, Cost-Benefit Analysis and the Environment RECENT DEVELOPMENTS, OECD 2006; , Pp 17.

وعرف كل من **ساسون وإسكافير**[1] أسلوب تحليل التكلفة والعائد بـ " تقدير وتقييم لصافي العوائد المصاحبة لعدد من البدائل المقصود منها تحقيق أهداف عامة محددة ". وبالتالي فإن هذا الأسلوب عبارة عن مجموعة من الإجراءات التحليلية التي تؤدي إلى تكوين قائمة بالتكاليف والعوائد المصاحبة لكل بديل من البدائل التي تحقق الهدف أو الأهداف العامة تحت الدراسة.

ونتيجة لتزايد الإنفاق و التكاليف العامة من سنة إلى أخرى في أواخر القرن العشرين مع وجود ندرة للموارد الدول، قام الباحثون بتطوير أسلوب تحليل التكلفة والعائد، كأحد الأساليب الرئيسة لترشيد عملية صنع وإتخاذ القرار في القطاع العام لتوجيه الموارد الناذرة لتعود بأكبر عائد على المجتمع وبالتالي زيادة رفاهة.

ومن هذه المنطلق يمكن القول إن تحليل التكلفة والعائد Cost–Benefit Analysis في تصوره المتكامل لا يقتصر على تحليل العائدات والتكاليف التي يمكن قياسها بالأساليب الكمية،بل يشكل في ذات الوقت حجم ونوعية السياسات المطلوب دعمها لتحقيق نجاح سياسات التنمية الاقتصادية في المجتمع.

الفرع الثاني : الخطوات الأساسية في تحليل التكلفة و العائد:

رغم أن عدد هذه الخطوات يختلف من باحث إلى آخر، وهذا الإختلاف ليس في أساسيات الأسلوب وإنما في تفاصيله وكمثال يرى (Stocky& Zeckhauser،136 : 1978) أن تطبيقه يتكون من الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحديد المشروع أو المشروعات محل التحليل.

[1] **احمد مدأوس اليامي**، تقنية تحليل التكلفة والعائد : اسلوب ناجع في تحليل السياسات والبرامج العامة،مجلة جامعة عبد العزيز ، الاقتصاد و الادارة، م19،ع ،ص ص: 113–167 (2005م–1426هـ).

يجب على صانع القرار أن يحدد المشروع أو المشروعات محل التحليل، وهذا يعني تحديد البديل أو البدائل التي سوف يتم تحليل تكاليفها وعوائدها وذلك لرؤية مدى تحقيقها للكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد.

الخطوة الثانية: تحديد جميع الآثار الإيجابية وغير الإيجابية سواء كانت حاضرة أو مستقبلية :

تحديد واضح للمنافع والعائد من المشروع سواء كانت حالية أو مستقبلية للمشروع تحت الدراسة، وهذا الخلاف نابع جزئيا من أن هناك عدة أنواع من التكاليف وعدة أنواع من العوائد لأي مشروع.[1]

فالعوائد الحقيقية هي تلك التي يحصل عليها المستهلك النهائي للمشروع العام وتمثل إضافة زيادة في إجمالي رفاه المجتمع، وفي المقابل هناك التكاليف الحقيقية وهي تكاليف المشروع التي تم إقامته ولم تنفق في أغراض أخرى .

أما الصنف الرئيس الآخر فهو العوائد والتكاليف المالية، هذه العوائد والتكاليف" تحدث بسبب التغيرات النسبية في الأسعار والتي تظهر عندما يعدل الاقتصاد نفسه مقابل تقديم تلك الخدمة العامة. وكنتيجة لذلك يحرز بعض الأشخاص مكاسب ولكنها تطمس بالخسائر التي تحدث لأشخاص آخرين، وبالتالي فإنها تعكس في مجملها مكاسب للمجتمع بأجمعه "

وكمثال إفترض أن مداخيل المطاعم بسبب إقامة مشروع طريق سريع قد زادت، إن مكاسب كهذه لا تعكس زيادة في مكاسب المجتمع بسبب أن هذه المكاسب قد تعادلت مع التكاليف التي لحقت بآخرين مثل المطاعم والمحلات التجارية في أماكن أخرى، وبالتالي فإن تحليل التكلفة والعائد، يتجاهل مثل هذه العوائد .

الخطوة الثالثة: تحديد قيم مالية للأثار: بعد إتمام عملية التنبؤ بالآثار الإيجابية وغير الإيجابية للمشروع تحت الدراسة يجب على المحلل أن يعطي قيما لتلك الآثار، حيث يتم تسجيل الآثار الإيجابية

كعوائد في حين يتم تسجيل الآثار غير الإيجابية كتكاليف.

الخطـــوة الرابعـــة: حســـاب صـــافي عوائـــد المشـــروع: يـتم فـي هـذه الخطـوة حسـاب صـافي عوائـد المشـروع أي صـافي عوائـده وهـي إجمـالي عوائـد المشـروع نـاقص إجمـالي تكاليفـه، إن حسـاب صـافي عوائـد مشـروع مـا يوضـح مـا إذا كـان هـذا المشـروع يجتـاز مـا أسـماه (Stokey and Zeckhasuer، 1978) القاعـدة الأساسـية أو مـا يطلق عليه المحللون معيار " كالدور– هكس".

و يقتـرح "معيـار كالـدور – هكـس **Kaldor–Hicks criterion** " [2] بـأن أي تغييـر فـي حالـة الاقتصـاد يكـون مرغوبـا فيـه متـى كـان الرابحـون مـن هـذا التغييـر مـن حيـث المبـدأ يعوضـون أولئـك الـذين تضـرروا، وبالتـالي لا يكـون هنـاك خاسـر مـن جـراء هـذا التغييـر مـن حيـث التغييـر، لكـن هـذا المعيـار لا يتطلـب أن يـتم هـذا التعـويض فـي الواقع وإنما يتطلب أن يكون هناك إمكانية أو إحتمالية لأن يتم هذا التعويض.

ويؤكـد معيـار " كالـدور–هكـس" أهميـة أن تفـوق عوائـد أي مشـروع تكاليفـه وأنـه يمكـن إيجـاد طريقـة مـا لتوزيـع صـافي العوائـد بحيـث يصـبح جميـع الأطـراف فـي حـال أفضـل مما كانوا عليها قبل المشروع .

الفرع الثالث : قياس العوائد و التكاليف :

أولا : قياس العوائد :

أ. طريقة الاستعداد للدفع و للقبول: يقوم تحليل وتقييم عوائد أي مشروع عام على مفهوم الإستعداد للدفع، فمقياس الإستعداد للدفع يعني أعلى مبلغ يكون هناك شخص ما مستعدا لدفعه مقابل سلعة أو

---

[1] **سامي محمد صدقي** ، دراسة العائد و التكلفة لمشاريع الحكومة الإلكترونية ، ندوة الحكومة الالكترونية الواقع والتحديات 10–12مايو2003، بلدية مسقط ، ص 16.

[2] **احمد مدأوس اليامي**، تقنية تحليل التكلفة –العائد : اسلوب ناجع في تحليل السياسات و البرامج العامة،مجلة جامعة عبد العزيز، الاقتصاد و الادارة، م19،ع ،ص: 113–167 (2005م–1426هـ).

خدمة ما، أما مقياس الاستعداد للقبول فيعني أدنى مبلغ يقبل به الشخص مقابل أن يتخلى عن السلعة أو الخدمة وبالتالي يعيش بدونها.

ب. الزيادات في التقييم الرأسمالية : الطريقة الثانية لقياس عوائد برنامج حكومي هي من خلال النظر إلى الزيادات التي تحدثها البرنامج في القيم الرأسمالية، ففي العديد من الحالات يكون من المأمول أن يؤدي أي برنامج حكومي إلى الزيادة في تدفقات مكاسب الأشخاص أو الممتلكات أو كليهما.

ج. التخفيض في التكاليف : أما الطريقة الثالثة الشائعة بين المحللين لقياس عوائد برنامج ما فهي تحديد ما إذا كان البرنامج يخفض التكاليف لأهداف محددة، و كأمثلة على ذلك يستطيع أي محلل أن يرى ما إذا كان هناك قانون جديد من قبل إدارة الأغذية والأدوية يخفض التكاليف التي يتحملها الشخص متوسط الدخل.

ثانيا : قياس التكاليف : رغم أن هناك طرقا مختلفة لتصنيف تكاليف المشروعات، إلا أن من أبسط الطرق في تصنيف تكاليف أي مشروع هي الطرق الأربعة التي اقترحها كيلسو (Kelso،1984).

أ. نفقات المشروع : ويتضمن هذا النوع من النفقات عناصر مثل: تكاليف التخطيط للمشروع تحت الدراسة، تكاليف الإعداد، وتكاليف الاستثمار الفعلية للمشروع .

ب. تكاليف التشغيل و الصيانة والإصلاح : النوع الثاني من التكاليف المباشرة هو تكاليف التشغيل والصيانة والإصلاح.

ج. تكاليف الفرصة الضائعة: تشير تكاليف الفرصة إلى قيمة الفرص الضائعة، بسبب أن الموارد المتاحة نادرة، حيث إن استخدامها في شيء ما يحول دون استخدامها في أشياء أخرى.

ثالثا : التكلفة من وجهة نظر الاقتصاد القومي[1]:

[1] **سمير محمد عبد العزيز**، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية و القومية ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، 2000، ص 193.

لحساب التكلفة من وجهة نظر الاقتصاد القومي يتم تعديل بيانات الكلفة التجارية على النحو التالي:

أ. إذا كان إنتاج المشروع سيعتمد على خامات و مواد أولية أو سلع وسيطة تستورد من الخارج و كانت الدولة تفرض ضرائب جمركية على الواردات، فإن ما يدفعه المشروع من هذه الضرائب تدخل ضمن عناصر التكلفة التجارية، أما بالنسبة للاقتصاد القومي فلا تعتبر الضرائب الجمركية عنصر تكلفة، و على ذلك يتعين خصمها من التكلفة التجارية للوصول إلى الربحية القومية، وكذلك الوضع بالنسبة لكافة الضرائب الأخرى التي تؤثر في الربحية التجارية كالعناصر تكلفة، حيث لا تعتبر تكلفة حقيقية من وجهة نظر الاقتصاد القومي .

ب. بالنسبة للموارد التي يستخدمها المشروع يتعين عند حساب الربحية القومية تقديرها على أساس التكلفة الحقيقية التي تعتمد على الفرص البديلة للاستخدامات.

ج. إذا قامت الدولة بدفع إعانات للمشروع بهدف تمكينه من الإنتاج بتكلفة تجارية أقل فإنه يتعين عند حساب الربحية القومية إضافة قيمة تلك الإعانات للتكلفة.

د. إذا كانت تكلفة المشروع تتضمن جزءا بالنقد الأجنبي، وكان سعر الصرف بين العملة المحلية والأجنبية غير حقيقي فيجب تعديل التكلفة عند حساب الربحية القومية.

المطلب الثاني: التحليل الرئيسي للربحية الاجتماعية:

الفرع الأول: مفهوم الربحية الاجتماعية:

يركز معيار الربحية الاجتماعية على تقويم المشروع من وجهة نظر اقتصادية واجتماعيه بالقدر الذي يعني احتساب اثر المشروع على الاقتصاد القومي والمجتمع، وطبقا لهذا المعيار يتم تفضيل المشروعات التي تكون ربحيتها الاجتماعية أكثر من غيرها، وتتمثل الربحية الاجتماعية في النسبة بين منافع المشروع بعد ترجيحها بصورة مناسبة وبين تكاليفه المقدرة بصورة ملائمة على ضوء أهداف التنمية القومية للدولة وتعرف هذه النسبة بـ (تحليل العائد / التكلفة الاجتماعية).

وقد بدأ التحليل بالإشارة إلى أن تكلفة و منافع المشروعات لا تنعكس بصورة كافية في ظل الأسعار السائدة وأن مجموعة من المشروعات يمكن أن تكون اقتصادية بالنظر إليها مجتمعة في الوقت الذي تبدو فيه غير مربحة من وجهة نظر المستثمر الفردي الذي لا يأخذ في اعتباره الوفورات الخارجية الناجمة عن المشروعات موضوع الدراسة .

وكانت خلاصة الأبحاث في هذا المجال أنه يلزم إيجاد تنسيق على مستوى حكومي لقرارات الاستثمار حتى يمكن تحقيق أفضل استخدام للموارد وينبغي أن يتضمن احتساب إنتاجية استثمار معين الزيادة الناجمة في ربحية الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

الفرع الثاني: الإطار التطبيقي لمعيار الربحية الاجتماعية:

إن وجود استثمارات حكومية أو دور حكومي لا يعني الاستغناء عن الدراسة الجزئية أو التجارية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، بل يتعين دراسة المشروعات العامة والاختيار فيما بينها في إطار احتياجات المستهلك النهائي أو من خلال تفاعلات قوى السوق كلما كان ذلك ممكنا، وينبغي تصحيح الدراسات الجزئية عن طريق إدخال بعض المؤشرات الإجمالية على المستوى الكلي، ويدور التصحيح أو التعديل بصفة عامة حول محاولة التغلب على نقائص الدراسة الجزئية وصعوبات تعميم نهج الأسواق الجزئي في دراسة المشروعات وتخصيص الموارد على المستوى القومي، ومن أهم أسباب نقائص الدراسة الجزئية التي تتطلب تعديلا من وجهة النظر الاجتماعية نجد:

أ. **فائض المستهلك** : يعبر فائض المستهلك عن الفرق بين ما يرغب المستهلك في دفعه للحصول على السلعة وبين ما دفعه فعلا و يفترض أن يتلاشى هذا الفائض في ظروف التوازن بالنسبة للوحدة الأخيرة حيث يتعادل السعر المدفوع مع السعر الذي يرغب المستهلك في دفعه ، ومن ثم بموجب النظرية الحدية في تخصيص الموارد لا يدخل التحليل الجزئي للمشروعات فائض المستهلك في الاعتبار، ولما كانت أسعار عوامل الإنتاج أيضا لا تعكس بالضرورة إنتاجيتها الحدية، فيمكن في هذا

الموقف الاسترشاد بفائض المستهلك عند الاختيار بين المشروعات.

وبشكل عام يكون الفرق بين الربحية الخاصة والربحية الاقتصادية والربحية الاجتماعية وفقا للصيغ التالية:

الربحية الخاصة = الإيراد الكلي بسعر السوق – التكاليف الكلية

الربحية الاقتصادية = الإيراد الكلي بسعر الظل – التكاليف الكلية

الربحية الاجتماعية = الربحية الاقتصادية + فائض المستهلك

ب. توزيع الدخل: تعد المشروعات الجديدة من أهم الوسائل المستخدمة في إعادة توزيع الدخل ويتم تفضيلها على الضرائب والأساليب الأخرى المباشرة من وجهة نظر اجتماعية وسياسية بل واقتصادية أيضا عندما لا تنطوي على نفس الآثار السلبية على الحوافز الفردية.

ولما كانت أسعار السوق المستخدمة في تقويم عناصر التكلفة والمنفعة للمشروع تشير إلى نفس الحجم من رفاهية المستفيدون ودون اعتبار لنمط توزيع الدخل بين الأفراد أو الأقاليم ، فإنه ينبغي إدخال بعض التعديلات على التحليل الجزئي للمشروعات عن طريق اختيار معيار إحصائي يكفل إعطاء أوزان متفاوتة للمنافع المستمدة من المشروعات وبحيث يمكن ترجيح الدخل الذي يؤول إلى المجموعات أو الأقاليم المختلفة.

ج.الآثار الخارجية: يقصد بها الآثار الموجبة(المنافع) أو السالبة(التكاليف) التي تؤول أو تستحق على جهات بخلاف الجهة التي تشرف على تنفيذ المشروع ويصعب عادة تقويمها بشكل مباشر أو عن طريق الأسواق، من الآثار السلبية تلوث الهواء و البيئة ومن المنافع الاعتماد المتبادل بين المشروعات بحيث يتم تعويض انخفاض المنافع في احد المشروعات من مشروعات أخرى، فهذه المنافع أو تلك التكاليف ينبغي أخذها في الحسبان عند تنفيذ المشروعات على المستوى القومي، خاصة في حالات التنفيذ على شكل مجموعات متكاملة.

وبصفة عامة تحتم هذه النقائص على المخطط القومي تلافي الثغرات في فاعلية جهاز الأسعار بإدخال التعديلات والتصميمات على الربحية التجارية للمشروعات لتعكس الربحية الاجتماعية وكذاك تضمين العناصر التي تعجز آلية الأسواق عن الإحاطة بها.

الفرع الثالث : المعايير الجزئية و المعايير المركبة في تقييم و اختيار المشاريع:

أولا : المعايير الجزئية في تقييم و اختيار المشاريع من وجهة نظر الربحية الاجتماعية:

يعتمد تقييم المشاريع من وجهة النظر الاجتماعية على عدد من المعايير الجزئية التي تعكسها أهداف التنمية فضلا عن الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بالمجتمع، و يلاحظ أن كل معيار من هذه المعايير يعكس جزئية معينة من الأهداف مما يعني أنها مكملة لبعضها البعض وإن كان بعضها لا يكون بديلا للبعض الآخر في كل الحالات وهي:

أ. معيار التوظيف : نظرا للأهمية النسبية المرتفعة التي يتمتع بها هدف التوظف في الدول التي تعاني من مشكلة البطالة، يصبح هذا الهدف أحد المعايير الهامة التي يتم الاستناد إليها في تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية بصفة عامة والمشروعات الاستثمارية في القطاع العام بصفة خاصة بحيث تفضل المشاريع التي ترتفع فيها نسبة (العمل/ رأس المال) .

ب. معيار أدنى رأسمالية : بغرض إدخال ندرة رأس المال في الحسبان عند المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية يتم الاعتماد على معايير جزئية تعطي أولوية الاختيار للمشروعات والاستثمارات التي تقلل من استخدامه، إن تطبيق هذا المعيار يستلزم أولا تحديد معامل كثافة رأس المال في المشاريع الاستثمارية محل الدراسة وهذا بدوره يحتاج إلى ضرورة تحديد مفهوم ومضمون معامل كثافة رأس المال.

ج. معيار النقد الأجنبي: أصبحت المكاسب الصافية من النقد الأجنبي أحد المعايير الجزئية الهامة التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وترتيب المشروعات الاستثمارية في الدول، على اعتبار أنها تحقق

أثرا صافيا موجبا على ميزان المدفوعات، وهذا من شأنه أن يقود إلى ضرورة تقدير بنود المدفوعات الإجمالية بالنقد الأجنبي التي تصاحب تنفيذ وتشغيل المشروع سواء كانت هذه المدفوعات مباشرة أو غير مباشرة وكذلك تقدير بنود المكاسب الإجمالية بالنقد الأجنبي المتوقع أن يحققها المشروع المقترح خلال العمر الإنتاجي المتوقع سواء كانت تلك المكاسب مباشرة أو غير مباشرة.

إن الانتقاد الرئيسي الموجه لهذه المعايير الجزئية المستخدمة في تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية يتمثل في طبيعتها الجزئية، إذ أنها تركز على جانب أو أثر واحد فقط عند التقييم والاختيار مثل العمالة، النقد الأجنبي، وتتجاهل بقية الجوانب والآثار الأخرى، وبالتالي فإن الاعتماد على مجموعة من المعايير الجزئية لتعكس الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها مع إعطاء أوزان نسبية لتلك المعايير عند التقييم و لمفاضلة بغرض التوصل إلى قرار استثماري رشيد يتفق مع هدف الربحية الاجتماعية يصبح أمرا حتميا.

ثانيا : المعايير المركبة في تقييم واختيار المشاريع من وجهة نظر الربحية الاجتماعية.

يتم الاعتماد على هذه المعايير للتغلب على الطبيعة الجزئية للمعايير السابقة وعلى ذلك فإن المعايير المركبة التي سيعتمد عليها في تقييم المشاريع الاستثمارية من وجهة نظر المجتمع ستتضمن توليفة من المعايير الجزئية مثل معيار التوظف و معيار النقد الأجنبي ...إلخ . وهذه الأخيرة تعتمد على مجموعة من الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها ووفقا لنماذج التالية:

أ. نموذج معهد" استانفورد " في تقييم المشاريع :

يعد نموذج معهد " استانفورد " في تقييم المشاريع أسلوبا لاشتقاق معيار مركب لتقييم المشاريع والذي يتكون من بعض المعايير الجزئية التي تعكس جملة من الأهداف الوطنية بحيث تم افتراض الأهمية النسبية للأهداف الوطنية وفقا للترتيب التالي:

- مدى مساهمة المشروع المقترح في الدخل الوطني.

- مدى مساهمة المشروع المقترح في معالجة عجز ميزان المدفوعات .
- مدى مساهمة المشروع في زيادة فرص التوظف ومعالجة مشكلة البطالة .

ويعتبر نموذج معهد "استانفورد " أسلوبا هاما في جدولة وتبويب النتائج المتحصل عليها من تطبيق المعايير الجزئية وفقا لأهميتها النسبية، ويتم اختيار المشاريع الاستثمارية وفقا لهذا النموذج من خلال المراحل التالية :[1]

المرحلة الأولى: تتضمن عملية اختيار وانتقاء المشروعات من خلال عدد من المراحل الفرعية تتعلق بمضمون دراسة الجدوى التسويقية والفنية والهندسية ، وهنا تتحدد صلاحية المشاريع والصناعات المقترحة من هذه النواحي.

المرحلة الثانية : وتتضمن مقارنة نتائج دراسة الصناعات السابق تحديدها مع بعضها البعض استنادا إلى عدد من المعايير الجزئية والبرامج المستمدة من الأهداف العامة للمجتمع، وتتضمن هذه المرحلة أيضا سلسلة من الدراسات الإضافية والمكملة لما تم في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة تقييم النتائج وخاصة المتعلقة بالمرحلة الثانية بحيث تهدف هذه المرحلة إلى توفير قدر من البيانات والمعلومات تمكن متخذ القرار من تحديد أفضلية المشروع وأهميته النسبية قياسا ببقية المشاريع ويتم التوصل إلى هذا الهدف من خلال جدولة النتائج المتحصل عليها لكل اختبار وعرضها بشكل يسهل عملية التقييم والاختيار، ويقدم نموذج"استانفورد " مجموعة من الإجراءات المنطقية تساعد على ترتيب الأولويات وفقا لنتائج الاختبارات السابق الإشارة إليها ، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3-1) ترتيب المشروعات حسب معاير المركب " نموذج استانفورد "

الترتيب الأولي	نتائج الاختبارات التكميلية أو الإضافية					الترتيب النهائي
وفقا لمعيار صافي العائد الاجتماعي (1)	النقد الأجنبي(2)	التكامل والترابط (3)	الاستقرار (4)	المنافسة (5)	العلاقات الإنسانية(6)	(7)
1.المشروع أ	4	3	2	3	3	2
2.المشروع ب	5	5	3	3	4	1
3.المشروع ج	2	2	5	3	2	3
4.المشروع د	3	3	3	4	1	4
5المشروع ن						

المصدر : سعيد عبد العزيز عثمان، المرجع الساق، ص473 .

وواضح أن عدد المشروعات التي يتعين تنفيذها يتوقف على حجم الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة في ظل بعض القيود الاجتماعية والسياسية، مما يعني أن النتائج التي يتوصل إليها نموذج " استانفورد " في قائمة الترتيب النهائي لا يتعدى نطاق التوصيات والاقتراحات للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهو بذلك يعتبر نموذجا تطبيقيا ملائما للتقييم والمفاضلة وخاصة عند وضع السياسات الاقتصادية المختلفة .

المطلب الثالث : تحليل الآثار التنموية و الاجتماعية للمشروعات:

يهدف في هذه المطلب إلى تقييم الكفاءة والآثار التوزيعية للمشروع ومدى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية وذلك من خلال مقارنة تكاليف المشروع المباشرة و غير المباشرة القابلة للقياس والتقييم بعوائده المباشرة وغير المباشرة و القابلة للقياس، بحيث توجه إمكانات المجتمع نحو المشاريع التي تحقق

[1] **زهية حوري**، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الأثار، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي ، كلية الاقتصاد ، جامعة منتوري – قسنطينة، ص 231.

أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل أسرع وفق معايير تقييم المشاريع على مستوى الاقتصاد الوطني .

الفرع الأول : معايير تقييم المشروعات من وجهة نظر الاقتصاد الوطني.

أولا : القيمة المضافة والتحليل الرئيسي للربحية الاجتماعية :

إن الهدف النهائي لأي مشروع استثماري من وجهة نظر المجتمع هو المساهمة بأكبر قدر ممكن في الدخل الوطني، والمتمثل في القيمة المضافة الصافية ويعتبر معيار القيمة المضافة*من أهم معايير الربحية الاجتماعية التي تقيس أثر المشروع على الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن التعبير عن القيمة المضافة الصافية بأنها عبارة عن الأجور والمرتبات بالإضافة إلى الفائض الاجتماعي، حيث تعتبر الأجور والمرتبات من وجهة نظر المجتمع جزءا من الدخل الوطني.وتعكس الزيادة في الأجور زيادة في القوة الشرائية إذا واكبتها زيادة مناسبة في السلع، مما يعكس الزيادة في رفاهية المجتمع .[1]

أما الفائض الاجتماعي فهو ذلك الجزء من القيمة المضافة الذي يتم التصرف فيه عبر مختلف قنوات التوزيع حيث توجه الضرائب للخزينة العامة والأرباح الصافية الموزعة للمساهمين والفوائد على رؤوس الأموال للمؤسسات المالية ... الخ، بحيث يتم استخدام جزء من الفائض الاجتماعي من أجل الاستهلاك الحاضر الجماعي والفردي و الجزء الأكبر يوجه نحو الاستثمار مما يعني أن الفائض الاجتماعي يعتبر مصدرا رئيسيا للاستهلاك الحاضر والمستقبل، وهناك ثلاثة مؤشرات لدراسة أثر تنفيذ

* تعرف القيمة المضافة "على أنها كل ما يتولد نتيجة استخدام مستلزمات الإنتاج في العملية الإنتاجية من إضافة إلى قيمتها الأصلية " .

[1] **سمير محمد عبد العزيز**، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية و القومية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، 2000 ص200.

مشروع الاستثمار على الدخل الوطني هي :

أ .القيمة المضافة الصافية خلال فترة حياة المشروع : يستخدم معيار القيمة المضافة الصافية[1] في تقييم المشروع بغرض تحديد مدى مساهمة المشروع في الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجمالي وما يعرف بصافي القيمة المضافة الوطنية، لذلك يتم ترتيب المشاريع التي تحقق قيمة مضافة صافية موجبة و تستكمل دراستها ، و تستخدم الصيغة التالية في ترتيب قبول المشروعات الاستثمارية.

$$\% = 100 \times \frac{\text{القيمة المضافة للمشروع طوال حياته}}{\text{القيمة المضافة للاقتصاد الوطني (الناتج المحلي الإجمالي) في نفس الفترة}}$$

على أن يحسب هذا المؤشر سنة بسنة طوال عمر المشروع و يستخدم على أساس أنه كلما ارتفعت نسبة المساهمة كلما ارتفعت معدلات الربحية الاجتماعية.

ب .القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية: يمكن الحصول على هذه القيمة من خلال ضرب صافي القيمة المضافة السنوية في معامل الخصم المقابل بسعر الخصم الاجتماعي[2]، ويستخدم سعر الفائدة الذي تتعامل به الدولة في الإقراض أو الاقتراض من الأسواق المالية الدولية و خاصة بالنسبة للقروض طويلة الأجل كأساس لتقدير سعر الخصم الاجتماعي الذي يستخدم في تقييم المشاريع الاستثمارية، ويلعب هذا المعدل دورا أساسيا في توجيه الاستثمارات نحو المجالات الأفضل للدولة من الناحية الاجتماعية، وكلما كان هذا المعدل منخفضا كلما أدى ذلك إلى تحفيز الطلب على الاستثمارات و زيادة فرص تدفق الأموال.

[1] القيمة المضافة الصافية لكل السنوات = (إجمالي قيمة الإنتاج بسعر السوق) – (مجموع قيمة مستلزمات الإنتاج + مجموع الإهلاك خلال العمر الاقتصادي للمشروع) .

[2] معدل الخصم الاجتماعي على أنه المعدل الذي تتناقص به القيمة التي يعطيها المجتمع للمنافع و التكاليف المستقبلية.

ويتم التعبير عن هذه التكاليف والمنافع بمعايير نقدية فتكون بذلك التكاليف الكلية عبارة عن مجموعة التكاليف المختلفة (C_t) و كذلك الأمر بالنسبة للمنافع(B_t) و كل بند منفرد للتكلفة أو المنفعة ستكون له كمية وسعر يفضل أن يكون سعر ظل وتكون بذلك التكاليف في سنة معينة كما يلي:

$$C_t = \sum_t q^c_{i,t} . P^c_{i,t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$

أما المنافع فستكون :

$$B_t = \sum_t q^b_{i,t} . P^b_{i,t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 2$$

و يمكن أن نعبر عن المنافع الصافية بالعلاقة التالية:

$$N(B) = \sum_{t=0}^{T} (B_t - C_t) \dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

إلاّ أن المعادلة رقم (4) تتجاهل تفصيلات الأفراد فقد يفضلون الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبلي ويعبر عن ذلك بالقيمة الحقيقة لنقد.

وعليه فالاختيار في الحقيقة ليس بين وحدة نقدية الآن و وحدة نقدية في السنة المقبلة وإنما بين وحدة نقدية الآن و $(1+r)$[1] في السنة المقبلة. وعموما فإن الوحدة النقدية في ستة الأساس t يجب أن تخصم بمعدل $(1+r)1$ و نفس الشيء يصدق على التكاليف. وبذلك يمكن التعبير عن الصيغة رقم (4) بالشكل التالي:

$$N(B) = \sum_{t=0}^{T} (B_t - C_t) - a_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots 3$$

$$a_t = \frac{1}{(1+r)^t} \quad : \text{حيث}$$

والتعبير(a_t) هو معامل الخصم ، ويتحدد بالفترة t و سعر الفائدة r وبدلا من استعمال سعر الفائدة . والمعادلة (5) السابقة تختلف عن المعادلة (4) باستعمال معامل الخصم حيث أننا عبرنا عن المنافع

[1] تعبر (r) عن سعر الفائدة.

والتكاليف المستقبلة من وجهة النظر إليها في الحاضر. وهو ما يصطلح عليه القيمة الصافية الحالية (NPV) و على ذلك يكون لدينا:

$$NPV(B) = GPV(B) - GPV(C) \dots\dots\dots\dots 4$$

وعند استعمال مصطلح " القيمة الحالية الصافية " فإن الصافية هنا تشير إلى الفرق بين المنافع والتكاليف .

إن اختيار نسبة الخصم تؤثر بشكل فعال على رتبة المشروع ، وتفضل النسب المنخفضة للمشاريع التي تحصل على عائداتها في المستقبل البعيد في حين تفضل النسب المرتفعة للخصم للمشاريع التي تحصل عائداتها بشكل سريع.

وعلى هذا الأساس تكون صيغة القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية كما يلي:

$$NPVVA = \sum_{t=1}^{A} \frac{NVVA}{(1+r)^t} \dots\dots\dots\dots 5$$

حيث (r) يمثل سعر الخصم الاجتماعي الذي تخصم به صافي القيمة المضافة الوطنية السنوية للوصول إلى القيم الحالية.

وواضح أن المشروع يكون مقبولا إذا كانت القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية موجبة و إلاّ اعتبرت مساهمة المشروع في الدخل الوطني منعدمة.

ج . معدل العائد الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية: يوضح هذا المعيار نسبة الفائض الحقيقي إلى استثمارات المشروع أي الفرق بين القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية خلال عمر المشروع وبين القيمة الحالية للأجور منسوبا إلى القيمة الحالية للأموال المستثمرة في المشروع، وواضح أن المشروعات الأكثر تفضيلا هي تلك التي تحقق أعلى عائد اجتماعي و العلاقة التالية تعبر عن ذلك:[1]

1 **زهية حوري**، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الأثار، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي ، كلية الاقتصاد ، جامعة منتوري – قسنطينة، ص 258.

$$\text{معدل العائد الاجتماعي} = \frac{\text{القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة – القيمة الحالية للأجور}}{\text{القيمة الحالية للاستثمار}}$$

الفرع الثاني: معيار صافي القيمة المضافة في تقييم المشاريع الاستثمارية:

لتطبيق معيار صافي القيمة المضافة في تقييم المشاريع الاستثمارية الجديدة ينبغي إتباع مرحلتين، أولاهما هي مرحلة اختبار الكفاءة المطلقة تهدف تصفية وفرز المشاريع وثانيتهما مرحلة اختبار الكفاءة النسبية بغرض ترتيب ووضع أولويات المفاضلة بين المشاريع التي تجتاز اختبار المرحلة الأولى.

المرحلة الأولى : مرحلة اختبار الكفاءة المطلقة لأغراض التصفية أو الفرز:

أ- **الأسلوب البسيط :** من المفيد البحث عما إذا كانت القيمة المضافة السابق تقديرها بالنسبة لعام واحد تفوق قيمة الأجور وتعطى فائضا خلال هذه السنة نفسها حيث : حساب ذلك بواسطة المعادلة الآتية : [1]

$$E = O - (Mt + D) > W$$

حيث :

E : اختبار الكفاءة المطلقة للمشروع معبرا عنها بوحدات فائض القيمة المضافة عن الأجور على أساس البيانات الخاصة بسنة عادية.

O : القيمة المتوقعة للمخرجات السنوية (إيراد المبيعات السنوية عادة) في سنة عادية.

Mt : القيمة المتوقعة للمداخلات المادية الجارية من المواد و الخدمات المتحصل عليها من خارج المشروع في سنة عادية.

D : المقدار المتوقع لاهتلاك رأس المال الثابت خلال سنة عادية.

W: الأجور المتوقعة خلال سنة عادية.

[1] **سمير محمد عبد العزيز**، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية و القومية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، 2000 ص 201.

إذا اتضح من هذه المعادلة وجود فائض اجتماعي فإن ذلك يعنى اجتياز المشروع لاختبار الكفاءة في مراحل مبكرة من إعداده، و يبين ذلك أن المشروع سيعطي فائضا بعد استيفاء التزاماته إزاء الأجور ويمكن الآن الاستمرار في إجراء تحليل أكثر تفصيلا للمشروع، لكن حتى لو اتضح عدم وجود فائض فان ذلك لا يعد سببا يوجب ضرورة استبعاد المشروع في هذه المرحلة وإنما ينبغي النظر في كيفية تحسينه.

ب- أسلوب الخصم: يوصى بتطبيق هذا الأسلوب في المراحل اللاحقة لإعداد المشروعات وكذلك حين لا يكون تدفق القيم المضافة السنوية متساويا وموحدا، ويتم تقييم كافة الآثار الكلية للمشروع على الاقتصاد القومي طوال سنوات عمره بالاستعانة بسعر الخصم الاجتماعي (SRD). اخذين في الاعتبار السنوات المختلفة لحدوثها ولإجراء ذلك نتبع الخطوات التالية[1] :

1- إعداد الجدول الخاص بالتحليل المتكامل للقيمة المضافة عن البيانات الخاصة بالمخرجات والمدخلات المادية الجارية والاستثمارات والمدفوعات المحولة للخارج والخاصة بالمشروع.

2- التأكد من أن اسعار السوق بالنسبة للبنود التي قدرت في تحليل الربحية التجارية متوفرة بالفعل، وينبغي مراجعة هذه الاسعار بعناية وفي حالة وجود انحرافات كبيرة يتم تصحيحها وفق قواعد تعديل الاسعار وبضرب حجم المخرجات والمدخلات في الاسعار المعدلة نحصل على قيم المخرجات والمدخلات المعدلة.

3- بالنسبة للأرقام التي حصلنا عليها لكل سنة من عمر المشروع فأنه يتم تجميعها كما يلي:

- القيمة الاسمية للمخرجات (Ot) (أساسا إيراد المبيعات والإعانات و القيمة المتبقية).
- القيم الاسمية للاستثمارات (It).
- القيم الاسمية للمداخلات من الموارد الجارية (Mlt).

[1] **سمير محمد عبد العزيز**، نفس المرجع السابق ، ص203.

- القيم الاسمية للمدفوعات المحولة للخارج (من أجور العاملين الأجانب و الفائدة المدفوعة على القروض الأجنبية و صافي أرباح أصحاب الأسهم الأجانب والإتاوات والمدفوعات الأجنبية الأخرى غير المتضمنة في المداخلات المادية) (RPt).

4- ينبغي بذل محاولة لقياس الاثار غير المباشرة للمشروع أي المنافع والتكاليف المتدفقة في مشاريع اخرى مرتبطة به أو وحدات انتاجية قائمة وذلك وفق ما يتضمنه الجزء الخاص بقياس الاثار غير المباشرة.

وتضاف المنافع والتكاليف السنوية المحسوبة بهذه الطريقة إلى المنافع والتكاليف السنوية المباشرة المناظرة مما يتيح حساب القيمة المضافة الكلية (مباشرة و غير مباشرة).

5- يتم تجميع القيم الاسمية المحسوبة في الخطوتين الثالثة والرابعة في مجموعتين طبقا لما يلي:

- قيمة المخرجات Ot
- قيمة كافة المداخلات المادية MI+I

وبالنسبة لكل سنة تطرح القيم الاسمية لكافة المدخلات المادية (MI+I) من القيم الاسمية للمخرجات Ot فنحصل على القيم الاسمية لصافي القيمة المضافة المحلية NDVA لكل سنة على حدة.

$$NDV'A = Ot - (MI + I)$$

6- نطرح من القيم السنوية لصافي القيمة المضافة المحلية المحسوبة سابقا القيم السنوية للمدفوعات المحولة للخارج RPt لنحصل على القيم الاسمية السنوية المتوقعة لصافي القيمة المضافة القومية NDVA للسنوات المناظرة .[1]

$$NDV'A = Ot - (MI + I)t$$

[1] **سمير محمد عبد العزيز** ، نفس المرجع السابق ، ص 204.

$$= (NDVA)\mathrm{t} - \mathrm{R}Pt$$

7- يتم خصم القيمة الاسمية لصافي القيمة المضافة المحسوبة من قبل لكل سنة من عمل المشروع لإرجاعها إلى السنة الأساس عن طريق تطبيق سعر الخصم الاجتماعي، وفي هذا الصدد يجب استخراج معاملات الخصم المقابلة، لسعر الخصم الاجتماعي المستخدم من جداول القيمة الحالية. وتضرب المقادير السنوية الاسمية لصافي القيمة المضافة القومية في معامل الخصم المناظر فنحصل على قيمتها الحالية. ويعطى المجموع الكلي للقيم الحالية السنوية المنفردة القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة القومية.

$$\sum_{i=0}^{n}(WA)t\ at = \sum_{t=0}^{n}[Ot - (MI + I + RP)t]\ at$$

ويجب أن تكون القيمة الحالية للقيمة المضافة السابق حسابها موجبة أي أن:

$$\sum_{i=0}^{n}(WA)t\ at \geq 0$$

وهذه دلالة على المساهمة الايجابية للمشروع في الدخل القومي ومن هذا يجتاز المشروع الجزء الأول من اختبار الكفاءة المطلقة، فإذا لم يتم استيفاؤها لهذا الشرط استوجب الأمر إعادة دراسة المشروع وتعديلـــــــــــــــه.

ومع ذلك فإن اجتياز هذا الاختبار رغم أهميته الكبرى لا يعد شرطا كافيا لقبول المشروع حيث ينبغي انتقال المشروع إلى المرحلة الثانية من اختبار الكفاءة المطلقة وفقا لما تتضمنه الخطوة التالية :

8- عادة ما تتضمن القيمة المضافة الحالية السابق حسابها الأجور والرواتب (W)، والفائض الاجتماعي (SS) ويتم خصم القيم الاسمية السنوية لصافي القيمة المضافة القومية و للأجور باستخدام سعر الخصم الاجتماعي لنحصل على القيمة الحالية لكل منهما لاستخدامها بعد ذلك في تطبيق اختبار الكفاءة المطلقة على المشروع كمايلي :

$$E = \sum_{t=0}^{n}(VA)t\ at \geq \sum_{t=0}^{n}Wt\ at$$

حيث:

E : اختبار الكفاءة المطلقة لمشروع على أساس القيم الحالية (بعد الخصم) للقيمة المضافة و للأجور.

$\sum_{t=0}^{n}(VA)tat$: القيمة الحالية المضافة المتوقعة خلال العمر الكلي للمشروع من السنة صفر إلى السنة (ن).

$\sum_{t=0}^{n}Wtat$: القيمة الحالية للأجور المتوقعة خلال عمر المشروع من السنة صفر إلى السنة (ن).

n : عدد سنوات العمر الاقتصادي للمشروع اعتبارا من السنة صفر.

VA : معامل الخصم عند السنة.

فإذا كان المجموع الكلى للقيمة المضافة خلال سنوات عمر المشروع بعد الخصم اكبر من المجموع الكلي للأجور بعد الخصم يعتبر المشروع كفؤا من وجهة النظر القومية، ذلك أن القيمة المضافة المتولدة عنه لا تغطي فقط الأجور المدفوعة لقاء تشغيله بل تغطى أيضا فائضا اجتماعيا يكون مصدرا لزيادة الاستهلاك الحالي و للتوسع الاقتصادي فيما بعد. ولزيادة حصيلة الضرائب المدفوعة لخزانة الدولة وفوائد القروض ، وصافي الأرباح...الخ.

وإذا كانت القيمة المضافة المتولدة عن المشروع تعادل الأجور يعتبر المشروع مقبولا بالكاد حيث أنه يغطى فقط الأجور المدفوعة ولا يغطي أي فائض يزيد عنها.

أما إذا كانت القيمة المضافة أقل من الأجور فان ذلك يشير إلى أن المشروع لن يعطى فائضا اجتماعيا على الإطلاق بل أنه لا يستطيع تغطية أجور العاملين فيه.

المرحلة الثانية :اختبار الكفاءة النسبية :

بعد إجراء اختبار الكفاءة المطلقة وتصنيف المشاريع إلى مقبولة وغير مقبولة، يصادفنا

احتمالين أولهما هو أن تتوافر لدينا الموارد الكافية التي تسمح بتنفيذ كافة المشاريع المقبولة وفقا لهذا الاختبار وهنا لن يكون هناك مجال لإجراء اختبار الكفاءة النسبية وثانيهما أن لا تتوافر الموارد الكافية لتنفيذ جميع المشاريع المقبولة وفقا لاختبار الكفاءة المطلقة وهنا نكون بحاجة لترتيب المشاريع المقبولة وفقا لأولويتها بالنسبة لدرجة الندرة من مختلف الموارد، وطبعا تختلف معايير الكفاءة النسبية وفقا لنوع الموارد النادرة التي يعاني منها المجتمع وهذه المعايير هي كما يلي:

1. **معيار الكفاءة النسبية في حالة ندرة رأس المال :** في حالة ندرة نسبية في رأس المال تحظى بأولوية تلك المشاريع التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة من رأس المال المستثمر فكلما زادت النسبة (E_c) كلما زادت الكفاءة النسبية للمشروع ويتخذ معيار الكفاءة النسبية في هذه الحالة الشكل التالي:

القيمة الحالية للقيمة المضافة	$E_c = \frac{P(VA)}{P(I)} =$
القيمة الحالية لتكاليف الاستثمار	

2. **معيار الكفاءة النسبية في حالة ندرة العملات الأجنبية :** إذا كان المجتمع يعاني من ندرة نسبية في العملات الأجنبية فإن المشروعات المفضلة هي تلك التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة عملة أجنبية من التكلفة، ويتخذ المعيار في هذه الحالة الشكل التالي:

القيمة الحالية للقيمة المضافة	$E_F = \frac{P(VA)}{P(E)} =$
القيمة الحالية لصافي تكلفة المشروع من العملات الأجنبية	

و كلما زادت النسبة (E_F) كلما زادت كفاءة المشروع النسبية من وجهة نظر معيار العملة الأجنبية.

3. **معيار الكفاءة النسبية في حالة ندرة العمالة الماهرة:** عندما يعاني المجتمع من ندرة العمالة الماهرة ، ففي هذه الحالة تفضل المشاريع التي تعظم القيمة المضافة لكل وحدة نقدية

تدفع كأجر للعمالة الماهرة ، وفي هذه الحالة يعطى معيار الكفاءة النسبية بالشكل التالي:

القيمة الحالية للقيمة المضافة	$E_L = \frac{P(VA)}{P(L)}$
القيمة الحالية لأجور ومرتبات العمالة الماهرة	

وطبعا كلما زادت النسبة **EL** كلما كان المشروع أكثر كفاءة

نسبيا من وجهة نظر العمالة الماهرة .

الفرع الثالث: معايير قياس مساهمة المشروعات في زيادة معدل النمو الاقتصادي :

يعمل هذا المدخل على محاولة الربط بين معايير تقييم المشاريع على مستوى وطني بالأهداف الأساسية للاقتصاد، كتحقيق التنمية والعمل على تحقيق هدف زيادة معدل النمو الاقتصادي ، لذلك ينبغي التأكد من أن المشروع الاستثماري المقترح يساهم بشكل إيجابي في زيادة هذا المعدل، وهناك جملة من المعايير التي يمكن استخدامها لقياس هذه المساهمة منها:

المعيار الأول : صافي القيمة الحالية (*NPV*) : و هي عبارة عن الفرق بين إجمالي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة للمشروع المقترح و إجمالي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة له أو هي القيمة الحالية لصافي التدفقات السنوية باستخدام معدل خصم يساوي العائد المطلوب من المشروع ، والصيغة التالية تبين ذلك :[1]

معدل العائد المطلوب = العائد الخالي من المخاطرة + بيتا (العائد السائد في السوق – العائد الخالي من المخاطرة) .

حيث **بيتا** هي مقياس للمخاطرة المنتظمة و هي :

بيتا = الانحراف المعياري للاستثمار × الانحراف المعياري للسوق × معامل الارتباط بين الاستثمار والسوق .

إن هذا المعيار يعتبر من أكثر المعايير شيوعا لقياس كفاءة الاستثمار، ويستخدم في التقييم على مرحلتين، الأولى مرحلة تحليل الربح حيث تكون مداخلات النموذج الرياضي هي التكاليف والعوائد

المباشرة مقومه باستخدام أسعار السوق، والثانية مرحلة التقييم التنموي حيث يطبق نفس المعيار على أن تكون مداخلات النموذج الرياضي هي التكاليف و العوائد المباشرة وغير المباشرة مقومة بأسعار تعكس وجهة نظر تنموية مع استخدام سعر خصم يبين العائد المطلوب من وجهة نظر المجتمع ككل إلا أن ما يعاب على هذا المعيار، هو أن نتائجه تكون في شكل قيم مطلقة يصعب الاعتماد عليها في المقارنة بين عدة مشروعات تختلف أعمارها الإنتاجية وتكاليفها الاستثمارية.

المعيار الثاني : معيار كثافة رأس المال (***Capital Intensity Criteriom***) (***CIC***).

و يحسب كما يلي[1]:

$$\text{معيار كثافة رأس المال} = \frac{\text{القيمة الحالية لإجمالي رأس المال}}{\text{القيمة الحالية لصافي القيمة المضافة الوطنية}}$$

والتالي فهو عبارة عن علاقة بين رأس المال المستثمر في المشروع على مدى عمره الإنتاجي وصافي القيمة المضافة من المشروع للاقتصاد الوطني ككل طوال حياته الإنتاجية.

وبقدر ما يكون هذا المعيار منخفضا فإن ذلك يعني تحقيق أقصى إنتاجية ممكنة للوحدة من الاستثمار، وتعطى الأولوية للمشاريع التي تتميز بانخفاض معامل كثافة رأس المال و بالتالي تفضيل المشاريع كثيفة العمل.

المعيار الرابع : معيار إعادة الاستثمار الحدي: (معيار جلينسون و ليبنستين) ، ***W.Galenson and H. Leibenstein***

يهدف معيار إعادة الاستثمار الحدي إلى قياس الفائض القابل للادخار، الذي يمكن أن يحققه المشروع المقترح عن طريق الارتفاع بإنتاجية عنصر العمل. والنموذج الرياضي لهذا المعيار يأخذ

[1] **James, C.Van Horne**, Financial Management and Policy (Fifth Edition, New Jersey : Englewood cliffs, 1980), P. 65 – 66.

الشكل التالي:

$$F = \frac{P - (N.W)}{C} \dots\dots\dots\dots\dots 25$$

حيث تمثلF نسبة الفائض الحدي المعاد استثماره بالنسبة لكل وحدة من رأس المال.

P : قيمة الإنتاج لكل آلة.

N : **عدد العمل لكل آلة**.

W: **الأجر** الحقيقي **للعامل**.

C: **تكلفة الحصول على الآلة**.

وعلى ذلك يفضل المشروع الذي يحقق أكبر قيمة لـ**F** ويبين هذا المعيار أن عملية التنمية تهدف أساسا إلى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي في المستقبل، إن هذه الزيادة في متوسط دخل الفرد لا يمكن أن تتحقق إلاّ بقدر معين من المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار لذلك اقترح" جالينسون "و" ليبينستين" تقسيم الدخل إلى قسمين الأرباح أو الفائض والأجور.

إن تقييم المشاريع وفقا لهذا المعيار من شأنه أن يحقق مزايا عديدة منها:

1. اختيار مشاريع ذات عمر إنتاجي كبير.
2. استيعاب فائض العمالة في الأجل الطويل نتيجة زيادة معدلات الاستثمار.
3. زيادة معدل النمو الاقتصادي وهو أحد الأهداف الهامة للتنمية.

إلاّ أن هناك بعض الانتقادات التي توجه لهذا المعيار منها:

1. رفض الفرضية الأساسية للمعيار وهي أن الميل الحدي للادخار لدى القوة العاملة يساوي الصفر.

[1] **زهية حوري**، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الأثار، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد

إلاّ أن هذا الانتقاد ليس صحيحا لأن هذا الفرض صحيح و خاصة في بداية عملية التنمية.

2. رفض الفرضية الثانية لهذا المعيار والتي تقر بأن الفائض المحقق يعاد استثماره كليا وهذا الانتقاد مقبول على اعتبار أن استخدام هذا المعيار خاصة في تقييم مشاريع الاستثمارات الأجنبية يتم على أساس أن هناك جزء من هذا الفائض يحول إلى الخارج والتالي لا يمكن أن تكون نسبة إعادة الاستثمار (100%) بل قد تصل أحيانا إلى صفر بالمائة (0%) إذا كانت الأرباح كلها تحول إلى الخارج.

وبالرغم من ذلك يمكن الاستفادة من استخدام هذا المعيار في التقييم من خلال الزيادة في إنتاج الصناعات والتكنولوجيا الحديثة التي تعمل على زيادة القدرة على التصدير وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية وضرورة ضغط المستوى العام للاستهلاك بهدف تعبئة أكبر قدر من المدخرات وخاصة في المراحل الأولى لعملية التنمية للوصول في المدى الطويل إلى مرحلة النمو الذاتي، والقضاء على مشكل البطالة مما يحدد شكل ومعدلات التنمية في المستقبل[1].

كمي ، كلية الاقتصاد ، جامعة منتوري – قسنطينة،، ص 293.

[1] زهية حوري ، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الأثار، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي، كلية الاقتصاد، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 296.

المبحث الثالث : ترشيد النفقات العامة باستخدام الموازنة العامة لدولة :

لقد مر ترشيد النفقات العامة تبعا لمراحل تطور الموازنة بمراحل رئيسية ، حيث انصب التركيز الأساسي في ترشيد النفقات العامة عن طريق الموازنة العامة للدولة على وضع نظام مناسب للرقابة على النفقات العامة، بهدف التأكد من أن هذه النفقات قد تمت وفقا للأغراض المخصصة لها في الميزانية.

ليتطور هذا مفهوم الترشيد عن طريق الرقابة إلى الترشيد عن طريق متابعة البرامج والأداء و أخيرا إلى ترشيد عن طريق ربط الموازنة بالتخطيط أي ترشيد تخطيط و برمجة. ونخصص المبحث التالي لمتابعة ترشيد النفقات العامة بواسطة الموازنة العامة لدولة عن طريق متابعة مراحل تطورها من موازنة رقابة إلى موازنة برامج والأداء إلى موازنة **الأساس المتوازن.**

المطلب الأول : ترشيد النفقات العامة عن طريق موازنة البرامج والأداء :

الفرع الأول : ترشيد النفقات وفق الاعتبارات المالية :

اهتمت الحكومات وأجهزة الرقابة بترشيد النفقات العامة عن طريق الرقابة على الإنفاق العام لضمان عدم التلاعب أو الإسراف في استخدام المال العام و انعكس ذلك على طريقة تبويب الموازنة، من أجل تحقيق أهداف الرقابة تم تقسيم النفقات العامة في موازنة الرقابة تقسيما نوعيا إلى عدة بنود حسب الغرض من النفقة العامة، ويطلق على هذا الأسلوب من اساليب تبويب الموازنة العامة موازنة البنود **.Line- item Budget**

وفي ظل هذا التبويب يتم تقسيم النفقات العامة لكل وحدة حكومية إلى الأنواع المختلفة للنفقات اللازمة لادارة الوحدة مثل المبالغ التي تنفقها لدفع مرتبات وأجور الموظفين، والمبالغ التي تنفقها لدفع مصاريف النقل والاتصالات، والمبالغ التي تنفقها لتأجير المباني وصيانتها وما إلى ذلك.

ويحقق تبويب البنود هدف إحكام الرقابة المركزية على الوزارة، كما يربط هذا الأسلوب بين النظم

المحاسبية و بين حسابات الموازنة و بذلك يوفر نمط محاسبي يمكن عن طريق المراجعة و المراقبة والتدقيق.[1]

ورغم هذه المميزات السابقة فإنه بأخذ على هذا الأسلوب لا يشمل على تبويب للارادات و إنما اقتصر فقط على تبويب النفقات. ويؤدي إلى انتقال سلطة القرارات من رؤساء الادارات ومديرها إلى رؤساء الجهات أو إدارات الموازنة.

وفي الولايات المتحدة الأمركية أمام الانتقادات السابقة عارضت لجنة " تافت " بشدة تقسيم النفقات العامة على أساس موضوع النفقات وأوصت بتبويب النفقات العامة على أساس نوع العمل، الوحدة التنظيمية، طبيعة الإنفاق، أسلوب التمويل، وقد اخذت اللجنة في التبويب الذي اقترحته بالتبويب الوظيفي. وقد قامت سلطات مدينة نيويورك بإعداد موازنتها على أساس تبويب ذو ثلاثة جوانب :

أ. تبويب يقوم على أساس الوحدات التنظيمية .

ب. تبويب وظيفي .

ج. تبويب يعتمد على الغرض من النفقة .

ولقد كان هدف مكتب نيويورك للأبحاث من التقسيم الثلاثي للموازنة أن يغطي أهداف الموازنة الثلاث من رقابة و إدارة و تخطيط في وقت واحد إلا أن التطبيق العملي سرعان ما افصح عن صعوبات عملية لهذا النوع من التقسيم .

ونتيجة لصعوبات السابقة قام مكتب بلدية نيويورك للأبحاث مشكلة المفاضلة بين التقسيم النوعي والتقسيم الوظيفي للموازنة، هو إستخدام التقسيم النوعي لأغراض الرقابة مع استخدام التقسيم الوظيفي بشكل إجمالي فقط وبحيث لا يؤثر على الموازنة كوسيلة للرقابة.

---

[1] **عرفات التهامي ابراهيم** ، ترشيد الانفاق العام ، رسالة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق ن جامعة القاهرة ، 1984، ص 312.

وتوجه العديد من الانتقادات للموازنة البنود نذكر منها :

1. التركيز فقط على النواحي المالية والقانونية في مجال الرقابة وبخاصة التحقق من نزاهة العاملين وحسن استخدامهم للأموال العامة .

2. توفير معلومات وبيانات غير كافية لمعاونة ومساندة الإدارية للحكومة في أداء وظائفها وخاصة وظيفة التخطيط واتخاذ القرارات .

3. قدرتها المحدودة على تشخيص المشاكل وتقديم الحلول كأساس لرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

4. التركيز على جانب المدخلات و تدبير الأموال دون الاهتمام بجانب المخرجات والعلاقة بينهما وبذلك لا يمكن التعرف على اقتصادية كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وعدم الربط بين مخرجات الوحدات الحكومية وبين الأهداف المحددة لها.

7. عدم إمكانية متابعة وتقييم أداء البرامج والأنشطة الحكومية نظرا لتوزع الاستخدامات والموارد على الوحدات والإدارات المتعددة أو على الحسابات المتنوعة و ليس على البرامج والأنشطة .

ونخلص من دراستنا لترشيد النفقات العامة من مرحلة موازنة الرقابة أن الترشيد كان يتم في تلك الفترة عن طريق التركيز على الاعتبارات المالية من خلال مراقبة بنود الإنفاق بندا بندا والتأكد من عدم تجاوزها، كما أن تبويب الموازنة في تلك الفترة قد قام على أساس التبويب النوعي فقسمت النفقات العامة حسب الوحدات الادارية كالوزارات و المصالح ثم حسب نوع النفقة كالأجور والمرتبات وهو تبويب يؤدي إلى احكام الرقابة على الإنفاق .

وقد تأثرت رقابة تنفيذ الموازنة هي الأخرى بالترشيد المالي، فهي رقابة مالية

محاسبية تستهدف أصلا فحص حسبات الحكومة وسندات الصرف و التحصيل وذلك لتثبت أن الصرف قد تم في حدود الاعتمادات المقررة ونتيجة لأوجه قصور الموازنة التقليدية السابقة عرضها بدأت المحاولات لتطوير الموازنة العامة للدولة و كانت أول هذه المحاولات موازنة البرامج و الاداء.

الفرع الثاني : ماهية وخصائص نظام موازنة البرامج والاداء :

إن إدارة المال العام في إطار موازنة البرامج يؤدي إلى الارتقاء بعملية تخطيط و تنظيم المال العام وحمايته و تأمين الوسائل والأدوات لمسألة المديرين في الادارات الحكومية استنادا إلى معايير معدة مسبقا و بالتالي حماية المال العام، إضافة إلى تأمين متطلبات الإفصاح عن المال العام، الامر الذي أدى إلى اهتمام الحكومات بإستخدام هذا النوع من الموازنات والانتقال من الموازنة التقليدية إلى موازنات البرامج والأداء.[1]

1. ماهية نظام موازنة البرامج :

في عام 1946 أعدت وزارة البحرية الأمريكية[1] ميزانيتها للسنة المالية 1948 على أساس البنود كما أعدت في نفس الوقت ميزانية أخرى على أساس البرامج، ثم انتشر نظام إعداد الميزانيات على أساس البرامج في الولايات المتحدة مما حد بالجنة " هوفر" ، الخاصة باصلاح الجهاز الحكومي في الولايات المتحدة إلى التوصية في تقريرها عام 1949 بتعديل فكرة الميزانية الاتحادية كلها لتقوم على اساس المهام والأنشطة والمشروعات، وهو ما يسمى بموازنة الأداء.

[1] **سوسن الشمراني**، موازنة البرامج و الأداء المفاهيم و التطبيق ، منشورات برنامج الماجستير في الادارة العامة، عمادة الدراسات العليا ، جامعة الملك سعود،2010، ، ص من.. إلى 38.

فبدلا من توضيح بنود الإنفاق مثل المرتبات وغيرها، كان على القائمين بإعداد موازنة الأداء شرح المخرجات المتوقعة نتيجة لمهمة محددة أو نشاط بعينه، وتبنى الكونجرس في عام 1950 إقتراحات لجنة هوفر الأولى، وتم تشريع قانون إجراءات الموازنة و المحاسبة (Budget and Accounting Procedures act of 1950) والذي تطلب من رئيس الحكومة أن يعرض الموازنة عن الكونجرس في شكل جديد، يوضح فيه مهام وأنشطة الحكومة، وبالتالي تأسيس عرض الموازنة العامة للدولة في شكل التزامات وأنشطة، ومن هنا بدأت تظهر معلومات أعباء العمل (Workloads) وتكلفة كل وحدة عمل (unit cost)، في الموازنة المقدمة من رئيس الحكومة إلى الكونجرس، مصحوبة بعروض للالتزامات المتعلقة بكل نشاط، مما يتيح اداة لمتابعة مخرجات الإنفاق الحكومي.[2]

وتبدوا موازنة الأداء في ابسط قواعدها كمحأولة لربط المعلومات المتوافرة عن برنامج العمل المختلفة مع قرارات الموازنة، وأن تخصيص النفقات لبرنامج عمل يتم بناء على معلومات موثوقة عن أهداف هذا البرنامج و أهمية هذه الأهداف للمنظمة والدولة وكمية ونوعية النتائج المتوخاة، وطاقات وإمكانات البرنامج في الحاضر والمستقبل، وكل ما يوفر معرفة حقيقية عن البرنامج وكلفته وأهميته. لذا يكون إتجاه موازنة الأداء نحو الانجازات، وما يمكن القيام به لتحسين الادارة الداخلية للمنظمة أو البرنامج.

---

[1] **عرفات التهامي ابراهيم** ، ترشيد الانفاق العام ، رسالة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، القاهرة 1984.ص ص 328.

[2] **كريم نبيل مدحت سالم** ، تقويم سياسات وزارة المالية المصرية للتحول نحو موازنة الأداء، رسالة دكتوراه الفلسفة في الادارة العامة ، قسم الادارة العامة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة 2007، ص 56.

ثانيا : خصائص نظام موازنة البرامج[1]:

1- تقدم الموازنة البيانات الكمية و النوعية عن البرنامج و الأنشطة والمشروعات المقترحة لقياس مدى تقدم العمل بالنسبة لكل برنامج حتى يمكن مساعدة السلطتين التشريعية والتنفذية في تقييم كفاءة الأنشطة الحكومية ومن ثم العمل على ترشيد وضبط الإنفاق العام.

2- تحدد الوحدات الحكومية المسئولة عن تنفيذ البرامج، حيث أنه في ظل هذه الموازنة يتم الربط بين تكاليف البرامج و الأنشطة والمشروعات وهذه الوحدات، وبتالي يمكن تحديد المسئولية عن الإنفاق والمحاسبة عن الأداء.

3- إن تصنيف النفقات في هذه الموازنة يتم على أساس البرامج و ليس على أساس بنود ومواد الإنفاق كماهو في ظل موازنة البنود، ويتطلب ذلك أن تقوم الوزارات والإدارات الحكومية بوضع البرامج التي ستقوم بتنفيذها في السنوات المقبلة والوسائل والطرق والبدائل اللازمة لتنفيذها والتكاليف الإجمالية للتنفيذ وتقدير العائد أو المردودات الممكن الحصول عليها عند تنفيذ هذه البرامج.

4- أنها تحدد الأهداف قصيرة الأجل و طويلة الأجل في نطاق الإختصاصات الرئيسة التي من أجلها تطلب الإعتمادات.

الفرع الثالث : خطوات إعداد موازنة البرامج و الاداء:

المرحلة الأولى :

أ. تبرير الأموال المطلوبة في شكل أهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل للوحدة الحكومية مع الربط

[1] **محمد عوص رضوان** ، فلسفة موازنة البرامج و الاداء في علاج مشكلتي العجز و الدين العام في الموازنة العامة لدولة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2009، القاهرة ، ص 112.

بين تلك الأهداف والأهداف العامة لدولة [1].

ب. تحديد البرامج والأنشطة الرئيسية والفرعية التي تحقق تلك الاهداف وتقسم وتبوب الموازنة بحسب البرامج الحكومية التي تنوي السلطة التنفيذية انجازها خلال السنة، ثم تقسم هذه البرامج إلى مجموعتين جارية واستثمارية وذلك بحسب طبيعة البرامج، وبعد تقسم جميع البرامج إلى مجموعة مشروعات وأنشطة وهي نقطة الإرتكاز للموازنة التي تبنى عليها الإعتمادات وكذلك المحاسبة والتقارير.

ج. تحديد و توصيف وحدات الاداء لكل نشاط وهذا النشاط أو المشروع يجب أن يكون في إطار برنامج رئيسي يسند إلى وزارة معينة أو هيئة، ففي هذه المرحلة يتم تقسيم البرامج إلى أنشطة ومشروعات ويحدد نصيب كل وحدة حكومية بحسب التقسيم الوظيفي من هذه البرامج والأنشطة .

المرحلة الثانية : وفي هذه المرحلة تقوم كل وحدة حكومية بتقسيم نصيبها من المشروعات والأنشطة إلى وحدات اداء وهي تمثل وحدات الخدمات أو السلع التي ستقدمها للمجتمع، وتتطلب هذه المرحلة من كل وحدة حكومية تحديد وحداء الاداء و التي ستقوم بها، وهي تفصيل الخدمات التي ستؤديها وهذه المرحلة تتطلب ضرورة توافر معدلات لأداء النشاط و المشروع واعداد هذه المعدلات يتم بناء على طرق فنية.

المرحلة الثالثة[2] : وتعد هذه المرحلة تحديدا شاملا لميزانية الدولة تقوم باستخدام قواعد المحاسبة عن التكاليف في حساب تكلفة وحدة الأداء في شكل يكاد يكون معياريا و هي مرحلة متقدمة محاسبيا،حيث يتم حساب تكلفة وحدة الأداء استخدام أساليب المحاسبة عن التكاليف، وبضرب عدد الوحدات الواجب انجازها في

[1] **اشرف صالح** ، ادارة المال العام ، ورقة عمل مقدمة في مجلد ادارة المال العام التخصيص و الاستخدام ، اعمال الموتمرات ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2010، ص 226.

[2] **سوسن الشمراني** ، موازنة البرامج و الأداء المفاهيم و التطبيق ، منشروات برنامج الماجستير في الادارة العامة ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة الملك سعود،2010، ص 11.

الموازنة في متوسط تكلفة الوحدة ينتج إجمالي قيمة الاعتمادات التي ستقدم للوحدة الادارية الحكومية، بحيث تكون ملزمة بتنفيذ عدد وحدات الأداء دون حدود الاعتمادات المحددة لها ودون زيادة.

المرحلة الرابعة: وتجري في نهاية السنة المالية وفيها يتم مقارنة الفعاليات التي تم انجازها بالتقديرات، وهي تناظر مرحلة الحساب الختامي في موازنة الرقابة المالية، وتعتبر هذه المرحلة تقييما لأداء الوحدات الحكومية ومحاسبة المسؤولين عن انجازاتهم خلال السنة وفق أسلوب علمي.

الفرع الرابع: اسس تبويب موازنة البرامج و الاداء :

يركز التبويب في موازنة البرامج والأداء على التبويب الهرمي المتدرج من الوظائف إلى البرامج ثم إلى الأنشطة ووحدات الأداء والشكل رقم (3-01) يوضح التسلسل الهرمي لتبويب موازنة البرامج والأداء.

و يتعلق المستوى الأول من التبويب بالوظائف الأساسية للحكومة مثل الوظائف العامة، وظيفة الدفاع، وظائف الخدمة الاجتماعية، وظائف خدمات المجتمع، وظائف اقتصادية. ثم تقسم الوظائف الرئيسية إلى وظائف فرعية.

فعلى سبيل المثال تبويب الوظائف العامة إلى الأمن والعادلة والمالية، والخاريجية،والوظائف الادارية والتنظيمية ..الخ. وتبويب وظائف الخدمات الاجتماعية إلى وظائف التعليم والصحة، والشئون الاجتماعية ..الخ. وتبويب الوظائف الاقتصادية إلى وظائف النقل و المواصلات الكهرباء و الماء والتعدين و الصناعات الاستخراجية، والتجارة و الصناعة، والزراعة ..الخ.

الشكل رقم (3-1) يوضح التسلسل الهرمي لتبويب موازنة البرامج والأداء :

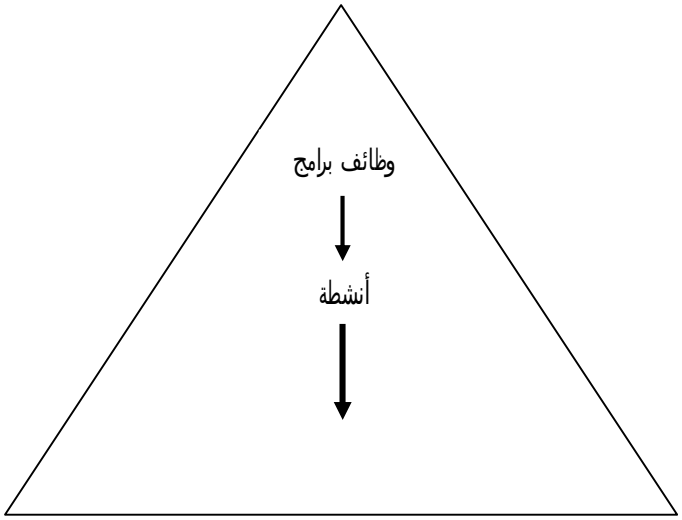

التسلسل الهرمي في تبويب موازنة البرامج والأداء

المصدر : اشرف صالح ، ادارة المال العام ،المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2010، ص 229.

ويتعلق المستوى الثاني من التبويب بالبرامج أو الأعمال الرئيسية ثم تبويبها إلى برامج فرعية تفصيلية وفقا للمناطق الجغرافية، طبيعة الاعمال المطلوبة، المستفيدية من الخدمة وهكذا، ويرتبط هذا المستوى بمستوى المديرية أو المصلحة في الهيكل التنظمي للدولة .

أما المستوى الثالث فيتعلق بتويب كل برنامج رئيسي أو فرعي إلى مجموعة من الأنشطة المميزة والمتجانسة التي تساهم في إنجاز البرنامج وبالتالي الهدف أو الوظيفة الأساسية، ثم يتم تبويب هذه الانشطة إلى وحدات الأداء التي على أساسها يتم تقييم الوحدات الادارية والبرامج، ويرتبط هذا المستوى بمستوى الوحدات الادارية أو الأقسام في الهيكل التنظيمي للدولة.

أولا: التبويب الوظيفي في موازنة البرامج والأداء:

وتصنيف النفقات العامة في موازنة البرامج والأداء على الأسس [1]:

[1] **جيهان عبد اللطيف الرفاعى** ، الرقابة على الموازنة العامة للدولة، رسالة دكتوراه في الحقوق، قسم الاقتصاد ، كلية الحقوق، جامعة طنطا ، سنة 2010، ص 299.

الوظيفي الذي يبين ما ينفق على كل نوع من الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والاسكان بغض النظر عن الهيئات والوحدات التي تتولى الإنفاق.

ولقد اقترح خبراء الأمم المتحدة في تقرير لهم تصنيف النفقات العامة تبعا للتبويب الوظيفي إلى أربع مجموعات أساسية من الوظائف هي:

المجموعة الأولى: وتشمل الخدمات العامة الرئيسية التي تقوم بها الدولة بصفتها صاحبة السيادة، وهي خدمات ضرورية لسير المرافق العامة وتتعلق بكيان الدولة، ويمكن تقسيمها إلى الاقسام الفرعية الأتية :

أ. الإدارة العامة : وتشمل أجهزة الدولة السياسية كالادارة المالية و السلك السياسي و الدبلوماسي.

ب. الدفاع الوطني : ويضم الجيش والطيران والبحرية والدفاع المدني ووزارة الدفاع.

ج. القضاء و الامن : ويضم المحاكم والشرطة والسجون .

المجموعة الثانية : وتشمل الخدمات الاجتماعية وهي تتضمن الخدمات اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية للافراد، ومثال ذلك الصحة والتعليم، والاسكان والضمان الاجتماعي والثقافة العامة.

المجموعة الثالثة : وتضم الخدمات الاقتصادية كافة الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي التي تقوم بها المنشات العامة مثل المشروعات الزراعية ومشروعات النقل و التخزين و الوقود و القوى المحركة و المواصلات و التموين و التجارة والسياحة والأثار.

المجموعة الرابعة : وتشمل الخدمات الأخرى وتتضمن بنود الإنفاق العام غير القابلة للتخصيص مثل فوائد الدين العام والمساعدات الأجنبية الاقتصادية واعانات لبعض الهيئات الأخرى.

ثانيا : التبويب حسب البرامج والانشطة والمشروعات في موازنة البرامج والاداء:

في ظل موازنة البرامج والأداء يعرف البرنامج بأنه : عبارة عن الأعمال المتوقع تنفيذها في اجال معينة باتخاذ اجراءات محددة يتم التعبير عنها في صورة نفقات تظهرها الموازنة العامة، ويعتبر البرنامج تقسيما فرعيا هاما للاختصاص الرئيسي، والبرنامج أحد مكونات الاختصاض الرئيسي ومثال ذلك ، برنامج التعليم العالي وبرنامج التعليم الثانوي وبرنامج التعليم الإعدادي وبرنامج التعليم الابتدائي ، حيث يمثل كل منها جزءا من الاختصاص الرئيسي وهو التعليم .

وبعد تحديد الادارة الحكومية التي ستقوم بتنفيذ البرنامج فإنه ينبغي تحديد مسئولية كل قسم من أقسام الادارة نحو تنفيذ هذه البرامج حتى يتم رقابة التنفيذ بطريقة فعالة.

ويجوز أن تنفذ الادارة الواحدة اكثر من برنامج، كما يجوز أن تشترك أكثر من إدارة في تنفيذ برنامج واحد، فمثلا برنامج لشباب يجوز أن تشترك فيه الإدارة المعنية بالشباب في كل من وزارة الشباب و التعليم والجامعات .

كما يعد التبويب حسب الأنشطة و المشروعات بمثابة نقطة الارتكاز بالنسبة للادارة، اذ تعتبر الأساس الذي ينبنى عليه اعداد تقديرات الموازنة كما أنها تخدم أهداف المحاسبة، وتساعد الأنشطة والمشروعات أيضا في إعداد التقارير عند تنفيذ الموازنة ومن ثم ينبغي مراعاة الدقة في اختيارها وتحديدها ،[1] ويعرف النشاط بأنه عبارة عن مجموعة من العمليات أو الواجبات التي تنفذ بواسطة المستويات الإدارية في التنظيم وذلك لتحقيق أهداف البرنامج .

[1] **جيهان عبد اللطيف الرفاعى** ، نفس المرجع السابق ، ص 306.

رابعا : التبويب الإقتصادي لموازنة البرامج والأداء :

يمثل التويب الإقتصادي أهمية بالغة في موازنة البرامج والأداء إذ أنه من المتطلبات الرئيسية لتخطيط والفصل بين النفقات الحكومية الجارية التي تنفق على البرامج الجارية التي تتمثل في الانتاج والخدمات الجارية ويحتاج تنفيذها إلى مجموعة من المشروعات، وتتميز النفقات الجارية بتكرارها بانتظام من سنة إلى أخرى لأنها ضرورية لسير المرافق العامة ولا تساهم في زيادة رؤوس الأموال العينية.[1]

أما النفقات الرأسمالية التي تنفق على البرامج الراسمالية تتميز بأنها غير متكررة و تتعلق بالثروة القومية وتخصص لتكوين رؤوس الاموال العينية، ومن امثلتها نفقات شراء الوحدات والألات واقامة المنشات والإضافات الرئيسية التي تؤدي إلى إطالة عمر الأصول الرأسمالية أو زيادة قدرتها وطاقتها.

وجدير بالذكر أنه عند رسم السياسات العامة للدولة يمد التبويب الاقتصادي بمعلومات هامة عند بحث أثر العمليات الحكومية المستقبلة على توزيع الدخل والثروة ، والطلب على السلع والخدمات والإنتاج والتجارة والعلاقات المالية والنمو والتنمية الاقتصادية .

الفرع السادس: الرقابة على تنفيذ ميزانية البرامج والأداء :

أ. اهمية الرقابة في ظل ميزانية البرامج والأداء: تمثل مرحلة الرقابة على الأداء، والتي تعني الاستفادة من المؤشرات التي وضعت للبرنامج اثناء التنفيذ وبعده، وفي ذلك نستطيع الحكم على جودة الخطة والتنفيذ كما نستطيع تحديد الجهة والسبب المباشر في نجاح البرنامج وكيفية التعامل مع أية

[1] **جيهان عبد اللطيف الرفاعي** ، الرقابة على الموازنة العامة للدولة ، نفس المرجع السابق ، ص 311.

مستجدات أو تأثير أية متغييرات قد تنشأ على الخطة المتبقية لتنفيذ البرنامج.[1]

وتتميز الرقابة في ظل البرامج و الأداء بأنها لا تقف عند حد المتابعة والمحاسبة بل تقوم بوظيفة الارشاد والتوجيه للاداريين التنفيذيين بما يكفل سلامة تنفيذ هذه البرامج بما تتضمنه من مشروعات وانشطة، والتأكد من أن الأعمال قد أنجزت وفقا لما هو مرسوم لها بالبرامج من حيث الحجم و النوع والوقت والتكاليف بما يتفق مع خطة العمل والخطة المالية، واستخدام الإعتمادات المالية استخداما فعالا بحيث يتم الصرف على مدى شهور السنة المالية وفقا للتوقيت الزمني الموضوع للخطة، مما تتيح العمل على توفير القدرة الفنية في الأداء والإنفاق بما يكفل إنجاز الأعمال على نحو فعال بشكل يجنب الوقوع في أخطاء أو انحرافات مع تحقيق التنسيق و التعاون والترابط على كافة المستويات الإدارية أفقيا ورأسيا.[2]

ب: مستويات الرقابة على تنفيذ موازنة البرامج والأداء: إن عملية الرقابة تبعا لطبيعتها تمارس تلقائيا حتى قبل تنفيذ الموازنة، إذ أنها تظهر في مواقع مختلفة بالنسبة للمراحل التي يمر بها إعداد وتحضير الموازنة وذلك وفقا لما يلي :

1- على مستوى الادارة : حيث تتجلى عملية الرقابة عندما تتولى ادارة الموازنة في وزارة معينة مناقشة وفحص ومراجعة التقديرات المقدمة من الأقسام والفروع التنفيذية التابعة لها، إذ تقوم بدارسة تلك التقديرات في ضوء مدة تنفيذ تلك الوحدات لخطة العمل و الخطة المالية أثناء السنة الجارية التي تعد خلالها التقديرات ونعني مقارنة الأداء والإنفاق الفعليين بما كان يجب أن يؤدي وأن ينفق.

---

[1] **اسماعيل حسين** ، موازنة البرامج و الاداء : المفهوم ، الفلسفة و الاهداف ، ملتقى موازنة البرامج و الاداء في الجامعات العربية ، دمشق ،25-27 يوليو 2004، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ص 15.

[2] **سوسن الشمراني**، موازنة البرامج و الأداء المفاهيم و التطبيق ، منشروات برنامج الماجستير في الادارة العامة ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة الملك سعود،2010، ص 31.

2- على مستوى الادارة المركزية للموازنة : أما المركز الثاني الذي تحتله الرقابة فيظهر على مستوى الادارة المركزية للموازنة، حيث يجري فحص و مراجعة التقديرات التي تنظمها خطة العمل والخطة المالية على أساس مراجعة البرنامج مقرونة بما يكفل دعم الادارة.

3- على مستوى السلطة التشريعية: أما المركز الثالث الذي تحتله الرقابة في مرحلة اعداد وعرض وتنفيذ الموازنة فيظهر على مستوى المراجعة التشريعية التي يقوم بها أعضاء اللجان المختلفة بالسلطة التشريعية.

على الرغم من مميزات ميزانية البرامج الاداء يعاب عليها صعوبة تحديد وحدات الأداء لبعض الانشطة، صعوبة توفير معلومات تفصيلية عن نشاطات الأجهزة الحكومية المختلفة لعدم وجود نظام دقيق للمعلومات لديها، ارتفاع تكلفة تطبيقها حيث تتطلب عدد من الموظفين ذوي خبرة في محاسبة التكاليف والمتابعة تركز على تحقيق الكفاءة في المشاريع قصيرة المدى، ولغرض تطوير الميزانية وتتفادي هذه العيوب اتجهت الفكر المالي إلى موازنة **نظام التخطيط المبرمج للموازنة.**

المطلب الثاني: نظام التخطيط المبرمج للموازنة : Planning Programming Budgeting System

ظهر نظام موازنة التخطيط و البرمجة لعلاج قصور موازنة البرامج والأداء في الربط بين الموازنات الفرعية للوحدات الإدارية والأهداف القومية، واقتصار موازنات البرامج والأداء على الأجل القصير فقط وعدم اختيار البرامج التي تدرج في الموازنة وفقا للطريقة العلمية لاتخاذ القرارات التي تقضي بالمفاضلة بين البرامج لاختيار أفضلها.

الفرع الأول : مفهوم نظام التخطيط المبرمج للموازنة :

افترض نظام التخطيط المبرمج للموازنة (PPBS) وهو يختصر بإسم موازنة البرامج أن مستويات وأنواع الأداء المختلفة يمكن ترتيبها و تحديدها كميا وتحليلها من الأجل الوصول إلى أفضل القرارات المتعلقة

بالموازنة، وقدم هذا النظام إطارا جديدا لاتخاذ القرار في عملية صياغة الموازنة العامة للدولة عن طريق عرض و تحليل الاختيارات المختلفة المتعلقة بالسياسات و الأهداف الطويلة الأجل والأساليب المختلفة لتحقيقها. [1]

ويتم التخطيط للمستويات المختلفة وفقا لنظام التخطيط المبرمج للموازنة، استنادا على هيكل البرنامج (Program Sturcture) الذي يضم رسالة متوافقة تعبر عن الاحتياج القومي، ودور وإتجاه الهيئة المعنية لتلبية هذا الاحتياج القومي والأنشطة المخطط لها لتوفير الحل، وفي ضوء نذرة موارد الدولة وزيادة الطلب على الموارد المتاحة لتلبية الحاجات المتعددة، فإنه يتعين على متخذي القرارات المتعلقة بالموازنة العامة أن يقوموا بالمفاضلة بين البدائل المتاحة من أجل تعظيم العائد من الإنفاق وترشيد الموارد.

ويعرف الأداء وفقا لهذا النظام" بمخرجات الهيئة المعنية حيث يتم ربط مخرجات الهيئة بالسياسات والأهداف طويلة الأجل عن طريق هيكل البرنامج"، ويعتبر منهج تحليل النظم أداة أساسية لتطبيق نظام التخطيط المبرمج للموازنة، مع التركيز على القياس الدوري لفهم مخرجات وعوائد وتكاليف الحكومة.

وهناك من يرى أنه يمكن إعتبار نظام التخطيط المبرمج للموازنة بمثابة نظام للمعلومات يهدف إلى تقديم المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات الادارية، وخاصة على المستوى الاستراتيجي الذي يتعلق بإهداف التنظيم الاداري وتغيراتها وبالموارد المستخدمة، وبالسياسات المتعلقة بالحصول عليها وترتيب استخدامها بصورة موضوعية.

ولعل هذا المفهوم يؤكد دور نظم المعلومات المحاسبية والإدارية في تخطيط

[1] **كريم نبيل مدحت سالم**، تقويم سياسات وزارة المالية المصرية للتحول نحو موازنة الأداء ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة ، قسم الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، سنة 2007 ، ص 59.

الموارد وترشيد الإنفاق، ولكن حتى يتم تحقيق هذا المطلب وحتى يمكن اعتبار موازنة التخطيط والبرمجة كنظام متكامل للمعلومات يجب توفر متطلبات أساسية هي:[1]

1- تبويب تكاليف قطاع الوحدات الإدارية الحكومية حسب البرامج اللازمة لتحقيق الأهداف العامة، وهذا يتطلب تحقيق الكفاءة على اتخاذ المقاييس الكمية، لتحديد مخرجات البرامج وكذلك التنبؤ بالتكاليف الخاصة بها.

2- التغلب على مشكلة عدم توافر البيانات الإحصائية لقطاعات النشاط الحكومي المختلفة واللازمة لعمل التحليلات الهيكلية المختلفة وإتخاذ القرارات.

3- تحديد الأهداف الرئيسية والتعبير عنها في صورة منتجات نهائية وهذا في حد ذاته يسبب مشاكل عديدة، منها تحديد الحجم الأمثل للإنتاج ودراسة العائد والتكلفة لكل نوع من أنواع تلك الخدمات، والأخذ في الاعتبار المقارنة بين التكلفة والعائد الاجتماعي.

الفرع الثاني :المقومات الأساسية لنظام موازنة التخطيط والبرمجة:

يعتمد هذا النظام في تحقيق هدف ربط البرامج الحكومية بالأهداف العامة للدولة وتقييم مساهمتها على المستوى القومي الاقتصادي والاجتماعي، وعدد من المقومات الأساسية التي تمثل المتطلبات الحدية لنجاح هذا النظام، وتتلخص المقومات الأساسية لهذا النظام فيمايلي :

أولا : صياغة الأهداف: ويقتضي ذلك التعرف على الأهداف العامة للدولة الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة صياغة هذه الأهداف في أهداف فرعية اكثر تحديدا ووضوحا، ثم إلى برامج رئيسية وفرعية

[1] **كريم نبيل مدحت سالم،** نفس المرجع السابق ، ص 61.

لتحقيق هذه الأهداف ثم تحليل البرامج والأنشطة وتحديد كمية الخدمات والسلع التي تقدمها الأجهزة الإدارية وهذا يقتضى تحديد الحجم الأمثل للوحدات الادارية وإمكانيتها ويرتبط ذلك بسياسة التسعير ونمط التوزيع والاعتبارات الاجتماعية.

وحتى يتم وضع هذه الأهداف موضع التطبيق العلمي ينبغي تحليلها إلى أهداف فرعية أكثر تحديدا ووضوحا كان يتم تحليل هدف التنمية الاقتصادية إلى أهداف فرعية في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، قطاع المرافق العامة وقطاع السياحة وهكذا، ويتم بعد ذلك ترجمة ما تم الإنفاق عليه من أهداف إلى مخرجات مطلوب تحقيقها تتمثل في كمية من السلع والخدمات ذات خصائص ومواصفات معينة.

ثانيا: تحديد البرامج و تقييمها: من أهم المقومات الأساسية لنظام الموازنة والتخطيط و البرمجة، التعرف على الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف والتي تتمثل في البرامج التي تخطط الوحدات الإدارية لإنجازها، ويقتضى ذلك التعرف على البرامج البديلة وحصرها، ويتطلب التعرف على التكلفة و العائد من كل برنامج لتحديد أثر كل برنامج على المستوى القومي و يجب أن يشمل التقييم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثا : تحديد المسئوليات: يقتضي تطبيق هذا النظام تقسيم الجهاز الإداري إلى وحدات ادارية مسئولة أو مراكز مسئولة وتحديد البرامج أو الانشطة التي تدخل في نطاق رقابة وإختصاصات كل مركز مما يبرز مشكلة التعارض بين متطلبات التخطيط من تبويب البرامج حسب الأهداف المخططة وبين متطلبات التنظيم من حيث الوحدات المسئولة عن تنفيذ برنامج معين .

رابعا: وضع معدلات و مؤشرات للاداء: يقتضى تطبيق هذا النظام صياغة ووضع معدلات ومؤشرات كأساس لتقييم أداء الوحدات الإدارية أو مراكز المسئولية وكذلك تقييم البرامج والأنشطة الحكومية،

وبالرغم من صعوبة وضع مثل تلك المعدلات في كثير من المجالات الإدارية إلا أنه ينبغي محاولة التغلب على هذه الصعوبات بالتحليل والدراسة لوحدات الأداء التي يتكون منها كل نشاط أو برنامج ومحاولة تطبيق الأساليب الحديثة في هذا المجال.

خامسا : توفير الكفاءات و الخبرات البشرية: يعتمد تطبيق هذا النظام على توافر الطاقة البشرية ذات الكفاءة والخبرة العالية في مجال التخطيط و اتخاذ القرارات وتقييم الأداء في مجال النشاط الحكومي وهذا يتطلب تدريب العاملين وتأهيلهم و تنمية قدراتهم بما يتفق ومتطلبات هذا النظام.

سادسا : نظام فعال للمعلومات: يعتمد تطبيق هذا النظام في مرحلة المختلفة على توفير البيانات والمعلومات الملائمة وبطريقة فورية عن الماضي والحاضر والمستقبل سواء كانت تتعلق بالسياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية أو بالموارد، والاستخدامات والامكانيات المتاحة لكل وحدة ادارية أو لكل برنامج أو نشاط .

سابعا :تهيئة الظروف و البيئة الملائمة: يعتمد تطبيق هذا النظام على خلق الظروف والبيئة المناسبة لتوفير عناصر النجاح من حيث رفع الروح المعنوية لدى العاملين ووعيهم بأهمية الصالح والمال العام وضع نظام سليم للحوافز وربط الأجر بالإنتاج.

المطلب الثالث: نظام الأساس الصفري ومقومات تطبيقه :

كانت أول اشارة عن نظام الأساس الصفري في سنة 1962 حيث ذكرت تعليمات قسم الزراعة بالولايات المتحدة الصادرة في ابريل والخاصة بتطبيق ذلك النظام " بأن كل البرامج سوف يعاد النظر فيها من نقطة الصفر، وليس على أساس التغيرات المتوقعة فقط بالنسبة لموازنة السنة الحالية، و بهذا فإن جميع برامج العمل لكل وكالة يجب أن تكون موضع فحص وتقييم دقيق، على أن يؤخذ في الاعتبار الحاجة الرئيسية للعمل المتوقع و المستوى الذي على أساسه يؤدي و ينفذ العمل والعوائد الممكن الحصول عليها والتكاليف اللازمة لذلك، وكذلك أهداف البرامج التي تم تحديدها لمواجهة

المشاكل والإحتياجات والتي قد تعتبر ذات أولوية مخفضة يجب أن يتم إعادة تقسيمها وفحصها."[1]

الفرع الأول: مفهوم ميزانية الاساس الصفري :

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للدارسة مشاكل الإدارة والموازنة في الدول النامية الذي عقد في سبتمبر عام 1967 بالدنمارك أن: " الأساس الصفري للموازنة (Z.B.B) Zero Base Budgeting هو أسلوب يفترض عدم وجود أي خدمات أو نفقات في البداية والأخذ في الإعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية للحصول على مجموعة من المخرجات، ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم فاعلية مسؤوليات النفقات الجارية المعتمدة وفقا لهذه الاعتبارت "[2].

كما عرفه **Taylor** هذا الأسلوب (Z.B.B) بأنه يعني تقييم جميع البرامج المشتركة وتقييم جميع البدائل وتحديد مستوى الأداء، فقد يؤدي بنا هذا التقييم إلى إعادة النظر تماما في جميع البرامج والمشروعات من جديد،سواء كانت برامج مشروعات جديدة لأول مرة أو برامج مشروعات قائمة بالفعل، ويتطلب ذلك تحليلا كاملا للبرامج والمشروعات وتعاونها مع المشروعات والمستويات المختلفة للمدخلات التي تلزم لإنجاز هذه البرامج والمشروعات.

ومن بين التعاريفات التي تناولت هذه الميزانية تعريف كل من " **شارل هـ. ويلسون** " و " **بيتر س. سارانت** "، إذ يعرفها الأول بأنها " أداة إدارية تهدف إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد المحدودة لتحقيق المزيد من الكفاءة في استخدام الموارد المحدودة لتحقيق أهداف محددة، بحيث يتم صياغة الأهداف في صورة قدر معين من المخرجات مع تحديد المدخلات اللازمة لتحقيقها،على أن يتم إختيار أفضل برامج تحقيق الأهداف مع تحديد مستويات بديلة للانفاق بحيث لا يقتصر

[1] **عبد الرحمن عبد الفتاح محمد**، استخدام الاساس الصفري في اعداد مزازنة الوحدات الادارية العامة كأداة لترشيد الانفاق الحكومي و زيادة فاعليته مع التطبيق على قطاع التعليم في جمهورية مصر العربية ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، سنة 1982 ، ص 46.

[2] **أنور عبد الخالق محمد صديق و محمود عمر باعيسى** ، استخدام اسلوب الاساس الصفري في اعداد الموازنات التخطيطية بمنشات الاعمال ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة ، م4 ، 1411 هـ، 1991م ، ص 211.

الإختيار بين البدائل ذات التكاليف الأقل.

أما " **سارانت**" فيعرفها بأنها " العملية التي تحقق التكامل بين التخطيط والميزانية والرقابة، فهي تحدد البدائل وأكثر الطرق كفاءة لتعظيم استخدام قدر معين من الموارد في تحقيق اهداف معينة ، أنها منهج اداري مرن يمكن من إعادة تخصيص الموارد بصورة رشيدة من خلال مراجعة وتقييم اعتمادات ومستوى أداء البرامج أو الأنشطة القائمة.[1]

ومن التعاريف نتخلص أن منطق ميزانية الأساس الصفري في رفض افتراض جمود محددات إتخاذ القرارات بصفة عامة وقرارات تخصيص الموارد العامة بصفة خاصة، الأمر الذي يقضي بإعادة تقييم البرامج القائمة بما يضمن القضاء على أسلوب الميزانية المتزايدة.

الفرع الثاني: خطوات اعداد الموازنة الصفرية :

إن أهم ما يميز **الموازنة** على الأساس الصفري هو التأكيد على جانب المشاركة بين المستويات الادارية ودورة إعداد هذه الميزانية تأخذ الشكل الدائري الذي تتدفق فيه المعلومات من القمة إلى أسفل Top-Down، ثم من أسفل إلى القمة Bottom–Up وهكذا، ويتضح ذلك من الخطوات الأساسية في إعداد الموازنة الصفرية والمتمثلة في:

الخطوة الأولى: التعرف بالهيكل التنظمي ومراجعته: تهدف هذه الخطوة إلى التعرف على الهيكل التنظمي والتحقق من مدى ملائمة تطبيق الموازنة الصفرية، واجراء اعادة التنظيم اذ تطلب ذلك ويدخل في هذه الخطوة التحديد الواضح للوحدات التنظيمية والوحدات القرارية، وتحديد الأهداف والمسؤوليات لكل وحدة ،ومعايير الأداء المناسبة لها، والبرامج والأنشطة الحالية التي تقوم بها ومستويات أدائها الحالي .

الخطوة الثاية : تحديد المجموعات القرارية أو الحزم القرارية : وترتبط بتحديد الأنشطة أو

[1] **محمد عمر ابو دوح** ، ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2006، ص144.145

الوظائف أو العمليات أو تصنيفها وتوزيعها طبقا للمستويات الإدارية المختلفة، وذلك لتتمكن المستويات الادارية من اتخاذ القرارات ووضع نظام للأوليات في ضوء الموارد و الأهداف المحددة، ويطلف على الأنشطة أو الوظائف أو العمليات اسم المجموعات أو الحزم القرارية[1].

الخطوة الثالثة: ترتيب المجموعات القرارية بعد تحليلها و تقييمها: يتم ذلك طبقا لاهميتها باستخدام تحليلات التكلفة والعائد، حتى تتمكن الادارة من تحقيق افضل توزيع ممكن للموارد المتاحة من خلال وضع أوليات للمجموعات القرارية، ويتم تخصيص الموارد وذلك بأن تجمع المجموعات القرارية من المستويات الفرعية للوحدات القرارية في تسلسل هرمي من أسفل إلى أعلى حتى المستوى الأعلى.

الخطوة الثالثة : فحص و تحليل و ترتيب المجموعات القرارية: يتم فحص وتحليل المجموعات القرارية بغرض ترتيبها ترتيبا تنازليا حسب الأولوية وتتضمن عملية الفحص، والتحليل التعمق في تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية والموارد اللازمة وكذلك تقييم مدى إمكانية وجدوى المجموعات القرارية في تحقيق هذه الأهداف مع الأخذ في الاعتبار الموارد التي يمكن توفيرها ومنفعة المجموعات القرارية للانشطة الأخرى في تحقيق الأهداف العامة.

الخطوة الرابعة: اعداد وعرض الموازنة: بعد أن يتم الانتهاء ترتيب والدمج الأفقى والرأسي للمجموعات القرارية يتم تجميع وإعداد موازنات تفاضلية للوحدات القرارية ، باستخدام المجموعات القراررية المقترحة من تشكيلة المجموعات القرارية لكل نشاط ولكل وحدة قرارية، و إعداد موازنات تشغيلية لكل برنامج فرعي أو رئيسي أو بتجميع المجموعات القرارية التفاضلية المدمجة افقيا ورئسيا حيث أن هناك مرونة كبيرة في العرض وإعادة العرض من خلال مراحل الدمج الأفقي والرأسي.

[1] **محمد خالد المهايني** ، الإتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة تجارب عربية مقارنة ، بحوث و دراسات المنظمة ا-لعربية للتنمية الادارية ، جامعة الدول العربية ، 2012، ص 56.

الفرع الثالث: المقومات اللازمة لتطبيق نظام الأساس الصفري :

أولا: اعداد معدلات الأداء على اسس علمية: معدل الأداء هو عبارة عن أسلوب ووسيلة تستخدم لتحديد كمية معينة من العمل خلال فترة زمنية مناسبة، ويعتبر وضع معدلات للأداء أحد المقومات الأساسية لنجاح تطبيق الأساس الصفري.

ثانيا: استخدام مفاهيم محاسبة التكاليف: يتطلب تطبيق الموازنة على الأساس الصفري استخدام مفاهيم محاسبة التكاليف حتى يمكن تحديد تكلفة كل نشاط بدقة ومقارنته بعوائده ليتم ترتيبه الترتيب السليم بين الأنشطة الأخرى.

ثالثا : تطوير نظام المحاسبة الحكومية: لنجاح تطبيق نظام الأساس الصفري فلابد أن تكون البيانات التي يتم الحصول عليها من الوحدات الحكومية تساعد على سهولة وسرعة التطبيق، وذلك من خلال تطوير أساس الاستحقاق، فصل التكاليف الجارية عن التكاليف الراسمالية ويجب أن تشملها عملية التطوير بحيث تمكن من حصر التكاليف الفعلية للانشطة والمشروعات لمقارنتها بالتكاليف المخططة بالموازنة.

رابعا : تسجيل الأداء الفعلي والتحليل النتائج : إن الرقابة الفعالة تتطلب إعداد تقارير حتى يمكن مقارنة الأداء الفعلي مع الأنماط المحددة مقدما لمعرفة الانحرافات، وتحليل النتائج[1] حتى يمكن معرفة الإنحرافات وأسبابها وبالتالي فإنه يجب على الادارة أن تقوم بتحليل النتائج التي حصلت عليها من التقارير، وذلك حسب احتياجات وقدرة كل مستوى إداري على تحليل النتائج للإستفادة منها في اتخاذ القرارات، فقد يتضح من تحليل النتائج أن الأداء الفعلي انحرف عن المخطط لعيوب بالأداء نفسه، وقد يكون المخطط مبالغ فيه مما أدى إلى صعوبة تنفيذه،وفي كلتا الحالتين فإن معرفة أسباب الإنحراف لها قيمتها في اتخاذ القرارات المستقبلية وكذلك معرفة أسباب الكفاءة لها نفس الأهمية.

[1] **عبد الرحمن عبد الفتاح محمد** ، استخدام الاساس الصفري في الموازنة ، ص 82.

خلاصة الفصل : يقصد بإصطلاح ترشيد الإنفاق العام، العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصادر التبديد و الإسراف إلى أدنى حد ممكن. ويهدف ترشيد الإنفاق إلى رفع كفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات. إن سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها هي خطوة أولى لوجود إنفاق عام رشيد، لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة إلى توافر ضمانات ومتطلبات ومنها ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم و إرادة سياسية قوية، مع كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها و العمل على التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة في ظل توفر نظام محاسبة ورقابة فعال، والإبتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص. ويعد تحليل التكلفة والعائد من التقنيات التي تساعد صناع القرار في تحديد العوائد و البدائل التي أمام صناع القرار، بحيث يستطيع أن يحيط بأثار تلك البدائل وبالتالي الوصول إلى البديل الذي يحقق مبدأ الكفاءة الاقتصادية. وقد تطور مفهوم الترشيد وفقا لمراحل تطور الموازنة من الترشيد عن طريق الرقابة إلى طريق البرامج والأداء، وأخيرا إلى ترشيد عن طريق ربط الموازنة بالتخطيط أي ترشيد تخطيط و برمجة.

الفصل الرابع:

تحليل مكونات التنمية واتجاهات الإنفاق الحكومي في الجزائر

للفترة 1990-2014

الفصل الرابع : تحليل متغيرات التنمية الاقتصادية واتجاهات الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة 1990-2014.

تمهيد :

كان لإنخفاض أسعار النفط لعام1986 أثر مدمر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، استمرت هذه الظروف لمدة تقارب عقد من الزمن، ارتفاع معدل التضخم واتساع نطاق الاقتراض من الخارج، وإنخفاض الاستثمارات العامة إلى أدنى مستوى6.2% في عام 1991. مع زيادة العجز في السنة المالية والذي بلغ ذروته عند **-8.3 %** من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993، كما سجل متوسط معدل النمو السنوي في الجزائر بين عامي 1986 و1994 بالكاد أكبر من الصفر (0.2%)، هذا ترجم إلى معدلات سلبية لكل فرد وزيادة كبيرة في الفقر.

حقق تكيف البرامج الاقتصادية المعتمد من السلطة التنفذية في مواجهة تلك التدعيات نجاحا في استقرار الأسعار مع تحسن أداء الاقتصاد الكلي بين عامي 1994 و2000، حيث انخفض معدل التضخم من 29 إلى0.3% والعجز المالي تغير من -4.4% من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض قدره 7.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، وانتعاش النمو إلى معدل متواضع قدره3.2 %. ومع ذلك كانت التكلفة الإجتماعية كبيرة حيث تم إغلاق أكثر من 900 مؤسسات عامة و خفضت القوة العاملة نحو40 **%**، وارتفعت البطالة من 24 % في 1994 إلى30 % في عام 2000، بالإضافة إلى ذلك فإن فاتورة الأجور انخفضت بمقدار النصف بين عامي 1989 وعام 2000.[1]

بعد العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000، تحسنت الأداءات الإقتصادية والمالية للجزائر بين 2001 و2014 مدعمة كما تشهد على ذلك الأداءات القوية للنمو الإقتصادي خارج المحروقات الذي تجره برامج الإنعاش ودعم النمو.

[1] تقرير البنك الدولي السنوي 2003.http://www-wds.worldbank.org .

المبحث الأول: تطور متغيرات التنمية الاقتصادية في الجزائر:

كان نمو الجزائر البالغ النشاط في السنوات الأخيرة مدفوعا بإنتاج عال من الهيدروكربونات والنشاط المتسارع في الخدمات والتشييد والأشغال العامة، أثر في تخفيض البطالة إلى النصف مع زيادة خلق الوظائف في قطاع الهيدروكربونات، رغم أن البطالة لاتزال مرتفعة فيما بين الشباب [1]، ومع ادراج برنامج استثمار عام طموح تم الإضطلاع به لمعالجة الحاجات الملحة للبنية التحتية والحاجات الاجتماعية.

الشكل رقم (4-1) تطور أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

منحنى اسعر النفط ، نمو الناتج ، الاستثمار العام ، الميزانية الجزائرية(80-2005)

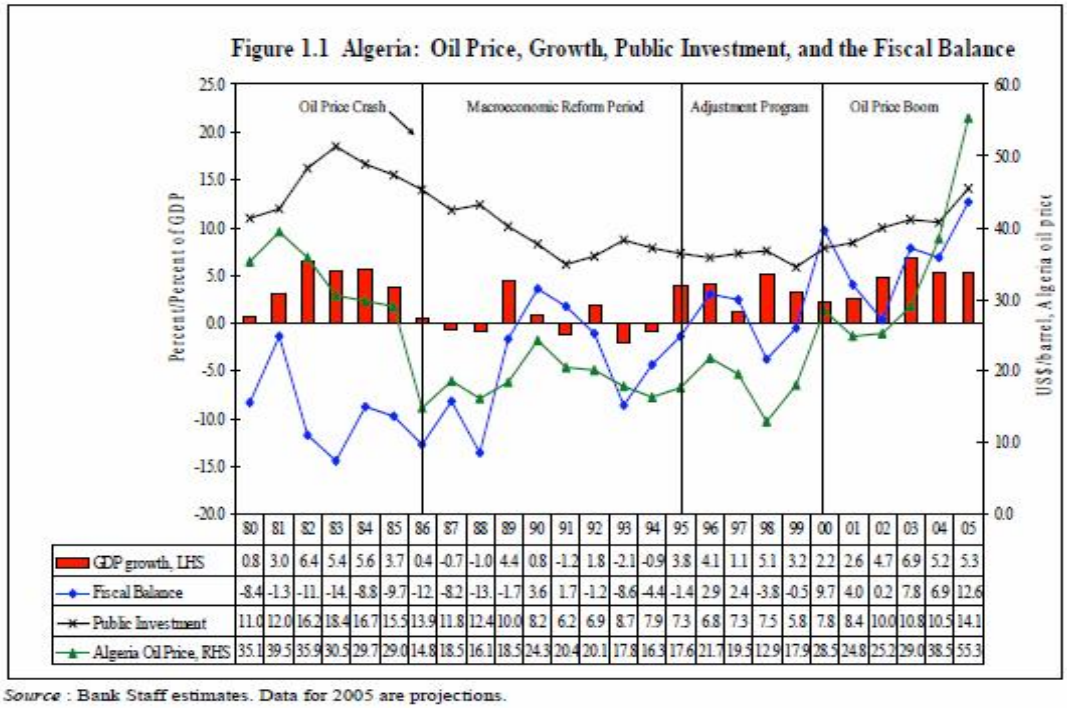

المصدر : Document of the World Bank, People's Democratic Republic of Algeria A Public Expenditure Review .Assuring High Quality Public Investment ,Report No.36270-DZ.August 15,2007.P3 http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf.

[1] **أضواء على الجزائر**، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي جويلية 2008 ، ص 55.
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2008/06/pdf/countrya.pdf

المطلب الأول : النمو الاقتصادي في الجزائر ومساهمة القطاعات الاقتصادية:

يرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بمساهمة القطاعات المختلفة في الأرباح والدخل والموارد الاقتصادية ومن خلال الفقرات التالية نتتبع أهم التغيرات في الاتجاه العام لنمو.

الفرع الأول : تطور الناتج المحلي الإجمالي و حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

أولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول رقم **(4-01)** نلاحظ أن معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي بلغ كمتوسط **2.3%** خلال الفترة (1990-2008). وقدر إجمالي الناتج الداخلي بمبلغ 10993.8 مليار دينار في سنة 2008، مسجلا ارتفاعا **18.1%** مقارنة 2007 على القيمة الإسمية و يتكون من أثر ارتفاع الاسعار بنسبة 15.4% ونمو حقيقي بمقدار 2.4%.[1]

كان الإنتعاش المسجل خلال سنة 2010 المميز بارتفاع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة **3.4%** متبوعا بتباطؤ في النمو الذي عاد إلى وتيرته سنتي2008 و2009، ويقدر إجمالي الناتج الداخلي 14384.8 مليار دينار في سنة 2001 بنسبة نمو قدرة بـ **2.4%**، كما عرف النشاط الاقتصادي تباطؤ سنة 2013، ويرجع إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات، بينما يبقى نمو حجم إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرا عند7.1%.

[1] تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر ، بنك الجزائر سنة **2008** ، ص 51.
.http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_102008_ar.pdf

جدول رقم (4-01) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي

للاقتصاد الوطني للفترة (1990-2014) **نسبة مؤوية**

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
RGDP	1.2	-1.2	-1.6	-2	-.9	3.84	3.8	1.1	5.1	3.2	2.1	2.7	4.7
NGDP per capita	34,1	17,8	7,53	18,2	24,2	20,5	6,01	0,21	11,5	20,0	0,97	5,07	12,48
	2003	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	
RGDP	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.43	3.28	2.47	3.06	3.42	3.38	
NGDP per capita	13,0	17,3	8,4	7,4	8.6	16.6	-11.4	17.9	17.9	6.8	3.8	2.7	

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على : الديوان الوطني للاحصائات

Copyright: ©IMF, 2015 Source: World Economic Outlook Outlook -

ثانيا: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي:

إنتقل الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد من 1543 دولار أمركي سنة 1994 إلى1795 دولار سنة 2000، مسجلا تحسن يفوق 16% في المعدل السنوي، ليرتفع إلى4996 دولار أمركي سنة 2008، ليبلغ سنة 2014 القيمة 5803 دولار أمركي، وسجل معدلات مقبولة منذ سنة 2008 بنسبة زيادة 16.6% و 17.9% سنة 2011 ليبلغ 2.7% سنة 2004.

يبقى معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل النمو الديمغرافي وهو ما جعل الدخل الفردي يواصل نموه بحوالي نقطة مئوية في الاجل الطويل، مما انعكست على الكثير من فئات المجتمع الجزائري خلال المرحلة الاخيرة، وذلك بسبب السياسات الاجتماعية المتبعة وسياسات التضامن الوطني وسياسات الأجور، حيث ارتفع معدل صافي الدخل الشهري في القطاع المنتج خارج الفلاح إلى**31755** دينار سنة 2013، بنسبة 1.76 مرة الدخل الوطني الأدنى المضمون، والشكل التالي يوضح تطور معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني مقارنة مع المعدل العالمي.

الشكل رقم (4-2) نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للاقتصاد الوطني والعالمي.

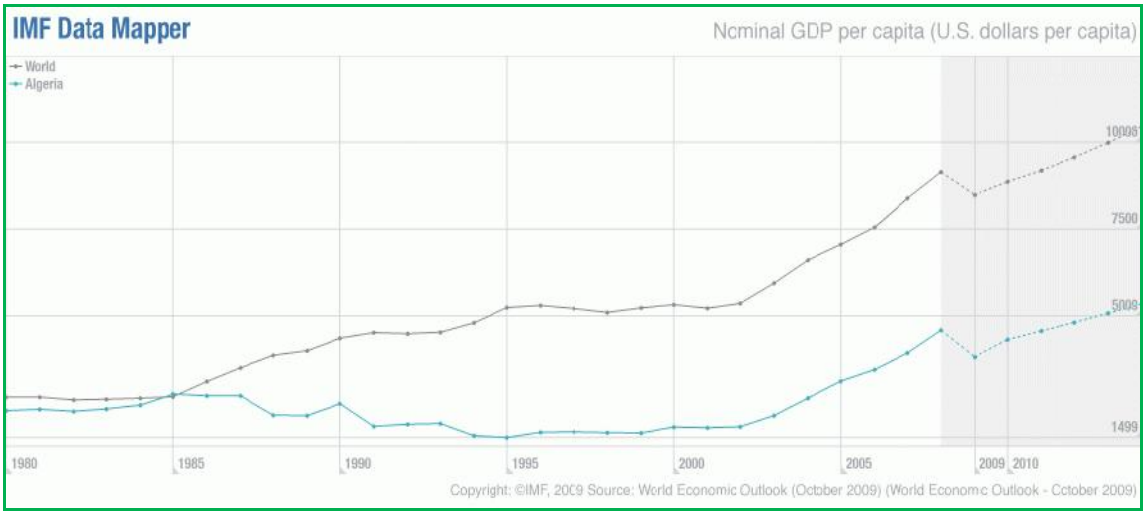

المصدر : موقع قاعدة بيانات الصندوق النقد الدولي:
http://www.imf.org/external/datamapper/index.php?db=FM IFM

المطلب الثاني : مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر :

يرتبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بشكل وثيق بقطاع الهيدروكربون، ويتميز هيكل إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة و خدمات الإدارة العمومية، حيث تمثلان معا أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج المحرقات55.3% نسبة محسوبة سنة 2012.[1]

على الصعيد القطاعي كان معدل النمو إجابي في القطاعات الإستراتجية خلال الفترة 1998-2007 ، و حقق قطاع الزراعة معدل نمو إجابي خلال الفترة لكنه اتصف بعدم الاستقرار والتذبذب مابين 2000 و سنة 2003. وحققت القطاعات الباقية معدلات نمو متقاربة. وفي سنة 2013 بإستثناء قطاع المحروقات الذي يعيش مرحلة ركود، حققت كل القطاعات الأخرى نموا إيجابيا، ويتميز كل من قطاع الخدمات المسوقة و قطاع الفلاحة بأداءات تفوق تلك المحققة في السنوات السابقة .

[1] **بنك الجزائر ، تقرير اكتوبر 2013 .**

الشكل رقم (4-3) **مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي**

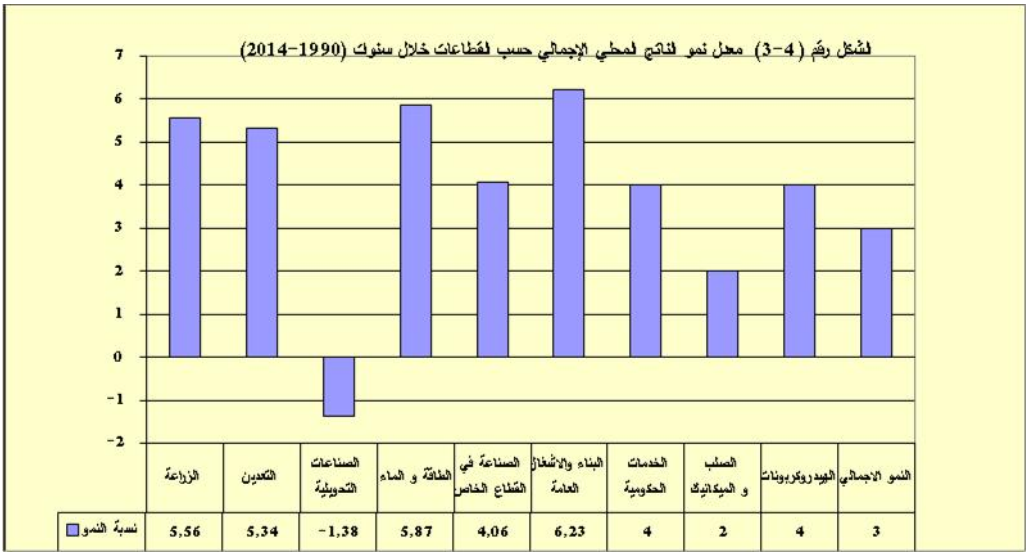

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على تقارير مختلفة لصندوق النقد الدولي.

أ. **قطـــاع الفلاحـــة:** يعـد قطـاع الفلاحـة هـو القطـاع الأكثـر تقلبـا، وبسـبب الجفـاف الشـديد سـجلت معـدلات الزراعيـة أدنـى مسـتوى لهـا 0.4% (1990-1995)، ثـم مـا لبـث أن شـهد متوسـط معـدل نمـو ارتفعـا باسـتمرار حتـى بلـغ 4.87 % خـلال الفتـرة (2002-2005)،سـجلت الفلاحـة فـي سـنة 2008 اسـوأ اداء لهـا و تراجعـت قيمتهـا المضـافة بنسـبة 5.3% وفقـدت10.3 نقطـة مقارنـة مـع سـنة 2007، ويرجـع السـبب الأسـاس فـي انخفـاض إنتـاج الحبـوب الـذي إنتقـل مـن 43 الـى17 مليـون قنطـار فقـط تراجـع بـ - 60.5 %بسـبب الظـروف المناخيـة المتقلبـة.

سـمح الموسـم الفلاحـي 2011-2012 بإسـتئناف النمـو القـوي لأهـم الحمـلات الانتاجيـة الفلاحيـة، ممـا انعكـس علـى قيمتـه المضـافة بنسـبة 7.2% ويبقـى القطـاع مـرتبط بتسـاقط الأمطـار والأسـعار الـدنيا المضـمونة للمنتوجـات الاسـتراتجية الحبـوب والحليـب، وترتـب مسـاهمة قطـاع الفلاحـة فـي مركزهـا الرابـع بـين القطاعـات الخمسـة الأولى في الاقتصاد الوطني .

الشكل رقم (4-4) يوضح مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية سنة 2003.

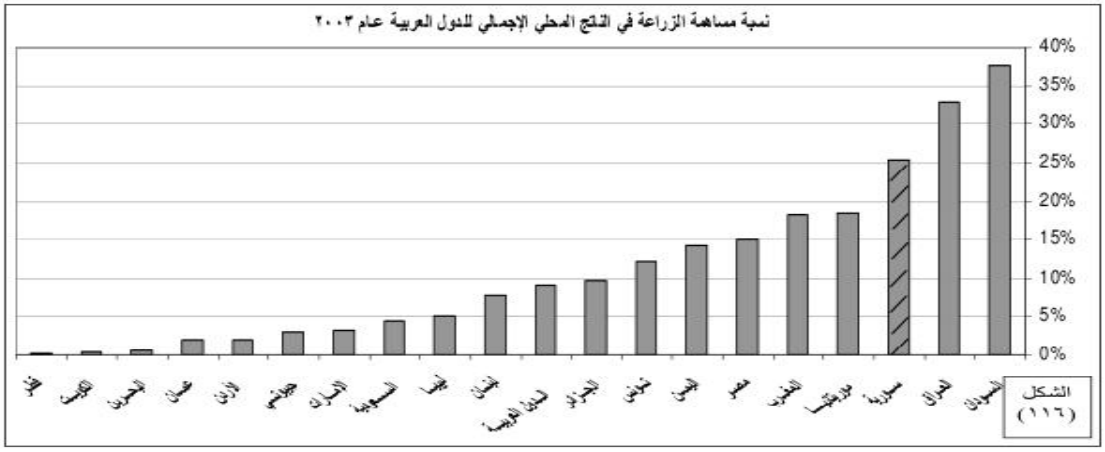

المصـدر: نبـال قصـبة ، اثـر الإنفـاق العـام فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي فـي سـوريا خـلال الأعـوام 1994-2003. قسم الاقتصاد و التخطيط ، جامعة دمشق ، 2006.

ب. قطـــاع المحروقـــات: دخـــل قطـــاع المحروقـــات فـــي ركـــود ســـنة 2006، وواصـــل اتجاهـــه التنـــازلي لقيمتـــه المضـــافة، حيـــث تراجعـــت القيمـــة المضـــافة لهـــذا القطـــاع فـــي ســـنة 2010 بـــ 2.6% فـــي الحجـــم، وارتفعـــت قيمتـــه بـــ 34.5% انعكاســـا لارتفـــاع متوســـط ســـعر برميـــل البتـــرول الخـــام بواقـــع 80.15 دولار مقابـــل 62.26 دولار ســـنة 2010، وارتفـــاع متوســـط ســـعر الغـــاز الطبيعـــي مـــن 6.6 دولار إلـــى8.4 دولار لكـــل مليـــون وحـــدة حراريـــة بريطانيـــة (BTU) ، رغـــم ارتفـــاع الحجـــم المصـــدر المتعلـــق بالشـــركة الوطنيـــة بـــ0.3% إلـــى أن الانخفـــاض القـــوي 26.1% مـــن صـــادرات الشـــريكات الاجنبيـــة المشاركة، اثر على مساهمة القطاع في إجمالي الناتج الداخلي.

تواصـل انخفـاض اداءات قطـاع المحروقـات و سـجل مؤشـر إنتـاج المحروقـات انخفـاض جديـد قـدره 6.6 % فـي 2012 وهـو اقـوى ركـود منـذ 2006. فقـدا القطـاع مـا يزيـد عـن ربـع قيمتـه المضـافة 29.5% فـي غضـون 8 سـنوات ففـي سـنة 2013 تراجـع بـ 5.5 %. وهـو اكبـر انخفـاض للعشرية نظرا لاستمرار تباطء الاقتصاد العالمي.

ج. القطاع الصناعي : منذ سنة 2008 سجل القطاع الصناعي نموا أعلى من نمو إجمالي الناتج الداخلي وسجل بذلك قطيعة مع الإتجاه التنازلي للعقدين الماضيين، نمت قيمته المضافة بنسبة 4.4% لتبلغ 483.0 مليار دينار، على رغم من هذا التسارع تعتبر الصناعة أضعف القطاعات المساهمة في إجمالي الناتج المحلي 4.39 % في 2008 مقابل 6.35% في 2004، ويستمر الوزن النسبي للصناعة في التناقص منتقلا من 7.2 % من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2011 إلى6.9% سنة 2012.

جددت الصناعة العمومية فضلا عن قطاع الكهرباء الذي ينمو بشكل منتظم لتلبية الطلب القوي للقطاعات الاقتصادية والأسر عهدها مع النمو بالنسبة لمعظم أنشطتها، خاصة في نشاط الصناعة الغذائية والمناجم والمقالع.

خارج المحروقات حقق الإنتاج الصناعي العمومي أداء جيدا، حيث نَمَّى بنسبة 4.3% سنة 2008 مقابل تراجع بنسبة 0.3% في 2007. يسجل هذا التوسع قطيعة و يمثل أقوى نمو صناعي منذ سنة 2000، ولكن بمؤشر متوسط يساوي 76.3 نقطة، وهو مايُبقى مستواه دون المستوى المسجل في سنة الأساس100 في 1989.

مع ذلك يجب أن لا يغطي هذا الأداء المعتبر على حالة سوء الهيكلة التي يوجد عليها القطاع الصناعي، فقد تم إنشاء 273 مؤسسة عمومية في سنة 2008 مايعادل 5.4 %، وفي المقابل تم إغلاق629 مؤسسة صناعية منذ 2000، كما أن خمس عدد المؤسسات الذي يساوي 3184 قد توقف عن النشاط .

منذ سنة 2000 و على أساس سنوي زاد الإنتاج الصناعي العمومي بنسبة 0.9%، و حققت الصناعة خارج المحروقات نمو بنسبة 0.2% في حين تراجعت الصناعة المعملية بنسبة 2.9%، لا تتعدى طاقات الإنتاج الصناعي العمومي المستعملة نصف الطاقات المتاحة، وتوجد ثلاث قطاعات نشاط

فقط من بين قطاعات النشاط الصناعي تستعمل طاقة انتاجها الممكن، ويتعلق الأمر بكل من المحروقات 95.5%، والمناجم 72.1% ومواد البناء 72.7%.[1]

تواصل الصناعات العمومية للنسيج والجلود وكذلك صناعة الخشب بإستثناء الفلين تدهورها وتوجد في حالة ركود منذ عشرية، إختفى عدد كبير من المؤسسات في هذه الصناعات، سواء بسبب الخوصصة أو التصفية، كما أن قطاعات مهمة تسجل نموا سالبا برقمين الصناعات المعدنية و الحديدية والمكانيكية والإلكترونية والكهربائية ISMMEE والكيمياء.

إن التنويع الضروري للموارد يتطلب إعادة بعث النسيج الصناعي و تكثيفه وإنعاش الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، وهما عاملان ضروريان لضمان نمو مستدام وتلبية الحاجيات الأساسية للأمة.

د. قطاع البناء والأشغال العمومية : تتأكد ديناميكية هذا القطاع الذي تغذيه نفقات التجهيز المعتبرة للدولة ، ويواصل هذا النشاط تحقيق نتائج جيدة، حيث استقر نموه على أساس الحجم عند 9.8% في سنة 2008 وهي الوتيرة التي تم تسجلها في سنوات سابقة. انخفضت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومي في الثروة الوطنية بـ 0.1 نقطة سنة 2008 لتستقر عند 8.8 % وتبقى بذلك في المركز الثالث بين القطاعات بعد المحروقات والخدمات. وتبقى الزيادة السنوية المتوسطة في القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية عند 9.6 % خلال الفترة 2004-2008. واصل قطاع البناء والأشغال العمومية ارتفاعه بوتيرة 6.6% سنة 2013 بتراجع نتيجة لانخفاض الاستثمارات العمومية -16.7% من نفقات التجهيز ولانتهاء الأشغال الكبرى للبنية التحية (الطريق السريع ، الميترو والسكانات، فحسب معطيات وزراة السكن والعمران تم تسليم 276900 مسكن في 2013).

ج. قطاع الخدمات: مع تحقيق قطاع الخدمات المسوقة أداء مقبول، تراجع إلى6.9% في سنة 2010،

[1] ملخص من تقارير مختلفة لبنك الجزائر .

لكن يبقى هذا النمو أقوى من نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، يساهم هذا القطاع بنسبة 21.9% من القيمة المضافة الإجمالية و33.5% من القيمة المضافة خارج المحروقات في جر النمو، ويبقى ثاني اكبر مساهم في خلق الثروات والأول في الإنتاج خارج المحروقات.

حافظ كل من توزيع السلع بصفة عامة تجارة الجملة والتجزئة وكذلك نشاط النقل على مستواهم العالي من النشاط، بسبب إرتفاع الإنتاج الفلاحي وواردات السلع التي ازدادت بنسبة 4% بواقع 38.89 مليار دولار(fob) في سنة 2010. من ناحية أخرى تم إنشاء 51.9 % من إجمالي المؤسسات المنشاة خاصة بقطاع الخدمات (تجارة ، فندقة ، نقل و اتصالات) وتمثل تلك المتعلقة بالتجارة و التوزيع الأغلبية بـ 44.1%، كما واصلت الخدمات المصرفية نموها القوي، كما يولد نشاط الخدمات المسوقة ما يقرب ربع تدفق الثروة 23.1 %.

د. قطاع التجارة الخارجية : إن وضع الاقتصاد الجزائري وافاق تَطْوره يرتبط بشكل مباشر بطبيعة التجارة الخارجية واتجاهاتها وبنيتها، فالتجارة الخارجية دور هام في التنمية الإقتصادية، حيث يتم بواسطتها توفير مستلزمات الإنتاج والبناء وتلبية الحاجات الإستهلاكية العامة والخاصة المتزايدة، وفي الوقت نفسه عن طريق الفوائض المحصلة من تصدير المنتجات والمواد الأولية في عملية النمو الاقتصادي بصورة واضحة.

إن الدور البارز للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في الجزائر يدل على طبيعة البنية الاقتصادية وشدة ارتباط التنمية بالعالم الخارجي، فتتحرك نسبة 44% من الناتج المحلي الإجمالي خارج الحدود، في حين تتراوح هذه النسبة في البلدان المتقدمة مابين 10% و20 % .

كما يعبر التركيب السلعي للصادرات عن أهمية طبيعة البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، فكلما تنوعت مكوناته وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، كلما دل ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها الصادرات وتحقيق الفوائض

وتأثيره الإيجابي على النمو[1].

وتشكل صادرات النفط والغاز 98% تقريبا من صادرات البضائع، وهي نسبة مرتفعة جداً حسب المعايير الدولية، وتبقى صادرات السلع خارج المحروقات جد متواضعة بواقع 0.97 مليار دولار سنة 2010، خصوصا وأن الموارد المشتقة من المحروقات تشكل القسط الأهم بالنسبة لهذه الصادرات. يجب أن تتجه استراتيجية التصدير نحو الإقلال من تصدير المواد الخام لأن الطلب عليها غير مرن والاتجاه نحو تنويع الصادرات.

الشكل رقم (4-5) نسبة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات لبعض الدول النفطية.

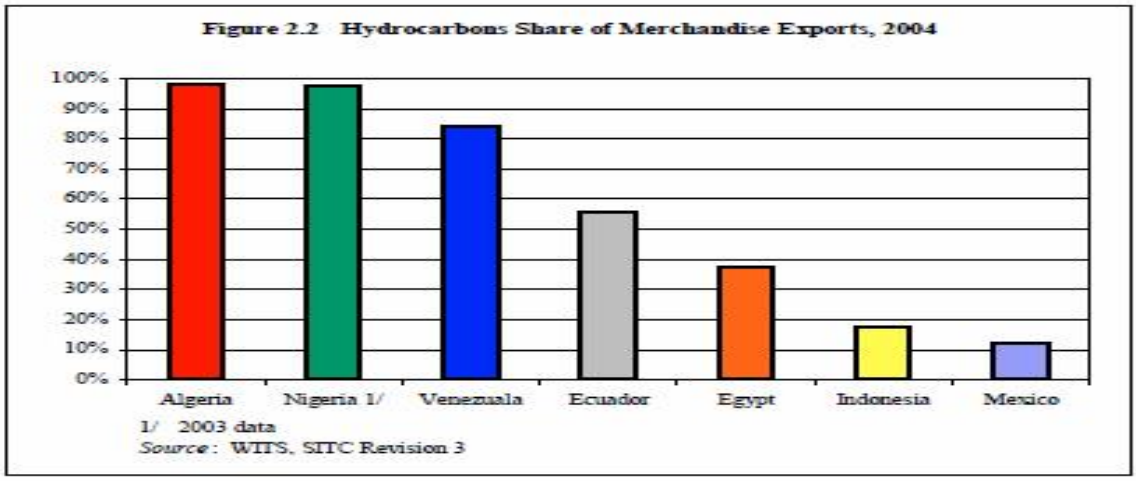

المصدر : محمد محمد صالح جمعة ، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2014، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد و التخطيط ، جامعة دمشق ، 2001. ص112.

أما بالنسبة للتركيب السلعي للواردات، فتتجه نحو المحافظة على التوزيع المستقر للواردات من الموارد الخام والمواد نصف المصنعة و المواد المصنوعة. تواصل نمو واردات السلع والخدمات، الذي ازداد بمعدلات أعلى من 2.4 % سنة

[1] **محمد محمد صالح جمعة** ، السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2014، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد و التخطيط ، جامعة دمشق ، 2001.

2010، بنسبة31.3% من إجمالي الناتج الداخلي. حسب معطيات الجمركية توجه أكثر من 67.8% الواردات نحو النشاط الانتاجي وتبقى 29.8% من سلع التجهيز الصناعة البند الأول لواردات السلع.

المطلب الثالث: الإتجاهات الإنفاقية لنمو الناتج المحلي الإجمالي :

تتكون الإتجاهات الإنفاقية من مجموع إجمالي الاستهلاك بشقيه العام والخاص ومجمل الاستثمارات المحلية بشيقها، وصافي التعامل مع العالم الخارجي، إضافة إلى الادخار الذي يعبر عن الجزء المتبقي من الدخل بعد تنزيل الاستهلاك منه.

اولا : الاستهلاك :

بلغ متوسط معدل نمو الاستهلاك الإجمالي 3.3% للفترة 2001-2005 وتراجع متوسط نمو الاستهلاك الخاص من 3.9% إلى3.1 %، وانخفض متوسط معدل نمو الاستهلاك العام من 5% إلى4.6% لنفس الفترة ، وتراجعت نسبة الاستهلاك الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10% من 55.3%(2003) إلى43.1%(2007)، ويعود تراجع نسبة الإستهلاك الخاص إلى الناتج من 55% إلى43%. واصل الاستهلاك النهائي للادارات العمومية وكذلك الاسر في التزايد بوتيرة سريعة في سنة 2010 بـ 6.2% و 5.6% على التوالي، مقارنة بسنة 2009.

يعبأ الاستهلاك النهائي 40% من الموارد الإجمالية بواقع 6322.1 مليار دينار. وازداد الاستهلاك الفردي لدخل الأسر بشكل معتبر3.6% في الحجم، علما أن الزيادة الطبيعة للسكان تقدر بـ2% سنة 2010، وبحساب نصيب الفرد من الإستهلاك التي تعكس زيادة رفاهية الفرد كتعبير على حصيلة التنمية، فنجد أن نصيب الفرد من الإستهلاك قد إرتفع من 1235 دج سنة 1990 إلى2236 دج سنة 2014.

ب. الاستثمار:

بلغ وسطي معدل النمو السنوي للإستثمار الإجمالي خلال فترة (1990–2000) – 1.5%، وتزايد حتى بلغ نحو 6.1% عن الفترة (2001–2007)، ويعود ذلك نتيجة للإجراءات التي قامت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار، سواء من حيث تخفيض الشرائح الضريبية على الدخل أو من حيث السياسات الاقتصادية المحفزة للقطاع الخاص لأداء دورها في عملية التنمية، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإقامة المشاريع التنموية.

فقد تضاعف الإنفاق الإستثماري (770) مليون دينارعام 1998 إلى(1344) مليون دينار في عام 2003 وبلغ (3220.4) عام 2007.[1] حقق الإستثمار الإنفاقي مستوى عال خلال فترة طويلة 40.4% من إجمالي الناتج الداخلي، وهو معدل أعلى بوضوح عن المعدل المتوسط للدول الناشئة وفي طريق النمو29.5 %من إجمالي الناتج الداخلي سنة 2008.

د. صافي التعامل مع العالم الخارجي :

يعكس صافي التعامل مع العالم الخارجي الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات تحسنا في وضع في القطاع الخارجي، كان معدل نمو الصادرات الوسطي الفعلي أقل من 2.3% سنوياً، في حين كان وسطي معدل نمو المستوردات 1.2%، وكانت نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين23% إلى 25.6%، بينما كان وسطي نسبة الصادرات إلى الناتج من 23% إلى35% خلال السنوات 2003-2007. ويلاحظ من البيانات أن هناك تذبذبا وعدم استقرار في حجم الصادرات الجزائرية وكذلك نسبة هذه الصادرات إلى الناتج المحلى الاجمالي .[2]

---

[1] International Monetary Fund , Algeria: Statistical Appendix , IMF Country Report No. 08/102, March 2008.

[2] المرجع السابق. اضافة إلى اعدادسابقة ، IMF Country Report Report No. 08/102, March 2008.

المبحث الثاني : تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014 :

تعكس النفقات العامة دور الدولة و تطورها وقد تعددت أنواعها و إزداد حجمها بشكل متوازن مع تطور دور الدولة من الحارسة إلى المتدخلة، مما إنعكس على النشاط المالي للحكومة ، وبما أن الجزائر إنتهجت سياسة غُلب فيها القطاع العام، أخذت النفقات العامة الدور الكبير في النشاط الاقتصادي .

المطلب الأول : تطور حجم النفقات العامة للفترة 1990-2014 :

بلغت النفقات الإعتيادية الجارية سنة 1990 (140.012) مليون دينار وإرتفعت إلى(195.300) مليون دينار جزائري سنة 1991، وهذا يعني أنها زادت بنسبة كبيرة28.31%، وفي السنوات التالية سجلت النفقات الجارية 503.950 مليون دينار جزائري سنة 1993 وبمعدل نمو قدره 34.93 %، لترتفع سنة 1998 إلى980221 مليون دينار جزائري. و رغم إبرام إتفاقيات التثبيت و التعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لم تكن عائق أمام الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت وبمعدل نمو سنوي مركب للفترة (1990-1998) قدره (24.13%).

وكان ذلك انعكاسا لتحسن الايرادات العامة بسبب الارتفاع المحسوس في أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990، متجاوزا 10 دولار أثناء الازمة البترولية 1986. بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة و المتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية، واستمرار عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة.

حيث تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية و التي انتقلت من76 مليار دج سنة 1994 إلى124.4 مليار دج سنة 1996، كلها مولت من النفقات العامة للدولة، وهذا ما تؤكده نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات التي قدرت بـ 27.6% سنة 1995 و 22.6% سنة 1996.

ومع إنطلاق مشروع الإنعاش الاقتصادي (1999-2004) ومشروع دعم النمو

الاقتصادي (2005- 2009)، حيث تم تخصيص ميزانية إنفاقية ضخمة قدرت بـ7 ملايير دولار لمشروع الإنعاش الاقتصادي موزعة على سنوات المشروع ، و50 مليار دولار لمشروع دعم النمو الإقتصادي موزعة على سنوات المشروع . وموازنة مع ذلك ارتفعت أسعار البترول من17.97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى حوالي 38.27 دولار للبرميل سنة 2004، كما شهدت 2006 التسديد المسبق للديون الخارجية وتم تخفيضها إلى حوالي4.7 مليار دولار وهي ديون تجارية لدى نادي لندن.

كل هذه العومل ساهمت في رفع و تيرة الإنفاق العام من1098576715 ألف دج سنة 1999 إلى1251794176 ألف دج سنة 2001، وبنسبة تراجع 0.30%عن سنة 2000، وكان متوسط معدل نمو النفقات العامة لسنوات 2002 إلى2007 يساوي 16%، واستمرت النفقات العامة في التزايد لكن بتراجع متوسط معدل النمو السنوي حيث بلغ 10% سنة 2010. وبمعدل نمو سنوي مركب لسنوات 1999- 2014 قدره 13.82%.

المطلب الثاني : تطور هيكل الإنفاق العام الإجمالي في الجزائر:

مثلت النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، حيث قدر متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة بـ 61 %، ويرجع هذا الإرتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي .

وفي المقابل سجلت النفقات التجهيز ما نسبته 39 % من إجمالي الإنفاق العام، وقد عرفت ارتفاعا في نسبتها من21.7 % من حجم الإنفاق الإجمالي سنة 1998 إلى 51.23 % سنة 2006 ، لتتجاوز هذه النسبة 50 % سنة 2009 وهو تطور ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة منذ سنة 2001 تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي الإستثماري.

والملاحظ أنه هناك تحول واضح لصالح نفقات التجهيز ابتداء من سنة 2005 إلى غاية2008 ، وهي فترة البرنامج التكميلي للإنعاش الإقتصادي، حيث أنه وبالرغم من بقاء النفقات الجارية تفوق النفقات الرأسمالية بعد سنة 2010، إلا أن معدل النمو السنوي المركب لنفقات التسيير قدر للفترة 1990-1998 بـ 31.94 %، مقابل معدل نمو سنوي مركب قدره 12.38% لنفقات التجهيز، هذا التباعد إنحصر للفترة 1999-2014. مسجل معدل نمو سنوي مركب قدره 17.85 %، 16.95% لنفقات التسيير و نفقات التجهيز على التوالي، مما يؤكد عزم القائمين على تنوعين الاقتصاد الجزائري وإحلال الواردات من خلال تفعيل الإستثمار.

الشكل رقم(4-6) هيكل النفقات العامة في الجزائر:

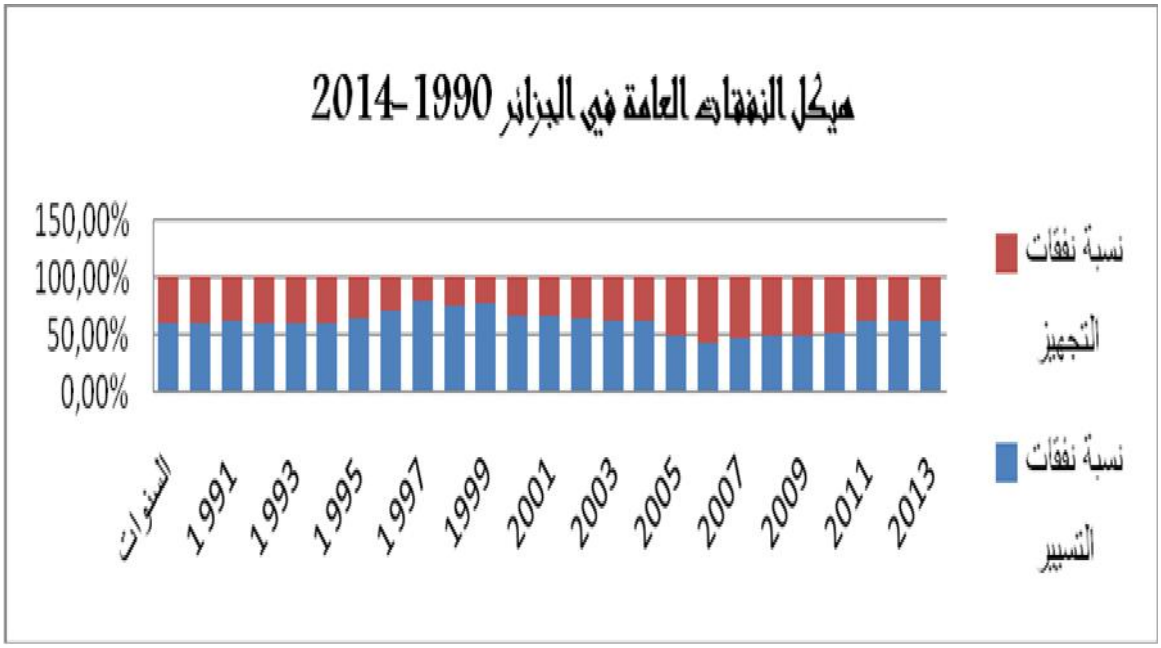

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على القوانين المالية 1990-2014.

كما بلغ وزن النفقات العمومية ضمن إجمالي الإنفاق الداخلي (امتصاص) نسبا معتبرة حيث إنتقل من 31.4% في 1999 إلى44.8 % في 2011 و إلى50% سنة 2012. ومن باب المقارنة تقدر هذه النسب في المغرب بـ 24.9 % في 2010 و 26.9% في 2011 وفي تونس بـ 22.8% و 26.3 % في 2010 و 2011. على التوالي .

الجدول رقم (4-2) مجموع النفقات بالنسبة إلى إجمالي الإنفاق الداخلي.

	2001	2002	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع النفقات / إجمالي الإنفاق الداخلي	36,6%	38,0%	39,5%	42,7%	47,0%	42,4%	40,9%	44,8%	50%
النفقات الجارية / إجمالي الإنفاق الداخلي	22,1%	23,9%	23,1%	23,0%	24,9%	22,9%	23,8%	29,7%	34,4%

المصدر : تقرير بنك الجزائر سنة 2012.

والمسجل أن 44.8% من مجموع النفقات لمجمل الأعوان الاقتصاديين في سنة 2011 قد تم من طرف الدولة. حيث إرتفعت هذه الحصة بحوالي 19 نقطة مئوية بين 1999 و2012، تحت تأثير ازدياد نفقات التسيير العمومية التي قفزت حصتها في الإمتصاص من متوسط قدره 23.8 % بين 1999 و2010 إلى 34.4% في 2012 .[1]

الفرع الاول : هيكل النفقات الجارية خلال الفترة 1990-2014:

تعتبر النفقات الجارية المساهم الأكبر في زيادة النفقات الكلية والتي أصبح مستواها يمثل مايقارب 1.7 مرة من مستواها في سنة 2014 مقارنة مع 2009 وتجسد ذلك في مكوناتها، فقد عرفت التحويلات الجارية زيادات هامة بسبب الزيادة في الإعانات الاجتماعية والتحويلات إلى الأسر نقدا أو عينا للتخفيف من الأعباء المالية المتعلقة بمخاطر إجتماعية معينة أو الإحتياجات المحددة، بالإضافة إلى ارتفاع النفقات على الخدمات الإدارية بهدف تحسين فرص وصول المواطنين للخدمات العامة وبأفضل جودة في ايطار عمل الحكومة على تحديثها وعصرنتها بما يتناسب ومتطلبات التنمية.

[1] التقرير السنوي بنك الجزائر 2012 ، و تقرير نوفمبر 2013.

وقد ارتفعت التحويلات الجارية بسبب ازياد تكفل الحكومة بتعويض المتضررين من الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الإعانات الموجهة للمواطنين لتوفير السكن اللائق لهم والقضاء على السكن الهش، وتحسين الرعاية الصحية والقضاء على الأمية وكذلك المنح الموجهة للفئات المعوزة حيث إرتفع عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن وكذا من التعويض على الأنشطة ذات المنفعة العامة، بالإضافة إلى هذا ارتفعت قيمة المنحة الجزافية لتضامن من 1000دج إلى3000 سنة 2007.

وفيما يخص كتلة الأجور مثلت نسبة 31.2 % من إجمالي الإنفاق الحكومي سنة 2000 ، لترتفع إلى33% سنة 2010. ويعود السبب في ارتفاعها إلى التعديلات التي اجريت على الحد الأدنى المضمون للأجر حيث إرتفع من6000 دج سنة 2000 إلى8000 دج سنة 2001، ثم إلى10000 دج سنة 2004 ليصل إلى 15000 دج سنة 2010.

كما عرفت شبكة الأجور في الجزائر سنة 2008 تعديلات هامة نتج عنها اعادة تصنيف سلم الأجور حسب المستوى التعليمي، وكذا بدأ صدور القوانين الخاصة بكل قطاع في الوظيف العمومي، وهو ما ترتب عليه زيادات في أجور موظفي القطاع الحكومي سواء الأجر القاعدي أو المنح والعلاوات، وترتب على هذه الزيادات اثر مالي رجعي ابتداء من أول جانفي 2008. ماجعل سنة 2010 تشهد زيادة في النفقات على الأجور بنسبة 32.73% مقارنة مع سنة 2009 حيث عرفت هذه السنة دفع النسبة الأكبر من مخلفات الأجور والمنح لموظفي القطاع الحكومي.[1]

[1] **شعبان فرج** ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام و الحد من الفقر– دراسة حالة الجزائر (2000–2010)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2011، ص 236.

ومن بين الأسباب التي ساهمت أيضا في زيادة النفقات الحكومية على الأجور هي الإرتفاع في عدد مناصب الشغل المستحدثة في القطاع الحكومي والتي عرفت هي الأخرى زيادات مهمة خاصة في إطار الصيغ الجديدة للتشغيل كعقود ما قبل التشغيل وعقود الادماج ، الأمر الذي جعل النفقات على الأجور تنمو بمعدلات متزايدة حيث ارتفعت من 11.6 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات سنة 2006 إلى15.6 % في عام 2010.

سجلت النفقات الجارية إنخفاض قدره 12.1% سنة 2013 مقابل ارتفاع بـ 23.3% في 2012 و بـ 45.9% في 2011. ونتج اساسا هذا الانخفاض عن الانخفاض في التحويلات الجارية، وبقدر أقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين، كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور.

الجدول رقم (4-3) مكونات إجمالي نفقات الميزانية للفترة 2000- 2013.
في الملحق الاحصائي .

الفرع الثاني : تطور النفقات الإستثمارية (نفقات التجهيز) :

اعتمدت الحكومة سياسة اقتصادية توسعية وازداد حجم الإنفاق الحكومي الموجه خصوصا للإستثمار وقد اتضحت معالم هذه السياسة ابتداء من سنة 2001، التي سجل فيها الإنفاق الحكومي الاستثماري زيادة بنسبة 36.13 %. بعدما أقرتْ تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، واستمرت نفقات التجهيز في الزيادة خلال البرنامج التكميلي، وسجلت مستويات كبيرة مقارنة بالفترة الأولى بسبب حجم الاستثمارات المنجزة .

انعكست هذه الزيادة على هيكل النفقات العامة لصالح نفقات التجهيز التي انتقلت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام من 28.8% سنة 2000 إلى41.42% سنة 2006 ثم إلى45.84% سنة 2009. وهو مايعكس بشدة توجه الحكومة نحو بناء قاعدة استثمارية و تنويع الاقتصاد الوطني. وتجسد هذا في مباشرتها تنفيذ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 و الذي خص له مبلغ 21214 مليار دينار جزائري.

أما نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي فقد شهدت تطور تصاعدي 10.8% سنة 2003،15.3% سنة 2007 لتبلغ19.5% في 2009 و15.1% سنة 2010، و تراجعت إلى 13.6% سنة 2011 ، لترفع سنة 2012 إلى 14.1%. إلى غاية 2008 كانت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع في مبلغ ميزانية التجهيز وتحسن معدل الانجاز(استهلاك القروض). ويرجع انخفاض هذه النسبة في سنتي 2010 و2011 إلى استقرار المبالغ المدفوعة بموجب نفقات التجهيز2010، وارتفاع اجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية2011. و بلغت نفقات التجهيز2275.5 مليار دينار في 2012، قبل أن تنخفض بنسبة 17 % في 2013. مما تسبب في تراجع نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي الناتج الداخلي من 14.4 % في 2012 إلى11.5% في 2013.[1]

من خلال النظر في هيكل إجمالي الإنفاق العام نجد أن النفقات الجارية قد استحوذت على أغلب الزيادة في النفقات العامة، في حين أن النفقات التجهيز قد ازدادت بنسبة أقل، ومن هنا يتضح أن الانفاق الإستهلاكي العام أكبر من الإنفاق الإستثماري خلال فترة الدراسة و أن هذا الإتجاه غير مرغوب و لايتلائم مع اتجاهات و ظروف التنمية الاقتصادية في الجزائر .

[1] **بنك الجزائر** ، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، نوفمبر 2014.

المبحث الثالث : أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014:

من خلال ماسبق يتضح تزايد النفقات العامة في الجزائر ويرجع جزاء منها إلى أسباب حقيقية ساهمت في ارتفاع النفقات العامة، كما يعود جزء غير قليل إلى الأسباب الغير حقيقية، و المسجل تضاعف النفقات العامة (700) مرة خلال فترة الدراسة 1990-2014، إذا ارتفعت من 140012 مليون دينار سنة 1990 إلى1255567 مليون دينار سنة 2000 لتبلغ سنة 2014، 7656166 مليون دينار.

المطلب الأول: الزيادة الظاهرية و أسبابها:

المقصود بالزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي تؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن تقابلها زيادة في كمية السلع و الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع .

الفرع الاول : ارتفاع المستوى العام للاسعار:

برزت ظاهرة ارتفاع الاسعار منذ الحرب العالمية الثانية وأخذت إتجاها تصاعديا في كافة دول العالم وإن اختلفت نسبة هذه الزيادة فيما بينها، حيث تترتب على هذه الظاهرة زيادة في عدد الوحدات النقدية التي ستدفع مقابل الحصول على كمية من السلع والخدمات التي كان من الممكن الحصول عليها بمقدار أقل من الوحدات النقدية في حالة عدم ارتفاع الأسعار، وتعتبر الارقام القياسية للأسعار الأداة التي تعبر عن إتجاهات المستوى العام للأسعار من جهة و مؤشرا لتطور قيمة النقود وقياس التضخم من جهة أخرى.

إن دراسة النفقات العامة بالأسعار الجارية لفترات مختلفة قد يعطي نتائج مضللة و بالتالي لا يمكن التعرف على مقدار النمو الحقيقي في النفقات العامة و السبب في ذلك يعود إلى أنها لا تعكس بدقة مقدار الزيادة الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار أو نتيجة لتطور الخدمات العامة كما ونوعا، ويمكن معرفة أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة من القراءة في الجدول رقم (4-4).

1- ارتفع الرقم القياسي للأسعار المستهلك وبإعتبار سنة الأساس2001 (100/100)، من 21.16 نقطة سنة 1990 إلى 42.28 نقطة سنة 1994، و هذا يعني أن الفترة تشهد ارتفاعا حادا في المستوى العام للأسعار المستهلك، وخاصة بعد سنة 2001 أخذ اتجاها تصاعديا واستمر بالزيادة حتى وصل أعلى مستوى له في نهاية فترة الدراسة 2014 حيث بلغ 176.2.

و السبب في ذلك يعود إلى زيادة إيرادات النفط من جهة، ولموجة التضخم العالمية التي انعكست أثارها على الجزائر من خلال تعامله مع العالم الخارجي من جهة أخرى، مما أدت إلى ارتفاع أسعار مختلف السلع و الخدمات خاصة المستوردة منها، صاحب هذا التغير في الرقم القياسي للأسعار تزايدا في النفقات الجارية حيث معدل نموها السنوي من 28.3 % سنة 1990 إلى34.9 %سنة 1993. واستمرت النفقات العامة في الارتفاع وبمعدلات متباينة ، سجلت مرتين تراجع سنة 2001 و2013 بـ- 0.3%، -7.49%. وفي العموم كانت في تزايد وبمعدل نمو سنوي للفترة 1990-1998 قدره 24.3% وليتراجع إلى11.58% للفترة 1999-2006. مستقرا في 9.80% للفترة 2007-2014.

وللحصول على النفقات العامة بالأسعار الثابة بأساس سنة2001 تم استخدام الصيغة التالية [1]:

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك باساس 2001}} * 100$$

جدول رقم (4-04)

أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2014).

في الملحق الاحصائي

و بإبعاد أثر الرقم القياسي لأسعار المستهلك نجد أن النفقات العامة بسعر الثابت، استمرت في

[1] **عمر صخري**، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 28.

التزايد لكن بمعدلات أقل مسجلت نسبة نمو سنة1991 معدل9.74% للتراجع إلى-21.45%سنة 1994. و الملاحظ أن ارتفاع في النفقات الحقيقية كان بمعدلات مقبولة و بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.24% للفترة 1990-1998، ليرتفع إلى9.11% للفترة 1999-2006. مستقرا في 4.46 % للفترة 2007-2014. و الملاحظ أنه بعد استبعاد أثر التضخم الزيادة المقبولة في النفقات العامة الحقيقية وبمعدلات أقل منها في النفقات محسوبة بالأسعار الجارية .

ولغرض اختبار العلاقة بين المستوى العام للأسعار والنفقات العامة بشقيها الجاري والحقيقي تم استتخدام اختبار بيرسون وفقا للفرضيات التالية:

- فرضية العدم : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل الانفاق الحكومي الإسمي عند مستوى ثقة 5% .

وأظهر تحليل اختبار بيرسون وجود علاقة ارتباط طردية قوية جدا بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك والانفاق الحكومي بالاسعار الجارية، في حالة بقاء العوامل الاخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها. حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون0.89 %. ولها دلالة احصائية بمستوى ثقة1%. وهو ما يتفق مع التفسير الاقتصادي لزيادة الظاهرية للإنفاق الحكومي في الجزائر.

الفرع الثاني : تخفيض قيمة العملة الوطنية :

منذ بداية إصلاح سوق الصرف في الجزائر كانت هناك مرحلة أولى تحضيرية وقائية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عمليتها الخارجية. وتتميز هذه المرحلة في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة وبدأ في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990.[1] ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار، فكان ذلك برنامج التثبيت لعام1991 يهدف لتخفيض25%،

[1] **بطاهر علي**، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد الأول، 2004 ، ص 188.

من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. وبعبارة أخرى تخفيض الدينار كان يهدف إلى جعل1 دولار أمريكي يعادل31 دينار جزائري، وبالموازنة مع ذلك كان الإتفاق يهدف لتحقيق قابلية تحويل الدينار من أجل الممارسات التجارية.

أما في الواقع فإن تخفيض للعملة كان أقل مما هو مرغوب حيث أصبح **1** دولار أمريكي يعادل **22.5** دينار جزائري ابتداء من سبتمبر1991. أما بخصوص عمليات قابلية تحويل الدينار فقد أجلت بسبب ضعف احتياطات الصرف انذاك. وفي 1994 وخلال السنة الأولى من بداية استعمال برنامج التعديل الهيكلي تم حدوث إنخفاض لقيمة الدينار الجزائري كمايلي :

الانخفاض الأول و تم في أبريل 1994 و تقدر قيمته 50% من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي الذي انتقل من 24 دينار إلى 36 دينار وذلك بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحضير الشروط الضرورية لتحرير التجارة الخارجية. ثم حدث تخفيض في الدينار في سبتمبر1994 وأصبح الدولار الامريكي يعادل41 دينار جزائري وكذلك في غضون عدة أشهر العملة الوطنية فقدت 70% من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي.كان عام 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الإستيراد خلال هذه السنة، وقابلية تحويل الدينار له أثر محسوس على تثبيت وتحديد سعر الصرف على ضوء العرض والطلب. وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه اخنفاض بحوالي 13% بين 1998-2001 .

الشكل رقم (4-07) تطور قيمة الدينار مقابل الدولار للفترة 1990-2014.

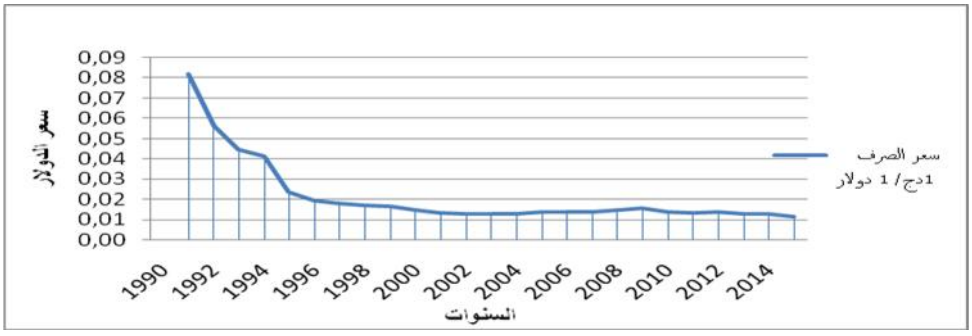

المصدر من إعداد الباحث اعتماد على معطيات بنك الجزائر.

ورغم الانزلاق الكبير الذي شهده الدينار أمام الأورو وانخفاضه الحقيقي أمام هذه العملة سنة 2003 بـ 23.8% مقارنة بسنة الأساس، وانخفاض قيمة الدينار الحقيقية أمام الدولار سنة 2003 بـ 18%، وأمام كل من الجنية الإسترليني، الـيَنْ والدولار الكندي بـ2.28%،12.8% و25.21% على الترتيب (بالقيمة الحقيقية).[1]

واصلت الجزائر تفضيلها للمنتجات الأجنبية بتزايد قيمة الواردات التي ارتفعت بـ33.16% سنة 2003 مقارنة بسنة الأساس وبلغت ما قيمته 13.53 مليار دولار. واستمر ذلك حيث بلغت الواردات مستويات تاريخية لم تشهدها من قبل، فالمنحى التصاعدي لواردات السلع تبقى الظاهرة التي تميز الميزان التجاري الجزائري، الذي عرف سنة 2004 ارتفاعا كبيرا يقدر بـ35.27% مقارنة بسنة2003. ليستقر هذا المستوى نسبيا سنتي2005 و2006 ثم عاود الارتفاع من جديد سنة 2007 بـ28.78% مقارنة بسنة 2006. لتستمر الواردات مسارها التصاعدي سنة 2008 لتصل إلى قمة تاريخية تقدر بـ39.47 مليار دولار42.88% مقارنة بـ2007، لتعاود الاستقرار عند هذا المستوى سنة 2009 مع ارتفاع طفيف سنة 2010. ورغم تراجعت الواردات الجزائرية [2] بـ2.3%، لتبلغ 13.83 مليار دولار الثلاثي الأول لسنة 2014، مقابل حوالي 14.12 مليار دولار في نفس الفترة لسنة سبقتها. الا أن النسق العام لقيمة الواردات كان في زيادة و ذلك يعود إلى عاملين أساسيين:

- من حيث الحجم: توسع الجزائر في حجم الواردات لغرض تطبيق مخططات برنامج مخططات التنمية المتعاقبة، حيث أدت جميع هذه البرامج إلى إتباع سياسة مالية توسعية وسجل من ارتفاع الطلب على التجهيزات الصناعية والسلع

[1] **لزعر علي، ايت يحيى سمير**، معدل الصرف الحقيقي وو تنافسية الاقتصاد الجزائري،مجلة الباحث،عدد 2012/11. ص**55**. http://rcweb.**luedld.net/**rc11/A1104.pdf

[2] تقرير عن الميزان التجاري، وزراة التجارة. تاريخ التصفح : 2014/07/27.
http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers14/stataps210414ar.pdf

التجهيزية المرتبطة بزيادة الاستثمارات العمومية الموجهة لبناء البنية التحتية للجزائر وتحسينها.

- من حيث السعر: فارتفاع قيمة اليورو والدولار أمام الدينار الجزائري كان له الأثر البالغ في تضخيم القيمة الاسمية للواردات الجزائرية. وهذا انعكس بارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية بسبب زيادة أسعار الواردات لارتفاع سعر الصرف النقد الأجنبي، كما أن أي تخفيض في سعر الصرف الدينار يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية ،ومن ثم زيادة نفقات الحكومة على المستلزمات السلعية والخدمية، وتؤدي إلى ارتفاع تكاليف الواردات بصفة عامة والواردات من السلع الوسيطة بصفة خاصة، وهو ما أدى إلى زيادة الإنفاق العام[1].

وهذا ما أظهر تحليل اختبار بيرسون وجود علاقة ارتباط عسكية متوسطة بين قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والانفاق الحكومي بالاسعار الجارية، في حالة بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها. حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون- **0.46%**، ولها دلالة احصائية بمستوى ثقة **5%**. وهو ما يتفق مع التفسير الاقتصادي لزيادة في حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر.

الفرع الثالث: الزيادة السكانية :

تعتبر الزيادة السكانية من العوامل المهمة في تقرير حجم النفقات العامة وذلك لأن التوسع في حجم النفقات يتوقف على معدل النمو السنوي للسكان وتوزيعهم الجغرافي، في حالة بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها.

---

[1] **خالد عبد الوهاب البنداري**، الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر ،رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية، جامعة حلوان،2007، ص105.

الشكل رقم (4-08) الزيادة السكانية في الجزائر للفترة (1990-2014).

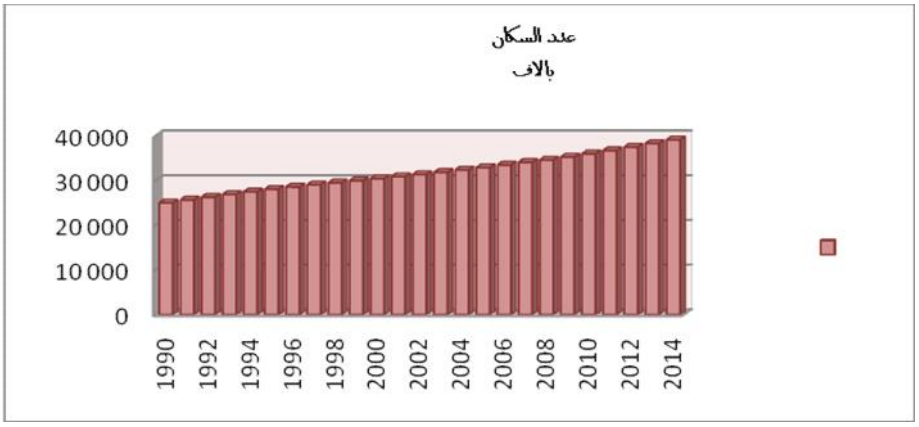

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على الديوان اوطني للاحصاءات .

ولكن هذه الزيادة السكانية تعتبر في جزء منها زيادة حقيقية في النفقات العامة ناجمة عن زيادة الأعباء العامة المترتبة عليها و المتمثلة في زيادة كمية الخدمات المقدمة للسكان و تحسين نوعيتها وخاصة خدمات التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها، وفي نفس الوقت تعتبر زيادة ظاهرية في جزء منها ناجمة عن زيادة النفقات الجارية دون حصول أية زيادة في كمية الخدمات المقدمة للسكان أو تحسين في نوعيتها.

والمعلوم أن السكان هم العنصر الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية حيث يلعب هذا العنصر دور المنتج و المستهلك في أن واحد، فهو يعتبر العنصر المنتج من خلال مساهمته في نمو الناتج المحلي من خلال الزيادة الحاصلة في إجمالي قوة العمل، أو المهارات التي يكتسبها من أجل زيادة و تحسين الإنتاج كما ونوعا، ويعتبر السكان عنصرا مستهلكا من خلال التأثير على حجم الطلب النهائي في السوق.

الجدول رقم (4-05) اثر الزيادة السكانية على تطور النفقات العامة في الجزائر للفتر (1990-2014) في الملحق الاحصائي

ولضمان استمرار تقديم الخدمات والوفاء بالإحتياجات الأساسية للسكان، يجب

زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من معدل النمو السكاني، لذلك فإن زيادة السكان تعني في حالة بقاء الدخل القومي والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة ثابتة على حالها، الضغط على الموارد الإقتصادية المتاحة، مما يعرقل خطط التنمية الوطنية و ذلك لان تلك الزيادة تؤدي إلى ارتفاع التكاليف اللازمة لتأدية نفس الخدمات للأعداد الإضافية من السكان دون أن ترافقها زيادة في الخدمات عن مستواها السابق.

كذلك فإن زيادة معدل النمو السنوي تعمل على تغيير التركيب العمري للسكان، أي توزيع السكان على شكل مجموعات حسب فئات العمر، وهو عامل مؤثر أخر في التنمية الاقتصادية في البلاد ويتطلب زيادة أنواع معينة من النفقات. وينقسم السكان عادة إلى عدة فئات عمرية تبدأ من الفئة (أقل من **14** سنة) و تنتهي بالفئة أكبر (**60** سنة) والشكل التالي يوضح تطور الهرم السكاني للجزائر خلال العقود الأخيرة .

الشكل رقم(4-09) : التركيبة السكانية في الجزائر 2010.

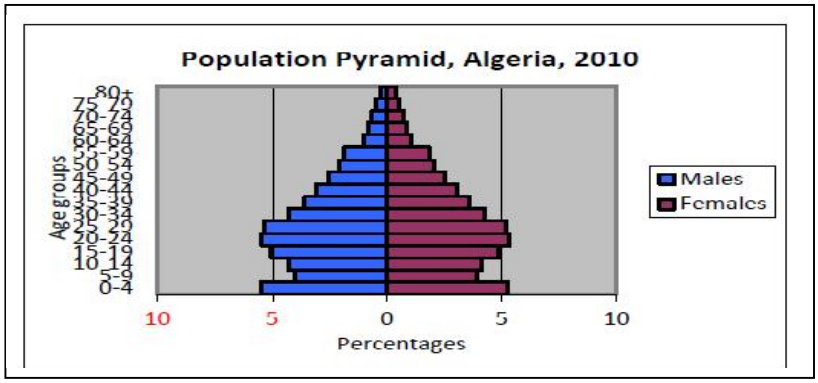

المصدر : The Demographic Profile of Algeria; http://www.escwa.un.org/popin/members/algeria.pdf.

وتحتل الفئة الأولى المركز الأول في التركيب العمري للسكان في الجزائر، كما هو الحال في بقية البلدان الأخذة في النمو والتي تمتاز بإتساع قاعدة الهرم

السكاني. أما الفئة الثانية (15–60) فتنخفض نسبتها إلى مجموع السكان على الرغم من أن هذه الفئة ذات أهمية كبيرة في عملية التنمية الإقتصادية. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان الذين هم دون سن العمل مما يؤثر على حجم العمالة في البلاد مما يتطلب زيادة الإنفاق على الخدمات العامة الموجهة لطبقة غير المنتجة.

فقد بلغت نسبة الفئة الأولى 5% و2 % من مجموع السكان للعامين 1999 و 2000 على التوالي، وهذه النسبة تفوق النسب في الدول المتقدمة. ولذلك فإننا نستطيع أن نصف سكان الجزائر ضمن مجموع السكان ذوي الشعوب الفتية حيث يكون هرمها السكاني واسع القاعدة قليل الارتفاع .

أما نسبة السكان الذين هم في سن العمل وهم الفئة الثانية فقد بلغت بموجب التعداد العام للسكان للأعوام2013 و2014، 64 %،63% على التوالي من إجمالي السكان. أما الفئة الاخيرة والتي هي خارج سن العمل فهي في تزايد في الجزائر وذلك راجع لتحسن الظروف الصحية والخدمات الاجتماعية.

إن زيادة نسبة السكان الذين هم خارج سن العمل مقارنة بالسكان في سن العمل تؤدي إلى زيادة نسبة الإعالة والتي تشكل قيدا على عملية التنمية الاقتصادية، حيث بلغت نسبة الإعالة بموجب التعداد العام لسكان 2000 حوالي 23 % وهي نسبة مرتفعة و تعني أن مقابل 100 مواطن في المجتمع هناك 23 مواطنا خارج سن العمل وهؤلاء هم طبقة مستهلكة غير منتجة.

كما أن نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم اكثر 65 سنة، ارتفعت من 3.2 % في عام 1990 إلى4.7 % في عام 2010. ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة بعد عام 2015 وسيصل إلى14.3% في عام 2050. وهي نسبة مرتفعة و تشكل عاملا

معرقلا لعملية التنمية الاقتصادية في البلاد ويترتب عليها زيادة حجم النفقات العامة ذات الطابع الخدمي.

رغم هذا تعد الجزائر من الدول التي دخلت الفرصة الديمغرافية المساعدة على النهوض والرقي في عام 2000 وهي مستمرة إلى غاية 2045 مما يعد أرض خصبة لعملية التنمية وفرصة لنهوض وبناء إقتصاد متنوع وقوي، وكما يوضح الشكل التالي تطور نسبة الإعالة وحجم القوة الناشطة من العمال.

الشكل رقم (4-10) تطور نسبة نمو الفئة النشطة لسكان الجزائر 1950-2050.

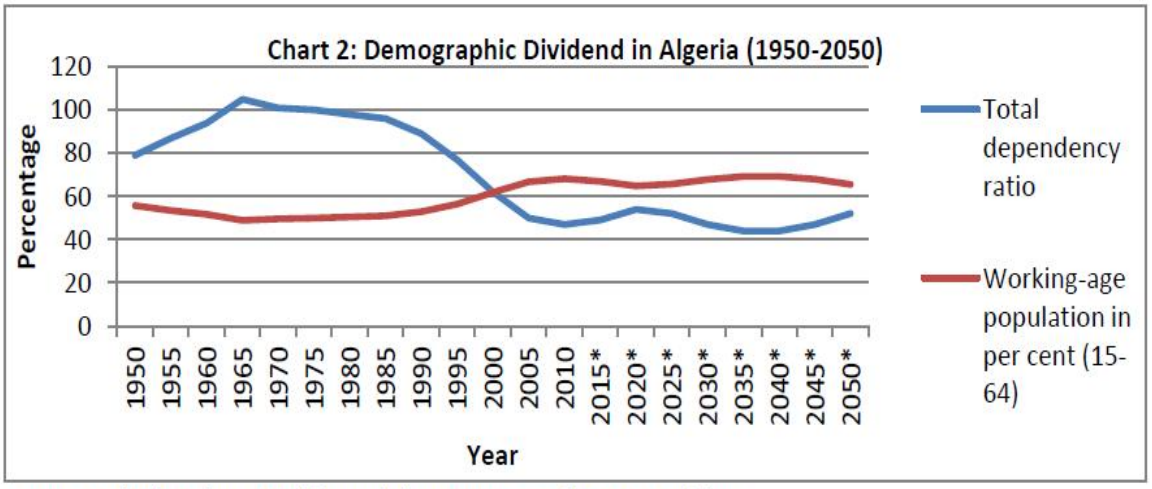

Source: United Nations, World Population Prospects: The 2012 Revision,
Available on: http://esa.un.org/unpd/wpp/unpp/panel_indicators.htm
* Projections (medium variant)

المصدر : http://www.escwa.un.org/popin/members/algeria.pdf

ولغرض إيجاد العلاقة بين الزيادة السكانية والنفقات العامة يمكن إستخدام أسلوب المربعات الصغرى واعتبار نصيب الفرد من النفقات العامة متغير التابع وعدد السكان المستقل وبتطبيق المعادلة اللوغارتيمية تم الحصول على النتائج التالية :

$$\log G = a + b \log (Pop) \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث :

G : النفقات العامة.

Pop : الزيادة السكانية.

$$\log G = -30.013 + 0.15 \log (Pop) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

S.E = (7.07) (24.93)

$R^2 = 0.64$ D.W = 0.301

وتشير النتائج إلى قوة العلاقة بين التغيرات في الزيادة السكانية والنفقات العامة ، كما يشير إلى ذلك معامل الارتباط (R^2) حيث يبين أن التغيرات في السكان قادرة على تفسير **64%** من التغيرات في النفقات العامة مع الافتراض الإقتصادي المعروف، في حين تشير قيمة المعلمة **(b)** إلى المرونة وهي تقيس العلاقة بين التغير النسبي في النفقات العامة إلى التغير النسبي في السكان حيث أن تغير السكان بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير النفقات العامة بمقدار **1.5** وحدة.

المطلب الثاني : الزيادة الحقيقية وأسبابها:

المقصود بالزيادة الحقيقية هي الزيادة الفعلية في النفقات العامة في البلاد معين إذا بقي سكانه والمستوى العام للأسعار ومساحته بدون تغيير، أما أسباب هذه الزيادة فهي:

الفرع الاول : الأسباب الاقتصادية والأسباب الإجتماعية:

اولا: الأسباب الاجتماعية والسياسية :

أ. **الاسباب الاجتماعية** : تعتبر الأسباب الإجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة لدولة نظرا لتحول دورها من الحارسة إلى المتدخلة والذي أدى إلى إحلال سياسة إجتماعية جديدة محل سياسة إجتماعية محتشمة. فليس هدف المجتمع هو تحقيق زيادة في الانتاج ورفع مستوى الدخل فقط وإنما هدفه تحسين الإنتاج وتوزيعه بشكل عادل، لإقامة العدالة الاجتماعية وما تتطلبها من زيادة في النفقات الاجتماعية و توجيها بإتجاه تحسين الظروف الاجتماعية للطبقات الفقيرة لأن ذلك واجب يمله التضامن الاجتماعي. ويتطلب ذلك التوسع في نفقات الضمان الاجتماعي والصحة العامة والتعليم.

وبما أن الجزائر تعتمد على سياسة اجتماعية بامتياز، يبدو اثر الأسباب الاجتماعية في زيادة النفقات العامة بارزا فقد شرعت الحكومة الكثير من القوانيين والمنح التي استهدفت رفع الكفاءة وتوفير خدمات الصحة والتعليم لأكبر عدد ممكن .

ففي المادة **53** من الدستور الجزائري تنص[1] : الحق في التعليم مضمون.

– التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون.

– التعليم الأساسي إجباري.

– تنظم الدولة المنظومة التعليمية.

– تسهر الدولة على التساوي في الإلتحاق بالتعليم، والتكوين المهني، كما أعتبر قطاع التربية منظومة وطنية أصيلة بمضامينها واطارتها وبرامجها، ديمقراطية في إتاحتها فرصا متكاملة لجميع الأطفال الجزائريين، متفتحة على الحضارات الأخرى وذات توجه علمي وتكنولوجي.

كما نصت المادة **54:** بأن الرعاية الصحية حق للمواطنين.

تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وبمكافحتها، لهذا عملت الجزائر على توفير الخدمات الصحية من خلال التكوين الإيطارات و فتح مستشفيات ومراكز العلاج عبر التراب الوطني أخذاتا في الحسبان التوزان الجهوي والتقرب من خدمة المواطن.

وأكد المشرع الجزائري في المادة**55:** أن لكل المواطنين الحق في العمل، لهذا عملت مختلف الحكومات المتعاقبة على العمل على توفير مناصب عمل في صيغها المختلف وتجسد ذلك في العديد من برامج الإدماج والدعم وخلق الصيغ المختلفة للشغل، في اطار مايضمنه القانون أثناء العمل من

[1] الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.
http://www.joradp.dz/har/consti.htm

الحق في الحماية والأمن، والنظافة، الحق في الراحة مضمون.

و في المادتين **58** و**59** والتي تنص على أن الأسرة تحظى بحماية الدولة والمجتمع ، وأن ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا سن العمل، والذين لا يستطيعون القيام به، والذين عجزوا عنه نهائيا، مضمونة. تجسد ذلك في تخصيص وزارتين الأسرة و الطفل ووزارة التضامن الإجتماعي وما خصص لهما من اعتمادات لتغطية البرامج المختلفة الخاصة.

يتضح مما تقدم أن التطور في مجال الخدمات الإجتماعية صحية أو تعليمية أو غيرها أدى إلى زيادة حقيقية في النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

ب.الأسباب السياسية والعسكرية: شهدت الجزائر بعد مرحلة من عدم الإستقرار الأمني و السياسي، مرحلة جديدة من الإستقرار الاجتماعي مكنتها من وضع خطط تنموية شاملة، فشهدت مراحل من الانتخابات البلدية و البرلمانية و خمسة إنتخابات رئاسية، وإيمانا بالمبادئ الاقتصاد الإجتماعي، تمسكت الدولة بمسؤليتها تجاه أفراد المجتمع وما ترتب على ذلك من الإهتمام بالطبقات ذات الدخل المحدود، وتقديم الكثير من الخدمات المجانية وشبة المجانية والتوسع في ذلك بالإضافة إلى دعمها لأسعار السلع الأساسية.

كما شهدت الجزائر خلال هذه الفترة بعض التذبذبات الاجتماعية تعبر عن مطالب بعض الفئات الاجتماعية و المنطقية، مما استوجب سياسة إجتماعية توسعية تمثلت في رفع الأجور وتكثيف السياست التنموية الجوارية، كذلك بعض السياسات الداعمة للمشاريع ذات الطابع السياسي.

كما إلتزمت الجزائر بواجب التضامن الدولي وذلك من خلال تقديم المساعدات وبشكل متزايد إلى الاقطار الشقيقة والصديقة وذلك بهدف معاونتها على تحقيق التنمية الاقتصادية أو معالجة أزمة اقتصادية تمر بها، كذلك الظروف الأمنية التي يشهداها العالم وخاصة ما تشهده دول الجوار الشقيقة والإفريقية من عدم إسقرار و تتفكك في بنيتها الإجتماعية، أثر ذلك على سياسة الأمن الوطني مما

إستوجب تكثيف الجهود الأمنية على الحدود، وما صحبها من جهود إغاثية للأشقاء، انعكس ذلك على زيادة ميزانيات الدفاع والإعانات المقدمة للخارج.

ويعرف[1] صندوق النقد الدولي (IFM) النفقات العسكرية في كتابة السنوي المتعلق بدراسة الأوضاع الحكومية ، بأنها " عبارة عن مجمل النفقات سواء ما يندرج في بند الدفاع أو ما يندرج في بنود أخرى، والمرصود للمحافظة على القوات المسلحة، بما في ذلك المشريات العسكرية من الذخائر والمعدات، كما يضاف إلى هذه الانفاق المساعدة العسكرية الخارجية والمساهمة في تمويل المنظمات العسكرية الدولية والتحالفات "

والملاحظ أن نفقات الدفاع الوطني قد إرتفعت من 214319 مليون دج سنة 2005 إلى955926 مليون دج سنة 2014. و نسبة الإنفاق العسكري إلى جملة الانفاق الجاري بلغت خلال الفترة 1990–2000 حوالي 8,43% من جملة الإنفاق العام الجاري، وارتفعت لتبلغ 9,48 % خلال الفترة 2001–2014، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره34.27%.

ولغرض إيجاد العلاقة بين الزيادة النفقات العامة والإنفاق العسكري يمكن استخدام أسلوب المربعات الصغرى واعتبار الإنفاق العسكري المتغير المستقل وبتطبيق المعادلة اللوغارتيمية تم الحصول على النتائج التالية:

$$\log G = a + b \log (DFC) \qquad \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث:

G : الإنفاق العامة.

DFC : الإنفاق العسكري.

[1] **حابس فؤاد يوسف عصفور**، أثر الانفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن، سوريا مصر واسرائيل)، رسالة ماجستير في جامعة اليرموك ، 1992، ص 7. ملخص .

$$\log G = 4{,}68 + 0{,}88 \log (DFC)$$

S.E = (7.07) (24.93)

$R^2 = 0.905$ D.W = 0.278

حيث تشير النتائج إلى قوة العلاقة بين التغيرات في الانفاق العسكري والإنفاق الحكومي كما يشير إلى ذلك معامل الارتباط (R^2) حيث يبن أن التغيرات في الإنفاق العسكري قادرة على تفسير 90% من التغيرات في الإنفاق الحكومي في الجزائر.

في حين تشير قيمة المعلمة (**b**) إلى المرونة وهي تقيس العلاقة بين التغير النسبي في النفقات العامة إلى التغير النسبي في الانفاق العسكري، حيث أن التغير الإنفاق العسكري بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الإنفاق الحكومي بمقدار **8.8** وحدة مع بقاء العوامل ذات العلاقة ثابتة، وهذا ما يدل على الأثر الواضح لزيادة في حجم الانفاق العسكري على تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

المطلب الثالث : النظرية الاقتصادية وتزايد الإنفاق الحكومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي من العوامل الإقتصادية في الزيادة الحقيقية للنفقات العامة بالرغم من أن زيادة النفقات العامة ذات طابع سياسي متميز عن الإيرادات العامة إلا أنها تخضع في حدود معينة لهيكل الاقتصاد القومي .

أ. زيادة النفقات و نمو الدخل الوطني :

تبين الدراسات الإحصائية إلى وجود توافق بين زيادة الدخل القومي وزيادة الإنفاق الحكومي، وسوف يتم في هذا الإطار بيان العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي (Modeling economic Macro) إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي (Government expenditure) والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وقد حضيت هذه العلاقة بإهتمام الكثير من خبراء الاقتصاد والباحثين منذ العديد من العقود، وكانت موضع جدل

شديد، وهناك رائيين متعارضين حول طبيعة هذه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي والتي تستند نظريا إلى مدرستين رئيستين تمثل أفكارها الخلفية لهذه الدراسات:

أولهما فرضية أو بما يعرف بقانون **واجنر**، الذي ينص على أن مع مرور الزمن وازدياد النمو الإقتصادي، تبرز ضرورة إجتماعية لزيادة الإنفاق الحكومي لإشباع الحاجات العامة والرغبات المتزايدة لدى الأفراد، حيث خلص تحليله إلى وجود علاقة إيجابية ومباشرة بين مستوى النمو الاقتصادي وحجم القطاع الحكومي، فكلما زاد الدخل القومي يزيد معه الإنفاق الحكومي، كما نجد أن ريتشاد بيرد (R.Bird :1971) يدعم هذه الفكرة ويفترض أن القانون يعمل تحت الشروط التاية:[1]

1. إرتفاع نصيب الفرد من الدخل.
2. التغير التكنولوجي من نوع معين.
3. التحول الديمقراطي (توسيع المشاركة السياسية في نظام البلاد).

إن مضمون هذا القانون يشير أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الإقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي.

إن نهج الكلاسيكية في تفسير نمو الإنفاق الحكومي هو فرضية فانجر، الذي يستند على علاقة موجبة بين الانفاق العام و النمو الاقتصادي إذ يعد الإنفاق العام متغير داخلي ودالة في النمو الاقتصادي، وقد أدت طبيعة هذا القانون إلى تطوير خمسة نماذج مختلفة ،تم التحقيق فيها في ستينات القرن الماضي، ومع ذلك لا يوجد معيار حاسم لاتخاذ قرار حول أي واحد من هذه الصيغ ، الاكثر قناعة وفاعلية لاختبار قانون فانجر وهي على النحو التالي:

Model 1 : G=F(Y) (Peacock – wiseman 1969).

---

[1] الانفاق الحكومي واختبار قانون فانجنر (**Wagner's Law**) في العراق للمدة (1975–2010) : تحليل قياسي، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة القادسية ، ص 35. **http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82337**

Model 2: G=F(Y/N) (Goffman 1968).
Model 3: G/N=F(Y/N) (Gupta , 1967 , Michas 1975).
Model 4: G/GDP=F(Y/N) (Musgrave 1969).
Model5: G/GDP=F(Y) (Modified p-w,(1967)).

حيث :

G: الإنفاق الحكومي الحقيقي.

Y: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

N: عدد السكان.

G/N: حصة الفرد من الإنفاق الحكومي.

Y/N: حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

G/GDP: نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

إن الاختلاف الرئيسي بين هذه النماذج هو قياس المتغيرين (G ,Y) و الكثير من الدراسات اعتمدت صيغة موسغريف (**Musgrave**)، في حين يرى البعض أن صيغة كوفمان (Goffman) هي الأنسب والاكفء في هذا المجال.

وثاني الفرضيات هي فرضية المدرسة الكينزية ترى أهمية وفاعلية الإنفاق العام في تحفيز النشاط الإقتصادي من خلال تأثيره على الطلب الكلي، كما أن قيام الدولة ببناء البنى التحتية وإنتاج السلع العامة سيساهم في المدى الطويل في زيادة معدل في الاقتصاد، لكونها عوامل ذات أثر إيجابي على إنتاجية القطاع الخاص. [1]

وقد أوجد كينز علاقة بين الإنفاق ونمو الدخل القومي من خلال أليه المضاعف (Multiplier)، الذي يوضح اثر الإنفاق الإستثماري على زيادة الدخل القومي، في قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية ومفهوم

[1] **حسين علي العمر**، أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت،المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الانسانية و الادارية) المجلد الحادي عشر – العدد الأول – 1431 هـ (2010م).، ص 184.

المضاعف في كل النماذج الكنيزية يستند على الميزة الخاصة للانفاق العام، وفقا لهذه الفرضية يعد الإنفاق العام يعامل كمتغير خارجي (exogenous given) يسبب النمو في الدخل القومي وأن أكثر نماذج الاقتصاد الكلي يصبح كمتغير السياسة (Policy variable) الذي يمكن أن يؤثر على النمو والتنمية، هذا ويمكن عرض الإطار المفاهمي للفرضية الكينزية من خلال نموذج القطاعات الأربعة الذي يعرض توازن الدخل عندما الناتج يساوي الطلب الكلي:

Output(y) = Total Demand = {(C+I+G+(X-M)}

حيث:

C: الإستهلاك الخاص .

I: الإستثمار الخاص .

G: الإنفاق الحكومي .

X-M: صافي الصادرات .

ومن الواضح أن (G) بوصفها مكون من مكونات (GDP)، ففي حالة الزيادة في الإنفاق (G) من شأنها تتسبب ارتفاع الدخل المعتمد على اثر المضاعف في اطار نموذج الطلب الكلي و العرض الكلي (AS-AD)، حيث تعمل على انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمن، مما يحقق نقطة توازن جديد في الأجل القصير ويؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج (GDP) وارتفاع مستوى الأسعار بمرور الزمن، بالمقابل يتحول منحى العرض الكلي في الأجل القصير إلى جهة اليسار لإعادة التوازن، بعدئذ سيعود الناتج إلى معدلاته الطبيعية و كذلك الأسعار.

لذا فإن نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق

العام التلقائي على النمو الاقتصادي لاسيما في مرحلة مبكرة من التنمية، وأداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الإستخدام (العمالة)، لذا فإنه يفترض أن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، بمعنى إن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الإقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكنيزي .

ومن الجدير بالذكر أن العديد من الدراسات التطبيقية، إهتمت بإختبار صحة كل من هاتين الفرضيتين أعلاه، وقد استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة كالتكامل المشترك والعلاقة السببية لجرانجر ونموذج تصحيح الخطأ وغيرها. ويبدو أن النتائج لم تكن حاسمه وهناك عدم توافق في الآراء، بعض هذه الدراسات التجريبية تؤيدً وتدعم قانون فاجنر بدلا من الفرضية الكنيزية، بينما دراسات أخرى تؤيد الفرضية الكنيزية بدلا قانون فاجنر.

الجدول رقم (4-06) معدل تزايد الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014 .

السنوات	معدلات النمو G	معدلات نمو GDP	نسبة GDP/G	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
1990-1995	27%	2,50	29,25	44411,91
1996-2001	8%	3,01	30,20	110290,77
2002-2007	16%	4,48	31,11	209879,62
2008-2014	10%	2,92	39,10	377674,45
معدل النمو السنوي المركب 1990-2014		4,24	1,51	13,35

المصدر : من إعداد الطالب إعتمادا على تقارير الصندوق النقد الدولي و الديوان الوطني للاحصاء .

وملاحظ أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ترتبط إلى حد كبير بزيادة العوائد قطاع المحروقات وأسعارها العالمية. حيث إستمر الناتج المحلي الإجمالي

الحقيقي بالزيادة وأخذ اتجاها تصاعديا، وففي الفترة 1990-1995 سجل معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 2.5%. ليستمر في الزيادة ليبلغ معدل سنوي 3.01% للفترة 1996-2001 وأعلى معدلات له جسلها خلال الفترة2007-2011 بمعدل 4.48%. ونتيجة لتراجع الطلب العالمي على للمحروقات بسبب تدعيات الأزمة المالية العالمية تراجع معدل النمو السنوي المتوسط إلى2.92%.

والملاحظ زيادة نسبة الإنفاق الحوكمي بالنسبة لناتج المحلي الإجمالي وبنسب متقاربة حيث سجل 29.25% للفترة 1990-1995. لترتفع نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي إلى31.11% كمتوسط سنوي للفترة 2002-2007 لتبلغ في نهاية فترة الدراسة أعلى قيمة لها وهي 39,10 % وبمعدل نمو سنوي مركب قدره1.51%.

وفي دراسة حديثة لطالبة **(ليلية غضابنة 2015)**[1]، هدفت إلى اختبار السببية بين الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، واختبار صحة فرضية قانون واجنر على حالة الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات سنوية للفترة 1990-2014. حيث تبين من خلال اختبار ديكي فولر الموسع(ADF) عدم سكون المتغيرات عند المستوى بإستثناء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول. وبتطبيق طريقة التكامل المشترك وبإستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأVECMومن خلال اختبار السببية،أشارت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي الإجمالي والناتج المحلي في الجزائر عند مستوى معنوية5٪، كما أظهرت

[1] **ليلية غضابنة**،العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد2،العدد2015،1. **https://journals.ju.edu.jo/JJES/article/viewFile/8091/4250**.

نتائج اختبارالسببية لجرانجر إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي الإجمالي نحو الناتج المحلي الإجمالي مما يدعم فرضية النظرية الكينزية بأن الإنفاق الحكومي يسبب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وليس كما تشير فرضية قانون واجنر.

وهذا ما تأكد لنا من خلال اختبار السببية، ولتحديد درجة الإبطاء الضرورية لإجراء اختبار إتجاه العلاقات السببية بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترةالدراسة. قمنا باختبار VAR Lag Order Selection Criteria و كانت قيمة Schwarz information criterion معنوية في الرتبة الثانية(**AIC: 2**) مما يمكننا من إجراء اختبار السببية لجرانج في درجة الابطاء**2**.

الجدول رقم (4-07) اختبار السببية بين الناتج الحلي الإجمالي والكتلة النقدية .

الفرضية العديمة	F	فترات الابطاء	الاحتمال
Gتسبب GDP	4.16158	4، 2(21)	0.0242
GDP لا تسبب G	2.42149	2،4	0.1056

$F_{21, 21} = 2.31$

من الجدول نستنتج أن هناك علاقة سببية تتجه من النفقات العامة (G) إلى الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن قيمة F المحسوبة معنوية، في حينF المحسوبة للعلاقة من الناتج المحلي الإجمالي إلى النفقات العامة أقل من الجدولية وعليه ليس هناك علاقة تتجه من الناتج إلى الإنفاق الحكومي.

وبناء على نتيجة اختبارات السببية نستنتج أن التغيرات في حجم الانفاق الحكومي تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي، بينما لا تساعد التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في تفسير التغيرات في حجم الإنفاق الحكومي في الأجلين القصير والطويل. وهو مايؤكد نظرية كينز الطلب الفعال. مما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري يتسق مع النظرية الكنزية و أنه لا تأثير للناتج المحلي الإجمالي على زيادة النفقات العامة في الجزائر.

المبحث الرابع : تطور حجم ومكونات الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2014.

يتناول هذا البحث تطور الإيرادات العامة في الجزائر حيث تعتمد عليها الحكومة في تغطية نفقاتها المتزايدة، و التي تتكون من الإيرادات الجبائية بأنواعها الضرائب المباشرة والغير المباشرة حواصل الجمارك وحواصل الرسوم المختلفة على الاعمال،إضافة إلى الايرادات العادية الأخرى كحاصل دخل املاك الدولة. وتعد الجباية البترولية من أهم مكونات مداخل الجزائر. ومن خلال هذا المبحث نتتبع تغيرات الإيرادات وتطور مكوناتها في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: هيكل وتطور الإيرادات العامة :

أولا : تطور الإيرادات العامة الإجمالي للفترة 1990-2014.

بلغ معدل النمو السنوي لمجموع الايرادات العامة كمتوسط لسنوات1990 إلى1998 نسبة 20%. وباستثناء تراجع معدل نمو الايرادات العامة لسنة2003، -1.68%. ارتفعت الايرادات العامة من1528 مليار دينار سنة 2004 لتبلغ1831 مليار دينار2007. بمعدل نمو سنوي في المتوسط 7.77 %. وفي 2008 جاء في قانون المالية التكملي قيمة الايرادات الكلية 2763 مليار دينار. ليبلغ سنة 2014 وبمعدل متوسط سنوي قدره8.67 % لسنوات الاربعة الاخيرة. والشكل التالي يوضح تطور الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (4-11) تطور المجموع العام لايرادات الميزانية النهائية في الجزائر للفترة 1990-2014.

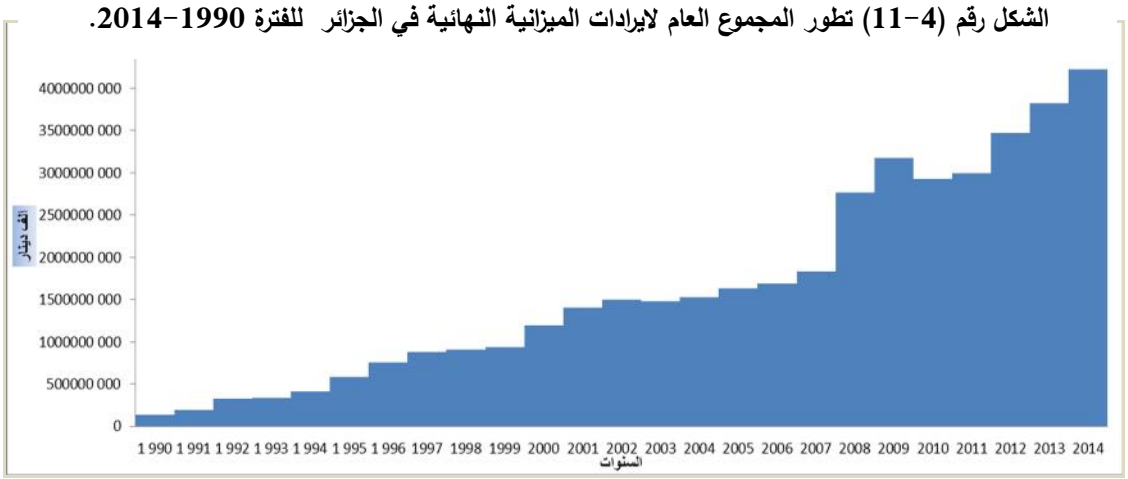

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية لسنوات فترة الدراسة 1990-2014.

نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي سجلت الإيرادات العامة نسبة 25% كمتوسط لسنوات 1990–1998. للترتفع في السنوات2001،2002، 2003 إلى نسبة30%، كما بلغ 20% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لسنوات 2006،2007 كمتوسط .

مثلت نسبة الايرادات الجبائية 64.47 % سنة 1990 من إجمالي الايرادات العامة، والنسق العام كان لصالح الجباية البترولية فبإستثناء سنة 1990، تفوقت الجباية البترولية بنسبة 51.32% سنة 1995. وهذا يدل على اعتماد الكبير على الجباية البترولية.

انخفضت نسبة الايرادات العادية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 20.3% في 2012 إلى19.4% في 2013. بعد الإرتفاع المسجل بين 2011 و 2012 بـ 0.8 نقطة مئوية وبين 2010 و 2011،1.1 نقطة مئوية. انخفضت ايرادات المحروقات في 2013 بنسبة 12.1 % بعد ارتفاع قدره5.1% في 2012، مقفلة سنة 2013 بملغ قدره 3678.1 مليار دينار. [1]

الشكل رقم (4–12) نسبة الإيرادات النفطية لمجموع الإيرادات.

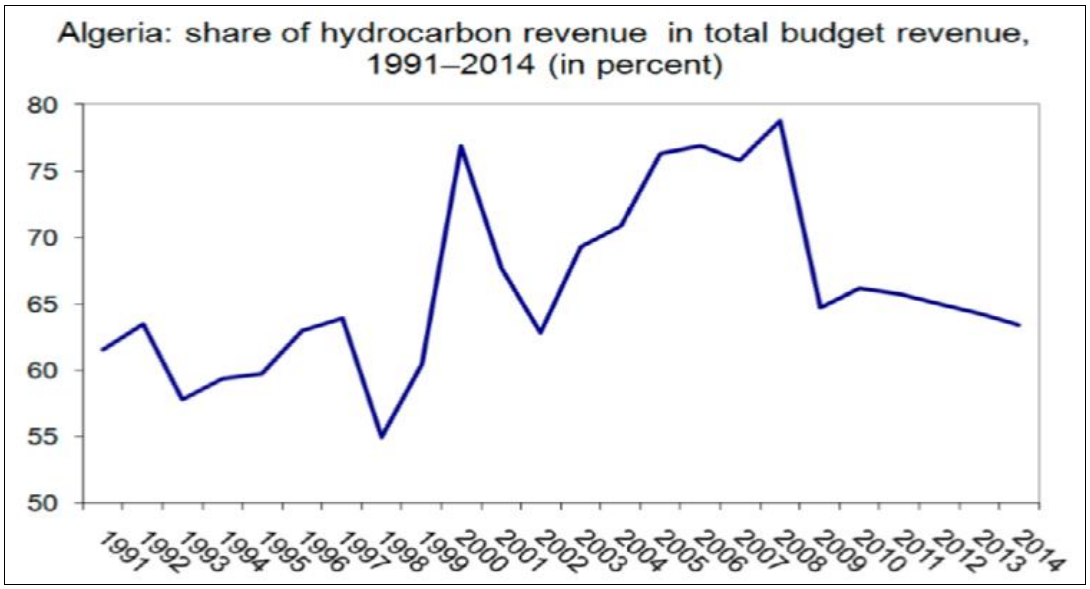

- **Amor Tahari and David Marston,** ALGERIA,Staff Report for the 2009 Article IV Consultation,Prepared by the Staff Representatives for the 2009 Consultation with Algeria, IMF Country Report No. 10/57, March 2010,pp13**.**

[1] **تقرير بنك الجزائر 2008.**

بلغت الايرادات خارج المحروقات في 2013 مبلغا إجماليا قدره 2262.7 مليار دينار، أي بزيادة قدرها 5% مقابل19%، مثلت38.1%من ايرادات الميزانية الكلية ومولت 37.1 %من النفقات الكلية. ورغم تزايد الايرادات خارج المحروقات المسجل في2013، فهي لاتغطي النفقات الجارية إلا بواقع 53.8%. وفي سنة2014 بلغت نسبة الايرادات العادية 62.60% والشكل التالي يبن مكونات تطور مكونات الايرادات العامة في الجزائر.

الشكل رقم(4-13) مكونات الإيرادات في الجزائر 1990-2014

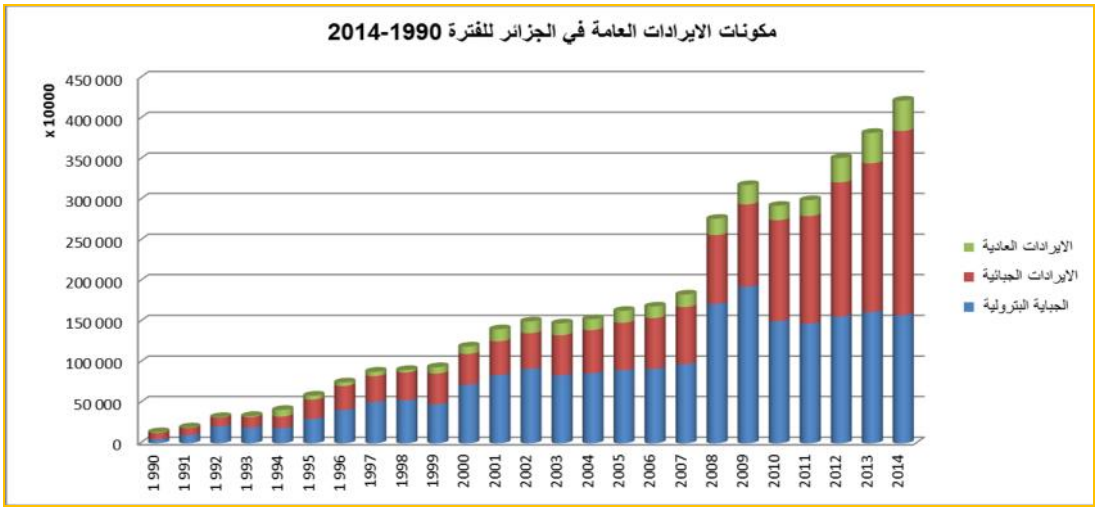

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية لفترة الدراسة .

المطلب الثاني : تطور هيكل الإيرادات الضريبية للفترة 1990-2014 :

من الجانب الهيكلي تشكل الإيرادات الضريبية 88.64% سنة 1990 من الإيرادات خارج المحروقات مقابل80.88% سنة 2000 بمتوسط خلال الفترة قدره 85.78 %. ومثلت الايرادات الضريبية89.2 % سنة2013 و88.6% في 2012 و 84.4% في سنة2011، يعتبر التغير في هيكل الضريبة خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2012 من أهم الملاحظات، خاصة أن سنة 2012 تؤكد جيدا الإتجاه التنازلي

للضـــريبة علـــى الســـلع والخـــدمات (نســـبة إلـــى الايـــرادات الضـــريبية) فـــي ظـــروف يتميـــز بتزايد المعاملات الغير رسمية .

وبينما مثلت الضريبة على المداخيل في2002 نسبة 50.2 % من الضرائب على السلع و الخدمات، تجاوزت هذه النسبة 100% في2010 لتصل إلى129.4% في2012، بعد انخفاض شبه مستمر من2004 إلى2011، منتقلا من23.9% في 2004 إلى14.6 % في 2011، والجدول التالي يوضح تطور الجباية العادية بمختلف عناصرها.

جدول رقم (4-08)

تطور هيكل الإيرادات الضريبية

بملايير الدينارات

	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الضريبة على الدخل (1)	653,9	561,7	462,1	331,5	258,1	241,2	168,1	148	127,9	112,2
الضريبة على السلع و الخدمات (2)	539,4	514,7	478,5	435,2	347,4	341,3	308,8	274	233,9	223,4
الحقوق الجمركية (3)	210,1	181,9	170,2	164,9	133,1	114,8	143,9	138,8	143,8	128,1
الإيرادات الضريبية (4)	1448,9	1298	1146,6	965,2	766,7	720,8	640,4	580,4	524,9	482,9
(4)/(1) (ـــ %)	45,10%	43,30%	40,30%	34,30%	33,70%	33,50%	26,20%	25,50%	24,40%	23,20%
(4)/(2) (ـــ %)	37,20%	39,70%	41,70%	45,10%	45,30%	47,40%	48,20%	47,20%	44,60%	46,30%
(4)/(3) (ـــ %)	14,50%	14,00%	14,80%	17,10%	17,40%	15,90%	22,50%	23,90%	27,40%	26,60%
(4)/(3+2) (ـــ %)	51,70%	53,70%	56,60%	62,20%	62,70%	63,30%	70,70%	71,10%	72,00%	72,90%

المصدر : نقلا عن تقارير بنك الجزائر 2011 اكتوبر 2012 . ص 93.

ســاهمت الإيــرادات الضــريبية فــي إرتفــاع الإيــرادات خــارج المحروقــات بــ (101.9%)، وذلــك بســبب الانخفاض الطفيف في الايرادات الغير الضريبية إلا بنسبة 5.8% في 2013 لتبلغ 2018.5 مليار دينار مقابل ارتفاع قدره 25% في 2012. نجمت هذه الزيادة في مجملها من ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية ، في حين عرفت الضرائب على المداخيل والأرباح انخفاضا في 2013، غير أنه تبقى الضرائب على المداخيل والأرباح تشكل اكبر حصة ضمن الايرادات الضريبية40.5 %.

أما فيما يخص نسبة الحقوق الجمركية إلى الإيرادات الضريبية، فقد ازدادت في 2013 بنسبة 19.9% مقارنة 17.7% سنة 2012 متباينة بذلك مع انخفاض المستمرة منذ 2003 واستقرارها في 2011. فيما

يخص الايرادات غير الضريبية التي تعتمد مبالغها السنوية على الارباح الموزعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية، فقد انخفضت أيضا في 2013 بنسبة 0.8 % كما انخفضت حصتها في الايرادات خارج المحروقات من 11.4% في 2012 إلى10.8% في 2013.

تتطور هيمنة ايرادات صادرات المحروقات على ايرادات الميزانية الكلية كنسب من إجمالي الناتج المحلي الداخلي، بطريقة مباشرة مع حصة القيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي. بالمقابل بقي معدل الإقتطاع من النشاطات خارج المحروقات مستقرا نسبيا خلال الفترة 2004-2010. لكن هذا الاستقرار يجب أن لا يحجب التغير في هيكل الضرائب خارج المحروقات خلال السنوات الاخيرة (2004-2010) ، بما أن الاقتطاعات على المداخيل، الاجور و ارباح الشركات، قد ارتفعت بشكل اسرع نسبيا من تلك المحققة على النشاط الاقتصادي (الضرائب على السلع و الخدمات و الحقوق الجمركية).

المطلب الثالث : إرتباط الإيردات العام في الجزائر بأسعار النفط :

ارتبطت الايرادات في الجزائر بقطاع المحروقات الدافع الرئيس لنمو في البلاد، حيث تمثل الجباية البترولية و كما رأينا النسب الأكبر في مجموع الايردات العامة. وبما أن الجزائر تعتمد على تصدير هذه المادة الطاقوية كخام فهي مترتبطة بالأسعار العالمية لبرميل من النفط. والمتتبع لأسعار النفط العالمية وبعد ما مرت بفترة كان السعر لايتجاوز10 دولار في أزمة التسعينات. تحسن مع انتعاش الاقتصاد العالمي المدفوع بنمو نشاط الدول الناشئة. فارتفع إلى**28** دولار للبرميل، و تجاوز**38** دولار في 2004. مما انعكس على مجموع مداخيل المحروقات بـ **31.55** مليار دولار.

هذا الانتعاش في أسعار النفط استمر في السنوات التالية 2004 إلى 2008 مسجل السعر التالي54.6 دولار،65.8 دولار ،74.95 دولار 99.97 دولارسنة 2008. ليشهد تراجع لسنوات 2009 و 2010 بلأسعار التالية 62.26 دولار و 80.15 دولا. الذي انعكس على ايرادات الجزائر من المحروقات و التي ارتفعت من

45.58 مليار دولار سنة 2004 إلى77.19 مليار دولار سنة 2007. وتراجعت في السنة 2009 بنسبة-42%، لتستقر سنة 2011 بمجموع 71.66 مليار دولار لسعر وحدة برميل نفط بـ 112.94دولار، واستمر استقرار أسعار النفط مسجلا109.55 دولار للبرميل سنة 2013. و الشكل التالي يوضح العلاقة بين أسعار النفط و إيردات المحروقات في الجزائر.

الشكل رقم (4-14) نسبة التغير السنوي لسعر برميل من النفط وإجمالي إيردات المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2013.

Figure 2. Algeria: Hydrocarbon Revenues (In billions US$) And Oil Price (In US$)

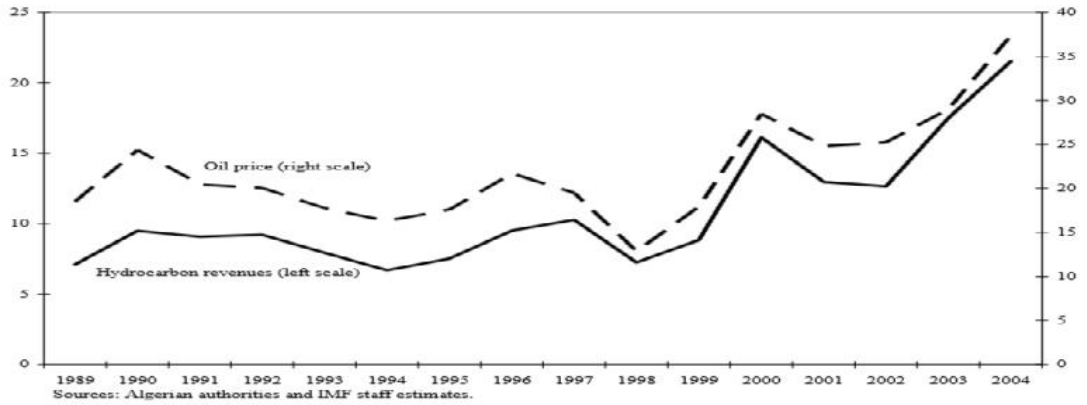

-Algeria: Selected Issues , IMF Country Report No. 05/52, International Monetary Fund Washington, D.C. February 2005,pp13.

من خلال الشكل أعلاه تظهر لنا العلاقة الطردية ما بين أسعار النفط وحجم الايرادات، حيث كان التحسن في أسعار النفط السبب الأول في زيادات إيرادات الدولة .

وقد سمح هذا الإرتفاع في اسعار البترول بإنشاء صندوق ضبط الموارد الذي يعمل على إمتصاص فائض ايرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي يتم اعداده سنويا، وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000. وكان مبرر إنشاء صندوق ضبط الموارد يكمن في رغبة الحكومة في إستحداث أليةتعمل على ضبط الايرادات العامة للدولة، وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة، مما يمكنها

من تنفيذ مختلف السياسات و البرامج التنموية، بالإضافة إلى التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد. والجدول التالي يوضح تطور مكونات صندوق ضبط الايرادات.

الجدول رقم (4-09) : وضعية صندوق ضبط الايرادات الاجمالية خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة : مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إيرادات المحروقات	1213,2	1001,4	1007,9	1350	1570,7	2352,7	2799	2796,8	4088,6	2412,7	2905	3979,7	4184,3	3678,1	
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	453,2	123,9	26,5	448,9	632,5	1368,8	1798	1738,8	2288,6	400,7	1318,3	2300,3	2535,3	2062,2	
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	232,1	16,9	26,5	292,9	153,2	1121	1088,4	284,5	1064,5	36,4	526,4	538,9	525	-70,2	

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على تقارير بنك الجزائر .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن موارد الصندوق قد عرفت زيادة في قيمتها من سنة لأخرى بإستثناء سنتي2001 و 2002 التي عرفت فيها نوعا من الإنخفاض، والذي كان راجعا في الأساس إلى انخفاض الجباية البترولية جراءً انخفاض اسعار البترول إلى ما دون 25 دولار للبرميل، كما نلاحظ انه إبتداء من سنة 2006، أصبحت تستخدم موارد الصندوق في تغطية عجز الخزينة بناء على التعديلات التي أدخلت على أهدافه خلال هذه السنة حيث أدى التحسن في اسعار النفط إلى تراجع مخاوف الحكومة بشأن انهيار اسعاره على المدى المتوسط ما شجعها تقدم على استخدام موارده لتغطية عجز الخزينة الناتج عن التوسع في الإنفاق الإستثماري.

المطلب الرابع: العلاقة بين العجز المالي والإنفاق الحكومي في الجزائر 1990-2014.

أولا : العجز المالي والإنفاق الحكومي في الجزائر:

لدراسة حجم العجز المالي و تطوره في الجزائر خلال مدة الدراسة نتتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (4-10) الذي يصور الميزان المالي بالقيم

الجارية ، و كذلك الجدول رقم (4-11) الذي يقيس نسبة العجز المالي من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (4-10) العجز أو الفائض في الميزانية العامة للجزائر.

للفترة 1990-2014.

في الملحق الاحصائي

بلغ متوسط نسبة العجز المالي 8.10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1990-1995) و شكلت نسبة هذا العجز 33.4 % عام 1993. إلا أنها أخذت بالتناقص خلال العشرة السنوات التالية من خلال إتباع سياسة إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني وتحسن في اسعار النفط. حيث بلغ متوسط العجز المالي بالنسبة إلىGDP للفترة (4.03%) للفترة 1996-2000. وإستمر هذا المتوسط بالتحرك بنفس الإتجاه خلال السنوات اللاحقة إذ إنخفض إلى (3.63%) للفترة 2001-2005. وسجل أقل عجز سنة 2001 بنسبة 1.39 % بنسبة لمجموع الإنفاق العام .

و من سنة 2002 أخذ منحى العجز في إرتفاع و يرجع ذلك للمخططات التنمية المتبعة وسياسة الإنفاقية التوسعية ، فبلغ العجز 15.17 % عام 2003 ليصل إلى36.62 % عام 2006. و تضاعفت نسبة العجز بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2010 سجل19.91%، ويبرر ذلك الزيادة في حجم الإنفاق المتفوقة على الإيرادات بسبب زيادة كتلة الاجور من جهة وبرامج الإنفاق الإستثماري المختلفة. حيث بلغ العجز سنة 3059،2013 مليون دينار بنسبة من إجمالي الإنفاق العام 44.48%، هذا شهدت السنوات الأخيرة تقارب في معدلات العجز وكان متوسط نسبة العجز بالنسبة إلىGDP للفترة 2011-2014 يعادل 16.93 % .

جدول رقم (4-11) متوسط العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1990-2014.

السنوات :	2005 - 2001	1995 -1990	2000 - 1996	2010 - 2006	2014 - 2011
	-3,63%	-8,10%	-4,03%	-19,91%	-16,93%

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على قوانين المالية لسنوات الدراسة .

الملاحظ أن الحكومة لجأت إلى تنظيم ميزانتياتها باستخدام وسيلة التمويل بالعجز، وذلك لتمويل جزء من نفقات الخدمات العامة، بسبب زيادة النفقات الإعتيادية دون أن ترافقها زيادة مماثلة أو مقاربة في الايرادات العامة وهذا ما أدى إلى زيادة وسيلة التمويل بالعجز وبشكل متواصل كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم (4-15) تطور نسب العجز مقارنة مع إجمالي الإنفاق الحكومي للفترة 1990-2014.

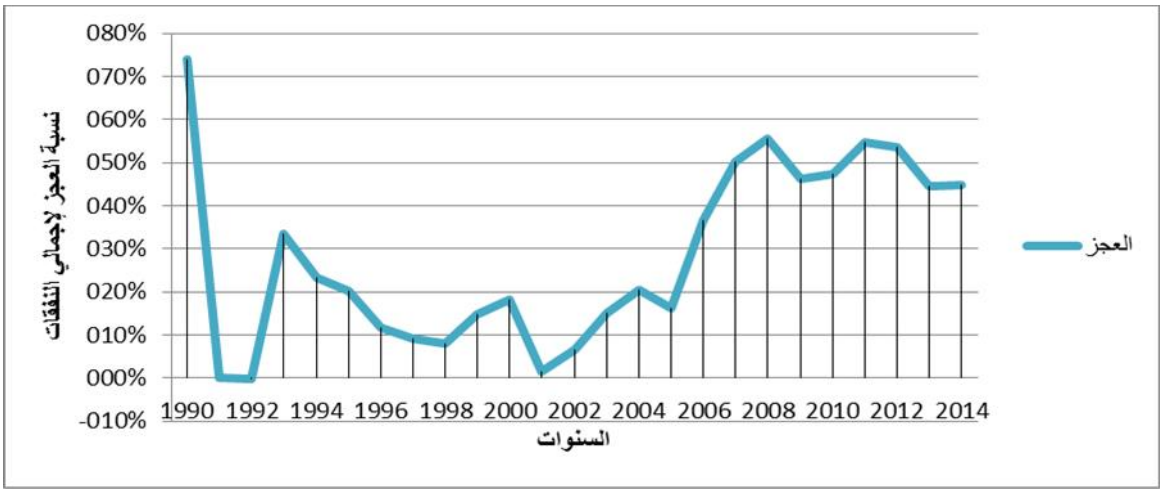

المصدر : من اعداد الباحث إعتمادا على القوانين المالية لسنوات الدراسة .

إن إستمر العجز في الميزانيات المتتالية مسجلا أرقاما متفاوة، يعبر عن السياسة التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة. رغبة منها في مسيارة برامج النمو الاقتصادي لتحقيق معدلات نمو مقبولة و الحفاظ على النهج الاجتماعي لدولة من خلال زيادة الإنفاق على الحاجات الاجتماعية وتكفل الحكومة بذلك.

ثانيا: مصادر تمويل العجز المالي وأثاره الاقتصادية:

تم معالجة العجز في الميزانية عن طريق صندوق ضبط الإيرادات أو عن طريق الإدخار العمومي الذي سمح بتمويل نفقات الإستثمار للدولة، حيث بلغ تدفق الإدخار العمومي (ايرادات كلية مطروحا منها نفقات التسيير)1736.6 مليار دينار سنة 2013 مقابل1556.7 مليار دينار في سنة 2012 مقابل 1910.9 مليار دينار سنة 2011.

مول هذا المبلغ للإدخار العمومي نفقات الإستثمار للدولة في سنة 2013 بواقع 92% مقابل 68.4% عام2012. مؤديا إلى إحتياج الخزينة العمومية للتمويل بواقع 248.2 مليار دينار. لكن لم تنخفض قدرة التمويل للخزينة العمومية، والمعبر عنها بقائم ادخاراتها المالية لدى بنك الجزائر إلا بـ 70.2 مليار دينار لتستقر في مستوى5643.2 مليار دينار مقابل 5713.4 مليار دينار في نهاية2012. و5381.7 مليار دينار سنة2011 .

إذا تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى2012 دون اللجوء إلى الإقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR) فإن تمويل عجز سنة 2013 تم إقتطاع قدره 70.2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة .

سمحت قدرة التمويل هذه للخزينة العمومية خلال العشرية بالمساهمة في تخصيص المالية العامة من تقلبات أسعار المحروقات، وكذا من الصدمات الخارجية المحتملة. تشكل تطورات الجباية البترولية وهيكل الايرادات الضريبية خارج المحروقات عناصر هشاشة أمام الهيكل الجديد لنفقات الميزانية، ويعتبر التحدى الأكثر أهمية علما أن مستوى سعر البترول اللازم لتحقيق توازن ميزانية الدولة يفوق 120 دولار للبرميل.

شكل استمرار المالية العامة انشغالا متكررا ومزعجا للبلدان منذ الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2009،ومخططات الإنعاش المكثفة التي رفقتها كمصدر إهتمام رئيسي في البلدان المتقدمة والناشئة.[1] تزامن مع إجرءات تخفيض العجز في الميزانية مع نسب الدين العمومي إلى إجمالي الناتج المحلي، والجهود الواجب بذلها في مجال التعزيز الميزاني على المدى المتوسط ، بينما يتطلب إنعاش النمو على المدى القصير نوعا من التدرج في هذا الميدان.

وإرتبطت قابلية استمرار المالية العامة في الجزائر بالإعتماد بشكل كبير على المحروقات وعلى منطق نفوذ الميزانية أكثر فاكثر، ولا تستثني قابلية استمرار المالية العامة على المدى المتوسط تنفيذ تدابير مالية لغرض تحفيز النمو، نظرا لضعف الدين العمومي وقدرة تمويل الخزينة العمومية التي تم تكوينها في السنوات الأخيرة .

إن هذه السياسة التي تستهدف المحافظة على النفقات العمومية خاصة نفقات رأس المال، في مستوى قريب من المعدل المخطط ، بغض النظر عن الإنخفاض المتوقع في الإيرادات الضريبية للمحروقات. تسمح بالحفاظ على مستوى مرتفع للنشاط الاقتصادي خارج المحروقات ومواصلة برامج انجاز البنى التحتية العمومية في الجزائر.

[1] **تقرير بنك الجزائر حول الوضيعية المالية و النقدية للاقتصاد 2011.**

خلاصة الفصل :

تحسنت الأداءات الاقتصادية والمالية للجزائر بين 2001 و2014 مدعمة كما تشهد على ذلك الأداءات القوية للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي تجره برامج الإنعاش ودعم النمو. كما كانت الأداءات المالية الكلية للجزائر من جانبها جد متميزة. حيث بلغ معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي كمتوسط 2.3% خلال الفترة (1990–2008). و يرتبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بشكل وثيق بقطاع الهيدروكربون، ويتميز هيكل إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات المسوقة وخدمات الإدارت العمومية.

وبما أن الجزائر إنتهجت سياسة غُلب فيها القطاع العام، أخذت النفقات العامة الدور الكبير في النشاط الاقتصادي. والمسجل تضاعفت النفقات العامة (700) مرة خلال فترة الدراسة 1990–2014. وإستمرت النفقات العامة في التزايد وبمعدل نمو سنوي مركب لسنوات 1999–2014 قدره 13.82%. و مثلت النفقات الجارية النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام خلال فترة الدراسة، حيث قدر متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة بـ **61 %**. ويرجع هذا الإرتفاع إلى مجموعة من العوامل أهمها إرتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي. ورغم تعدد الأسباب في زيادة النفقات العامة إلا أنه المؤكد سيادة نظرية كينز الطلب الفعال مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يتسق مع النظرية الكنزية وأنه لا تأثير للناتج المحلي الإجمالي على زيادة النفقات العامة في الجزائر.

ولمعالجة العجز في الميزانية المتكرر اعتمد على صندوق ضبط الايرادات أو عن طريق الادخار العمومي الذي سمح بتمويل نفقات الإستثمار للدولة، وارتبطت قابلية استمرار المالية العامة في الجزائر بالاعتماد بشكل كبير على المحروقات وعلى منطق نفوذ الميزانية أكثر فأكثر، ولا تستثني قابلية استمرار المالية العامة على المدى المتوسط تنفيذ تدابير مالية لغرض تحفيز النمو، نظرا لضعف الدين العمومي وقدرة تمويل الخزينة العمومية التي تم تكوينها في السنوات الأخيرة .

الفصل الخامس:

مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الخامس: مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

تمهيد :

يعتبر موضوع التنمية من أبرز الموضوعات التي لقيت إهتماما واسعا من قبل المختصين في العلوم الاقتصادية فحسب، بل من قبل كافة الأوساط الرسمية والمجتمعية وعلى المستويات المختلفة المحلية والدولية. فالتنمية الإقتصادية لاتشمل فقط إحداث تغيير كمي يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي وإنما على تغير هيكلي في بنيان الاقتصاد القومي حتى يمكن القول بوجود تنمية اقتصادية.

وعلى هذا الأساس أكد المفهوم الجديد على ضرورة وضع خطط ومفاهيم تنموية جديدة وأن تكون عملية التنمية عملية نهوض حضاري شامل وعدم اقتصارها على الجوانب الاقتصادية فقط وإنما يجب أن تشمل الجواني الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويعتبر الإهتمام بالعنصر البشري هدفا التنمية ووسيلتها في أن واحد، ويعبر فردريك هاريسون عن ذلك بقوله " الموارد البشرية هي المعيار النهائي لثروة الأمم ". والجزائر ومنذ استقالها وهي تسعى إلى تنمية الفرد والمجتمع في إطار سياسة تنموية من أهم سماتها الأساسية:

- التأكيد على الهوية الوطنية للتنمية من خلال العمل على التقليل من التبعية الأجنبية، والاعتماد على الطاقات الوطنية والنهوض بالقاعدة الاقتصادية الوطنية، في إطار الاعتماد على الذات وبناء خبرات وطنية في تحقيق أهداف التنمية مع عدم إهمال الخبرات الأجنبية و التعاون المشترك.
- شمولية عملية التنمية، فهي تشمل كل فروع الاقتصاد و كل ميادين الحياة من الصناعة والزراعة والخدمات، كما أنها تشمل كافة المناطق عبر تراب الوطن ولذلك فهي تهدف إلى تحقيق نمو متوازن في جميع المناطق.

المبحث الأول : دور الإنفاق العام في التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2014:

بعد مرحلة من التذبذب السياسي ترتب عليه تذبذب اقتصادي واجتماعي لعشرية كاملة، ومع تحسن الوضعية الاقتصادية وتوفر ملائة مالية نتيجة لتحسن في الجباية البترولية المصدر الأساسي للإيردات الميزانية، وضعت خطط تنماوية مرحلية ومترابطة إبتداء ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي[1]، أو المخطط الثلاثي (2001-2004) الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي7ملايير دولار أمريكي)، لتبلغ غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (16مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. ثم اتبع بالبرنامج التكميلي لدعم النمو[2]. أو المخطط الخماسي الأول (2005 -2009) الذي قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ8.705 ملايير دينار (**114** مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (**1.216** مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في بداية 2009 فقد قدر بِـ **9.680** مليار دينار (حوالي**130** مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار11.534مليار[3].

---

[1] « Programme de soutien à la relance économique » **PSRE**.

[2] « Programme complémentairede soutien à la croissance» . **PCSC.**

[3] **محمد مسعي** ، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث – عدد 2012 / 10، ص 147. **http://rcweb.luedld.net/rc10/A1013.pdf**

ولغرض تسليط الضوء على نجاعة هذه المخططات والدور الذي لعبته النفقات العامة بشيقها الجاري والإستثماري في التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 1990–2014 فإننا سنقوم بدراسة مفصلة لتطور النفقات الجارية والإستثمارية حسب أنواعها ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول : نفقات التربية والتعليم :

يضطلع التعليم بدور محوري في العملية التنموية، ذلك أنه أهم وسيلة يتسنى من خلالها فعليا تحقيق أهداف التنمية سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية، وعلى هذا الأساس ينظر للإنفاق على التعليم على أنه استثمار في رأس المال البشري، له عوائد جمة إن على مستوى الأفراد أو المجتمعات،[1] يلعب قطاع التربية والتعليم دورا اساسيا في إعداد اليد العاملة المؤهلة والخبرة اللازمة لتسيير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

فنجد **مارشال** يرى أن التعليم نوعا من الإستتثمار وأكد على ضرورة الإهتمام بدوره في التنمية الإقتصادية وضرورة مساهمة الدول في تحمل نفقات التعليم وفي ذلك يقول " أن قيمة ماينفق على التعليم سواء بواسطة الدولة أو بواسطة الأفراد يجب ألا يقاس بعائد المباشر من هذا الإستثمار بل قد تحصل على عائد كبير من أعطاء أفراد الشعب فرصا أكثر للتعليم لإكتشاف مواهبهم و قدراتهم، وقد يغطى إكتشاف هذه المواهب والقدرات تكاليف ماينفق على التعليم لمدينة بأسرها ".[2]

أما **تيودور شولتز** القائل:[3] لايمكن لأي اقتصاد حديث أن يخلوا من تحليل منهجي لثروة البشرية في تحفيز التنمية، ويعرف التعليم على أنه صناعة لإنتاج أعداد كبيرة من القوى البشرية العاملة في مختلف قطاعات العمل، كما أنه على عكس الصناعات الأخرى يتميز بأنه منتج ومستهلك في أن

---

[1] **فيصل بوطيبة**،العائد من التعليم في الجزائر، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2010، ص **16**.

[2] **عبد الله محمد عبد الله الشناوى** ، دراسة في الانفاق الحكومي على التعليم واثره على هيكل العمالة في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة الزقازيق ، 1993، ص 38.

[3] ***E. T. York, Jr***. EDUCATION AND ECONOMIC GROWTH; *University of Florida.* P31
http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/17036/1/ar630031.pdf

واحد لمستويات من القوى العاملة ، وهناك العديد من الدراسات والأبحاث في مجال دور قطاع التربية والتعليم وعائدها في التنمية الاقتصادية ومنها :

– **دراسة سميث ورويدوى Smith & Redway** : توصلت هذه الدراسة إلى بيان دور التربية والتعليم في التنمية الإقتصادية و أكد بأن العامل المتبقي (Residual Factor) كان وراء القسم العظم من النمو الذي تحقق في مختلف بلدان العالم، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إتضح للباحثين بأن دور عنصر العمل و رأس المال إقتصر على تحقيق زيادة مقدارها ربع الإنتاج للفرد الواحد في الصناعات البريطانية خلال الفترة 1948–1954، وهكذا فإن العامل المتبقي قد ساعد في ثلاثة أرباع هذه الزيادة.

وفي سنة 1974 نشر منسر (Jacob Mincer) مقالا عن العلاقة بين التعليم الخبرة والدخل، حيث قام بنمذجة رياضية لهذه العلاقة تسمى بدالة الكسب المنسرية، وهي الأكثر شيوعا بين الباحثين اليوم في تقدير العائد الخاص من التعليم. وقد اعتبر الدخل دالة لسنوات التعليم والعمر والخبرة. وتوصل في دراسته إلى أن الذكور البيض في الولايات المتحدة الذين لا يعملون في الفلاحة يزيد دخلهم بـ7٪ في حال زيادة عام دراسي واحد،[1] وبما أنه تم تأكيد صلة التعليم بمستوى الدخل فليس غريبا أن تكون له صلة أيضا بتوزيع الدخل.

فتوسيع التعليم سيكون له أثر إيجابي على توزيع الدخل ويجعله أكثر إنصافا، ويرى ساكاروبولوس أن أثر الإنصاف هذا يرتبط بقوة بطبيعة المرحلة التعليمية الواجب توسيعها. ففي حالة المكسيك مثلا يؤدي توفير التعليم الابتدائي لـ 10٪ من الأميين إلى جعل توزيع الدخل منصفا بـ 5٪ عما هو عليه مؤشر التفاوت (inequality index).

وهناك العديد من الدراسات تُبين أن لتعليم أثر على النمو الاقتصادي ومنها

[1] **فيصل بوطيبة**،العائد من التعليم في الجزائر، لدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2010، ص 24.

دراسة" Schultw" [1] والتي طبقت على أمريكا، وتعرضت لدراسة حجم التراكم الرأسمالي البشري ومعدل نمو متمثلا في كمية التعليم التي تحتويها قوة العمل في الفترة (1929-1957). كذلك قام " نورمان هكس" وهو من خبراء البنك الدولي في عام 1980 بقياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والإلمام بالقراءة و الكتابة ومتوسط العمر المتوقع أن يعيشه الإنسان في83 دولة من دول العام الثالث خلال الفترة (1960-1977) فوجد أن12 دولة التي قد حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي كانت تتمتع بأعلى المعدلات في التعليم، وكذلك هي التي يحقق مواطنوها العلاقة الترابطية بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج.

يتضح مما سبق أن هناك تداخل عميق بين أهداف التنمية الاقتصادية وأهداف التنمية التربوية، لما للموارد البشرية من دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الأقطار المتقدمة والأخذة في النمو على حد سواء إذ تعتبر أحد العنصر الأكثر حسما في تحقيق التنمية.

ومنذ الإستقلال أولت الحكومة الجزائرية قطاع التربية والتعليم أهمية كبيرة من حيث التوسع في حجم التعليم و كميته من ناحية ، وزيادة كفاءته الإنتاجية وتحسين نوعيته من ناحية أخرى. حيث وفرت له الأسس التشريعية التي تعزز مسيرته وتسهل عملية البناء، وتمكنه من تحقيق ديمقراطية التعليم عن طريق إلزامية التعليم ومجانيته والتوسع في مؤسساته لتستقبل كافة المواطنين وفق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع.

---

[1] **منى عمر محمد**، دور الإنفاق العام على التعليم في رفع جودته في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس ، 2012، ص45.

ويمكن معرفة التطور الكمي والنوعي في قطاع التربية والتعليم في الجزائر من خلال المؤشرات المحتسبة في الجداول المرقمة (5-01) و (5-02) و كما يلي :

الجدول رقم (5-1) أعداد المؤسسات التعلمية والطلبة (بالألف) في المراحل المختلفة للفترة (1990-2014).

المستوى الدراسي	1990/1991		2010/2011		معدل النمو السنوي المركب 1990-2011 %	
	المدارس	الطلبة	المدارس	الطلبة	المدارس	الطلبة
التعليم الابتدائي	94127	4189152	112002	3345885	0,87%	-1,11%
التعليم المتوسط	2422	1423316	4901	2980325	3,58%	3,76%
التعليم الثانوي	672	752264	1813	1198888	5,09%	2,35%
المجموع		6364732		7525098		
تطور عدد المتخرجين التعليم العالي		25582		246743		11,99%

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات .

بلغ عدد الطبلة في الطور الإبتدائي لموسم الدراسي (1990/1991)،4189152 تلميذ، ليبلغ عدد التلاميذ موسم (2001/2000)،950 4720 تلميذ. واكب هذا التطور حجم الهياكل من المدارس فارتفعت من729 15 مدرسة و015 121 قاعة دراسة موسم 2000/1999. ليرتفع عدد التلاميذ موسم 2011/2010 حسب ما توفر من معطيات 3345885 تلميذ. ورغم تسجيل معدل مركب سنوي سالب (-1,11%) في عدد الطلبة إلى إن الإنشاءات كانت مستمرة ومتزايدة بمعدل سنوي مركب قدره (0,87%). وهو معدل يجاري تطور عدد الطلبة في هذا الطور، والملاحظ في الجزائر الانشار المقصود للمدارس الابتدائية و التركيز على المدارس الجوارية.

أما فيما يخص التأطير تطور من 151262 معلم سنة 1990 إلى 144885 سنة 2011 ، وبمعدل نمو سالب قدره -0.21 %. وهي تدل على تراجع الفئة العمرية أو الطلب على التعليم الابتدائي كإنعكاس لثقافة الاسر الجزائرية وانتهجاه ثقافة تنظيم النسل.

ولاتخفي الأرقام إهتمام الحكومة بمرحلة التعليم الابتدائي لأنها القاعدة الاساسية لانطلاق الجيل

المتعلم، حيث أن مهمة تعليم النشأ هي بحد ذاتها عملية فعالة لغرض دفع عجلة التنمية وتحقيق المستوى المطلوب من التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وبما أن التعليم المتوسط هي تكملة وحلقة ربط مهمة بين التعليم الابتدائي والثانوي، فقد شهد اهتماما كبير من طرف الحكومة وذلك ما تبرزه الأرقام، حيث كان عدد المتمدرسين في التعليم المتوسط موسم(2003/2002)،338 2186 متمدرس ، وارتفع ليبلغ 2980325 متمدرس موسم 2011/2010. وفرت لهم 4901 متوسطة بعدما كانت عددها في موسم 2001/2000،3419 متوسطة ، منها خمسة ملحقات. وكان معدل النمو السنوي المركب لعدد المتمدرسين يعادل3,76% للفترة 1990-2011، قريب منه كان معدل نمو الهياكل متمثلة في عدد المتوسطات بـ 3,58% لنفس الفترة. يؤطرهم 140098 استاذ سنة 2011 بعدما كان 82741 سنة 1990 وبمعدل نمو مركب 2.66 بالمئة.

كما شهد التعليم الثانوي تطور كبير من حيث أعداد الطلبة أو الهياكل وقد وفر لهم التأطير من مخرجات العملية التكونية في الجزائر، بعدما كانت نسبة كبيرة من المؤطرين من جنسيات أخرى ، حيث بلغ عدد الأساتذة 44283 لسنة 1990 ليبلغ الموسم 2011/2010 م 74550أستاذ وبمعدل نمو مركب 2.63 %، وقد بلغ عدد الطلبة للموسم الدراسي 1991/1990،752264 طالبا ليبلغ 1198888 طالبا سنة2011 وبمعدل نمو مركب 2.35%. كما تتطورة البنية التحتية من672 ثانوية سنة1990 لتبلغ بعد عملية البناء والتشيد لمدة 20 سنة إلى 1813 ثانوية وبمعدل نمو مركب 5.09%.

هذه الأرقام تعكس إهتمام الحكومة بالتعليم الثانوي وذلك باعتباره مصدرا هاما في توفير الطاقة البشرية، وإعداد الطلبه إلى مرحلة التعليم الجامعي التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كم شمل التوسع في التعليم تحرير المرأة من التميز الاجتماعي وأصبح هدفا أساسيا لعملية التنمية الشاملة التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة سكان البلاد في مختلف الجوانب من جهة والحد من التمييز الاجتماعي والثقافي بين الجنسين من جهة أخرى.

جدول رقم (5-02) تطور عدد المعلمين في كل مرحلة.

المستوى الدراسي	1990/1991	2010/2011	معدل النمو السنوي المركب %
التعليم الابتدائي	151262	144885	**-0,21%**
التعليم المتوسط	82741	140098	**2,66%**
التعليم الثانوي	44283	74550	**2,63%**
المجموع	**278286**	**359533**	**1,28%**

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات .

ثانيا : تطور الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر :

تمويل التعليم هو مجموعة الموارد المرصدة في إطار التعليم للمؤسسات التعلمية لتحقيق الأهداف المسطرة، والسياسة التعلمية في الجزائر تعتمد في تمويلها على الموارد الحكومية في توفير الأموال اللازمة لها بسبب مجانية التعليم، ومن أجل توزيع هذه الموارد توزيعا عادلا لمراحل التعليم المختلفة وللحصول على نتائج إيجابية .

وقد اهتمت الحكومة بزيادة الإنفاق على الخدمات التعليمية، فهي تقدم فرص التعليم للمواطنين كافة دون إستثناء، فهو حق يكفله الدستور الجزائري حق التعليم ومجانيته، ومن المؤشرات الأربعة التي تعبر عن حجم الإنفاق العام على التعليم وهي :

- ❖ إجمالي الإنفاق على التعليم كما يظهر في الموازنات الحكومية .
- ❖ نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم.
- ❖ إجمالي الإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.
- ❖ المؤشر المركب للنواتج التعليمة.

وتؤكد الأرقام على زيادة الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم حيث تضاغف عدد الطلبة والمدرسيين في المراحل المختلفة إضافة إلى زيادة عدد المؤسسات التربوية والتعلمية وتوزعها في تراب الوطن، وما تتبعها من زيادة الأجور و التعويضات المالية ، مما أدى إلى زيادة نفقات التربية والتعليم من 140012000 ألف دج سنة 1990 إلى 6386082817 ألف دج سنة 2011 م، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 19.95%، و تعود هذه الزيادة إلى زيادة نفقات الميزانية العامة، وكذلك زيادة عدد المعلميين و الاداريين لجميع المراحل الدراسية، إضافة إلى زيادة عدد المؤسسات التربوية و التعلمية والتي أدت إلى زيادة الرواتب والأجور والمخصصات للعاملين و الموظفين في هذا القطاع، إضافة إلى ارتفاع كلفة الطالب الواحد في مراحل التعليم المختلفة من 1179.16 دج سنة 1990 إلى 20519.36 دج سنة 2011. وكذلك ارتفاع في نصيب الفرد الواحد من نفقات التربية والتعليم من 1179.16دج سنة 1990إلى20519.36 دج سنة2011. وبمعدل نمو مركب2.81 %.

جدول رقم (5-03) تطور النفقات التعليم ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي ونفقات الميزانية العامة للفترة (1990-2014).

في الملحق الاحصائي

وتبدو صور الإنفاق على التعليم أكثر تجسيدا للواقع عندما تنسب قيم الإنفاق إلى الميزانية العامة للحكومة إلى حجم الدخل القومي، فقد إستثمرت حكومات أميركا الشمالية وأوروبا الغربية أعلى نسب من الموارد القومية في مجال التعليم بلغت 5.6% من إجمالي الناتج المحلي، وتليها الدول العربية 4.9% وإفريقيا جنوب الصحراء4.5%. أما منطقة أميركا اللاتنية والكاريبي ومنطقة أروبا الوسطى والشرقية فهي اقرب إلى المعدل العالمي بنسبتي 4.4 % و4.2% على التوالي. ونجد أن أدنى مستوى للإنفاق الحكومي في أسيا الوسطى وأسيا الشرقية ومنطقة

المحيط الهادي بنسبة 2.8% فقط من إجمالي الناتج المحلي[1].

وفي الجزائر بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 4.75% سنة 1996 من GDP ، للتراجع سنة 2000 إلى 3,75 % لتنخفض سنوات 2007 و 2008 إلى 3.23%، 3.16% على التوالي، لترتفع سنوات 2009 و2010 و تبلغ سنة 2011 ،5.2% .

ورغم أن نفقات التربية والتعليم بقيت تتزايد بشكل منتظم تقريبا تماشيا مع التوسع السنوي في قطاع التربية والتعليم. إلا أن الإنخفاض في نسبة نفقات التربية التعليم إلى النفقات العامة والتي تتراوح بـ 21.1 %، سنة 1990 إلى11.7% سنة2002. لتبلغ سنة2011 نسبة 11,4%، يرجع إلى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي على الأغراض الأخرى، حيث كانت الزيادة في نفقات العامة أكبر من الزيادة في نفقات التربية والتعليم.

الشكل رقم (5-01) تطور الإنفاق على التعليم وإجمالي الانفاق العام وإجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2011.

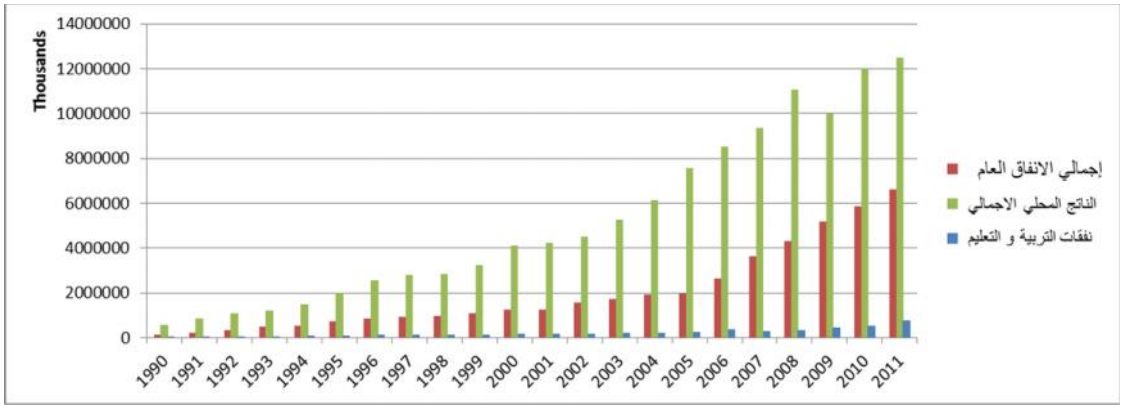

المصدر : إعداد الباحث إعتمادا على معطيات الجداول ذات العلاقة .

وبرجوع إلى المعايير الدولية لتربية والتعليم الصادرة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادرة عن منظمة الامم المتحدة لتربية و التعليم نجد أن الجزائر حققت ارقاما متباينة وذلك ما يوضحة الجدول التالي:

[1] **الموجز التعلمي العالمي** ، مقارنة احصائيات التعليم عبر العالم ، معهد اليونسكو للاحصاء ،2007 ، ص9 . تاريخ التصفح 2015/08/22. **http://www.uis.unesco.org/Library/Documents/ged07-ar.pdf**.

الجدول رقم (5-04) المؤشرات العالمية لتربية والتعليم لسنوات 2010.

مؤشرات تنمية التعليم	الجزائر	مصر	تركيا	الدول العربية	دول العالم
معدل محو امية الكبار (15 سنة فما فوق) %	73	72	91	75	84
الرسوب في مرحلة التعليم الابتدائي والتسرب منها .	7.5	3.7	1.8	–	–
نسبة التلاميذ إلى المعلمين في الإبتدائي.	23	26	–	–	–
الإنفاق الحكومي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.	4.4	3.7	3.0	4.5	4.8
الإنفاق على التربية والتعليم كنسبة من الإنفاق الحكومي الإجمالي.	20.3	11.9	–	16.7	14.0

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ، منظمة الامم المتحدة لتربية و التعليم.
http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002180/218003a.pdf

المطلب الثاني : الشؤون الصحية (قطاع الصحة والسكان):

أصبح قطاع الصحة يشكل نسبة كبيرة من الاقتصادي الوطني، كما أن هذه النسبة تأخذ في التزايد من عام إلى اخر ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال ارتفعت نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية من الناتج المحلي الإجمالي من 5.1 % عام 1980 إلى 12.2 % عام 1990 ثم وصلت إلى 15.9 % عام 2000.[1]

وتعتبر الصحة على قمة الأهداف الإجتماعية لكل الدول سواء الفقيرة أو الغنية. كذلك ما يشهد العالم في السنوات الأخيرة من ظهور عدد من الأمراض التي تشكل خطرا على استقرار المجتمع والنمو الإقتصادي مثل الايدز وغيرها.

وفي تعريف منظمة الصحة العالمية (WHO) world Health Organization الذي قدمته عام 1948، حيث عرفت الصحة بأنها " حالة السلامة البدنية والعقلية والنفسية وليست مجرد غياب المرض أو العجز" وفي هذا الصدد أشار **Locker** ،وعلى الرغم من أن التعريف السابق قد ركز نواحي الحالة الصحية، إلا أن تاريخ استخدام الرعاية والخدمات الصحية يؤكد تركيزهما على القضاء على المرض والعجز.

[1] **حسنى ابراهيم عبد الواحد**، إنتاجية النفقات العامة الصحية دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية، جامعة حلوان ، 2007 ص 66.

وفي دراسة لـ **Downie** حيث أشارت إلى أن الهدف العام لأي جهود لتحسين الصحة هو التحسين المتوازن بين البعد الإيجابي بكافة عناصره الجسدية والعقلية والنفسية، والبعد السلبي الخاص بالوقاية في المجالات السابقة.

وفي إعادة ضياغة تعريف المنظمة الصحة العالمية عرفت الصحة على أنها " المدى الذي من خلاله يتمكن الفرد أو الجماعة سويا من إدراك الطموحات وإشباع الحاجات، والقدرة على تغير البيئة ". وتمثل الصحة وفقا للتعريف السابق موردا هاما يعطي للإنسان القدرة على العمل والإنتاج. ولذلك اعتبرت صحة الفرد الهدف الأساس لكل المجتمعات الإنسانية، كونها العامل الفعال لبقاء الفرد عنصرا حيويا منتجا قادرا على مزاولة نشاطه الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة تؤمن بقاء حياته و تطورها وتضمن رقي وتقدم المجتمع الذي يعيش فيه.

و تشكل الصحة والتعليم أهم مكونات رأس المال البشري، و الأساس للإنتاجية الإقتصادية للفرد. وفي هذا الصدد أشار **Jeffrey Sachs** إلى أن الصحة الجيدة لسكان تمثل أهم العوامل التي تؤدي إلى إنخفاض معدلات الفقر، وزيادة معدلات النمو الإقتصادي في الأجل الطويل.

ونقطة البداية عند الحديث عن أثر الصحة على التنمية هي التكلفة الاقتصادية المرتفعة بشكل كبير للقضاء على الأمراض التي يمكن تجنبها. حيث تؤدي الأمراض إلى تخفيض الدخل الكلي على مستوى المجتمع وبالتالي إعاقة أي جهود إلى النمو الاقتصادي.

وتؤكد البيانات الخاصة بمؤشرات الاقتصاد الكلي على أن الدول التي تعاني من إنخفاض المستوى الصحي والتعليم تحتاج إلى وقت أطول لتحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو. حيث أشارت دراسة " Philipson " و "Soares" إلى أن الدول التي بلغ فيها معدل وفيات المواليد بين 50 إلى 100 لكل ألف طفل من المواليد،قد حققت معدلات نمو بمتوسط سنوي بلغ 3.7% خلال افترة (1962-1997)، أما بالنسبة للدول الأخرى المشابهة لها في مستوى الدخل وذات معدل وفيات المواليد يبلغ 150 لكل ألف

من المواليد فقد حققت معدلات نمو بمتوسط سنوي مقداره 1 % خلال نفس الفترة.[1]

ولقد تمت بلورة الأهداف العالمية لتحسين الصحة من خلال مايسمى بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (MDGs) Millennium Development Goals والتي تمت الموافقة عليها من حكومات الدول من خلال لجنة الألفية في عام 2000. وكان من أهم هذه الأهداف تخفيض الفقر بصفة عامة، وتحسين الصحة بصفة خاصة. وجاء في نص الغاية الرابعة من الهدف الخمسة لأهداف اللالفية ، تخفيض معدل وفيات الاطفال بنسبة 66% و تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة 75% من مستوياتها في عام 1990 بحلول عام 2015 والحد من انشار الامراض الوبائية مثل الايدز قبل نهاية عام 2015.[2]

و نتيجة لذلك إزداد الإنفاق على الشؤون الصحية في معظم دول العالم، والمقصود بالإنفاق الصحي هو (كل ما ينفق بهدف صحة الفرد سواء تحقق الهدف من الإنفاق أو لم يتحقق، أو كان هناك أمل في تحقيقه أو لا).

اولا : واقع الصحة العمومية في الجزائر للفترة 1990-2014:

أما في الجزائر فقد وضعت العديد من الخطط الصحية وعلى فترات متتالية من أجل الإرتقاء بصحة المواطن. و يمكن تقويم مدى تطور الخدمات الصحية والواقع الصحي في الجزائر للفترة 1990-2014 من خلال إستخدام المؤشرات التالية:

أ. عدد الاطباء بالنسبة لعدد السكان:

يتضح من خلال الجدول التالي إزدياد عدد الأطباء من 23550 طبيب سنة 1990 إلى 56209 طبيب سنة 2010 والملاحظ أن العدد تضاعف مرتين، هذا إنعكس على عدد الأطباء لكل فرد بتحسن، حيث بلغ مقبل كل طبيب 640 فرد سنة 2010.

---

[1] Tomas Philipson and Rodrigo Soares The University of Chicago**, Human Capital, Longevity, and Economic Growth: A Quantitative Assessment of Full Income Measures** ,Working Paper , World bank , April 2001, p 22. **http://siteresources.worldbank.org/INTABCDEWASHINGTON2001/Resources/philipson.pdf**.

[2] التقرير الخاص بالصحة في العالم 2000، تحسين اداء المنظمات الصحية ، منظمة الصحة العالمية ، طبع في فرنسا ، 2000. **http://www.who.int/whr/2000/en/whr00_ar.pdf.**

أما عدد أطباء الأسنان فقد إرتفع من 7119 إلى 11366 خلال فترة الدراسة و تماشيا مع إزدياد عدد السكان، حيث بلغ 3093 فرد مقابل كل جراح أسنان بعدما كان في سنة 1990 يبلغ 3476. و عزز ذلك بإزدياد عدد الصيادلة في الوطن حيث إرتفع من 20134 صيدلي سنة 1990 إلى 9081 صيدلي سنة 2010. وهو ما يمثل 3962 مواطن لكل صيدلي.

ومما لا شك فيه أن الزيادة عدد الاطباء وجرحي الأسنان بنسبة أكبر من الزيادة السكانية تعتبر أحد اسباب خفض نصيب الطبيب الواحد من السكان وبالتالي تطور الحالة الصحية و الوضع الصحي بشكل عام.

جدول رقم (5-05) عدد الاطباء وعدد جرجي الأسنان وعدد الصيادلة ومجوع السكان لكل طبيب للفترة 1990-2014.

في الملحق الاحصائي

ب. عدد المستشفيات وعدد الأَسرَةُ إلى مجموع السكان:

الملاحظ أن عدد المستشقيات في تذبذ لعدم دقة لإحصائيات وتغير تصنيف الوحدات العلاجية في كل مرة، والأكيد أن نصيب كل الفرد من المستشفى في الجزائر في تراجع رغم مخططات التنمية المتعاقبة، و الملاحظة الأخرى و رغم طول فترة الدراسة الممتدة خلال 20 سنة نرى أن عدد الأسرَةُ لكل مواطن شبه ثابتة، و هي تتراوح كمعدل سرير لكل 500 مواطن. والمستنتج أن القطاع لم يستطيع مواكبة الزيادة الحاصلة في السكان رغم البرامج القيمة التي رصدة لغرض تحسين الصحة للمواطنين.

فالرقم **119575** مواطن لكل مستشفى يعتبر كبيرا جدا بالنسبة لكل مستشفى وهو ما يؤدي إلى حدوث عجز في تقديم الخدمات الصحية وانخفاض في كفاءة العلاج نتيجة زيادة الطلب على الخدمات الصحية بسبب الزيادة السكانية.

ولكن لا نغفل التطور الحاصل في الصحة الجوارية فقد إرتفع عدد العيادات متعددة الخدمات من 510 سنة 1990 إلى 520 بعد مايقارب 20 سنة من الإنجازات، كما شهدت

دور الـولادة مسـاهمة القطـاع الخاصـة بشـكل ملفـت لتبلـغ 528 سـنة 2010 بعـدما كانـت سـنة 475 سـنة 1990، واكـب هـذا التطـور المحتشـم نمـو فـي عـدد الصـيدليات الخاصـة منهـا والعامـة فبلغـت 2954 صـيدلية سـنة 1991 لترتفـع إلـى 9264 صـيدلية شـجع علـى ذلـك الطـابع الشـبه التجاري لنشاط.

الجدول رقم (5-06)عدد المستشفيات وعدد الأسرةُ إلى مجموع السكان في الجزائر للفترة 1990-2014.

في الملحق الاحصائي

ج. وفيات الأطفال دون سن 12 شهرا :

تعتبـر وفيـات الأطفـال مـن المؤشـرات الأساسـية التـي تبـين الحالـة الصـحية لـيس للأطفـال فقـط و إنمـا لمجمـوع السـكان فـي أي بلـد، ومسـتوى تطـور الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة فيـه، فـالمعلوم أن الأطفـال يشـكلون قاعـدة الهـرم السـكاني وبالتـالي فهـم قـوة العمـل المسـتقبلية وأن زيادة وفياتهم تؤدي إلى خسارة في الطاقة الإنتاجية المستقبلية.

الجدول رقم (5-07) تحسن وضع الولادات في الجزائر للفترة 1990-2014.

في الملحق الاحصائي

في بداية الدراسة سنة 1990 بلغ عدد الوفيات الرضع 36270 بمعدل **46.8 لكل الف** و الملاحظ أن المعدل كان دائم الإنخفاض ليصل سنة 2010 إلى 23.7 **لكل الف** و هو مؤشر جيد لتحس.

وتجدر الاشارة إلى أن الفترة ما بين 2002-2013 شهدت إنخفاضا بـ 12.3 نقطة في معدل وفيات الرضع، إلا أن وتيرة هذا التراجع كانت أكثر في الفترة الممتدة ما بين (2002-2007) حيث سجل معدل وفيات الرضع متوسط انخفاض بلغ 1.7 نقطة/ السنة، مقارنة بالفترة الممتدة ما بين 2008 و 2013، والتي كانت فيها وتيرة الانخفاض لهذا المؤشر أقل أهمية حيث سجلت متوسط إنخفاض مقدر بـ 0.6 نقطة/ السنة، وشهد معدل وفيات الرضع تراجعا قدر بـ 0.4 نقطة مابين 2013 و2014 ليبلغ22.0 **لكل الف** مع تباينات حسب الجنسين ليسجل23.5 **لكل الف** لدى الذكور و20.4 **لكل الف** لدى الإناث[1] .

[1] ديمغرافيا الجزائر 2014 و2013، الديوان الوطني للاحصائيات .

ثالثا : تطور الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية في الجزائر للفترة 1990-2014:

وإنطلاقا من هذا التوسع في الخدمات الصحية من قبل الحكومة فقد إرتفعت نفقاتها من000 384 ألف دج سنة 1990 إلى 365946753 ألف دج سنة 2014 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 24.46 % للفترة الاجمالية اعتمادا على سنة 1991، وبمعدل نمو سنوي مركب للفترة 2000-2014 قدره18.52%. يتضح ذلك من الجدول رقم (5-08) في المرفق الاحصائي.

جدول رقم (5-08) تطور النفقات العامة على قطاع الصحة 1990-2014.

في الملحق الاحصائي .

حيث نلاحظ أن الإنفاق على الخدمات الصحية كان في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، كما أن نسبتها لنفقات العامة بعد ماسجلت نسبة متواضعة في بداية الفترة التي بلغت 0.46% سنة 1990. لترتفع إلى 5.30 % سنة 1996، وتحافظ على نسبة تقارب على 5% طول فترة الدراسة، وأن أعلى نسبة لها سجلت سنة 2012 بـ 9.3% وارتفعت إلى10.66% سنة 2014، ويجدر الاشارة على أن النفقات الصحية لا تقف فقط عند الخدمات العلاجية و الرعاية الصحية،يضاف إلى ذلك العديد من المشاريع الصحية التي أنشأة وأدرجت في المخططات الإنعاش والتنمية الإقتصادية. وبالرغم من زيادة النفقات على الحاجات الصحية إلى أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة حيث تراوحت ما بين 0.8 بالمئة و1.17 بالمئة خلال فترة الدراسة.

رغم التطورات التي شهدها القطاع الصحي في الجزائر طول فترة الإستقرار الاقتصادي إلا أن الخدمات الصحية لا تزال دون مستوى الحاجات السكانية كما وكيفا، ويبرز ذلك من خلال العديد من المؤشرات الصحية مثل إحتمال وافيات الأطفال دون الخامسة41 لكل ألف مولود حي، في حين بلغ

الرقم20 في الأردن و15 الأجنتين، وبلغ في6 في كند و4 في فرنستا وألمنيا وإيطاليا[1] .

سجلت نسبة وفيات الأمومة لكل 100.000 مولود حي 180 بعيد على الأرقام المسجلة في الدول المشابهة حيث بلغ في المكسيك 60 و 4 في إسبانيا وألمانيا، في حين بلغ 1في إيرلندا. وبلغ معدل وفيات حديثي الوالدة (24 لكل1000مولود حي)، في حين بلغ في البرازيل 11 و في بلجيكا 2. مع تحسن في نسبة الولادة بالإشراف عاملين مختصين ذو معرفة من77% للفترة 1990–1999 إلى59% للفترة 2000–2008.

أما فيما يخص القوى العاملة الصحية والبنية التحية مقارنة مع المعدلات العالمية فشكل التالي يوضح موقع الجزائر من دول العالم .

الشكل رقم (5–02): يوضح القوى العاملة الصحية والبنية التحية في الجزائر مقارنة مع المعدلات العالمية.

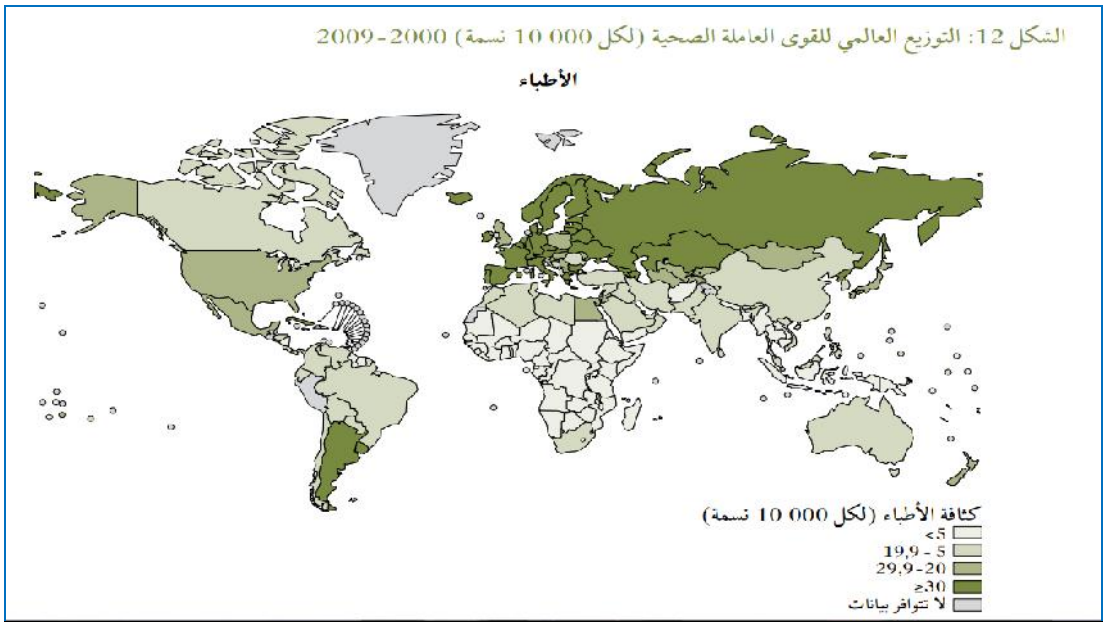

المصدر : الإحصاءات الصحية العالمية2010، ص114.
http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/AR_WHS10_Full.pdf?ua=1.

[1] الإحصاءات الصحية العالمية 2010، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (احتمالات وفاتهم قبل بلوغهم الخامسة لكل 1000 مولود حي)، منظمة الصحة العالمية،ص24.
http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/AR_WHS10_Full.pdf?ua=1

وبمقارنة الإنفاق الصحي في الجزائر للحكومة والقطاع الخاص والقطاع الخارجي، و المواطنين من جيوبهم مع باقي دول العالم والمعدل العالمي من خلال الجدول رقم (5-09).

جدول رقم (5-09) يقارن نسب الإنفاق في الجزائر مع دول العالم 2007.

نسبة الانفاق الصحي	الجزائر	الاردن	الدول العربية	دول العالم
إجمالي الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	4.4	8.9	4.1	9.7
الإنفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق على الصحة	81.6	60.6	55.5	59.6
الإنفاق الخاص على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على الصحة	18.4	39.4	44.5	40.4
الإنفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الانفاق الحكومي	10.7	11.4	7.5	15.4
الموارد الخارجية المكرسة للصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق على الصحة	0.1	4.7	1.8	0.2
نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة حسب متوسط معدل سعر الصرف (بالدولار)	173	248	416	802
نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة بمتوسط سعر الصرف (بالدولار الامريكي)	141	150	282	478

المصدر : من إعداد الباحث إعتمادا على التقرير منظمة الصحة 2010. الجداول الخاصة بالإنفاق الصحي ص 132.

رغم الإستثمارت المهمة في قطاع الصحة والتطور الذي شهده في الجزائر والإقتراب من المعدلات العالمية، و رغم النقائص المسجلة والإختلات منها التباين في التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية في البلاد بين المنطاق الداخلية والصحراوية والمدن الساحلية، وتركز معظم التخصصات في العاصمة وبعض المدن الكبرى.

كما يعتبر غياب التخطيط الصحي من المعوقات الأساسية للتنمية الصحية الشاملة في البلاد وعاملا للعديد من المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي. ذلك أن التخطيط الصحي ينبغي أن يستهدف تلبية الإحتياجات المستقبلية للسكان من الخدمات الصحية، من خلال تعبئة الموارد المتاحة حاليا وتوجيهها نحو معالجة المشاكل الصحية للمجتمع القائمة فعلا والمتوقعة وبما فيها الجوانب التي تساهم في تشكيل الوضع الصحي أو تؤثر فيه .

المبحث الثاني: دور الانفاق على القطاعات الاقتصادية في دفع التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2014.

يشمل هذا النوع من الإنفاق جميع النفقات الإعتيادية على الشؤون المالية والاقتصادية والنقل والمواصلات والشؤون الجماعات المحلية، وتلعب هذه النفقات دورا مهما من خلال مساهمتها في دعم خطة التنمية الاقتصادية وتعزيز قدرات وإمكانيات الوزارات والمدريات المسؤولة عن توجيه النشاط الإقتصادي وتنفيذ مشروعات خطط التنمية الوطنية، وكذلك إدامة رأس المال القومي (كالطرق والجسور والمباني والمعدات) وغيرها من الموجودات الثابتة التي توفر المستلزمات الأساسية لتلك الخطط[1]. وسنتناول دراسة أهم هذه النفقات و دورها في التنمية الاقتصادية وكما يأتي:

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي على قطاع النقل والمواصلات ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر:

تؤكد تجارب العديد من الدول العالم خلال المراحل الأولى للنمو إلى أهمية وسائط النقل في تلبية حاجات النمو، ففي اليابان مثلا شكل هذا القطاع سنة 1896 نسبة 56% من مجموع الإستثمارات، وفي سنة 1913 بلغت الإستثمارات في القطاع 49 % من أجل تهيئة وسائط النقل التي لها علاقة مباشرة بالنمو الاتصادي والاجتماعي، وما يتطلبه من تهيئة الطرق البرية والبحرية لربط المناطق الزراعية و الصناعية و توسيع رقعة السوق وتوزيع المنتجات لإشباع الحاجات الاقتصادية، ويعتبر تخلف قطاع النقل و المواصلات بمعظم مرافقه من المعوقات الأساسية لتنمية الاقتصادية في الأقطار الأخذة في النمو بشكل عام.

أولا : أهمية قطاع النقل والمواصلات في الجزائر:

يعرف النقل بأنه مجموعة الطرق والوسائط والإجراءات التنظمية التي تهدف إلى نقل الإنسان وإنتاجه من مكان إلى أخر، ويعرف روبنسون وبامفرد Robinson&Bamford، مفهوم

[1] **شاكر محمود شهاب**، اثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 1978، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصيرية ، 1989.

النقل بـ " يتعلق النقل بحركة الأشخاص والسلع لغرض معين"، وبلغة الاقتصاد لهذا المفهوم فإن الطلب على النقل يشتق من الطلب على تسهيل حركة الاشخاص أو البضائع، ويكون النقل مفيدا طالما أنه يوفر خدمة ويشير رجال الأعمال أنه عامل من عوامل الإنتاج ويركز هذا التعريف على العلاقة بين النقل والاقتصاد.[1]

ويمثل النقل قطاعا مستقلا ومهمته التبادل المكاني لإنتاج المجتمع، وبذلك يؤدي النقل وظيفة ربط جميع قطاعات الإقتصاد ببعضها بعضا وخدمتها، وبالتالي يعمل على الربط بين مواطن الانتاج والاستهلاك والخدمات.

كما يؤثر نظام النقل بشكل كبير على أسلوب حياة الشعوب وعلى التطور الاقتصادي لها، فهو يقدم الوسيلة لإنتقال السلع و اليد العاملة إلى الأماكن التي تكون أكثر نفعا. ويساعد المشروعات على التوطن في الأماكن الاكثر ملاءمة، وبالتالي يساهم في توسيع الأسواق واستغلال الموارد البشرية الغير مستخدمة، وبعبارة قصيرة " النقل يزيل عدم المنفعة التي يفرضها بعد المسافة ".[2]

ويتكون النقل عامة من أقسام عديدة تتحدد وفقا للعديد من الأسس، وتعدد الأسس هذا نابع من أن النقل يتأثر بشكل حاسم بظروف تشغلية، فالبعض يقوم بتقسيم النقل تبعا لوسائط النقل إلى النقل بالسيارات والنقل بالسكك والنقل بالطائرات. والبعض الأخر يحدد النقل بواسطة الوسط الذي تسير فيه هذه الوسائط كان يقال النقل المائي والنقل البري والنقل البحري، ويفضل المتخصصون في النقل أن يوصف النقل بالوسط الذي تسير فيه وسيلة النقل.

---

[1] **عبد الفتاح عبد العزيز محمد** ، النقل الجوي واثر على الاستقرار و التنمية في الولايات الجنوبية للفترة 1990-2005، رسالة ماجستير ، جامعة أمدرمان الاسلامية ، 2007، ص 32.

[2] **دانيا محمد سمير زين العابدين**، تحسين جودة خدمات نقل الركاب من منظور ادارة الجودة الشاملة " دراسة ميدانية على قطاع النقل البري للركاب في محافظة اللاذقية "رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، جامعة تشرين،**2010**، ص **58**.

ويوضح الشكل الأتي رقم (5-03) توصيف النقل حسب الوسط الذي تسير فيه واسطة النقل.

الشكل رقم (4-1) توصيف النقل حسب الوسط الذي تسير فيه واسطة النقل.

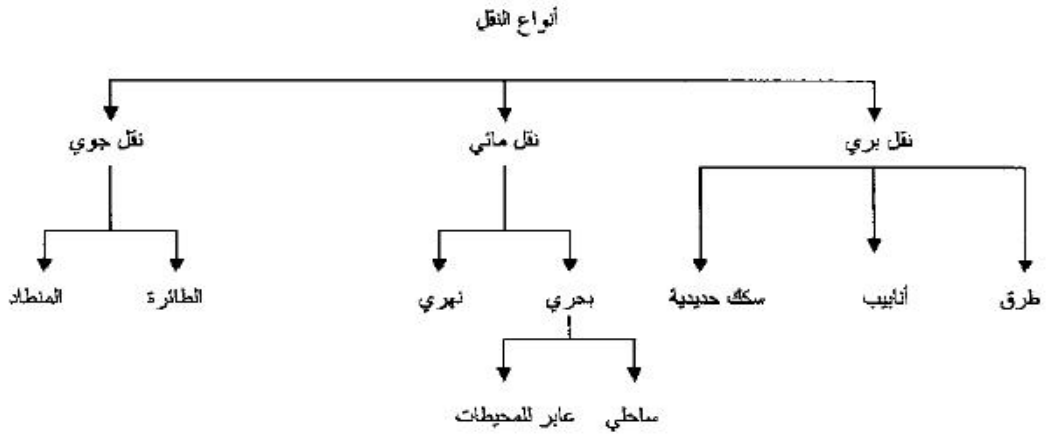

المصدر: محمد سمير زين العابدين، تحسين جودة خدمات نقل الركاب من منظور ادارة الجودة الشاملة" دراسة ميدانية على قطاع النقل البري للركاب في محافظة اللاذقية "، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، جامعة تشرين، **2010**، ص**60**.

ونظرا لأهمية هذا القطاع ودوره في التنمية الإقتصادية وضرورة ربط تنمية هذا القطاع بالقطاعات الإقتصادية الأخرى من أجل القضاء على الإختناقات التي تتعرض لها عملية التنمية الإقتصادية والاجتماعية، من خلال إنشاء شبكة طرق حديثة تربط المدن والمناطق المختلفة في البلاد.

كما أن هناك ترابطات خلفية وأمامية بين قطاع النقل والقطاع الصناعي، فتكمن الترابطات الخلفية من خلال قيام قطاع النقل على خلق أنشطة صناعية لها علاقة مباشرة بالنشاطه كصناعة وسائط النقل الأخرى كالسيارات والقطارات والسفن وغيرها، وكذلك الصناعات المرتبطة بها كصناعة الإطارات والأدوات الإحتياطية وورش التصليح التي تحتاجها وسائط النقل، كما أن نشاط النقل يحتاج إلى إقامة طرق و جسور وسكك حديد وهذه الصناعات تعتمد على إنشاء صناعات أخرى كالإسمنت والمحاجر، أما الترابطات الأمامية لهذا القطاع فتتجلى من خلال ما يقدمه من خدمات للقطاع الصناعي، ومن هنا يتضح أن لهذا القطاع أهمية كبيرة ودورا مؤثرا في القطاع الصناعي.

هناك علاقة تكاملية بين قطاع النقل و المواصلات وقطاع التجارة وذلك من خلال الخدمات

التي يقدمها هذا القطاع إلى قطاع التجارة، حيث أن معظم المبادلات التجارية لا يمكن أن تتم إلا بواسطة نشاط هذا القطاع أي أنه من المستبعد قيام التجارة بمعزل عن النقل والمواصلات، كما أن نقل البضائع لا يمكن أن يتم بدون وجود نشاط تجاري يرافق عملية النقل، لذلك فإن هذه العلاقة التكاملية بين القطاعين تدعوا إلى ضرورة نمو كل منها نموا متوازنا نسبيا. وذلك خدمة للاقتصاد الوطني ولعملية التنمية الاقتصادية وتجنب الاختناقات التي قد تحصل نتيجة التفاوت الكبير في نسبة كل منهما.

ولغرض معرفة التطور الحصل في قطاع النقل والمواصلات في الجزائر خلال فترة الدراسة، يمكن إيجاز ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (5-10) تطور قطاع النقل والمواصلات في الجزائر للفترة (1990-2014).

في الملحق الاحصائي

من الجدول يتضح شبكة الطرق الجزائرية واحدة من أكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الإفريقية، حيث يقدر طولها بـ 696 112 كلم من الطرق، منها280 29 كلم من الطريق الوطني وأكثر من4910 هيكل، كما تم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر بـ 216 1 كلم والذي يربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب. إن شبكة الطرق الجزائرية في تطور مستمر بفضل برنامج تحديث الطرقات السريعة. نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ1216 كلم، والإطلاق القادم لمشروع إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول1020 كلم.

كما نذكر الطريق السريع العابر للصحراء (شمال وجنوب) والذي تمت إعادة تهيئته لزيادة التبادل التجاري بين الدول الست المتواجدة على طول هذا الطريق وهي(الجزائر ،المالي،النيجر ،نيجيريا،التشاد وتونس).

كما تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر بـ 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض

المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد، تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF). هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد، منها[1]:

- 299 كلم سكك مكهربة.
- 305 سكك مزدوجة.
- 1085 سكك ضيقة.

من بين مشاريع السكك الحديدية في طور الإنجاز نذكر مشروع كهربة 1000 كلم من السكك الحديدية و إنجاز 3000 كلم من السكك الحديدية، وفي عام 2014 وصل طول شبكة السكك الحديدية إلى10515 كلم .

كما شهد قطاع النقل الجوي تطورا بطريقة تجعل منه وسيلة حقيقية للإندماج على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ أنه سيتم إنفاق ميزانية تقدر بـ 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017. كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا .

تمتلك الجزائر35 مطارا منها 13 دولية. ويعد مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب ستة ملايين مسافر سنويا. والخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ إفتتاحه للمنافسة ثمنة شركات خاصة أخرى.

تتكفل الخطوط الجوية الجزائرية بعدة رحلات نحو أوروبا، إفريقيا، كندا، الصين والشرق الأوسط. وهناك عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر نذكر منها : التونسية للطيران، الخطوط الجوية للملكية المغربية، الخطوط الجوية الفرنسية، الإيطالية للطيران، إيغل أزور، ليفتنزا، الخطوط

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع النقل،الموقع الرسمي: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport.

الجوية التركية، الخطوط الجوية البريطانية.

تملك الجزائر **أحد عشر** ميناء تجاري نذكرمنها: الجزائر ،وهران،عنابة، سكيكدة، أرزيو/ بتيونا، بجاية، مستغانم،غزوات، جيجل، تنس ودلس. أما فيما يتعلق بأعمال ترميم الهياكل الأساسية للموانئ فإن عدد قليل منها إستفادة من هاته العملية بإستثناء محطات النفط والغاز. وتعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (**CNAN**) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظم العبارات (السفينة العابرة) تعمل على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، و نقل البضائع إلى جميع أنحاء العالم .

ثانيا : حجم وتطور الإنفاق الحكومي على قطاع النقل في الجزائر للفترة 1990-2014:

تتضمن نفقات النقل بأنواعها صيانة الطرق والجسور والإتصالات بكافة انواعها، وتكمن أهمية هذه النفقات من خلال اعتبار النقل والمواصلات من القطاعات الاستراتيجة الهامة لكونه يمثل إحدى الركائز الأساسية في دفع عجلة التنمية واستمرارها، وتهدف إستراتيجية قطاع النقل والمواصلات في الجزائر إلى زيادة عروض وسائل النقل من أجل تلبية احتياجات تنقل الأشخاص والبضائع، وتحسين نوعية الخدمة لتقليل الزمن والمسافة، لغرض الاستجابة للاحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين، وفي هذا السياق خصصت ميزانية قدرها 40 مليار دولار لقطاع النقل في البرنامج للفترة الممتدة من2010-2014 من أجل:

- تحديث وتوسيع السكك الحديدية: **30** مليار دولار.
- تحسين النقل الحضري من خلال إنجاز مشروع الترامواي عبر **14** مدينة.
- تحديث القطاع الجوي.

شهدت هذه النفقات قفزة كبيرة خلال فترة الدراسة انتقلت من 610400 ألف دج إلى

13148714 ألف دج سنة 2014 بتراجع عن سنة 2012 التي كانت تقدر في الميزانية التقديرية بـ 232 387 28 الف دج. وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 15.64 %.

أما بالنسبة لأهمية الإنفاق على النقل إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، فقد تراوحت مابين4.14% سنة 1996. واستقرت في2.91% سنة. والسبب في ذلك يعود إلى زيادة النفقات العامة بنسبة أعلى من نسبة زيادة نفقات هذا القطاع. أما نسبتها من الناتج القومي الإجمالي(**GDP**) تعبر على أهمية النقل إلى السياسات الانفاقية في الجزائر، وتراوحت مابين 1.26% سنة 1994. وتراجعت سنة 2005 إلى0.24%، لتستقر سنة 2011 عند 1.99%.

وهذا يدل على أن القطاع لايساهم في زيادة الناتج القومي الإجمالي إلا بنسبة ضئلية جدا وأنه لايزال بحاجة إلى تغييرات جوهرية في هيكله وتخصيصات لكي يساهم بشكل فعلي في التنمية الاقتصادية في البلاد، وهذا مايتبن في الجدول تطور الإنفاق على قطاع النقل ونسبته إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي و GDP في الجزائر في الملحق الاحصائي.

الجدول رقم (5-11) تطور الإنفاق على قطاع النقل ونسبته إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي وGDP في الجزائر. في الملحق الاحصائي

يتضح مما سبق أن لهذا القطاع دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال تأثيراته على النشاطات الاقتصادية المختلفة، واهتمام القائمين بتطويره إيمانا منهم على أنه يساعد على استغلال الموارد الطبيعية بصورة كفؤة و هو شرط ضرورى لعملية التنمية، كما أنه يساهم في العملية الإنتاجية التي هذه أداة للتنمية الاقتصادية. كما يعتبر هذا القطاع قوة دافعة ومحركة لجميع الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الثالث : أفاق ترشيد الإنفاق الحكومي في ظل مشروع عصرنة الأنظمة الموازنة في الجزائر.

مع تراجع عائدات النفط لتراجع الإنتاج وانخفاض أسعارها عالميا ، وتزايد دور الموازنة العامة في النهوض بعملية التنمية ورفع مستوى الرفاه والحد من الفقر ،من أجل تصحيح الإختلال بين الموارد والاحتياجات وتحقيق التوازن المالي السليم ضمن توازن اقتصادي يتسم بالنمو والعدالة الاجتماعية،لا بد من مراجعة وتعديل الموازنة العامة بشقيها الإيرادات والنفقات، وضع نظام جديد للموازنة العامة والإنفاق العام يتماشى مع السياسات الكلية لأهداف التنمية في الجزائر، ومراجعة التشريعات والإدارة الضريبية، وبدون هذه المراجعة لا تحقيق سياسة مالية رشيدة لنا الأهداف التنموية .

واتسمت السياسة المالية العامة في الجزائر باعتمادها الكبير والمستمر على مصدر أحادي للإيرادات وهو قطاع المحروقات، الأمر الذي كان يعرض الإقتصاد للصدمات المتأتية من تذبذب الأسعار العالمية.ومن المحتمل خلال المرحلة القادمة أن تتقلص عائدات المحروقات نتيجة لتراجع الأسعار عالميا.

والمؤكد أنه على الدولة أن تنهض أكثر مما مضى بالعديد من القطاعات التنموية من أجل النهوض بعملية التنمية وتقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير البنية التحتية الأساسية، ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي والحد من الفقر وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، والاستعداد للتحولات المستقبلية من خلال الإصلاح المؤسسات. الأمر الذي يدعوها إلى تعبئة المزيد من الموارد كون الموارد المتاحة حالياً لا تفي بكل هذه الاحتياجات. إن التركيز على إصلاح النظام الضريبي وزيادة الحصيلة والحد من التهرب الضريبي ودون إضافة ضرائب ورسوم جديدة هو المدخل الحقيقي لحل مشكلة النقص في الموارد، مع تحسين الفوائض الاقتصادية من خلال إصلاح القطاع العام الاقتصادي، وترشيد الإنفاق العام و الحد من الهدر ومحاربة الفساد، وبالتالي الحد من عجز الموازنة وتمكين الدولة من القيام بسياساتها الاجتماعية التي تتزايد مطالبها .

كما أن إرتفاع تكاليف مخطط الانعاش الاقتصادي2004-2009 من 150إلى 280 مليار دولار بنسبة 87%، إلا دليل على تباعد بين التخطيط الموازني والأولويات القطاعية، وتأخير في الإنجاز مما يتسبب في زيادة التكاليف، وماغياب التدخل الموازني الفعال بسبب تفكك الميزانية والناجم أصلا عن فصل ميزانية التسير عن ميزانية التجهيز[1].

هذا يدل على عدم فعالية وسائل التنفيذ لدى المؤسسات المكلفة في اطار الأنظمة الموازنية المعمول بها، و من أجل تجسيد السياسات القطاعية على أرض الواقع وتحقيق فعالية لإستعمالات الموارد العامة. طلب رئيس الجمهورية بالإسراع في عملية إصلاح نظام المالية العامة، وبصدور التعلمية رقم**02** المؤرخة في**22** جوان**2010** من قبل الوزير الأول، والتي يطالب من خلالها أعضاء الحكومة على ترشيد الإنفاق في قطاعاتهم. وفي زيارته للجزائر أكد المدير المركزي للبنك العالمي على ضرورة الإصلاح الموازني وضرورة الإسراع في تجسيد مشروع الإصلاح الموازني كضرورة ملحة لترشيد النفقات العامة للجزائر.

المطلب الأول: مشروع عصرنة الأنظمة الموازنية للجزائر:

يهدف المشروع إلى تدعيم قدرات وزرات المالية للتمكن من تأدية مهامها على أحسن وجه، في مجال تسيير النفقات العامة، والإستشارات الإقتصادية والسياسية، التي تقدمها للطاقم الحكومي، والهيئات العمومية الأخرى.اتساقا مع مبدأ شفافية المالية العامة وفق مثاق صندوق النقد الدولي[2] .

ولبلوغ الأهداف المرجوة ركز مشروع عصرنة الأنظمة الموازنية على مفهوم التسيير المتمحور على النتائج من خلال تخصيص ميزانية لكل برنامج يهدف إلى تحقيق هدف محدد و دقيق، وقابل للقياس بإستعمال مؤشرات النجاعة.

---

[1] **الاسود الصادق**، مساهمة المحاسبة العمومية، في ترشيد النفقات العامة – حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جلمعة الجزائر 3 ، سنة 2011، ص 155.

[2] للمزيد انظر: صندوق النقد الولي ، النسخة المعدلة لدليل شفافية المالية العام 2001.

وتهدف استراتيجية ومخطط الإصلاح الموازنة إلى :

- ❖دمج وسائل اقتصاد السوق .
- ❖تحسين مستوى نمو الدخل ومستوى التشغيل .
- ❖جعل الاستثمار محركا للنمو،وذلك بتفعيل برامج دعم النمو ومخططات الإنعاش.
- ❖تثبيت استعمال قواعد الحكم الراشد.
- ❖إعادة تركيز نشاط الدولة حول مهامها الأساسية .
- ❖تحسين مستوى فعالية تدخلات الدولة الميدانية .

إن التسيير الجيد والنابع من مشروع عصرنة الموازنة يجب أن يكون مقود إصلاح الدولة ، كما يجب أن يؤدي إلى تدعيم صلاحيات البرلمان، هذا الأخير عليه أن لاينحصر دوره في المصادقة على الإعتمادات المالية فقط ، بل عليه أن يرقى إلى مستوى مناقشة استراتيجية وأهداف السياسة العامة.

الشكل رقم (5-04) عملية الإنتقال إلى البرنامج المعلوماتي الخاص بالميزانية.

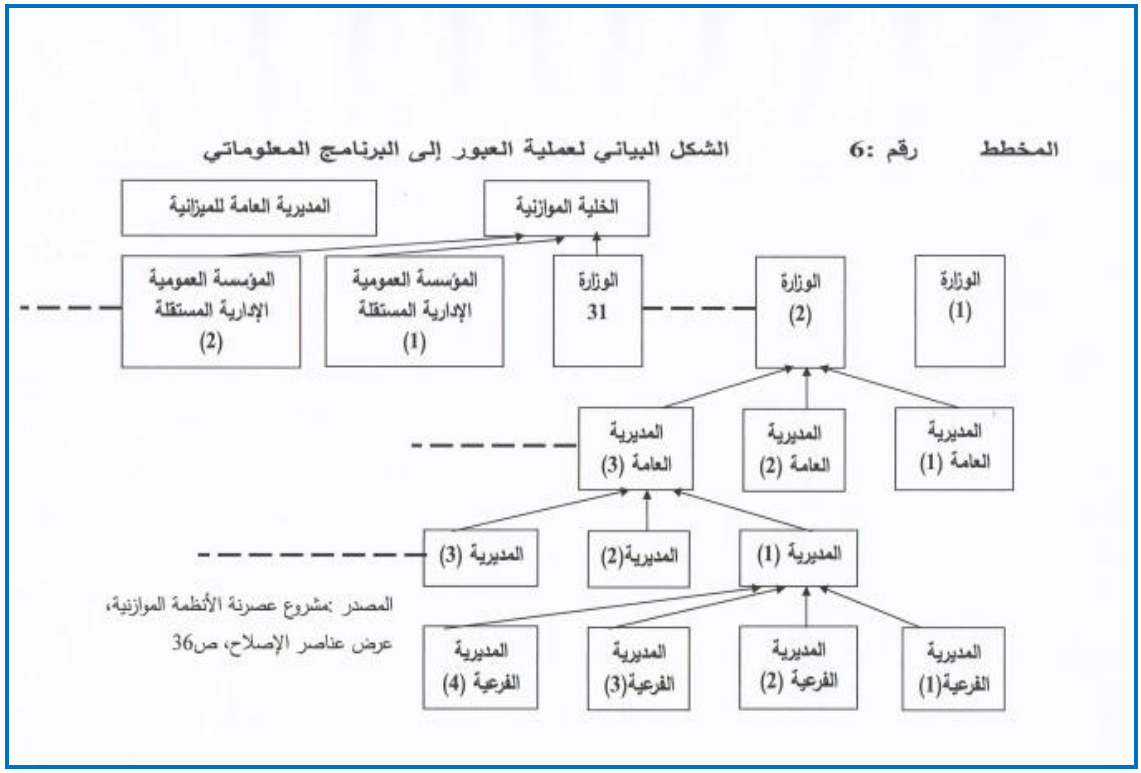

المصدر : *Projet* de *Modernisation des Systèmes*. *Budgétaires* en Algérie;.

ويتمثل دور كل عنصر من العناصر المبنية في الشكل على التالي :

أ. على مستوى الوزراة يعد الوزير مسؤولا عن :

❖الميزانية المخصصة لقطاع الوزاري ككل.

❖توزيع الغلاف المالي المخصص لقطاعه على مجموع برامج القطاع.

❖تدعيم ميزانيات المديريات العامة.

ب. على مستوى المديرية العامة يعد المدير العام مسؤولا عن :

❖توزيع الميزانية المخصصة للبرنامج على البرامج الفرعية .

❖تدعيم ميزانيات البرامج الفرعية.

على مستوى المديرية الفرعية: يقوم المدير الفرعي بإعداد ميزانية العملية التي يشرف عليها.

أما دور الخلية الموازنية فيتمثل في :

❖تقديم النصائح لمسيري البرامج أثناء عملية التخطيط .

❖تقديم النصائح للمسيرين المسئولين في مجال تحديد الأهداف والبرامج والأعمال، والنتائج والمشاريع والمؤشرات.

❖كونها همزة وصل بين الوزارة أو المؤسسة العمومية الإدارية المستقلة من جهة والمديرية العامة للميزانية من جهة أخرى.

المطلب الثاني : إعداد و تنفيذ وضبط قانون المالية في ظل الإصلاح الموازنة:

في ظل عصرنة النظام الموازني تعتبر الوثيقة المتضمنة قانون المالية الوسيلة العملياتية التي تمتلكها الدولة، وتسهل وتشجع الحوار المفتوح حول الخيارات الموازنية من خلال ربط العلاقة بين الوسائل والاهداف. إذ يعرض مشروع قانون

الماليـــة المقتـــرح فـــي اطـــار برنـــامج عصـــرنة النظـــام المـــوازني، الأوجـــه المختلفـــة للميزانيـــة العامـــة للدولـــة، لســـنة ماليـــة محـــددة، كمـــا يعتبـــر وثيقـــة تبريريـــة للبرلمـــانيين، مما يدعم خيارات التصويت.

فـــي هـــذه الوثيقـــة تعـــرض ميزانيـــة النفقـــات العامـــة للدولـــة، وفـــق الحقائـــب و البـــرامج، كمـــا تعـــرض اجمـــالي ميزانيـــات البـــرامج المتعلقـــة بكـــل حقيبـــة. ويتشـــكل مشـــروع قـــانون المالية من ثلاثة اجزاء كما هو مبين على المخطط التالي :

الشكل رقم (5-05) هيكلة مشروع قانون المالية في اطار برنامج عصرنة النظام الموازني.

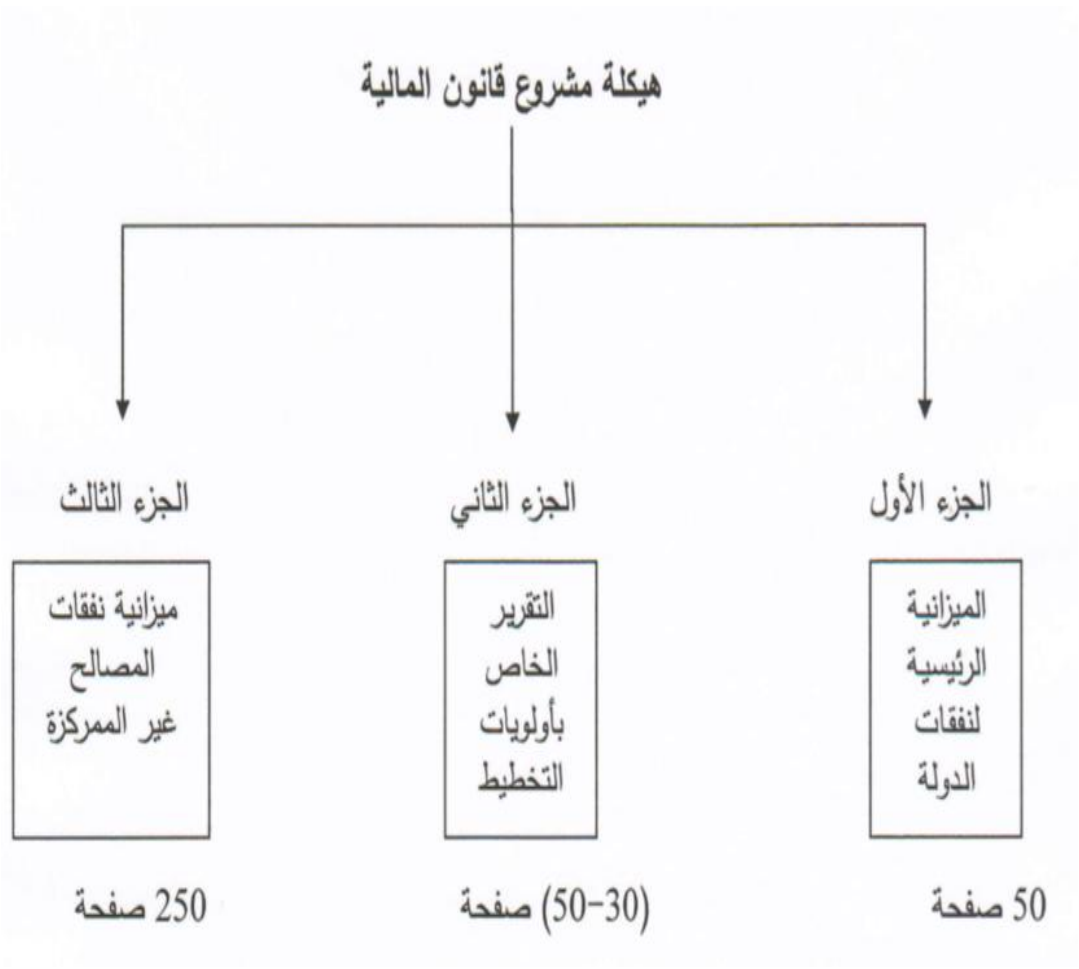

المصدر : *Projet* de *Modernisation des Systèmes. Budgétaires* en Algérie.

1- الميزانية الرئيسية لنفقات الدولة [1]:

ويحتوي هذا الجزء الأول على حوالي 50 صفحة، من بينها الجداول الشاملة التالية :

جدول رقم (5-12) توزيع الميزانية وفق القطاعات وطبيعة النفقة.

الحقائب – الهيئات	السنة							
	اجور المستخدمين	التسيير	الاستثمار	التحويلات	البنى العام	مخصصات الحسابات الخاصة	نفقات اخرى	النفقات المرتقبة
الحقائب								
رئاسة الجمهورية								
مصالح رئيس الحكومة								
الدفاع الوطني								
الداخلية و الجماعات المحلية								
الشؤون الخارجية								
العدل								
المالية								
التجارة								
الطاقة و المناجم								
الشؤون الدينية والاوقاف								
المجاهدين								
التهيئة العمرانية والبيئة								
النقل								
التربية الوطنية								
الزراعة و التنمية الريفية								
السياحة								
الاشغال العمومية								
الصحة و السكان واصلاح المستشفيات								
الاتصال والثقافة								
الموارد المائية								
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعات التقليدية								
التعليم العالي و البحث العلمي								
البريد و تكنولوجيا الاعلام والاتصال								

[1] Projet de modermisation des systémes budgétaires ,20septembre 2006 , p22.
http://www1.worldbank.org/publicsector/civilservice/frenchadmin/Pr%E9sentationAlg%E9rie.pdf.

التكوين و التعليم المهنيين								
السكن والعمران								
الصناعة								
العمل والضمان الاجتماعي								
التشغيل والتضامن الوطني								
العلاقة مع البرلمان								
الصيد البحري والموارد الصيدية								
الشباب والرياضة								
الهيئات								
المجلس الشعبي الوطني								
مجلس الأمة								
المجلس الدستوري								
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي								
مجلس المحاسبة								
المحكمة العليا								
مجلس الدولة								
المجلس الإسلامي الاعلى								
المجلس الأعلى للغة العربية								
أعضاء القيادة السياسة للحكومة								
المجموع								

المصدر : Projet de modernisation des systémes budgétaires.

وكما هو مبين ومن خلال هذا الجدول، تحدد حصة كل قطاع وزراي وكل هيئة عمومية من الميزانية العامة للدولة، وبما أن النفقات العامة وبحسب طبيعتها تقسم إلى:

- ❖أجور المستخدمين.
- ❖التسيير.
- ❖الاستثمار.
- ❖التحويلات
- ❖الدين العام.
- ❖مخصصات للحسابات الخاصة.
- ❖نفقات أخرى .

فإن حصة كل قطاع أو هيئة عمومية، توزع على هذه النفقات السالفة الذكر وفق طبيعتها. كما يعرض هذا الجزء الميزانية الرئيسية لكل قطاع وزاري، مقسمة وفق البرامج على شكل الجدول التالي :

جدول رقم (5-13) نموذج لميزانية برنامج قطاع وزاري.

البرنامج	الميزانية الاساسية لنفقات 2014 وفق الاصناف							الميزانية الأساسية للنفقات 2013	التغيرات	
	أجور المستخدمين	التسيير	الاستثمار	التحويلات	مخصصات للحسابات خاصة	نفقات اخرى	المجموع		بالدينار الجزائري	بـ%
الادارات العامة										
تطوير التعليم الثانوي العام										
التربية الاساسية										
المجموع										

المصدر : Projet de modermisation des systémes budgétaires.

إن ما يتوفر عليه هذا الجزء من معلومات خاصة بتوزيع الميزانية العامة للدولة، وفق الحقائب، ووفق البرامج ووفق الأصناف الكبرى للنفقات، يجعله من أهم الوسائل، والذي يسمح للمعنيين بتحليل وتفسير محتويات الميزانية العامة للدولة بكل سهولة، ذلك أن هذا الجزء يكشف عن تفاصيل بعض المعلومات الموازنية، والتي كانت غامضة نوعا ما في النظام السابق لهذا المشروع.

ويرفق بمشروع قانون المالية وثيقة ملحقة عبارة عن التقرير الخاص بأولويات التخطيط، حجمها بين **30** و**50** صفحة و تتمثل في اجمالي التقارير الخاصة، بكل حقيبة من الحقائب المتضمنة في مشروع الميزانية العامة للدولة. وبعد مرور الميزانية بمراحل الاعداد والتخطيط، وصولا إلى مرحلة مراجعة اجراءات تنفيذ النفقة، والتأكيد على تحسين مستوى فعالية النفقة من خلال تبسيط اجراءات، وتقليص اجال تنفيذ النفقة، من خلال مكانيزمات جديدة ذات صلة بمسار النفقة وبالتحديد فيما يتعلق بتوزيع المسؤوليات والالتزامات وتسيير المعلومات ونظم المراقبة وغيرها.

المبحث الرابع : نموذج مقترح لتفعيل أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار وفق مبدأ التكلفة والعائد:

من أهم الأساليب في ترشيد الإنفاق الحكومي هي أسلوب التكلفة والعائد وقد حاولنا من خلال البحث إلقاء الضوء على أهم عناص هذا المبدأ وتطوره، بغرض مواكبة التطورات في هذا المجال وتطبيقه في الجزائر ليحقق المشروع الاستثماري أهداف الربحية ويتعدها إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية.

والأكيد أن مبدأ التكلفة والعائد وحده لا يكفي لتفعيل النشاط الاستثماري الذي يتخذه المستثمر، وإنما تتدخل فيها من عوامل أخرى مثل : الاستقرار السياسي والتطور الاجتماعي وتوافر المواد الأولية والعمالة القادرة على التعامل مع التكنولوجيا التي تنقلها الاستثمارات الخاصة والعامة.

و انطلاقا من أن الاستثمار الخاص و العام كرقم كمي لا يعني دائما الكثير بالنسبة للاقتصاد، وإنما يجب أن يقاس الاستثمار بمدى أهميته للاقتصاد من حيث قدرته على المساهمة في تعظيم ثروة المجتمع من خلال آلية زيادة السلع الرأسمالية والتكوين الرأسمالي وتماشيا بما يتوافق مع أهدافها التنموية.

لقد تبين أن مساهمة الإستثمارت خاصة في القطاع الصناعي في الجزائر تتميز بضعف كفاءة التوزيع بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث حظي قطاع الخدمات خاصة النقل بنسبة مرتفعة من إجمالي المشروعات الاستثمارية المرخصة والمنفذة وقيد التنفيذ ، مقابل انخفاض حصة القطاعين الزراعي والصناعي منها.

ويرى الباحث أن ذلك يعود إلى تأثير عدة عوامل منها :

1- تضارب القوانين وضعف الشفافية في القوانين المنظمة للاستثمارات، الأمر الذي ينعكس سلبا على القرارات الاستثمارية لأصحاب رؤوس الأموال .

2- تعقد الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية الصناعية .

3- غياب المعاملة التمييزية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من منظور القانون.

ولمعالجة الآثار الناتجة عن هذه العوامل لابد من إعادة النظر في وضع مختلف القوانين في البلد والتسريع في عملية تطويرها، وإعطاء الأجوبة المناسبة لأصحاب رؤوس الأموال الخاصة لتمكنه من المساهمة في العملية التنموية ، وذلك لتأمين البيئة القانونية المناسبة لنشاطاتهم الاستثمارية. وإنشاء هيئة وطنية مهمتها تسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص اللازمة للمشروعات الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك إنشاء مركز معلومات وطني مهمته تزويد المعنيين ، سواء أكانوا إداريين وفي مواقع المسؤولية أم مستثمرين أم باحثين علميين بالمعلومات الإحصائية اللازمة لمعرفة الواقع الاستثماري وأسباب وجود الخلل في توزيع المشروعات الاستثمارية بين القطاعات المختلفة، للوصول إلى استخلاص النتائج ووضع السياسات الملائمة لتنشيط وترشيد القرارات الاستثمارية.[1]

أما بناء النموذج البسيط من خلال القيام بإجراءات التمييز بين المشروعات الاستثمارية و اقتراحه مجموعة من الأسس تساهم في ترشيد قرارات الاستثمار وهي:

1- قدرة كل مشروع في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، التقييم على أساس الاعتبارات التالية:

[1] **أحمد يوسف**، اثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوريا، بحث لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد ، جامعة حلب ، 2005، ص 185.

أ-تشغيل اليد العاملة .

ب- تنمية المناطق النائية.

ت- إدخال تكنولوجيا متطورة.

ث-تصدير كمية محددة من الإنتاج.

ج-التوزيع بين القطاعات المختلفة .

ح-الوضع القانوني للمشروع.

2-يتم تقسيم المشروعات المستفيدة إلى ثلاث فئات وفق الدرجات التي يحققها كل مشروع كما يلي:

أ-الفئة الأولى: وهي المشروعات التي تحصل على نسبة تتجاوز 70% من الدرجات.

ب-الفئة الثانية : وهي المشروعات التي تحصل على معدل يتراوح مابين 51% و 70 %.

ت-الفئة الثالثة : وهي المشروعات التي تحصل على معدل يقل عن 50%.

المطلب الأول : ميزات النموذج المقترح :

و نرى أن النموذج المقترح يتميز بالصفات التالية:

1-إنه يميز ببساطة شديدة في حسابه ، ولا يحتاج إلى تعاقدات أثناء اختيار المستثمر لمشروعه المراد إقامته وهو يأخذ الشكل التالي:

$$\text{معدل الدرجات التي يحصل عليها المشروع} = \frac{\text{مجموع الدرجات التي يحصل عليها المشروع} \times 100}{\text{إجمالي الدرجات}}$$

2- يقام على أساس الاعتبارات التنموية التي ترى الحكومة، أن الأخذ بها يعد ضروريا لتحقيق الأهداف المنشودة من تشجيع الاستثمار الخاص .

3- يتصف بالمرونة ويتغير بمجرد تغير الاعتبارات وأهميتها، حيث يمكن للحكومة إضافة اعتبارات أخرى أو تخفيض الاعتبارات المذكورة أعلاه أو

تغيير أهمية كل اعتبار من خلال تغيير الدرجات المستحقة عن كل واحد منه.

4- يقلل من الإسراف في الإعفاءات الضريبية غير المبررة لبعض النشاطات الاقتصادية.

أ : العوامل المعرقلة لنجاح النموذج:

لتشجيع الاستثمار من خلال تطوير السياسة المالية و تفعيل أثرها لابد من مواجهة عوامل معيقة ناتجة عن تخلف الظروف الاجتماعية إلى جانب تعقد الظروف السياسية ، ونرى في الجزائر مجموعة من العوامل تلعب دورا في إعاقة تطوير النشاط الاستثماري وترشيده ، ونورد هذه العوامل كما يلي:

1- ضعف كفاءة النظام المصرفي وعدم قدرته على مواكبة متطلبات المستثمرين نتيجة تعقد الإجراءات الإدارية لمنح القروض.

2- عدم وجود خريطة استثمارية واضحة، تساعد المستثمرين لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

3- ضعف الهياكل الاقتصادية والبنية التحتية التي تحتاج إلى الإصلاح والتطوير، ويتطلب ذلك قيام الدولة بزيادة استثماراتها في هذا .

4- تعقد الوضع القانوني وتضارب القوانين أحيانا مما يفسح المجال للاجتهادات والتفسيرات المختلفة، ويؤدي إلى صعوبة فهم المستثمر للقوانين في البلد وبالتالي التراجع عن قراراته الاستثمارية.

المطلب الثاني : تطبيق النموذج المقترح :

يتم تحديد أهمية كل اعتبار وبالتالي الدرجات، مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات بالتوجه نحو النشاطات التي يتمتع بها كل اعتبار من الاعتبارات السابقة :

أ-مساهمة المشروع في تشغيل اليد العاملة.

	عدد العمال	الدرجات
1	أقل من 10	**3**
2	من 10 إلى 50	**5**
3	من 51 إلى 100	**7**
4	من 101 إلى 500	**9**
5	ما يزيد عن 500	**10**

ب- التوزيع الجغرافي للمشروع.

	المنطقة	الدرجات
1	الجنوب الكبير والهضاب العليا	**10**
2	المناطق الداخلية	**8**
3	المدن ذات الكثافة الصناعية	**7**

ت- مساهمة المشروع في توطين التكنولوجيا.

	نوع التكنولوجيا	الدرجات
1	تكنولوجيا تصنيع السلع الإلكترونية	**10**
2	تكنولوجيا الصناعات الثقيلة	**8**
3	تكنولوجيا تطوير القطاع الزراعي	**8**
4	تكنولوجيا إنتاج السلع الاستهلاكية	**5**

ث- مدى قدرة المشروع على تصدير منتجاتها وتحويل العملة الصعبة للبلد.

	وضع المشروع	الدرجات
1	يصدر على ما يزيد عن 50% من الإنتاج ويحول قيمته	10
2	يصدر مابين 26%و 50% من الإنتاج ويحول قيمته	6
3	يصدر مابين 10% و 25% من الإنتاج ويحول قيمته	4
4	يصدر أقل من 10% من الإنتاج ويحول قيمته	2
5	لا يصدر إنتاجه	0

ج- التوزيع حسب القطاعات الاقتصادية.

	القطاع الاقتصادي	الدرجة
1	الصناعات الإلكترونية الثقيلة	10
2	الصناعات الاستهلاكية والتحويلية	6
3	الزراعة	10
4	الإسكان	6
5	النقل والمواصلات وقطاعات أخرى	3

ح- الوضع القانوني للمشروع .

	الوضع القانوني للمشروع	الدرجات
1	شركات ذات طابع مساهمة	10
2	شركات مختلطة التمويل (حكومي- خاص)	7
3	شركة قطاع عام	5

ونتيجة لهذا التوزيع فإن أعظم ما يمكن أن يحصل عليه المشروع من الدرجات هي 60 درجة.

أما الميزات التي نقترحها فهي كما يلي:

يتم الأخذ بعين الاعتبار النسبة التي يحققها المشروع من الدرجات عند تحديد المزايا التي يمكن للمشروع الاستفادة منها، إذ أنه لا يجوز أن يحصل المشروع الذي يستثمر في قطاع النقل على الميزات نفسها التي يحصل عليها المشروع الذي يستثمر في صناعة الإلكترونية على سبيل المثال، وبناء على ذلك فإنه يتم تحديد مزايا مالية لكل فئة من الفئات الثلاثة المذكورة أعلاه كما يلي:

أ- المزايا التي يكمن أن تحصل عليها مشروعات الفئة الأولى:

1-منح إعفاءات ضريبية لمدة تصل إلى خمسة سنوات.

2-تقديم قروض تصل إلى نسبة 50% من رأسمال المشروع بفوائد منخفضة.

ب- المزايا التي يمكن أن تحصل عليها مشروعات الفئة الثانية:

1- منح إعفاءات الضريبية لمدة ثلاثة سنوات.

2- تقديم قروض تصل إلى 25% من رأس مال المشروع.

ت- المزايا التي يمكن أن تحصل عليها مشروعات الفئة الثالثة:

1- منح إعفاءات ضريبية لمدة سنتين فقط.

يبقى هذا النموذج كاقتراح لتفعيل دور السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة المالية لما تملكه من أدوات توجيه، من خلال الضرائب وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى مجالات تخدم الاستثمار القطاعي والجهوي ، بما يخدم التنمية الاقتصادية. كما ينبغي تأسيس مركز معلومات وطني لتسهيل مهمة القائمين على وضع الاعتبارات وتحديد أهميتها على مستوى الاقتصاد الكلي ، وبالتالي الدرجات التي يستحقها.

المبحث الخامس : ترشيد الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

بعد التطرق إلى محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفصول السابقة والدور البارز للإنفاق العام في دفع عجلت التنمية في أغلب القطاعات الاقتصادية ، ولغرض معرفة أي الطرق الأنجع للارتقاء بإنتاجية الإنفاق الحكومي،نقوم باستخدام الطرق الإحصائية الحديثة لتبين أي النفقات الدافعة لنمو الاقتصادي ومن ثم اقتراح نموذج قياسي لتعظيم العائد من الإنفاق الحكومي في الجزائر.

المطلب الأول : النموذج القياسي المستخدم في الدراسة :

لتقدير التفاعلات بين الناتج المحلي الإجمالي ومكونات الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة، يتم استخدام النموذج متجه الانحدار الذاتي VAR والذي يعد من النماذج القياسية الحديثة لدراسة ديناميكية التفاعلات بين مجموعة من المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن. حيث يتكون النموذج من مجموعة دوال تتعامل بشكل متماثل، وذلك أن كل متغير يكتب على شكل دالة في نفسه بفترات إبطاء (lags) ودالة في كل المتغيرات الأخرى في النظام بفترات إبطاء أي أن كل دالة تحدد لها نفس المتغيرات التفسيرية[1].

ويتطلب هذا النموذج تحديد المتغيرات التي من المتوقع أن تتفاعل مع بعضها البعض، والتي يتم اختيارها بناء على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية والدراسات العلمية وبما يخدم هدف الدراسة، ويتطلب أيضا تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني للمتغيرات الأمر الذي بدوره سينعكس إيجابا على دقة تقديرات النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة.

ويمكن كتابة نموذج VAR على الشكل التالي:

$$X_i = \sum_{i=1}^{N} A_i \, X_{t=i} + U_i$$

[1] **جمعة احمد خلايفة الزيادات** ، التفاعلات بين السياسات المالية و النقدية وأثارها على الاقتصاد الاردني –1970– 2009،اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، الجامعة الاردنية ، 2010، ص 121.

كما أنه إذا كانت المتغيرات في النموذج متكاملة تكاملا مشتركا فإنه يمكن استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM) وهو نموذج مقيد لنموذج VAR من أجل تحديد اتجاه السببية و تقدير سرعة تكيف Adjustment أي اختلال في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل بين المتغيرات، وتتميز هذه الطريقة بأنها تربط العلاقة السببية بتحليل التكامل المشترك. فإذا كان اختبار التكامل المشترك يشير إلى وجود علاقة بين متغيرين في الأجل الطويل، فإن السببية يجب أن تكون موجودة على الأقل في اتجاه واحد ، ولكن هذا لا يمكن دائما اكتشافه إذا كانت النتائج مبنية على إختبار جرينجر للسببية، ولكن يمكن تحديد اتجاه العلاقة عن طريق استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ،إضافة إلى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، فإن نموذج متجه تصيح الخطأ يمكننا من استخلاص حدود الخطأ واستخدامها للتعرف على حجم و طبيعة اثر كل متغير من متغيرات النموذج الأخرى ،وذلك من خلال أداتين هما: تحليل مكونات التباين ، ودوال الاستجابة لردة الفعل، ويمكن إعادة كتابة نموذج VAR على شكل نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model المقيد من النموذج VAR كالتالي :

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \alpha_j \Delta X_{t-j} + \delta ECM_{t-1} + U_t \ldots\ldots$$

حيث : X_t تمثل متجه المتغيرات المستخدمة في التقدير و **D** هي الفروق الأولى U_t حد الخطأ، وتعبر m و n عن فترات التباطؤ الزمني ، و **ECM** فتمثل صيغة تصحيح حد الخطأ، لتعبير عن الديناميكية التي يتم بها الرجوع إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، بمعنى أخر تصحيح أي اختلال في التوازن للوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة. ويمكن توضيح نموذج (**VECM**) لمتغيرين **X** و **Y** باستخدام معادلتين كمايلي:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{J=1}^{m} \beta_J \Delta X_{t-J} + \delta E\,CM_{t-1} + \varepsilon_{2i} \dots\dots$$

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{J=1}^{m} \beta_J \Delta X_{t-J} + dE\,CM_{t-1} + \varepsilon_{1i} \dots\dots$$

و قبل تقدير متجه الانحدار الذاتي فإن هناك مشكلتان يجب التعامل معهما.الأولى ما إذا كانت المتغيرات في النموذج ساكنة أو مستقرة Stationary ، حيث يكون المتغير ساكنا أو مستقرا إذا كانت درجة التكامل له (order Integrated = صفر)، وإذا كان المتغير غير ساكن فيلزم أخذ الفروق له ليصبح ساكنا. والمشكلة الأخرى هي ما إذا كان للمتغيرات تكامل مشترك، فإذا كان للمتغيرات تكامل مشترك فهذا يعني أن هناك علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل.

وتنبع أهمية بحث المشكلتين من حقيقة الافتراض أن المتغيرات في نموذج متجه الانحدار الذاتي هي متغيرات ساكنة أو مستقرة. ولكن هذا يخلق أيضا مشكلة أخرى حول خصائص تقديرات متجه الانحدار الذاتي نفسها، والسبب أنه إذا كان للمتغيرات تكامل مشترك و لكن تم تقدير VAR باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات وبدون أخذ خاصية التكامل المشترك في الحسبان،فإن النظام في هذه الحالة يكون به خطأ توصيف، حيث يمثل التكامل المشترك في هذه الحالة الخطأ في التوازن الذي تم إهماله. ويكمن الحل في إضافة البواقي من انحدار التكامل المشترك لنظام معادلات متجه الانحدار الذاتي على شكل متغير مستقل بجانب المتغيرات الأخرى.

أولا : إختبار استقرارية السلاسل الزمنية :(The Unit Test of Stationary).

يعتبر تحليل السلاسل الزمنية مهماً من أجل التأكد من استقرار هذه السلاسل ودرجة تكامله،فقد أوضحت الدراسات أن كثيراً من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة. ويعني وجود جذر الوحدة في أي سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، ويؤدي افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلاً على جذر وحدة في النماذج القياسية إلى

وجود ارتباط زائف بينها ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي.

وقد استخدام اختبار ديكي– فوللر المركب (ADF) لتحديد ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين اللذين هما موضع الدراسة ساكنة في مستواها. وينطوي اختبار ديكي– فوللر المركب على فرضية العدم 0 = مقابل الفرضية البديلة 0 < ، ويتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) المجدولة و المقترحة من ماكينون Mackinnon .

كما يعتبر اختبار فيليبس وبيرون Non- Parametric Phillips and Peron Test (PP) لجذر الوحدة. ويتطلب هذا الاختبار افتراضات أقل تشددا حول توزيع الخطأ العشوائي من اختبار ADF ، ومن المعروف أن هذا الاختبار له قوة أكبر من اختبار ADF لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة[1].

ثانيا : اختبار التكامل المشترك : Co-integration Test.

يتم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات بإستخدام منهجية (جوهانسن،Johansen) و(جوهانسن ـ جوسليوس، Johansen&Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (إنجل– قرينجر، Engle – Granger) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية " جوهانسن" و " جوهانسن– جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0<r(\Pi)=r<\eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}).

---

[1] **حمد بن محمد الحوشان** ، ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية – تحليل متجه الانحدار الذاتي ، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم الادارية ، 2007، ص 11 .
http://faculty.ksu.edu.sa/Dr_Alhoshan/MyPapers/GDP-dynamic.pdf

ويعرف اختبار الأثر بـ :

$$\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{n}\log(\hat{\lambda}_i) \quad \text{.....} \quad (1)$$

حيث يتم إختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك ≤ **r** مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك = **r** ، حيث **r = 0، 1، 2** .

ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ :

$$\lambda_{max} = -T\log(1-\hat{\lambda}_i) \quad \text{.....} \quad (2)$$

حيث يتم إختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = **r** مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المشترك = r + 1.

ثالثا : تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني : Selection the Lag-Length.

يتم تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني بحيث تكون فترة التباطؤ كبيرة كفاية لضمان عدم ترابط المتغيرات العشوائية وصغيرة كفاية لإجراء عملية التقدير. ويعتمد في ذلك على بعض المعايير المستخدمة عالميا و التي من أهمها : طريقة (AIC)(Akaike Information Criterion)، واختبار شوارتز (Schwartz's Information Criterion). ويتم اختيار أقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

رابعا : اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل : (Impulse Response Function **) :**

يمكن من خلال هذه الدالة تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة Shocks التي تتعرض لها المتغيرات في النموذج ، وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في النموذج عبر الزمن.

ويصعب تفسير المرونة الناتجة عن نموذج **VAR** حيث يمكن النظر إلى المرونة بأنها استجابة

المتغيرات في الأجل الطويل وتتجاهل المدى القصير. ويظهر هنا دور دالة الاستجابة وتحليل التباين لتتبع التفاعل بين المتغيرات. إذا كانت المتغيرات مستقرة و متكاملة وكانت المتغيرات في حالة توازن في فترة زمنية معينة، فإن أية صدمة لأي من المتغيرات المستخدمة ستعمل على التأثير على وضعية التوازن لفترة زمنية معينة ثم تعود المتغيرات إلى التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت.

تواجه دالة الاستجابة الفورية مشكلة ترتيب المتغيرات الداخلة في النموذج ،فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في متغير ما نتيجة لسياسة اقتصادية معينة أو لسبب أخر. فإن أداة الاستجابة تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية و المستقبلية لذلك المتغير و المتغيرات الأخرى ،هذا في حالة افتراض عدم وجود ترابط بين المتغيرات العشوائية، ولكن في حالة وجود ترابط بين المتغيرات العشوائية فهذا يعني أنهما مشتركان في قيمة غير معروفة أو محددة، ويعود ذلك إلى المتغير الذي يأتي أولا في النموذج VAR.

خامسا : اختبار تحليل مكونات التباين : (Variance Decomposition).

يستخدم هذا الاختبار لوصف السلوك الحركي للنموذج، لتعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير،و الذي يعزي إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه وخطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في النموذج. ويبين تحليل مكونات التباين الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج عبر الزمن.

وخلاصة ذلك، فإذا كانت المتغيرات في النموذج (VAR)متكاملة تكاملا مشتركا، فإنه يمكن استخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model المشتق من نموذج (VAR)و استخدام لردة الفعل (Impulse

Response Functions)، و تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) لاختبار التفاعلات بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني : التحليل القياسي ونتائج الإختبارات :

سيتم التحليل القياسي من خلال مرحلتين الأولى نقوم بتقدير تفاعلات النمو الاقتصادي ومحددات الاقتصاد الكلي للجزائر خلال الفترة (1990-2014) من خلال استخدام مكونات الناتج الإجمالي والمؤشرات الكلية الأجور والبطالة، والأسعار والاستهلاك وتحديد الاستثمار في الاقتصاد الجزائري.

والمرحلة الثانية نفصل في تقدير أثر الإنفاق الحكومي في تعزيز أهداف التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر في الجزائر للفترة 1990-2014، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي(GDP) و أصناف الإنفاق الحكومي المتمثلة في الإنفاق على التعليم (ED) والإنفاق على الصحة(HL) ، الإنفاق على الاتصالات والنقل(TC) و الإنفاق على القطاع العسكري(DF) والإنفاق على الجانب الاجتماعي والتضامن الوطني.

أولا : النمو الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الكلية:

نستخدم نموذج اقتصادي قياسي يحتوي على خمسة معدلات اقتصادية التي تفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات الكلية التالية : الأجور والبطالة، والأسعار والاستهلاك وتحديد الاستثمار في الاقتصاد الجزائري. والشكل التالي يوضح تفاعلية النموذج .

الشكل رقم (5-06) مخطط يوضح تفاعلية للنموذج المحددات الأساسية لاقتصاد الكلي.

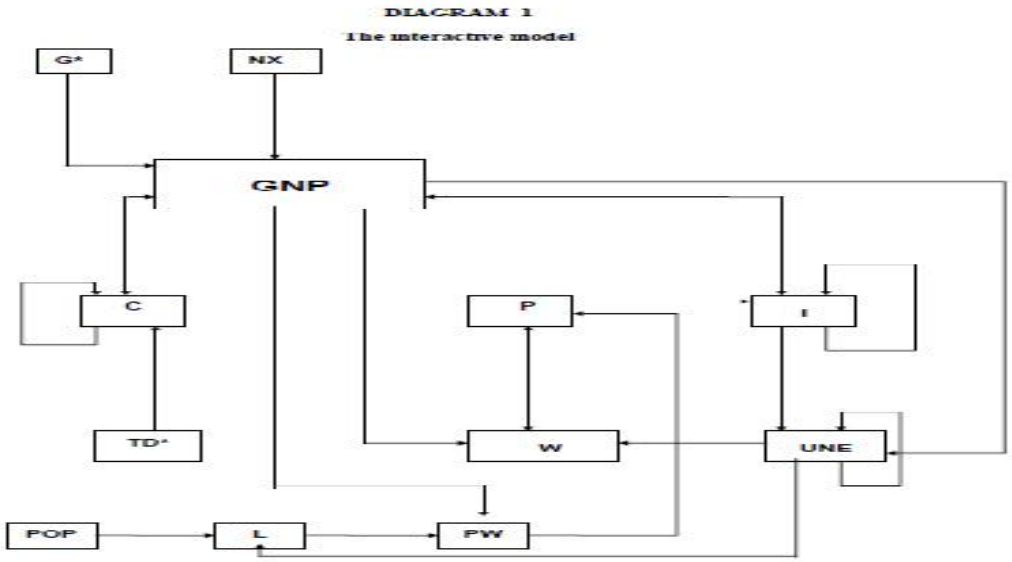

المصدر :

Nikolaos Dritsakis *, ECONOMIC DEVELOPMENT AND PUBLIC EXPENDITURE IN THE GREEK ECONOMY, Department of Applied Informatics, University of Macedonia*.

http://users.uom.gr/~drits/publications/Economic_Development_Public_Expenditure.pdf

ويتم توصيف العلاقات الكلية بين متغيرات النموذج وفق المنهج الاقتصادي الأتي :

أ. **الأجور** : يتوقف مستوى متوسط الأجور **(W)** على العوامل التالية:

1. الناتج القومي الإجمالي **(GDP)**: يؤدي ارتفاع الناتج القومي الإجمالي إلى ارتفاع مستوى الأجور **(W)**.

2. مستوى العام للأسعار **(CPI)**: يؤدي ارتفاع مستوى العام للأسعار إلى ارتفاع مستوى الأجور.

3. معدل البطالة **(UNE)**: ارتفاع مستوى البطالة يؤدي إلى أدنى مستوى الأجور.

ووفقا لما سبق يمكن أن نعبر عن الدالة للأجور **(W)** في شكل خطي كما يلي:[1]

$$W_t = a_0 + a_1 GDP_t + a_2\, CPI_t + a_3 UNE_t \qquad (1)$$

[1] *Nikolao Dritsakis,**ECONOMIC DEVELOPMENT AND PUBLIC EXPENDITURE IN THE GREEK ECONOMY**, Department of Applied Informatics,University of Macedonia.P2.*
http://users.uom.gr/~drits/publications/Economic_Development_Public_Expenditure.pdf.

بحيث : $a_1>0 , a_2>0 , a_3<0$

ب. البطالة(**UNE**): يتوقف مستوى البطالة على العوامل التالية :

1. الناتج القومي الإجمالي(**GDP**) : ارتفاع الناتج القومي الإجمالي يؤدي إلى تراجع مستوى البطالة.

2. إجمالي الاستثمار (**I**): يؤدي ارتفاع إجمالي الاستثمار إلى تراجع مستوى البطالة.

3. يعتمد مستوى البطالة في فترة (UNE_t) على مستوى البطالة في الفترة السابقة(UNE_{t-1}).

و منه يمكن صياغة دالة البطالة على الشكل التالي :

$$UNE_t = b_0 + b_1\mathbf{GDP}_t + b_2\mathbf{I}_t + b_3UNE_{t-1} \quad (2)$$

بحيث: $b_1<0 , b_2<0, 0<b_3<1$

ج. مستوى الأسعار(CPI) : يتوقف مستوى العام للأسعار(CPI) على العوامل التالية :

1. مستوى الأجور (W): ارتفاع مستوى الأجور ينعكس بارتفاع مستوى الأسعار.

2. إنتاجية العمل (PW): ارتفاع إنتاجية العمل يقابله تدني مستوى الأسعار.

وفقا لما سبق يمكن كتابة دالة الأسعار على النحو التالي :

$$CPI_t = c_0 + c_1W_t + c_2PW_t \quad (3)$$

حيث أن : $c_1> 0 , c_2<0$

د. الاستهلاك (CON): يعتمد الإستهلاك على العوامل التالية :

1. الناتج القومي الإجمالي (**GDP**): ارتفاع الناتج القومي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع في الاستهلاك الخاص.

2. إجمالي الودائع (**TD**): يتزامن ارتفاع إجمالي إيداع وارتفاع استهلاك القطاع الخاص.

3. ويتوقف مستوى الاستهلاك في فترة (Con_t) على الاستهلاك للفترة السابقة (Con_{t-1}).

ووفقا لما ورد أعلاه يمكن كتابة دالة الاستهلاك على النحو التالي :

$$Con_t = d_0 + d_1GDP_t + d_2TD_t + d3Con_{t-1} \qquad (4)$$

حيث أن : $d_1>0, \quad d_2>0, \quad 0<d_3<1$

هـ. دالة الاستثمار(I): تعتمد دالة الاستثمار العام على:

1. الناتج القومي الإجمالي **(GDP):** ارتفاع الناتج القومي الإجمالي ينعكس على زيادة الاستثمار.

2. مستوى الأسعار **(CPI):** ارتفاع الأسعار علاقة مع انخفاض الاستثمار.

3. الاستثمار في فترة($\mathbf{I_t}$) يعتمد على الاستثمار في الفترة السابقة(I_{t-1}).

ومنه يمكن كتابة دالة الاستثمار على الشكل التالي :

$$\mathbf{I}_t = e_0 + e_1\mathbf{GDP}_t + e_2\ \mathbf{CPI}_t + e_3\mathbf{I}_{t-1} \qquad (5)$$

حيث : $e_1>0,\ e_2<0,\ 0<e_3<1$

وبناء على النظرية الاقتصادية عند كينز نجد :

$$GDP = C + I + G + NX \qquad (6)$$

حيث : NX تمثل صافي التعامل مع العالم الخارجي .

ز. إنتاجية العمل (PW): نعبر إنتاجية العمل بمعادلة :

$$PW = GNP / L \qquad (7)$$

حيث : **L** = تعبر على الفئة العاملة و يحسب بطريقة التالية :

$$L = POP - (POP * UNE) / 100$$

حيث : (POP) = عدد السكان .

ومن أجل تقدير معلمات المعدلات المختلفة لنموذج النمو الاقتصادي والمتغيرات الكلية للاقتصادي الجزائري، تم إجراء الاختبارات الإحصائية اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء و تقارير بنك الجزائر، وقوانين المالية لسنوات الدراسة البحثية. ويوضح الجدول رقم (4-8) نتائج اختبار جذر الوحدة واختبار فيليبس وبيرون للمتغيرات التي هي موضع الدراسة.

جدول رقم (05-14): Unit Roots Tests

	Augmented Dickey-Fuller Test				Phillips-Perron test			
	Level		First Difference		Level		First Difference	
	Stat	p-val	Stat	p-val	Stat	p-val	Stat	p-val
GDP	6.024	1.0000	-3.980	0.0063	5.549	1.0000	-2.951	0.005
Gexp	5.584	1.000	-2.441	0.017	4.411	1.00	-1.997	0.045
W	0.328	0.772	1.279	0.863	0.341	0.775	-5.015	0.0000
RUNE	-1.677	0.087	-4.272	0.003	-1.515	0.118	-4.304	0.002
Con	1.585	0.968	-2.030	0.042	4.681	1.000	-2.249	0.026
TD	0.442	0.800	-1.051	0.254	8.600	1.000	-2.993	0.004
P	0.541	0.825	-1.896	0.056	2.238	0.991	-1.955	0.050
PW	4.566	1.000	-4.910	0.000	4.679	1.000	-6.421	0.000
I	2.992	0.998	-2.465	0.016	6.661	1.000	-2.509	0.014

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج EViews 9 .

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى I(1) (بعد أخذ الفروق الأول)، بينما هي غير مستقرة بمستوياتها وبالنظر إلى نتائج اختبارات جذر الوحدة، فإننا سنقوم بتقدير نموذج للتكامل المشترك باستخدام أسلوب جوهانسن وفق المعادلات الخمسة الممثلة لنموذج الأول.

اولا : متغير متوسط الأجر :

اثر نتائج اختبار جوهانسن للنموذج المعبر عن متوسط الأجر والمتغيرات المؤثرة فيه الجدول التالي :

جدول رقم (05-15)

Johansen Cointegration Test

Trace test					Lambda-max test				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	Trace Statistic	**5% crit Value**	**Prob.** Value**	**Hypothesized No. of CE(s)**	**Eigenvalue**	**Trace** Statistic	**5% crit Value**	Prob.**
None *	0.756	74.661	47.856	0.000	None *	0.756	31.058	27.584	0.017
At most 1*	0.607	43.602	29.797	0.000	At most 1	0.607	20.589	21.131	0.059
At most 2*	0.481	23.012	15.494	0.003	At most 2*	0.481	14.451	14.264	0.046
At most 3*	0.322	8.560	3.841	0.003	At most 3*	0.322	8.560	3.8414	0.003

(*) تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة (5%).

تبين النتيجة إلى وجود معادلة تكامل مشتركك واحدة على الأقل عند مستوى الدلالة 5% و 1%.

توضح نتائج اختباري الأثر والقيمة العظمى أنه من الممكن بسهولة رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود التكامل المشترك وذلك عند مستوى ثقة 1%. وهذا يعني أن هيكل الأجر (w) متكاملاً تكاملاً مشتركاً مع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الرقم القياسي لأسعار ومعدل البطالة السنوي في الجزائر. كما تعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين الأجر ومحدداته. وأخيراً تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ،مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً. ولتحديد فترة الإبطاء الأمثل لتحديد معادلة التكامل المشترك بين الأجر ومحددته نقوم اختبار معلومات Akiake واختبار Schwars كالآتي :

جدول رقم (5- 16) نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني التي ستستخدم في النموذج

SC	AIC	عدد فترات التباطؤ
-4.614	-5.595	**1**
-3.435	-5.213	**2**
-4.060	-6.639	**3**

* اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) و التي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

ومن هذه الاختبارات تبين أن عدد فجوات التباطؤ المثلى هي فترة واحدة، والمعادلة رقم (11) تبين نتائج تقدير متجه التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن :

$$\mathbf{Ln\ W_t} = \underset{[0.73]}{15.057} + \underset{[3.69]}{0.713}\ \mathbf{Ln\ W_{t-1}} - \underset{[-0.40]}{0.313}\ \mathbf{Ln}\ GDP_{t-1} + \underset{[0.48]}{0.51}\ \mathbf{LN}\ CPI_{t-1} - \underset{[-0.15]}{0.113}\ \mathbf{LN\ UNE_{t-1}}.$$

$\mathbf{R^2} = 0.62.$ $\mathbf{F} = 7.79.$

وتشير نتائج هذه المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من متوسط الأجر ومعدل البطالة والتي تعكس تراجع الأجر الحقيقي باتجاه الانكماش وبمعامل مرونة قدره 0.11. وعلاقة طرديه مع المستوى العام للأسعار بمرونة تساوي 0.51، كما أكدت على تأثير الأجر بنفسه بفترة إبطاء واحدة. أما العلاقة مع معدل النمو جاءت مغايرة لتوقع الفرضي لنموذج بحيث كانت علاقة عكسية .

2. دالة مستوى البطالة(UNE):

أثر نتائج اختبار جوهانسن للنموذج المعبر عن معدل البطالة والمتغيرات المؤثرة فيه الجدول التالي :

جدول رقم (05-17)

Johansen Cointegration Test

Trace test					Lambda-max test				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	Trace Statistic	**5% crit Value**	**Prob.** Value**	**Hypothesized No. of CE(s)**	**Eigenvalue**	**Trace** Statistic	**5% crit Value**	Prob.**
None *	0.651	45.87	29.79	0.00	None *	0.651	23.206	21.131	0.025
At most 1*	0.559	22.66	15.49	0.00	At most 1	0.559	18.042	14.264	0.012
At most 2*	0.189	4.62	3.84	0.031	At most 2	0.189	4.624	3.841	0.031

(*) تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة (5%).

تبين النتيجة إلى وجود معادلة تكامل مشتركك واحدة على الأقل عند مستوى الدلالة 5% و 1%.

وهذا يعني أن معدل البطالة **(UNE)** متكاملاً تكاملاً مشتركاً مع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الاستثمار القومي الإجمالي. كما تعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين معدل البطالة ومحدداته، وأخيراً تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ولتحديد فترة الإبطاء الأمثل لتحديد معادلة التكامل المشترك بين معدل البطالة ومحددته نقوم اختبار معلومات Akiake واختبار Schwars كالآتي :

جدول رقم (05-18) نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني التي ستستخدم في النموذج

عدد فترات التباطؤ	**AIC**	**SC**
1	-6.188	-5.599
2	-5.042	-6.079

***** اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) و التي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل .

ومن هذه الاختبارات تبين أن عدد فجوات التباطؤ المثلى هي فترة واحدة ، والمعادلة التالية تبين نتائج تقدير متجه التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن .

$$\mathbf{Ln\ UNE_t} = 2.069 - 0.30\ \mathbf{Ln\ GDP_{t-1}} + 0.24\ \mathbf{Ln\ I_{t-1}} + 0.96\ \mathbf{Ln\ UNE_{t-1}}$$
$$[1.54]\quad [-1.45]\qquad [1.11]\qquad [8.15]$$

$$\mathbf{R^2} = 0.95. \qquad \mathbf{F} = 128.78.$$

وتشير نتائج هذه المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من مستوى البطالة والناتج المحلي الإجمالي وبمعامل مرونة قدره 0.11 ، أما بالنسبة لمتغير الاستثمار القومي الإجمالي العاملة تبين بأن العلاقة عكسية، والتي تعكس الخلل في جدوى حجم وهيكل الاستثمار العام في الجزائر.

3. معادلة دالة مستوى العام للأسعار (CPI):

أثر نتائج اختبار جوهانسن للنموذج المعبر عن مستوى العام للأسعار و المتغيرات المؤثرة فيه الجدول التالي :

جدول رقم (05-19)

Johansen Cointegration Test

Trace test					Lambda-max test				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	Trace Statistic	**5% crit Value**	**Prob.** Value**	**Hypothesized No. of CE(s)**	**Eigenvalue**	**Trace** Statistic	**5% crit Value**	Prob.**
None *	0.641	43.10	29.79	0.00	None *	0.641	22.59	21.13	0.031
At most 1*	0.588	20.51	15.49	0.00	At most 1	0.588	19.54	14.26	0.006
At most 2	0.042	0.964	3.84	0.32	At most 2	0.042	0.964	3.84	0.326

(*) تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة (5%).

تبين النتيجة إلى وجود معادلة تكامل مشتركك واحدة عند مستوى الدلالة 5% و1%.

وهذا يعني أن مستوى العام للأسعار **(CPI)** متكاملاً تكاملاً مشتركاً مع مؤشر المستوى العام للأجر (W) ومؤشر إنتاجية العمل **(Pw)**. كما تعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين مستوى العام للأسعار ومحدداته ، وأخيراً تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول رقم (09- 20) نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني التي تستخدم في النموذج

عدد فترات التباطؤ	AIC	SC
1	-3.329	-2.740
2	-3.537	-2.501

* اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) و التي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل .

ومن هذه الاختبارات تبين أن عدد فجوات التباطؤ المثلى هي فترة واحدة. والمعادلة التالية تبين نتائج تقدير متجه التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانسن .

$$\mathbf{Ln\ CPI}_t = 0.258 + 0.77\ \mathbf{Ln\ CPI}_{t-1} - 0.005\ \mathbf{Ln\ W}_{t-1} + 0.076\ \mathbf{Ln\ PW}_{t-1}$$
$$[0.52] \quad [13.66] \quad [-0.27] \quad [1.89]$$

$\mathbf{R^2} = 0.99$. $\mathbf{F} = 700.73$.

وتشير نتائج هذه المعادلة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من متوسط الأجر والرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI وبمعامل مرونة بسيط قدره 0.005، وهذا يتماشى مع افتراضات الاقتصادية في النموذج.

4. تقدير معادلة دالة الإنفاق الاستهلاكي (CON): أثر نتائج اختبار جوهانسن للنموذج المعبر عن مستوى العام للأسعار والمتغيرات المؤثرة فيه الجدول التالي:

جدول رقم (05-21)

Johansen Cointegration Test

Trace test					Lambda-max test				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	Trace Statistic	**5% crit Value**	**Prob.** Value**	**Hypothesized No. of CE(s)**	**Eigenvalue**	**Trace** Statistic	**5% crit Value**	Prob.**
None *	0.921	72.53	29.79	0.000	None *	0.921	55.94	21.13	0.000
At most 1*	0.401	16.59	15.49	0.034	At most 1*	0.401	11.30	14.26	0.139
At most 2*	0.213	5.29	3.84	0.021	At most 2*	0.213	5.29	3.84	0.021

(*) تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة (5%).

تبين النتيجة إلى وجود معادلة تكامل مشتركك واحدة عند مستوى الدلالة 5% و1%.

وهذا يعني أن هيكل الإنفاق الاستهلاكي (CON) متكاملاً تكاملاً مشتركاً مع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السياسة النقدية ممثلا في حجم الكلية النقدية (TD) . كما تعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين الأجر الحقيقي ومحدداته، وأخيراً تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

جدول رقم (05-22) نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني التي ستستخدم في النموذج الإنفاق الاستهلاكي(CON)

SC	AIC	عدد فترات التباطؤ
-5.787	-6.376	**1**
-7.403	-7.403	**2**
-7.730	-9.217	**3**

* اقل قيمة لكل من (AIC) و(SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل .

ومن هذه الاختبارات تبين أن عدد فجوات التباطؤ المثلى هي فترة واحدة والمعادلة التالية تبين نتائج تقدير متجه التكامل المشترك .

$$\mathbf{LN\ C_t} = 3.056 + 0.0801\ \mathbf{LN\ GDP_t} + 0.049\ \mathbf{LN\ TD} + 0.763\ \mathbf{LN\ C_{t-1}} .$$
[4.51] [0.56] [0.69] [6.60]

$\mathbf{R^2}$: 0.99. **F** : 1401.49.

وتشير نتائج هذه المعادلة إلى وجود علاقة طرديه بين كل من الاستهلاك العائلي والناتج المحلي الإجمالي من جهة ومؤشر السياسة النقدية ممثلا في حجم الكلية النقدية (TD) من جهة ثانية وبمعامل مرونة قدره 0.049.

5. تقدير معادلة دالة إجمالي الاستثمار العام (I):

أثر نتائج اختبار جوهانسن للنموذج المعبر عن إجمالي الاستثمار العام والمتغيرات المؤثرة في الجدول التالي :

جدول رقم (05-23)

Johansen Cointegration Test

Trace test					Lambda-max test				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	Trace Statistic	**5% crit Value**	**Prob.** Value**	**Hypothesized No. of CE(s)**	**Eigenvalue**	**Trace** Statistic	**5% crit Value**	Prob.**
None *	0.691	48.57	29.79	0.000	None *	0.691	25.84	21.13	0.010
At most 1*	0.577	22.72	15.49	0.003	At most 1	0.577	18.96	14.26	0.008
At most 2	0.157	3.76	3.84	0.052	At most 2	0.157	3.767	3.841	0.052

(*) **تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة (5%).**

تبين النتيجة إلى وجود معادلة تكامل مشتركك واحدة عند مستوى الدلالة 5% و1%.

وهذا يعني أن هيكل إجمالي الاستثمار العام **(I)** متكاملاً تكاملاً مشتركاً مع مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الرقم القياسي لأسعار. كما تعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة بين إجمالي الاستثمار العام ومحدداته. وأخيراً تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

جدول رقم (05-24) نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني التي ستستخدم في النموذج

عدد فترات التباطؤ	AIC	SC
1	-8.513	-7.624
2	-8.176	-6.837

* اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) و التي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

ومن هذه الاختبارات تبين أن عدد فجوات التباطؤ المثلى هي فترة واحدة ، والمعادلة التالية تبين نتائج تقدير متجه التكامل المشترك باستخدام منهجية جوهانس.

$$\mathbf{Ln\ I_t} = -2.217 + 0.225\ \mathrm{LN\ GDP_{t-1}} - 0.300\ \mathbf{LN\ CPI_t} - 0.89\ \mathbf{LN\ I_{t-1}}.$$

[-1.99] [1.75] [-3.77] [8.99]

$\mathbf{R^2} = 0.99.$ $\mathbf{F} = 200.92.$

وتشير نتائج هذه المعادلة إلى وجود علاقة طرديه بين كل من إجمالي الاستثمار العام **(I)** والناتج المحلي الإجمالي متوافقا مع افتراضات النظرية الاقتصادية وبمعامل مرونة قدره 0.86.

أما بالنسبة لمتغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI فإن المعادلة تبين بأن العلاقة مع إجمالي الاستثمار العام هي علاقة عكسية، والتي تعكس تراجع إجمالي الاستثمار العام باتجاه الانكماش وبمعامل مرونة قدره 0.89.

وبناءا على مخرجات الحاسوب نجد أن محددات الاقتصاد الكلي في الجزائر بداية بمعدل الأجر (W) الذي شهد تحسن خلال فترة الدراسة ، و قد أظهرت نتائج النموذج الارتباط القوي(R^2 =0.62) لمستوى الأجر مع معالم النموذج و هي مستوىGDP إضافة إلى الرقم القياس للأسعار CPI و حجم البطالة**UNE** . مع

الاتساق مع النظرية الاقتصادية بعلاقة موجبة إلا مع محدد النمو الاقتصادي حيث كانت المعلمة ($b=-0.313$) سالبة .

وأثبتت الاختبارات الإحصائية على أن معدل البطالة يرتبط بعلاقة موجبة مع حجم الاستثمار مما يستدعي تدعيمه. كما دل معامل الارتباط على قوة تعبير النموذج على البطالة بـ ($R^2=0.95$) ، تعبر على تغيرات البطالة مع الافتراض الاقتصادي المشهور بقاء العوامل الأخرى ذات العلاقة ثابتة .

عبر ت اختبارات الدراسة على وجود علاقة عكسية بين الرقم القياسي للأسعار و الأجر الحقيقي ، وعلاقة طرديه بين انتاجية العمل ومستو ى العام للأسعار **PW** وبمرونة قدرها 0.076.

و فيما يخص دالة الاستهلاك الخاص (C_t) و الاستثمار القومي (I_t) و هما مكونان أساسيان للإنفاق الحكومي كانت النتائج باعتماد نموذج قياسي وفق النظرية الاقتصادية.

في حين كانت العلاقة طرديه بين الاستثمار و الناتج المحلي الإجمالي بمعدل مرونة قدره 0.22 ،وأكدت الاختبارات الفرضية الاقتصادية للعلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و إجمالي الإستثمار العام.

المطلب الثالث : نموذج ترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر :

من خلال النموذج التالي نقوم بدراسة أثر الإنفاق الحكومي في تعزيز أهداف التنمية الاقتصادية و الحد من الفقر في الجزائر للفترة 1990-2014 ، من خلال الربط بين الناتج المحلي الإجمالي(GDP) وأصناف الإنفاق الحكومي،الإنفاق على التعليم(ED) و الإنفاق على الصحة(HL) ، لإنفاق على الاتصالات والنقل. الإنفاق على القطاع العسكري والإنفاق على الجانب الاجتماعي والتضامن

الوطني.

والهدف الرئيسي هو الإجابة على ما إذا كان الإنفاق الحكومي يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكيف تخصص الموارد بين القطاعات المختلفة مثل الزراعة ، والبنية التحتية، الصحية والتعليم لتحقيق أهداف الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) .

وذلك باستخدام الأساليب القياسية الحديثة نموذج (VAR) ، وبيانات الإنفاق الحكومي الإجمالي مستخلصة من القوانين المالية المختلقة إضافة إلى محددات الناتج المحلي الإجمالي، مركزين على فترة الإصلاحات الاقتصادية والتحولات السياسية والهيكلة في الجزائر، مع تعدد البرامج التنموية انعكاسا لتحسن الأوضاع الاقتصادية والملائمة المالية في الجزائر للفترة الدراسة 1990-2014.

أولا : النموذج القياسي :

يمكن كتابة نموذج VAR بشكل مختزل على النحو التالي :

$$X_i = \sum_{i=1}^{N} A_i \, X_{t=i} + U_i$$

حيث أن : X_i = (GDP) هو متجه المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وتم استخدامها بالصيغة اللوغاريتمية.

U_i: هو متجه البواقي غير المرتبطة ذاتيا.

N: عدد فترات الإبطاء الزمني في النموذج التي يمكن تحديدها باستخدام معياري (ACI)، والمتناسقة مع فترات التأخير ما بين لحظة اتخاذ قرار الإنفاق و تنفيذها.

ولإجراء التقدير لدينامكية التفاعل بين النمو الاقتصادي ومكونات الإنفاق الحكومي لفحص تأثير واستجابة الناتج المحلي الإجمالي لسياسات الإنفاق الحكومي، تم استخدام الناتج

المحلي الإجمالي كمتغير مستقل، مع أصناف الإنفاق الحكومي المعبرة على توجهاته لتحقيق أغراض التنمية كمتغيرات تابعة في الصيغة التالية : [1]

$$GDP = f(L, K, GEXP, Z)$$

حيث تمثل عناصر النموذج كمايلي:

1- **L** : مجموع اليد العاملة النشطة .

2- **K** :اجمالي رأس المال الإستثماري.

3-**GEXP** : إجمالي الإنفاق الحكومي.

ويرمز إلى اقسام الانفاق الحكومي على النحو التالي: **(AGEXP)** تعبر على إجمالي الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي، ويمثل **(EDEXP)** إجمالي الانفاق الحكومي على قطاع التعليم و **(HEXP)** إجمالي الانفاق الحكومي على قطاع الصحة، ويمثل **(TCEX)** إجمالي الانفاق الحكومي على قطاع النقل والاتصالات والتكنولوجيا إضافة إلى **(SSEXP)** إجمالي الانفاق الحكومي على قطاع التضامن والضمان الاجتماعي، ونرمز إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على القطاع العسكري بـ **(DEXP)**.

4- **Z** : العوامل الاخرى التي ليست ضمن النموذج ، ذات الصلة بتأثير على النمو الاقتصادي ويمكن صياغة هذه العلاقة الدالية في شكل المعادلة الآتية:

$$y_{it} = \alpha_0 + \sum_{e=1}^{m} \alpha_e \, y_{i,t-e} + \sum_{k=1}^{n} \beta_k \, x_{i;t-k} + \gamma_t + n_i + u_{it}$$

$$E\,(n_i) = E\,(u_{it}) = E(n_i U_{It}) = 0 \qquad i = 1 \ldots N \;\; t =; +2 \ldots T.$$

[1] *by Bingxin Yu, Shenggen Fan and Anuja Saurkar,* ***Does Composition of Government Spending Matter to Economic Growth?****, Contributed Paper prepared for presentation at the International Association of Agricultural Economists Conference, Beijing, China, August 16-22, 2009,p4.*

حيث يثير (y) إلى(GDP) و يثير (x) إلى المتغيرات المستقلة (العمل، إجمالي رأس المال، وأصناف الإنفاق الحكومي)، تصاغ جميعها بصيغة لوغاريتم ، α، β، معلمات النموذج و (γ_t) محدد الزمني لنموذج.

وتم جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من التقارير المالية لسنوات 1990 إلى 2014، إضافة إلى إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء للقطاعات المختلفة ، و الاستعانة بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإحصاءات المالية الحكومية (GFS). وبتركيز على القطاعات الحيوية والزراعة، والتعليم والصحة، والضمان الاجتماعي والاتصالات والنقل والدفاع .

ويظهر الشكل رقم (5-07) تركيبة الإنفاق الحكومي في الجزائر وأهمية كل صنف ، حيث كان المراكز الأولى الإنفاق على التعليم يليها الإنفاق العسكري وأخيرا الإنفاق على النقل والاتصالات.

الشكل رقم (5-07) ترتيب المراكز الأولى لأصناف الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة :1990-2014.

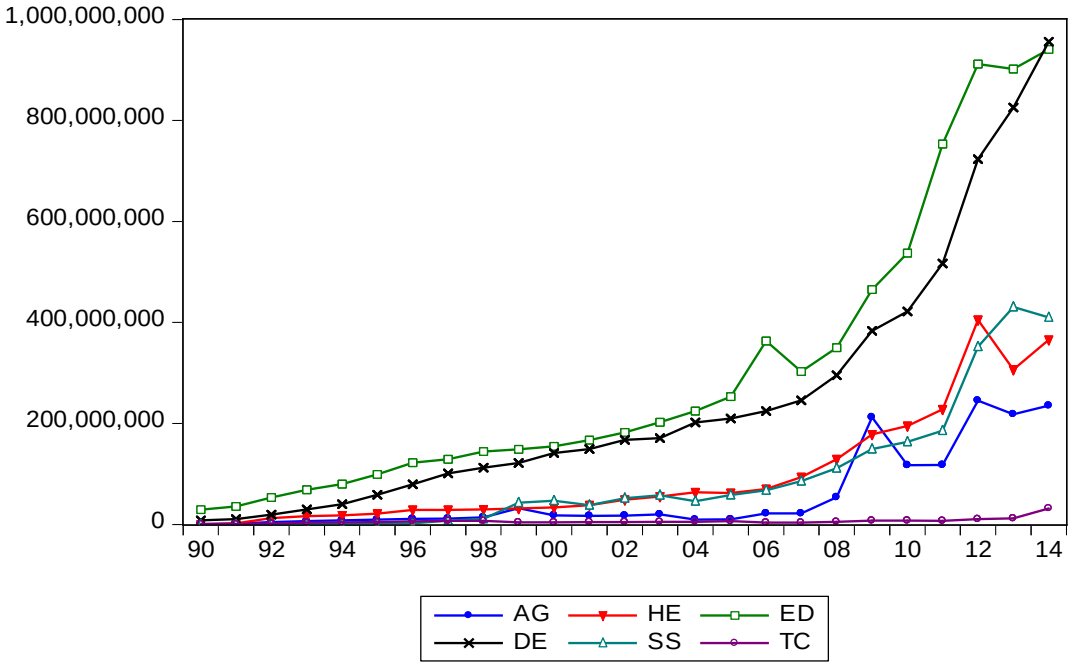

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المختلفة لنموذج .

ويوضح الجدول رقم (4-8) نتائج اختبار جذر الوحدة واختبار فيليبس وبيرون للمتغيرات التي هي موضع الدراسة. ويتضح أن جميع المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى بعد أخذ الفروق الأول بينما هي غير مستقرة بمستوياتها.

جدول رقم (05-23): اختبار جذر الوحدة Unit Roots Tests

	Augmented Dickey-Fuller Test				Phillips-Perron test			
	Level		First Difference		Level		First Difference	
	Stat	p-val	Stat	p-val	Stat	p-val	Stat	p-val
GDP	-3.310	0.025	-3.980	0.006	0.006	0.000	-4.900	0.000
L	-1.894	0.328	-5.909	7.005	-1.387	0.571	-1.387	0.571
K	-0.562	0.860	-4.065	0.004	-2.119	0.239	-4.137	0.004
GEXP	-3.044	0.044	-3.267	0.028	-2.714	0.086	-3.155	0.036
EDEXP	-1.780	0.380	-3.742	0.010	-1.594	0.470	-3.725	0.010
HEEXP	-5.016	0.000	-4.428	0.002	-4.040	0.005	-13.042	0.000
SSEXP	-4.304	0.002	-4.284	0.003	-2.686	0.090	-4.390	0.002
DEEXP	-2.579	0.110	-3.499	0.017	-2.579	0.110	-3.499	0.017
TCEXP	-3.00	0.048	-3.119	0.039	-2.609	0.104	-2.994	0.050
AGEXP	-1.248	0.635	-4.630	0.001	-1.256	0.632	-4.630	0.001

المصدر : نتائج تحليل استخدام برنامج Eviews بالاعتماد على متغيرات الجدول (1-1).

ثانيا : نتائج اختبار التكامل المشترك :

نقوم بدراسة من خلال دلالتين، الدالة الأول يعتمد على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع و الإنفاق الحكومي و اجمالي رأس المال الاستثماري. والدالة الثانية يعتمد على لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وأصناف الإنفاق الحكومي.

جدول رقم (05-24) الدالة الأول .

Johansen Cointegration Test									
Trace test					Lambda-max test				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	Trace Statistic	**5% crit Value**	**Prob.** Value**	**Hypothesized No. of CE(s)**	**Eigenvalue**	**Trace** Statistic	**5% crit Value**	Prob.**
None *	0.566	31.75	29.79	0.03	None *	0.56	18.37	21.13	0.11
At most 1*	0.427	13.38	15.49	0.10	At most 1	0.42	12.27	14.26	0.10
At most 2	0.049	1.10	3.84	0.29	At most 2	0.04	1.10	3.84	0.29

(*) تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة (5%).

تبين النتيجة إلى وجود معادلة تكامل مشتركك واحدة عند مستوى الدلالة 5% و1%.

جدول رقم (05-25) الدالة الثانية .

Johansen Cointegration Test

Trace test					Lambda-max test				
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	Trace Statistic	**5% crit Value**	**Prob.** Value**	**Hypothesized No. of CE(s)**	**Eigenvalue**	**Trace** Statistic	**5% crit Value**	Prob.**
None *	0.98	271.3	125.6	0.00	None *	0.98	92.54	46.23	0.00
At most 1*	0.88	178.8	95.7	0.00	At most 1*	0.88	49.43	40.07	0.00
At most 2*	0.84	129.3	69.8	0.00	At most 2*	0.84	43.51	33.87	0.00
At most 3*	0.76	85.8	47.85	0.00	At most 3*	0.76	33.72	27.58	0.00
At most 4*	0.65	52.1	29.7	0.00	At most 4*	0.65	24.45	21.13	0.01
At most 5*	0.54	27.6	15.4	0.00	At most 5*	0.54	18.14	14.26	0.01
At most 6*	0.33	9.52	3.84	0.00	At most 6*	0.33	9.52	3.84	0.00

(*) تشير إلى رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة (5%).

تبين النتيجة إلى وجود معادلة تكامل مشتركك واحدة على الأقل عند مستوى الدلالة 5% و 1%.

أظهرت نتيجة اختبار الأثر واختبار القيم المميزة العظمى أن متغيرات السلاسل الزمنية في هذه الدراسة تعتبر متكاملة، مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي وجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وأصناف الإنفاق الحكومي. وفي هذه الحالة نستخدم نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) بعد تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة .

ثالثا : نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني :

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني يتم اختبار اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC)، والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل. وجاءت النتائج على النحو ما يوضح الجدول (1-2) والذي يبين أن أدنى قيمة لأكايد (ACI) هي عند فترات تباطؤ زمني تساوي (4)، ولشوارتز (SC) عند فترات تباطؤ زمني تساوي (2)، ولذلك تم اختيار عدد فترات تباطؤ زمني يساوي (2)، وهذا يناسب البيانات السنوية وفترة الدراسة، وينسجم مع العديد من الدراسات التي اختارت عدد فترات قريبة من هذا العدد.

جدول رقم (05-26) نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني.

المعادلة الأول		
عدد فترات التباطؤ	AIC	SC
1	-3.671	-3.082
2	-6.252	-5.215
المعادلة الثاني		
1	-12.74	-9.99
2	-16.77	-11.59

* اقل قيمة لكل من (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

رابعا : نتائج تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM):

جاءت نتائج اختبار آلية تصحيح الخطأ للمتجهات تعكس طبيعة العلاقة الاقتصادية التي ربطت بين المتغيرات خلال المدة القصيرة والطويلة، والتي دلّت أيضاً على وجود تفاعلات جديدة بين هذه المتغيرات وسرعات متفاوتة للتكييف خلال مدة زمنية مناسبة.

وأظهرت النتائج أن متغير (G) الإنفاق الحكومي قد فسر وجود علاقة قوية وموجبة وأثّر تأثيراً معنوياً في متغير حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي سيساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي عامة في المدة الزمنية القصيرة. كما فسر متغير إجمالي رأس المال الثابت طبيعة العلاقة الاقتصادية الإيجابية،إذ أدى هذا المتغير دوراً إيجابياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن.

جدول رقم (05-27) نتائج تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM)

Error Correction Model during the period (1990-2014) Δ Ln (GDP) exdonous variable		
المتغيرات المستقلة	Coeficient	T- Statistic
D(LN_GDP(-1))	0.055	0.230
D(LN_GDP(-2))	-0.453	-1.851
D(LN_GE(-1))	0.410	1.514
D(LN_GE(-2))	0.108	0.545
D(LN_K(-1))	-0.233	-0.517
D(LN_K(-2))	-0.237	-0.520
C	0.175	2.354

المصدر : نتائج تحليل استخدام برنامج Eviews بالاعتماد على متغيرات الجدول (1-1).

تم تقدير حدود الخطأ في نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) باستخدام مكونات الإنفاق الحكومي ومتغيرات الاقتصاد الوطني، وقد بينت نتائج التقديرات أن حد الخطأ في معادلة الإنفاق الحكومي كان معنويا و سالبا، وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي في الجزائر يعتدل في الأجل الطويل استجابة لحدوث تغيرات في النفقات نفسها، و التغيرات في رأس المال الاستثماري (K) و متغيرات الاقتصاد الكلي، وقدرت قيمة معامل (EC) في المعادلة بـ 0.52. وهذا يدل على أن الخطوات التصحيحية نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات هي 52% سنويا، أي أن 52% من أي ابتعاد عن التوازن طويل الأجل يصحح في السنة التالية ،وبتالي نحتاج إلى سنتين لتصحيح الاختلال في النفقات العامة.

بينما تشير النتائج في الجدول (1-1) وفي الجزء الثاني منه إلى مدى استجابة النمو الاقتصادي للمتغيرات في أدوات السياسة المالية في المدى القصير الدينامكي المشتق من نموذج تصحيح حد الخطأ حيث بينت النتائج أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة المعلمة المقدرة (0.66) وينخفض تأثيرها في فترة الإبطاء الثانية.

بينت نتائج التقدير أن حد الخطأ في معادلة النمو الاقتصادي كان معنويا وسالبا وهذا يعني أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتعادل (adjusts) في الأجل الطويل استجابة لحدوث تغيرات في نفسه. وفي متغيرات السياسة المالية متمثلة في النفقات العامة، ومتغيرات الاقتصاد الكلي (حجم الاستثمار و حجم العمالة). وقدرت قيمة معامل (EC) في المعادلة بـ 0.086، وهذا يدل على إن الخطوات التصحيحية نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات هي 8.6% سنويا، أي أن 8.6% من أي ابتعاد عن التوازن طويل الأجل يصحح في السنة التالية.

خامسا : نتائج تحليل مكونات التباين و دوال الاستجابة لرد الفعل :

بعد تقدير حدود الخطأ في نموذج (VECM) لمتغيرات النموذج، سيتم استخدامها لتعرف على حجم و طبيعة اثر كل متغير من متغيرات النموذج في المتغيرات الأخرى. ولان المعلمات المقدرة في نموذج (VECM) يصعب تفسيرها في معظم الأحيان بشكل فردي، لذلك تستخدم نتائج هذا الاختبار لتقدير تحليل مكونات التباين، ودوال الاستجابة لردة الفعل. وفيما يلي تحليل لنتائج هاتين الأداتين :

1- نتائج اختبار تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition).

من أجل تعرف على مقدار التباين في التنبؤ لحجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في حجم النمو الاقتصادي ذاته، والمقدار الذي يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى في نموذج VAR. وبتحليل مكونات التباين للنموذج، وكانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (05-28) نتائج تحليل مكونات تباين النمو الاقتصادي ومتغير الإنفاق الحكومي.

Variance Decomposition of LN_GDP:

Period	S.E.	LN_GDP	LN_GE	LN_K
1	0.097563	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.141230	98.46659	0.001387	1.532027
3	0.155078	93.83377	0.485482	5.680749
4	0.166895	91.59988	1.034365	7.365751
5	0.186479	92.23806	0.994577	6.767364
6	0.205001	92.12257	1.043549	6.833879
7	0.217755	90.90152	1.308841	7.789640
8	0.229243	90.36895	1.420811	8.210234
9	0.242413	90.46041	1.409358	8.130235
10	0.255117	90.30934	1.453972	8.236688

المصدر: نتائج تحليل استخدام برنامج Eviews بالاعتماد على متغيرات الجدول (1-1).

تبين نتائج تحليل مكونات التباين لمتغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي، أن القوة التفسيرية لهذه المتغيرات قد كانت متفاوتة في تفسير خطأ تباين حجم النمو الاقتصادي. ويظهر أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين حجم الناتج المحلي الإجمالي في المدة الأولى يعزى للمتغير نفسه، وتستمر هذه النسبة في الانخفاض لتصل بعد عشر مدد إلى 90.30%.

الجدول رقم (05-29) نتائج تحليل مكونات تباين النمو الاقتصادي وأصناف الإنفاق الحكومي .

Response of LN_GDP:

Period	LN_GDP	LN_HE	LN_SS	LN_TC	LN_ED	LN_DE	LN_AG
1	0.081085	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
	(0.01196)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	0.064565	-0.003151	-0.009780	0.015979	0.026222	0.000837	0.020898
	(0.02479)	(0.02308)	(0.02001)	(0.02694)	(0.01830)	(0.01717)	(0.01491)
3	0.037712	-0.006136	0.012756	-0.026988	0.049172	-0.006012	0.021998
	(0.03260)	(0.02771)	(0.02074)	(0.03255)	(0.02366)	(0.01524)	(0.01383)
4	0.049526	-0.006579	0.009580	-0.013532	0.018708	0.012420	0.027867
	(0.03650)	(0.02764)	(0.01820)	(0.03210)	(0.02330)	(0.01562)	(0.01601)
5	0.057852	-0.002861	0.000856	0.020902	0.003024	0.006390	0.026976
	(0.04069)	(0.03392)	(0.01720)	(0.03035)	(0.02542)	(0.01481)	(0.01662)
6	0.072577	-0.026964	0.009062	0.021889	0.005829	0.000622	0.025497
	(0.04805)	(0.03767)	(0.01889)	(0.03426)	(0.02425)	(0.01439)	(0.01721)
7	0.089453	-0.051162	0.010701	-0.004443	-0.002676	0.007875	0.027278
	(0.05651)	(0.03986)	(0.01816)	(0.03277)	(0.02209)	(0.01658)	(0.01888)
8	0.094395	-0.040304	0.013077	-0.017187	-0.003394	0.012993	0.027176
	(0.06555)	(0.04717)	(0.02434)	(0.03960)	(0.02816)	(0.01996)	(0.02201)
9	0.088023	-0.026272	0.012480	-0.015071	0.000728	0.010266	0.023025
	(0.07043)	(0.04779)	(0.02284)	(0.04265)	(0.02689)	(0.01789)	(0.02200)
10	0.067530	-0.018604	0.016345	-0.019130	9.03E-06	0.009763	0.018746
	(0.07207)	(0.04800)	(0.02134)	(0.04185)	(0.02759)	(0.01639)	(0.02242)

المصدر :نتائج تحليل برنامج Eviews بالاعتماد على متغيرات الجدول (1-1).

يظهر من الجدول أن 80% من خطأ التنبؤ في تباين حجم الناتج المحلي الإجمالي في المدة الأولى يعزى للمتغير نفسه ، مسجلة أدنى لها في المدة الثالثة بـ 30% ، لترتفع في المدة العاشرة إلى 67% . في حين كان أصناف الإنفاق الحكومي متباين سجل الإنفاق على التعليم اثر موجب على المدى القصير حيث كان نسبة التأثير في المدة الثالثة تساوي 50% ثم قطاع النقل والاتصالات. وكان اثر الإنفاق على الصحة و الدفاع الوطني سالبا في المدة ذاتها ، ليصبح موجب على المدى الطويل بنسبة 9 % بالنسبة لقطاع الدفاع . وتؤكد النتائج على الدور الفعال لقطاع الفلاحة والتعليم في الجزائر في تحفيز النمو الاقتصادي.

2 – دوال الاستجابة لردة الفعل لنمو الاقتصادي .

يبين الشكل (1-1) استجابة ردة الفعل النمو الاقتصادي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في حجم الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي ،ويستمر هذا التأثير في جميع الفترات اللاحقة .وتظهر نتائج تحليل مكونات التباين أن التغيرات في الإنفاق الحكومي تفسر حوالي 17% من الأخطاء العشوائية في الناتج المحلي الإجمالي، ويزيد تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي حتى يصل أى 4% في الفترة العاشرة .

الشكل رقم (05-9) دالة الاستجابة لردة فعل للنمو الاقتصادي لإجمالي الإنفاق الحكومي .

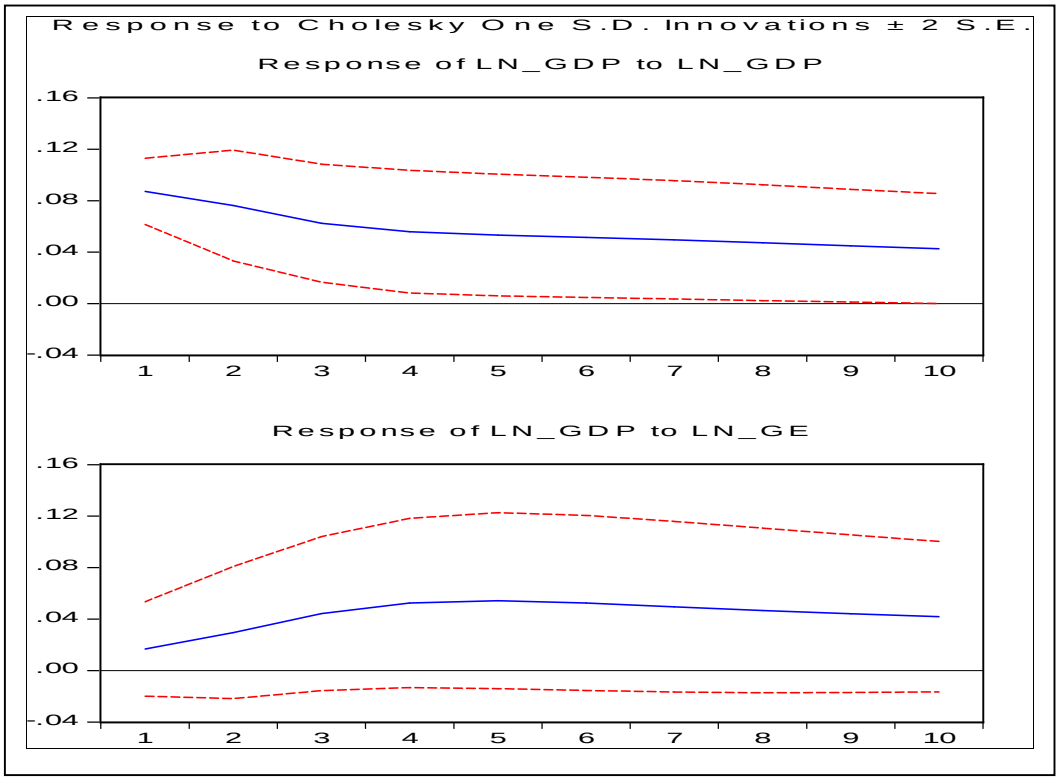

المصدر : نتائج تحليل استخدام برنامج Eviews بالاعتماد على متغيرات الجدول(1-1).

ويبين الشكل (05-10) استجابة ردة الفعل الناتج المحلي الإجمالي لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الإنفاق على التعليم يؤثر بشكل ايجابي ومباشر ابتداء من الفترة الثانية ويستمر في الفترات اللاحقة. ويزيد تأثيرها ليصل إلى حوالي (22%) في الفترة العاشرة . وبناء على النتائج يمكن القول بأن للإنفاق الحكومي على التعليم تأثير إيجابي

على النمو الاقتصادي في الجزائر. وخلاصة القول أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل إيجابي وقوي حيث بينت نتائج تقدير (VECM) أن الإنفاق الحكومي وأصنافه تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل و في المدى القصير فإن الإنفاق القطاعي خاصة الفلاحة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الشكل رقم (05-10) دالة الاستجابة لردة فعل للنمو الاقتصادي لأصناف الإنفاق الحكومي

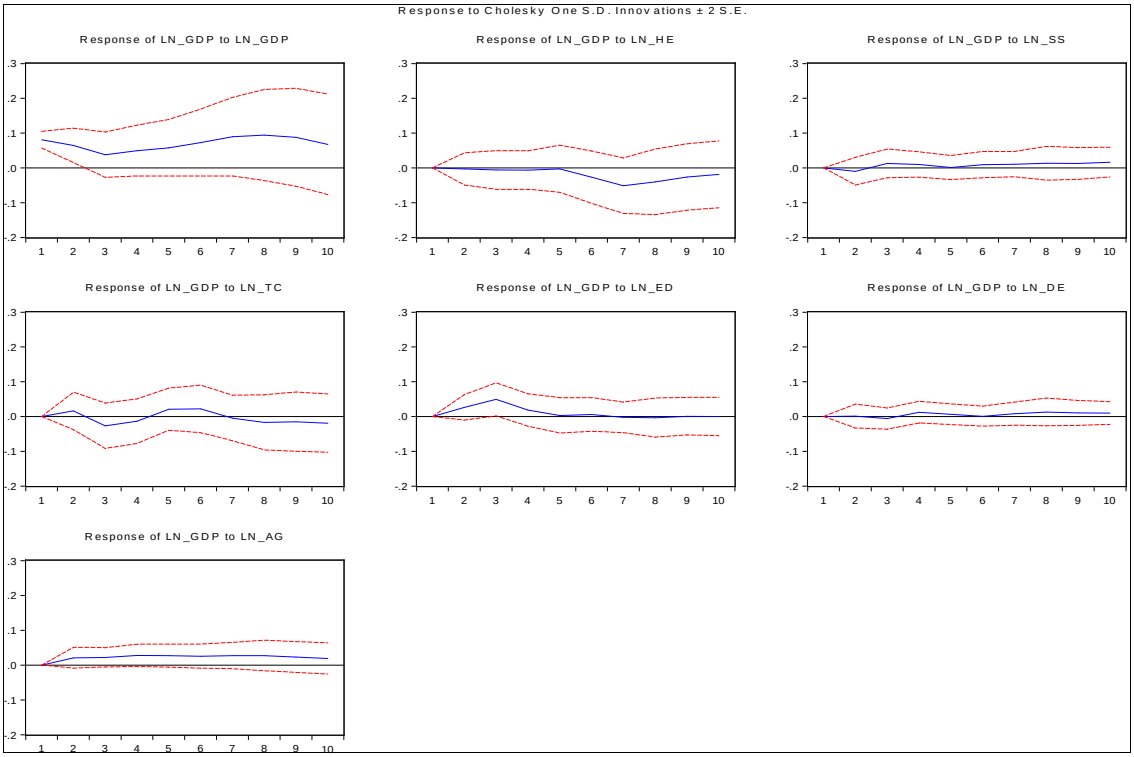

المصدر : نتائج تحليل استخدام برنامج Eviews بالاعتماد على متغيرات الجدول (1-1).

كما اظهرت نتائج دوال استجابة ردة الفعل وتحليل مكونات التباين أن الإنفاق الحكومي على التعليم وقطاع الفلاحة تؤثر بشكل ايجابي وقوي على النمو الاقتصادي ، وتؤثر الإنفاق على قطاع الضمان الاجتماعي بشكل إيجابي وضعيف.

عبرت الإختبارات السابقة للعلاقة بين أصناف الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي على أهمية الإنفاق على التنمية البشرية التعليم والصحة مدعومة بالإنفاق على البنية التحية وتفعيل دور قطاع النقل والإتصالات لما يمثله من أهمية.

خلاصة الفصل :

إن أفضل السياسات المالية هي التي تحافظ على زيادة الإيرادات العامة بما يلبي احتياجات الإنفاق العام، ومن أهمها الاحتياجات الاجتماعية لما لها من دور في التنمية البشرية التي تعد الدافع الأساس لعملية التنمية الإقتصاد .

وبرجوع إلى المعايير الدولية لتربية والتعليم الصادرة في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة لتربية والتعليم، نجد أن الجزائر حققت أرقاما متباينة، رغم التطورات التي شهدها القطاع الصحي في الجزائر طليت فترة الإستقرار الاقتصادي إلا أن الخدمات الصحية لاتزال دون مستوى الحاجات السكانية كما وكيفا. ومن بين القطاعات المهمة قطاع النقل حيث يعتبر هذا القطاع قوة دافعة ومحركة لجميع الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها إحداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر. ولرفع كفاءة الانفاق الحكومي على الأوجه المختلفة لنشاط الاقتصادي كان لابد من الإرتقاء بالمزانية وطرق تسيرها وتجسد ذلك في مشروع عصرنة الانظمة الموازنية للجزائر. الذي يهدف المشروع إلى تدعيم قدرات وزرات المالية، للتمكن من تادية مهامها على احسن وجه، في مجال تسيير النفقات العامة، والاستشارات الاقتصادية و السياسية ، التي تقدمها للطاقم الحكومي، و الهيئات العمومية الأخرى،اتساقا مع مبدأ شفافية المالية العامة وفق مثاق صندوق النقد الدولي.

كما اقترحنا أن يتدعم هذا الأسلوب بترشيد الإنفاق الحكومي بأسلوب التكلفة والعائد، وقد حاولنا من خلال البحث إلقاء الضوء على أهم عناص هذا المبدأ وتطوره و بغرض مواكبة التطورات في هذا المجال وتطبيقه في الجزائر ليحقق المشروع الاستثماري أهداف الربحية ويتعدها إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية. وأشرنا إلى أهمية تأسيس مركز معلومات وطني لتسهيل مهمة القائمين على وضع الاعتبارات وتحديد أهميتها على مستوى الاقتصاد الكلي وبالتالي الدرجات التي يستحقها.

الخاتمة العامة

الخـاتمــة

بعـد البحـث والدراسـة توصـلنا الـى مجموعـة مـن الإسـتنتجات مدعمـة بنتـائج الاختبـارات الحاسـوبية وهي كالتالي:

I- الاستنتجات العامة:

أ. ساد لدى النظرية التقليدية ترك قوة السوق لتعمل بحرية تامة للوصول، إلى وضع التوازن في ظل تحقيق التوظيف الكامل للموارد، ومن ثم فليس هناك مبرر لتدخل الدولة في التاثير على الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية، ومع صدور كتاب النظرية العامة للعمالة لـ " **كينز**"، برزت فكرة التدخل الحكومي في إدارة النشاط الاقتصادي. تدعم ذلك مع محصلة المشكلات الاقتصادية التي اجتاحت العالم الرأسمالي وبخاصة الأزمة الاقتصادية العالمية بين عامي 1229- 1933، التي غيرت مفهوم النفقات العامة تغييرا كليا وجوهريا. وقد تجسد ذلك في اتساع درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية واعتبارها مسؤولة عن توجيه وإدارة الفعاليات الاقتصادية وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي ترتب عنه أن حلَ المفهوم الحديث للنفقات العامة بما يتلاءم وتحليل النشاط الاقتصادي الاجتماعي للدولة المعاصرة وبما ينسجم ورغبة الدولة في تحقيق اهدافها المختلفة .

ب. تحتل النفقات العامة أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني لأي مجتمع إذ تعد عاملا اساسيا ومهما للنهوض بمعدل الاستثمار، وتأثيرها في مستوى الاستهلاك العائلي والحكومي. وتعتبر أدات مهمة من أدوات السياسة المالية في تحقيق أهدافها الأربعة وأهمها النمو الاقتصادي ومن ثم أهداف الألفية لتنمية الاقتصادية. أدى تطور دور الدولة وإتساع نشاطاتها المختلفة عبر القطاعات الإنتاجية والخدمية إلى حدوث انعطاف كبير في حجم النفقات العامة بحيث أصبحت ظاهرة الزيادة المستمرة في النفقات العامة ظاهرة عامة طويلة الأجل في غالبية الدولة

على إختلاف نظمها الاجتماعية ودرجة التطور التي بلغها المجتمع ولعل ذلك يعود إلى محصلة عوامل عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية أشار إليها البحث. والجزائر باعتبارها دولة تعتمد على التصدير الأحادي الجانب، تعتمد كثيرا في سياساتها الإنمائية على الإنفاق الحكومي.

ج. التوسعت في حجم وعمق الإنفاق العام وذلك بهدف النمو المستقر للنشاط الاقتصادي، أدى إلى أن أصبحت إنتاجية النفقة العامة هي الهدف الأساسي وليس ربحيتها، كما تركز الدور الذي تقوم به سواء للتاثير على الطلب الكلي الفعال أو رفع كفاءة استخدام الموارد المادية، وذلك مراعاة لتحقيق العدالة في توزيع النفقات العامة بين المناطق خاصة في مجالي الصحة والتعليم. واستكمالا لتحقيق العدالة الرباعية بين الأقاليم والقطاعات والأفراد والأجيال.

د. سجل الاقتصاد الجزائري بعد أن مرَ بسنوات عجاف تزامنت مع عدم الإستقرار الاقتصادي وتذبذب في أسعار المحروقات، وعدم استقرار معدل نمو القطاع الزراعي. لجأت السلطات الجزائرية إلى إعادة هيكلة تزامنت مع ارتفاع في سعر المحروقات المحدد الأهم للناتج المحلي الإجمالي الجزائري، مما انعكس على الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد وإنتقال من 1555 دولارا أمريكيا سنة 1998 إلى 5034 دولارا سنة2008، مسجلا تقدما يفوق12% في المعدل السنوي.

هـ. شهدت فترتة الدراسة 1990-2014 توسعا كبيرا في النفقات العامة نتيجة لتحول دور الدولة من المتدخلة إلى المنتجة بحيث اصبحت مسؤولة عن قيادة النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وازداد هذا التوسع خلال الفترة 2000-2014 بسبب عمليات السياسية و الرغبة في الإصلاحات الاجتماعية، من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.

و. إن زيادة النفقات الجارية بنسبة أعلى من زيادة النفقات الاستثمارية خلال فترة الدراسة تُبين أن الإنفاق الاستهلاكي العام أكبر من الإنفاق الاستثماري وأن هذا الاتجاه غير مرغوب ولا يتلاءم مع اتجاهات وظروف التنمية الاقتصادية في البلاد.

ز. أدت النفقات العامة خلال فترة الدراسة إلى التاثير على كمية عرض النقد وعلى المستوى العام للأسعار، حيث أن زيادة عرض النقد قد انصب أثرها على الأسعار نتيجة لعدم مرونة الجهاز الانتاجي في البلاد وتخلف العرض عن مواكبة الطلب المتزايد، ورغم أن طبيعة الاقتصاد الجزائري تجعل من زيادة الأسعار محدودة لأنه يعتمد على الاستيراد، إلا أن سهولة الاستيراد ترافقها أثار سلبية كاستيراد التضخم من الدول المصدرة وما ينعكس أثره على ارتفاع في الأسعار وهذا يعني أن المستوى العام للأسعار في البلاد قد ارتفع نتيجة للتضخم الداخلي والمستورد.

ح. أدت زيادة النفقات العامة إلى رفع المستوى المعاشي للمواطنين خلال فترة الدراسة ، نتيجة إلى زيادة دخول أفراد المجتمع وخاصة ذوي الدخل المحدود. إضافة إلى اتباع الحكومة سياسة دعم الأسعار مما ترتبت عنها زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة حيث ارتفعت من 1333 دج سنة 1990 الى12569 دج للفرد الواحد سنة 2014.

ط. تبين من الدراسة أن لتزايد النفقات العامة تأثيرا واضحا في زيادة مستوى الاستهلاك القومي العائلي والحكومي، ويظهر ذلك من خلال العلاقة بين التغيرات في النفقات العامة ومستوى الاستهلاك القومي بشقه، وكما يشير إلى ذلك معامل الارتباط (R^2)، كما أن معامل المرونة (b) يشير إلى الأثر الموجب لزيادة النفقات العامة على مستوى الاستهلاك القومي، كما نجد أن النفقات الاعتيادية كانت أكبر من الاستهلاك العام في أغلب سنوات الدراسة مما يعني أن جزءا من النفقات العامة يعد خاضعا للإنفاق الاستثماري.

ي. تبين من تحليل أثر الإيرادات العامة حسب أنواعها الرئيسية على تطور النفقات العامة من خلال فترة الدراسة أن الإيرادات الجبائية لا تزال تشكل 60% كمتوسط من حصة إيرادات الميزانية العامة في حين أن ايرادات الميزانية من الضرائب والرسوم بلغت 30% كمتوسط، أما الايرادات الأخرى فقد بلغت 22%. وهذه النسب تعكس أن الميزانية العامة لا تزال تعتمد في تمويلها بشكل رئيس على الإيرادات الجباية البترولية .

ويعد الاعتماد على موارد المحروقات اعتمادا كبيرا يشكل في الحقيقة ثغرة مهمة في استراتيجية التنمية في الجزائر، ما دام الطلب يأتي بالدرجة الأولى من الدول الرأسمالية المتقدمة الخاضعة للتقلبات الاقتصادية وللعوامل السياسية خضوعا تاما مما ينعكس آثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وخاصة في المدى الطويل.

II- نتائج الدراسة:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات الحاسوبية نوجزها، حسب تسلسل ورودها في المذكرة كما ياتي :

أ- لم تكن كل الزيادة في النفقات العامة خلال فترة الدراسة زيادة حقيقية، بل إن جزءا غير قليل منها كان زيادة ظاهرية للأسباب التالية:

1- ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تبين أن العلاقة بين التغيرات في المستوى العام للأسعار والتغيرات في النفقات العامة علاقة قوية كما تشير إلى معامل ارتباط بيرسون0.89 %، و بدلالة إحصائية بمستوى ثقة1%. والواضح لتأثير المستوى العام للأسعار في تضخم حجم النفقات العامة في البلاد.

2- الزيادة السكانية : حيث تبين أن العلاقة بين التغيرات في الزيادة السكانية والتغيرات في النفقات العامة علاقة قوية كما تشير إلى ذلك قيمة معامل الارتباط (R^2=0.79) كما ان معامل المرونة (b=8.12) يشير إلى الأثر الموجب والواضح لتأثير الزيادة السكانية في زيادة حجم النفقات العامة.

3- بناء على نتيجة اختبارات السببية نستنتج أن التغيرات في حجم الإنفاق الحكومي تساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مايؤكد نظرية كينز الطلب الفعال. مما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري يتسق مع النظرية الكنزية وأنه لا تأثير للناتج المحلي الإجمالي على زيادة النفقات العامة في الجزائر.

4- كانت للأسباب الاجتماعية و الإدارية و السياسية أثر بالغ الأهمية في زيادة حجم النفقات العامة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب التوسع في تقديم الخدمات العامة لأفراد المجتمع لتحسين الظروف الاجتماعية للطبقات ذات الدخل المحدود .

5- كما تعتبر الأسباب المالية من العوامل التي أدت إلى زيادة النفقات العامة في البلاد، ذلك أن التحسن في الجباية البترولية ساعد الحكومة على التوسع في نفقاتها، ويبرز ذلك بشكل واضح من خلال مقارنة نفقات سنة 2004 مقارنة بسنوات قبلها، كما أن سهولة الاقتراض خاصة من صندوق ضبط الإيرادات من الأسباب المالية التي ساعدت على زيادة الإنفاق.

6- أكد المفهوم الحديث للتنمية على أهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية لأنه غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد. واسنادا لهذا الطرح شهدت النفقات العامة الاجتماعية المختلفة التي تقدمها الحكومة الجزائرية للمواطنين زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة وخاصة نفقات التربية والتعليم والشؤون الصحية، وذلك لأن هذه النفقات تستهدف خلق وتكوين رأس المال البشري الذي بات في وجهة نظرنا من الضروري على الجزائر العمل على تطويره و تنميته، حتى تتمكن أولا من إعادة التوازن المطلوب بينه وبين رأس المال المادي وتقليص الهوة التي وقعت بينهما بسبب ظروف عدم الاستقرار. ومن أجل تطوير

الإنسان وجعله قادرا على استيعاب التكنولوجيا الحديثة بشكل فعال حتى يتمكن من مضاعفة انتاجية عمله من جهة أخرى.

إلا أنه على الرغم من زيادتها فإن نسبتها من الدخل القومي كانت منخفضة وأن ذلك يعكس ضعف العلاقة بين تطور الدخل القومي ونفقات التربية والتعليم، والشؤون الصحية وأنهما لم يساهما بالشكل المطلوب في التنمية الاقتصادية في البلاد، وأن هناك متغيرات خارجية تتحكم في تكوين الدخل القومي في البلاد .

7- شهدت النفقات العامة على الشؤون المالية والاقتصادية تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وذلك لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على دعم خطط التنمية في البلاد عن طريق تطوير قطاعين إنتاجيين هما القطاعان الزراعي و الصناعي اللذان يساهمان وبشكل مباشر في التنمية الاقتصادية.

8- رغم أن قطاع النقل والمواصلات الذي يساعد على تطوير الكثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كالزراعة والصناعة والتجارة والسياحة وغيرها، إلا أنه لايمكن أن يكون القطاع القائد في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك لأن أغلب ترابطاته الخلفية تتسرب خارج الاقتصاد الداخلي على شكل استيراد من آلات ومعدات . و السبب في ذلك يعود إلى قصور الإنتاج المحلي عن تلبية هذا الطلب، وهذا يعني أن هذا القطاع يبقى شرطا ضروريا لعملية التنمية في البلاد ولكنه ليس كافيا لتحقيقها وعلى الرغم من زيادة هذه النفقات خلال فترة الدراسة، إلا أن قطاع النقل والمواصلات لا يزال يحتاج إلى تغييرات جوهرية هيكلية وتخصيصية ويبرز ذلك بشكل واضح من خلال النقص الحاصل في مؤشر ما تخدمه سيارة نقل البضائع الواحدة من المساحة في البلاد وكذلك مؤشر حصة الألف فرد من سيارات نقل الركاب والبضائع خلال فترة الدراسة.

9- احتلت نفقات الدفاع الوطني المرتبة الثانية من حيث حجمها مقارنة بباقي أنواع الإنفاق الجاري ويعود سبب ذلك إلى الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر والظروف الدولية خلال فترة الدراسة. لكن على الرغم من زيادتها إلا أنها لم تؤثر بشكل سلبي في زيادة الناتج القومي في البلاد وبالتالي يجب إعادة هيكلتها بحيث تساهم في عملية التنمية الاقتصادية بالشكل المطلوب مما يعكس الطبيعة الاستهلاكية لهذه النفقات.

10- بينت نتائج التقدير أن حد الخطأ في معادلة النمو الاقتصادي كان معنويا وسالبا، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتعادل في الأجل الطويل استجابة لحدوث تغيرات في نفسه وفي متغيرات السياسة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي(حجم الاستثمار وحجم العمالة).

11- يأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر بشكل إيجابي وقوي، وبينت نتائج تقدير (VECM) أن الإنفاق الحكومي وأصنافه تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى الطويل، وفي المدى القصير فإن الإنفاق القطاعي خاصة الفلاحة تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

III - التوصيات المقترحة:

استنادا إلى النتائج السابقة يمكن اقتراح بعض التوصيات المرتبطة بنطاق هذه الدراسة والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار من قبل المهتمين بصنع السياسات الاقتصادية بالجزائر في تصميم برامج ذات توجه إنمائي وهي على النحو التالي :

أ. بالرغم من كبر حجم النفقات العامة في الجزائر إلا أنها تتطلب المزيد من الإنفاق العام الاجتماعي في مجال مكافحة الفقر وتحسين التعليم والصحة، وإلى ترشيد الإنفاق الحالي ليكون أكثر انتاجية اجتماعية ويوجه إلى الطباقات والمناطق الأكثر فقرا .

ب. اعتماد سياسة إنفاقية يكون هدفها تطوير الاقتصاد الوطني بكل جوانبه آخذة بعين الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع، واعتماد مبدأ الاولويات في الإنفاق حسب طبيعة المشاكل الموجودة في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى اعتماد مبدأ أكبر منفعة باقل نفقة.

ت. بذل الجهود اللازمة لتطوير الصناعات التي تعتمد على المدخلات المتوافرة في المحليات لزيادة انتاجية المناطق المحلية، مثل صناعات التمور والصناعات المتعمدة على مواد البيئة المحلية لرفع القيمة المضافة لهذه الصناعات وتشجيعها من قبل الدولة باعتبارها صناعات صغيرة توفر العديد من فرص العمل.

ث. تدعيم الصناعات القائدة للقطاعين العام والخاص في المجالات المختلفة (التكرير، الكمياويات والطاقة المتجددة، الحديد والصلب ومواد البناء). وافقيا بزيادة عدد المنشآت وذلك بتدعيم البنية التحية وتوجيه الإنفاق العام نحو برامج التنمية البشرية، مع إنشاء مناطق صناعية ودعمها، مع إقامة قنوات للإتصال بين كافة التجمعات والمدن الصناعة ومراكز البحوث والجامعات.

ج. وفي مجال ترشيد النفقات العامة يجب التوجه نحو تفعيل الرقابة على اعتمادات النفقات بالموازنة العامة، لتاكد من وجود علاقة ارتباط بين التدخلات التي تحدثها هذه النفقات وبين الأهداف التي تبتغيها الساسيات الاقتصادية في الجزائر اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا.

مع التأكيد على إلزامية أن تحدد الأولويات الوطنية في كافة المجالات في الأجل القصير والمتوسط والطويل، بحيث يتم الربط الثلاثي برؤية واضحة وعناية بين كل من :

- الأولويات الوطنية التي اتفق عليها .
- الأهداف المحددة في الخطط الوطنية، في الأجل القصير والمتوسط والطويل .
- النفقات المحددة في الموازنة العامة لترجمة أجزاء من هذه الخطط سنويا.

ح. يجب أن تحافظ اليساسة الإنفاقية على تمويل التكافل الاجتماعي والبحث عن الموارد الحديثة، وتفعيل ركن الزكاة والقائمين عليها والحفاظ على حقوق أصحابها، بحيث تعبأ الإيرادات الخاصة بها وفقا لنظام مدروس لجبايتها من كافة فروع النشاط التي استحقت فيها، مع وضع نظام خاص للإنفاق منها يراعي المبادىء والأسس الشرعية لها وخاصة توجيهها إلى المناطق والأفراد الأشد فقرا.

خ. من الأهمية الخاصة ضرورة الاهتمام باعداد القائمين على الشؤون المالية بصفة عامة والقائمين على الإنفاق لتحسين مردوديتم والإحاطة بمهنتهم. وأكد الفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية على ذلك، ليوضح لنا أبو يوسف هذا بقوله :" وقد يجب الاحتياط فيمن يولى شيئا من الخراج ، بالبحث عن مذاهبهم والسؤال عن طرائقهم، كما يجب فيمن اويد للحكم والقضاء ". ويضيف محذرا " إني أراهم لايحتاطون فيمن يولى الخراج ، اذا لزم الرجل منهم باب احدهم أياما لاه رقاب المسلمين وجباية خراجهم، ولعله أن لايكون عرفه بسلامة ناحية ولابعفاف ولا بإستقامة طريق ولابغير ذلك ...". [1] مع التأكيد على أهمية متابعة ومراقبة تنفيذ أي تشريع مالي من قبل القائمين على ذلك، وخاصة عن طريق تدعيم قواعد الرقابة الشعبية.

د. التأكيد على اعتبار التربية والتعليم والبحث العلمي وسيلة من أجل تحقيق نتائج فعالة بالنسبة للتنمية الاقتصادية وليس غاية للعلم في حد ذاته، وذلك من خلال التفاعل المستمر بين المؤسسات التربوية والتعليمية من جهة، وبين القطاعات الإنتاجية من جهة أخرى، في مجال تبادل المعلومات النظرية والتطبيقية والاستفادة قدر الإمكان من خبرات الدول ذات الاختصاص لتحقيق أهداف المؤسسات التربوية والتعليمية في البلاد.

وضرورة استخدام نتائج البحث العلمي وتطبيقاته في تحقيق أقصى قدر من الكفاءة

[1] **يسرى حسين طاحون** ، أولويات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، خلال الفترة 1992-2011م. المجلة العلمية التجارة و التمويل ، كلية التجارة ، المجلد الثاني ، العدد الاول 2013 ، جامعة طنطا، ص 448.

الاقتصادية في النفقات وإتخاذ الاجراءات المناسبة لتخفيض نسبة الرسوب والتسرب الحاصل في مراحل التعليم المختلفة وزيادة كفاءة العملية التربوية والتعلمية بشكل عام.

ضرورة تخطيط النظام التربوي والتعلمي بشكل يؤدي الى توافق بين عمله ومخرجاته أو بتعبير أخر التوافق بين عمله وبين احتياجات البلاد من الموارد البشرية المطلوبة توفيرها من حيث الكم والنوع وفي الزمان والمكان المناسبين.

ذ. تحسين نوعية الخدمات الصحية المقدمة في الجزائر كرفع نسبة الطبيب الواحد من السكان ومعالجة ظاهرة انخفاض نسبة الإطارات المساعدة وخاصة فئات التمريض، وزيادة عدد المعاهد الطبية والصحية في كافة البلاد، مع الاخذ بعين الإعتبار توزيعها بشكل متوازن بين مناطق البلاد المختلفة، وذلك باعتماد مؤشرات الكثافة السكانية وطبيعة المشاكل الصحية القائمة واعتمادها كاساس لتوزيع المؤسسات والإطارات الصحية.

ر. بالرغم من أن نفقات الدفاع الوطني يمكن أن تحكمها اعتبارات وعوامل غير اقتصادية واجتماعية، إلا أنها في وقتنا الحالي يتطلب الأمر ضرورة ترشيدها باعتبارها أهم محددات الاختلال في الموازنة العامة، ويجب العمل على زيادة فاعليتها وإنتاجيتها بحيث تحقق منافع مباشرة للاقتصاد الوطني.

ز. زيادة تخصيصات قطاع النقل والمواصلات في الميزانية التقديرية بهدف التوسع في قطاع النقل العام من خلال مضاعفة عدد وسائل النقل البري المختلفة وتطوير سكك الحديد للمساهمة في القضاء على الإختناقات التي تحصل في نقل المواد الاولية والسلع الاستهلاكية. ذلك لأن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستند بصورة أساسية في تنفيذ برامجها ومشاريعها الإنمائية على ما تؤديه الوفرات الخارجية الخاصة بهذا القطاع، إن مشاريع هذا القطاع تعتبر

الركيزة التي تنطلق منها عمليات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما أن رفع مستوى المعيشة في البلاد يبدأ غالبا بإصلاح جهاز النقل، حيث يعتبر هذا المركز لكل جهد نحو التطور.

س. عند اتخاذ قرارات رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع يجب الأخذ بعين الاعتبار، ضرورة توازي رفع الأجور وزيادة عرض السلع والخدمات المحلية بالدرجة الأولى، واستيراد السلع الضرورية فقط والتي يكفي الإنتاج المحلي لسدها منعا لاستيراد التضخم من الخارج، وضرورة شمولية هذه القرارت لكافة أفراد المجتمع وعدم شمول فئة دون أخرى لأن ذلك يؤدي إلى حصول تسابق بين الفئات المختلفة، مما يسبب القلق الاجتماعي والسياسي في المجتمع .

IV – آفاق البحث:

يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات، مما يستوجب إجراء مزيد من الدراسات بستخدام سلاسل زمنية ربع سنوية أو شهرية، وكذلك إضافة متغيرات جديدة، لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية في البحوث المقبلة.

1. دراسة قياسية لنموذج إحصائي يربط معدل نمو الناتج المحلي بأدوات السياسة المالية .
2. دور نفقات التسيير في التنمية القطاعية في الجزائر.
3. دور السياسة المالية في تعبئة الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية الاجتماعية في الجزائر .
4. العلاقة بين القطاع الخارجي والسياسات الاقتصادية في الجزائر .
5. تأثير التطور المالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر .
6. الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الملحق

جدول رقم (4-04)

أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2014)

بالأف دج 2001= 100

السنة المالية	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	النفقات العامة بالأسعار الثابتة (ألاف دج)	معدل النمو السنوي للنفقات العامة %		معدل النمو السنوي المركب للنفقات العامة %	
			بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة
1990	21,16	661 682 420	-	-		
1991	26,64	733 108 108	28,31%	9,74%		
1992	35,08	934 720 639	40,44%	21,57%		
1993	42,28	1 191 935 315	34,93%	21,58%		
1994	54,54	981 431 751	5,85%	-21,45%		
1995	70,79	1 038 107 048	27,16%	5,46%		
1996	84,03	1 009 877 425	13,40%	-2,80%		
1997	88,82	1 029 160 099	7,17%	1,87%		
1998	93,26	1 051 063 318	6,75%	2,08%	24.13%	5.27%
1999	95,68	1 148 178 005	10,77%	8,46%		
2000	95,97	1 308 291 304	12,50%	12,24%		
2001	100	1 251 794 176	-0,30%	-4,51%		
2002	101,43	1 537 852 871	19,75%	18,60%		
2003	105,75	1 618 070 827	8,84%	4,96%		
2004	109,95	1 746 248 295	10,88%	7,34%		
2005	111,47	1 749 349 601	1,54%	0,18%		
2006	114,05	2 307 264 338	25,90%	24,18%	11.53%	9.11%
2007	118,24	3 064 748 276	27,38%	24,72%		
2008	123,1	3 511 666 690	16,17%	12,73%		
2009	131,1	3 959 922 567	16,73%	11,32%		
2010	136,23	4 302 180 741	11,42%	7,96%		
2011	142,39	4 648 097 924	11,45%	7,44%		
2012	162,5	4 571 487 419	10,91%	-1,68%		
2013	169,3	4 063 686 441	-7,98%	-12,50%		
2014	176,2	4 345 156 967	10,14%	6,48%	9.80%	4.46%

من اعداد الطالب اعتمادا على مصادر عن تقارير الديوان الوطني للإحصائيات الخاصة مؤشر أسعار الاستهلاك أعداد مختلفة

مع اعتماد الرقم نصف السنة (وارد غي خانة الرقم القياسي

لاسعار المستهلك).

الجدول رقم (4-05)

اثر الزيادة السكانية على تطور النفقات العامة في الجزائر للفتر (1990-2014)

السنة	عدد السكان بالاف	الزيادة السنوية للسكان	نسبة الزيادة السنوية في السكان %	متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة بالاسعار الجارية	الزيادة الظاهرية بسبب الزيادة السكانية بالاسعار الجارية
1990	25 022	624	2,49	5 595,56	3 491 626,89
1991-1997		581	2.15	18 908,34	10 541 292,66
2000	30 416	451	1,48%	41 279,83	18 617 201,18
2001-2010		556.2	1.72	88254.37	51938791.85
2011	36 717	739	2,04	180 255,10	133 208 521,46
2012	37 495	778	2,16	198 124,20	154 140 631,27
2013	38 297	802	2,07	179 643,87	144 074 380,70
2014	39 114	817	2,15	195 739,80	159 919 417,41

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء .

الجدول رقم (4-09)

العجز أو الفائض في الميزانية العامة للجزائر للفترة 1990-2014.

السنة المالية	العجز (-) الفائض (+) دج	نسبة العجز من النفقات العامة الإجمالية
1990	-103 512 000	-73,93%
1991	0	0,00%
1992	500 000	0,15%
1993	-168 350 251	-33,41%
1994	-125 272 877	-23,40%
1995	-148 375 979	-20,19%
1996	-99 400 000	-11,71%
1997	-84 700 000	-9,27%
1998	-78 721 650	-8,03%
1999	-161 476 715	-14,70%
2000	-226 727 164	-18,06%
2001	-17 414 176	-1,39%
2002	-102 094 167	-6,55%
2003	-259 659 900	-15,17%
2004	-392 000 000	-20,42%
2005	-314 170 000	-16,11%
2006	-963 514 977	-36,62%
2007	-1 821 142 361	-50,26%
2008	-2 398 861 696	-55,49%
2009	-2 404 858 485	-46,32%
2010	-2 779 360 823	-47,42%
2011	-3 626 026 634	-54,79%
2012	-3 973 017 056	-53,48%
2013	-3 059 821 144	-44,48%
2014	-3 437 986 576	-44,90%

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية لسنوات الدراسة .

جدول رقم (5-03)

تطور نفقات التعليم ونسبتها من الدخل القومي الاجمالي ونفقات الميزانية العامة للفترة (1990-2014)

السنة	نفقات التربية والتعليم بآلاف دج	نسبة نفقات التربية التعليم إلى النفقات العامة	متوسط حصة الفرد من خدمات التعليم والتربية - دج -	نسبة الإنفاق على التعليم من GDP بـ %
1990	29504837	21,1%	1 179,16	5,32
1991	35624000	18,2%	1 389,23	4,13
1992	53197575	16,2%	2 024,95	4,95
1993	68589510	13,6%	2 550,36	5,77
1994	79888767	14,9%	2 905,47	5,37
1995	99080000	13,5%	3 531,00	4,94
1996	122158630	14,4%	4 276,36	4,75
1997	129294291	14,1%	4 451,52	4,65
1998	144468015	14,7%	4 896,06	5,1
1999	148947426	13,6%	4 970,71	4,6
2000	154758160	12,3%	5 088,05	3,75
2001	167213766	13,4%	5 415,13	3,96
2002	182285316	11,7%	5 813,23	4,03
2003	202568928	11,8%	6 360,49	3,86
2004	224735743	11,7%	6 944,00	3,65
2005	253102120	13,0%	7 691,67	3,35
2006	363086832	13,8%	10 844,56	4,26
2007	302823848	8,4%	8 881,51	3,23
2008	350005953	8,1%	10 118,41	3,16
2009	464953936	9,0%	13 183,45	4,65
2010	537566167	9,2%	14 941,52	4,47
2011	753409500	11,4%	20 519,36	5,2

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للاحصائيات.

جدول رقم (5-05)

عدد الاطباء، وعدد جرجي الأسنان، وعدد الصيادلة، ومجوع السكان لكل طبيب

للفترة 1990-2014.

السنة	تطور عدد الأطباء	عدد السكان لكل طبيب	تطور عدد جرحي الآسنان	عدد السكان لكل جراح أسنان	تطور عدد الصيادلة	عدد السكان لكل صيدلي
1990	23550	1063	7199	3476	2134	11725
1991	24791	1034	7563	3391	2575	9958
1992	25304	1038	7833	3354	2984	8804
1993	25491	1055	7885	3411	3189	8433
1994	25796	1066	7763	3542	3425	8028
1995	27317	1027	8056	3483	3691	7602
1996	27652	1033	7837	3645	3866	7389
1997	28344	1025	7966	3646	4022	7222
1998	29970	985	7954	3710	4299	6864
1999	30962	968	8062	3717	4600	6514
2000	32332	941	8197	3711	4814	6318
2001	33654	918	8408	3673	4976	6206
2002	35368	887	8618	3639	5198	6033
2003	36347	876	8651	3681	5705	5582
2004	37720	858	8842	3660	6082	5321
2005	,,,	,,,	,,,	,,,	,,,	,,,
2006	39459	849	9648	3457	7267	4607
2007	,,,,	,,,	,,,	,,,	,,	,,,
2008	47995	721	10649	3248	8019	4314
2009	52071	677	11135	3167	8503	4148
2010	56209	640	11633	3093	9081	3962

المصدر : جمع الباحث إعتمادا على إحصاءات قطاع الصحة، الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الجدول رقم (5-06)

عدد المستشفيات وعدد الأَسرَةُ إلى مجموع السكان في الجزائر

للفترة 1990-2014.

السنة	عدد المستشفيات	عدد الأسرةُ	عدد السكان	معدل عدد السكان لكل مستشفى	معدل عدد السكان لكل سرير
1990	284,00	60 120,00	25 022 000	88 105,63	416,20
1991	263,00	52 728,00	25 643 000	97 501,90	486,33
1992	263,00	53 068,00	26 271 000	99 889,73	495,04
1993	267,00	52 802,00	26 894 000	100 726,59	509,34
1994	274,00	53 612,00	27 496 000	100 350,36	512,87
1995	251,00	54 213,00	28 060 000	111 792,83	517,59
1996	232,00	53 125,00	28 566 000	123 129,31	537,71
1997	223,00	52 968,00	29 045 000	130 246,64	548,35
1998	245,00	53 529,00	29 507 000	120 436,73	551,23
1999	261,00	54 170,00	29 965 000	114 808,43	553,17
2000	268,00	54 618,00	30 416 000	113 492,54	556,89
2001	275,00	54 869,00	30 879 000	112 287,27	562,78
2002	372,00	55 233,00	31 357 000	84 293,01	567,72
2003	275,00	57 086,00	31 848 000	115 810,91	557,90
2004	276,00	58 906,00	32 364 000	117 260,87	549,42
2005	,,	,,	32 906 000	#VALEUR!	#VALEUR!
2006	280,00	57 597,00	33 481 000	119 575,00	581,30
2007		,,	34 096 000	#DIV/0!	#VALEUR!
2008	208,00	60 532,00	34 591 000	166 302,88	571,45
2009	210,00	61 690,00	35 268 000	167 942,86	571,70
2010	212,00	61 779,00	35 978 000	169 707,55	582,37

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائات الديوان الوطني للاحصاء .

الجدول رقم (5-07)

تحسن وضع الولادات في الجزائر للفترة 1990-2014

السنة	عدد الوفيات الرضع	معدل وفيات الرضع اجمالي 1000%	المواليد الاموات	معدل المواليد اموات اجمالي لـ 100	احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة	عدد الوفيات (بالالاف)	المعدل الخام للوفيات
1990	36270	46.8	16691	21.4	66.9	151	6.03
2000	21072	36.9	14891	24.7	72.5	140	4.59
2008	20793	25.5	16588	19.9	75.6	153	4.42
2009	21076	24.8	15937	18.4	75.5	159	4.51
2010	21046	23.7	16444	18.2	76.3	157	4.37
2011	21055	23.1	15480	16.7	76.5	162	4.41
2012	22088	22.6	15795	15.9	76.4	170	4.53
2013	21586	22.4	15009	15.4	77	168	4.39
2014	22282	22	15077	14.6	77.2	174	4.44

المصدر : من جمع الباحث اعتمادا على ons

جدول رقم (5-08)

تطور النفقات العامة على قطاع الصحة 1990-2014

السنة	نفقات وزارة الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات	نسبة نفقات قطاع الصحة لنفقات العامة	نسبة نفقات الصحة لناتج المحلي الخام	نصيب الفرد من نفقات الصحة
1990	384 000	0,46%	0,07%	3 357
1991	2 382 560	2,01%	0,28%	4 613
1992	12 317 689	6,04%	1,15%	7 761
1993	16 713 963	5,50%	1,40%	11 302
1994	17 819 286	5,51%	1,20%	11 757
1995	21 171 423	4,83%	1,06%	15 609
1996	28 994 126	5,30%	1,05%	19 149
1997	28 536 391	4,45%	1,03%	22 055
1998	29 802 363	3,86%	1,05%	26 154
1999	31 621 985	3,87%	0,98%	27 288
2000	33 900 742	3,51%	0,82%	31 738
2001	38 324 796	3,65%	0,91%	34 009
2002	49 117 107	4,48%	1,09%	34 997
2003	55 430 565	4,62%	1,06%	37 679
2004	63 770 452	5,31%	1,04%	37 078
2005	62 460 953	4,87%	0,83%	39 003
2006	70 315 276	4,46%	0,83%	47 040
2007	93 552 966	4,64%	1,00%	59 185
2008	129 201 251	4,98%	1,17%	74 983
2009	178 322 829	6,28%	1,78%	80 470
2010	195 011 838	5,68%	1,62%	95 456
2011	227 859 541	4,94%	1,57%	125 507
2012	404 945 348	9,34%	2,63%	115 632
2013	306 925 642	6,51%	1,89%	123 102
2014	365 946 753	10,66%	2,17%	87 802

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير قانون المالية أعداد مختلفة وإحصائيات الديوان الوطني .

جدول رقم (5-10)

تطور قطاع النقل والمواصلات في الجزائر للفترة (1990-2014)

النقل والمواصلات		الوحدة القياسية	السنة	
			1990	2011
شبكة الطرقات	الطرق الوطنية	بالكيلومتر	25823	29567
	الممرات الولائية	بالكيلومتر	21748	24107
عدد المسافرين	عدد المسافرين	العدد 103	157142	17817
	الكيلو متر المجتاز	103 كلم	171477	21800
	المسافرين / الكيلومتر	106	8907	-
السلع	الحمولة المشحونة	106 طن	7,95	5,08
	الطن الكيلومتري	106 طن/كلم	1720	1822
النقل بالسكك الحديدية	الخطوط المستغلة	بالكيلومتر	3742	3851
	عدد المسافرين	106	53,7	27,4
	المسافرين / الكيلومتر	106	2991	1040
السلع	الحمولة المشحونة	106	12,36	4,98
	طن /كلم	106	269	1248
النقل البحري				
السلع	بضائع مشحونة	106 طن	65,9	83,7
	بضائع مفرغة	106 طن	17,5	34,2
	المجموع	106 طن	83,4	117,9
المسافرين	الدخول	العدد	215750	324886
	الخروج	العدد	159821	310503
	المجموع	العدد	375571	635389
النقل الجوي				
المسافرين المنقولين	المجموع	العدد	7752389	8849532
	و منها حركة الملاحة الدولية	العدد	3301269	5254285
المسافرين المنقولين عبر الخطوط الجوية الجزائرية	المجموع	العدد	3781336	3545317
	منها الدولية	العدد	1850535	2285810
الشحن	المجموع	10^3 طن	39,4	26,4
	منها الخطوط الجوية الجزائرية	103 طن	32,4	13,4

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على نشريه الديوان الوطني للإحصائيات عدد النقل ، سنة **2011**.

الجدول رقم (5-11)

تطور الإنفاق على قطاع النقل ونسبته إلى الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

السنة	النفقات على قطاع النقل	نسبة الإنفاق على قطاع النقل بالنسبة لإجمالي الإنفاق الحكومي	نسبة النفقات النقل / الناتج المحلي الإجمالي
1990	610400	0,004359626	1,10
1991	759871	0,003890789	0,88
1992	1212778	0,003698622	1,13
1993	1492725	0,002962048	1,25
1994	1874303	0,003501584	1,26
1995	2923045	0,003977603	1,46
1996	3514558	0,004141596	1,37
1997	3380506	0,00369818	1,22
1998	3449949	0,00351956	1,22
1999	1425120	0,001297242	0,44
2000	3458903	0,002754853	0,84
2001	3492054	0,002789639	0,83
2002	3647290	0,00233824	0,81
2003	3736578	0,002183716	0,71
2004	15909544	0,008286221	2,59
2005	1801013	0,000923596	0,24
2006	4423943	0,00168119	0,52
2007	7138251	0,001969847	0,76
2008	7448943	0,001723151	0,67
2009	8215955	0,001582591	0,82
2010	19345233	0,003300749	1,61
2011	28874103	0,004362684	1,99
2012	28387232	0,003821309	1,85
2013	20022340	0,002910299	1,235913422

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على قوانين المالية المختلفة .

الملحق رقم (1-1) ، متغيرات النموذج الأول : **لوغاريتم الوحدات**

	G	GDP	P	I	CI	TD	POP	UNE	UneR	Emp	L	PW	W
1990	25,66499	27,04113	3,052113	25,67822	26,47145	26,56101	17,08278	13,96048	3,218876	15,36201	15,60727	11,43386	25,91622
1991	25,9978	27,48268	3,282414	26,09761	26,76121	26,75219	17,1074	14,02496	3,218876	15,3949	15,60727	11,87541	26,26649
1992	26,51597	27,70306	3,557631	26,35079	27,03013	26,96918	17,13097	14,11562	3,295837	15,41853	15,6436	12,05946	26,55603
1993	26,94574	27,80474	3,744314	26,50443	27,19892	26,78105	17,15333	14,2329	3,141995	15,43331	15,6965	12,10824	26,7455
1994	27,00604	28,02805	3,998934	26,73342	27,45364	27,30739	17,17424	14,31992	3,192942	15,45528	15,7339	12,29415	26,87579
1995	27,32297	28,32666	4,259718	27,01821	27,7397	27,40733	17,19363	14,56881	3,33577	15,50855	15,83838	12,48828	27,06679
1996	27,46685	28,57494	4,431174	27,18387	27,91998	27,54225	17,21153	14,59713	3,331847	15,54273	15,87092	12,70402	27,22636
1997	27,54121	28,65353	4,486612	27,18179	27,98894	27,70939	17,22816	14,62866	3,332205	15,57595	15,90366	12,74987	27,30543
1998	27,61104	28,67147	4,535391	27,3146	28,07361	28,09664	17,24369	14,66267	3,332205	15,6061	15,93489	12,73658	27,4011
1999	27,72504	28,80604	4,561009	27,39504	28,14427	28,2082	17,25837	14,73818	3,377588	15,61936	15,96599	12,84005	27,46567
2000	27,85861	29,04773	4,564036	27,47159	28,16996	28,3356	17,27244	14,77486	3,38439	15,64649	15,99593	13,0518	27,5084
2001	27,8556	29,07254	4,60517	27,59587	28,24498	28,53666	17,28593	14,72296	3,306887	15,70213	16,02103	13,05151	27,60118
2002	28,07561	29,14015	4,619369	27,73656	28,31882	28,69626	17,29899	14,68597	3,246491	15,74949	16,04606	13,09408	27,67876
2003	28,16816	29,28969	4,661078	27,86622	28,3854	28,8413	17,31212	14,54692	3,165475	15,71523	15,98593	13,30376	27,76021
2004	28,28335	29,44733	4,700026	28,02097	28,49434	28,94958	17,3259	14,32953	2,873565	15,86938	16,06364	13,38369	27,87671
2005	28,29885	29,65415	4,713755	28,15672	28,5683	29,05596	17,34072	14,20417	2,727853	15,91745	16,08309	13,57106	27,94137
2006	28,59855	29,77128	4,736637	28,30878	28,62263	29,23552	17,35668	14,03143	2,509599	15,99809	16,12904	13,64224	28,03655
2007	28,91853	29,86671	4,772716	28,53205	28,7175	29,42188	17,37363	14,13396	2,624669	15,96657	16,11499	13,75172	28,17445
2008	29,09494	30,03288	4,812997	28,80299	28,83498	29,57062	17,39137	13,97166	2,424803	16,02883	16,14911	13,88377	28,39108
2009	29,27804	29,9304	4,87596	28,96902	28,95115	29,61789	17,40962	13,88504	2,322388	16,06385	16,17107	13,75934	28,48989
2010	29,39932	30,11522	4,914345	29,10141	29,0458	29,74495	17,42812	13,88876	2,302585	16,09124	16,19617	13,91906	28,70178
2011	29,52088	30,31126	4,95857	29,16148	29,14576	29,9265	17,44684	13,87566	2,302585	16,07717	16,1821	14,12915	28,9707
2012	29,63637	30,41657	5,090678	29,23894	29,28179	30,03029	17,46569	14,04105	2,397895	16,13495	16,25114	14,16543	26,71473
2013	29,55961	30,44306	5,131672	29,36989	29,38366	30,11104	17,4844	13,97678	2,282382	16,19394	16,29741	14,14565	26,78705
2014	29,66653	30,47623	5,17162	29,47345	29,46596	30,24578	17,50261	14,4033	2,302585	16,19506	16,30042	14,17581	26,85449

المصدر : FMI – MF – BNA – ONS .

الملحق رقم (1-2) ، متغيرات النموذج الثاني : لوغاريتم أصناف الإنفاق الحكومي إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

	ln_gdp	ln_L	ln_k	ln_GE	ln_ED	ln_HE	ln_TC	ln_AG	ln_ss	ln_DE
1990	27,0411308	15,60727	25,6782235	25,664994	24,3645759	19,7661531	25,9059129	22,9716376	22,6974441	23,7137393
1991	27,4826752	15,60727	26,0976114	25,9978027	24,5960073	21,5914414	26,2178652	23,0782305	22,5500323	23,8904373
1992	27,7030588	15,643602	26,3507923	26,5159745	24,9496319	23,2343022	26,7056088	23,4120837	23,3872684	24,1838173
1993	27,8047432	15,6965012	26,5044256	26,9457434	25,226832	23,5395103	27,1106315	23,7934427	24,0796228	24,6054517
1994	28,0280532	15,7339027	26,7334174	27,0060425	25,4075197	23,6035472	27,1901915	23,992675	24,5141078	24,8520821
1995	28,3266625	15,8383817	27,0182108	27,3229676	25,5869707	23,7759181	27,4852773	24,0542325	24,5978936	25,1614563
1996	28,5749383	15,8709155	27,1838696	27,4668538	25,785611	24,0903591	27,6375602	24,2347638	24,8685397	25,4824146
1997	28,6535325	15,903664	27,1817922	27,5412058	25,7956455	24,074446	27,7020885	24,2595144	25,0272282	25,6465839
1998	28,6714712	15,9348937	27,3146021	27,6110446	25,9409557	24,1178535	27,7835097	24,4868953	25,3614397	25,7689025
1999	28,806038	15,9659929	27,3950443	27,7250366	25,8416528	24,1771184	27,8666009	24,7923796	25,4780428	25,958955
2000	29,0477268	15,995928	27,47159	27,8586085	25,895919	24,2467027	27,9900578	24,5332209	25,7201826	26,0983208
2001	29,0725404	16,0210339	27,5958731	27,855599	25,9993353	24,3693629	28,0007856	25,02207	25,753085	26,1589384
2002	29,1401465	16,0460624	27,73656	28,075607	26,1857117	24,6174732	28,2163143	25,2541475	25,9910851	26,3883779
2003	29,2896912	15,9859347	27,8662233	28,1681633	26,2618828	24,738397	28,3067352	25,4590834	26,0154932	26,4306897
2004	29,4473296	16,0636395	28,0209682	28,2833463	26,3381888	24,8785558	28,4169718	25,2766144	25,8784104	26,5686364
2005	29,6541548	16,08309	28,1567198	28,2988505	26,480874	24,8578074	28,4492977	25,3889836	25,9456762	26,604832
2006	29,7712797	16,1290356	28,3087794	28,5985504	26,5301237	24,9762549	28,7175633	25,6267831	26,0304538	26,7094597
2007	29,8667061	16,1149908	28,5320457	28,9185328	26,6020215	25,2617936	29,012585	26,1309119	26,1287946	26,8265792
2008	30,0328816	16,1491097	28,8029902	29,0949387	26,7857448	25,5846371	29,1896499	26,6164722	26,3693834	27,0574706
2009	29,9304036	16,1710675	28,9690227	29,2780358	27,0676051	25,9068614	29,3820835	27,1300745	26,5989258	27,3464869
2010	30,1152245	16,1961672	29,101409	29,3993176	27,1323358	25,9963261	29,4979173	26,8393035	26,6516715	27,4189472
2011	30,3112569	16,1821028	29,1614822	29,5208788	27,453227	26,1519952	29,6399787	26,9579915	26,7882252	27,5650144
2012	30,4165691	16,2511394	29,2389403	29,6363676	27,5261653	26,727018	29,7507791	27,0264114	27,1722832	27,9277002
2013	30,4430609	16,2974127	29,3698885	29,5596138	27,5948311	26,4498713	29,6908055	26,5741175	27,0131699	27,9618569
2014	30,4762273	16,3004172	29,4734465	29,6665325	27,6717288	26,6257537	29,7940814	26,8079399	27,3490058	28,0342401

المصدر : قوانين المالية لسنوات الدراسة 1990-2014.

الجدول رقم (4-01)

مكونات إجمالي نفقات الميزانية للفترة 2000- 2013.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي نفقات الميزانية	**1178.1**	**1312**	**1550.6**	**1766.2**	**1891.8**	**2052**	**2453**	**3108.5**	**4191**	**4246.3**	**4466.9**	**5853.6**	**7058.1**	**6092.1**
النفقات الجارية	838.9	798.6	975.6	1138.1	1251.1	1245.1	1437.9	1673.9	2217.1	2300	2659	3879.2	4782.6	4204.3
نفقات المستخدمين	261.6	288.8	301.1	326.6	418.5	391.4	447.8	526.2	838.7	910.9	1212.6	1774.7	1988.4	1833
منح المجاهدين	60.6	56.1	74	62.6	69.2	79.8	92.5	101.6	103	130.7	151.3	163.2	185.3	226.5
مواد ولوازم	54.6	59.1	69.8	58.8	71.7	76	95.7	93.8	111.7	112.5	121.7	129.7	135.2	116.1
تحويلات جارية	300.4	247.1	387.7	543.8	633.6	597.6	733.3	871.8	1102.9	1108.5	1140.2	1773.9	2431.7	1984.5
منها : مصالح الإدارة	95	120.1	133.6	161.3	176.5	187.5	215.6	273	360.8	412.5	513.3	786.1	786.7	699.1
فوائد الدين	161.7	147.5	143	146.3	85.2	73.2	68.6	80.5	61.4	37.4	33.2	37.7	42	44.2
نفقات رأس المال	339.2	522.4	575	628.1	640.7	806.9	1015.1	1434.6	1973.3	1946.3	1807.9	1974.4	2275.5	1887.8

المصدر : تقرير بنك الجزائر2000-2014.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I -المراجع باللغة العربية :

1-الكتب :

1. **إبراهيم كبد**، دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي،الجزء الأول،الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد ،بغداد، 1980.
2. **ايدجمان مايكل**، ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الملكة العربية السعودي،1999.
3. آمارتيا **صن**، ترجمة شوقي جلال ، التنمية حرية ، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد203 ، مايو 2004 .
4. **اشرف صالح** ، إدارة المال العام ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2010 .
5. **بول أ. ساموبلسون**، نقله إلى العربية: مصطفى موفق، علم الاقتصاد،ج 2، الدور الاقتصادي للدولة ومحددات الدخل الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1993.
6. **طاهر الجنابي**، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بدون سنة نشر.
7. **يسري أبو العلا، ماجدة شلبي**، المالية العامة والتشريع الضريبي، مركز التعليم المفتوح ، كلية الحقوق، جامعة بنها، بدون سنة نشر .
8. **محمد عباس محرزي** ، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.
9. **محمد حلمي مراد** ، مالية الدولة ، منشورات الأستاذ في كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، مصر .

10. **ميشـل تـودارو**، التنميـة الاقتصـادية ، تعريـب ومراجعـة محمـود حسـن حسـنى ، محمـود حامـد محمـود ، دار المريخ 2006 .

11. **محمـــد دويـــدار**، مبـادئ الاقتصـاد السياسـي،ج **2**الاقتصـاد النقـدي، منشـورات الحلبـي الحقوقيـة، بيـروت لبنان، 2001.

12. **محمـد دويـدار** ، مبـادىء الاقتصـاد السياسـي، الجـزء الرابـع الاقتصـاد المـالي ، مـوفم لنشـر والتوزيـع ENAG، الجزائر،2004.

13. **محمـد عـوص رضـوان**، فلسـفة موازنـة البـرامج والأداء فـي عـلاج مشـكلتي العجـز والـدين العـام فـي الموازنـة العامة للدولة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الاولى ، 2009، القاهرة .

14. **محمد عمر أبو دوح**، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

15. **محمـــد خالـــد المهـــايني، خالـــد شـــحادة الخطيـــب** ، الماليـــة العامـــة، منشـــورات جامعـــة دمشـــق، مركز التعليم المفتوح ، قسم المحاسبة ، بدون تاريخ .

16. **محمد عباس محرزي**، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.

17. **محمد الصغير بعلي** ، **يسرى أبو العلاء** ،المالية العامة ، دار العلوم لنشر، عنابة ، 2003.

18. **محمد شاكر عصفور**، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة ، الاردن ، 2008 .

19. **محمد صالح تركي القريشي**، علم اقتصاد التنمية، مكتبة الجامعة، الشارقة، الطبعة الأولى، 2010.

20. **سـمير محمـد عبـد العزيـز**،الجـدوى الاقتصـادية للمشـروعات الاسـتثمارية وقيـاس الربحيـة التجاريـة والقوميـة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2000 .

21. **سعيد علي العبيدي**، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الطبعة الأولى 2011 .

22. **سعيد عبد العزيز عتمان**، اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة، دراسات نظرية تظبيقية،الدار الجامعية، سنة 2000

23. **عمر صخري**، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

24. **عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد**، اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية اسلامية، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، الطبعة الخامسة.

25. **عادل احمد حشيش**، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي العامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1992 .

26. **عبد الفتاح عبد الحمن عبد المجيد** ، اقتصاديات المالية العامة دراسة نظرية تطبيقية رؤية اسلامية ، كلية التجارة، جامعة المنصورة ، الطبعة الخامسة.

27. **عبد المطلب عبد الحميد** ، اقتصاديات المالية العامة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد، 2010.

28. **رضا صاحب أبو حمد العلي** ، المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة فرع البصرة ، 2002 .

29. **ريتشارد موسجريف، بيجي موسجريف**، تعريب سلطان محمد السلطان ، المالية العامة في النظرية والتطبيق، دار المريخ ،1992.

30. **حازم الببلاوى** ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، 1998.

31. **حسن عبد الكريم سلوم** ، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ، دراسة تحليلية للموازنة العراقية 2005 –2007، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

32. **غازي عبد الرزاق النقاش**، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، عمان،2001 .

2- الرسائل والأطروحات والدراسات الجامعية :

1. **الأسود الصادق،** مساهمة المحاسبة العمومية ، في ترشيد النفقات العامة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر **3** ، سنة 2011.

2. **إبراهيم نصار سالمان** " دراسة مقارنة لمحددات التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية وتركيا وكوريا من الستينيات حتى الثمانينيات" ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس 1995 .

3. **أحمد يوسف،** أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوريا، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد ، جامعة حلب ، 2005.

4. **أميرة صالح محمد سلطان** ، تقييم سلامة المالية العامة في الاقتصاد المصري ، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة عين شمس، 2009.

5. **بن عزة محمد،** ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط وبالأهداف دراسة تحليلية قياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان سنة 2015/2014.

6. **جيهان عبد اللطيف الرفاعى،** الرقابة على الموازنة العامة للدولة، رسالة دكتوراه في الحقوق، قسم الاقتصاد ، كلية الحقوق، جامعة طنطا ، سنة 2010 .

7. **جمعة أحمد الزيادات** ، الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة أل البيت، الأردن ، 2000 .

8. **جمعة أحمد خلايفة الزيادات** ، التفاعلات بين السياسات المالية والنقدية وأثارها على الاقتصاد الأردني 1970-2009،اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، الجامعة الأردنية ، 2010.

9. **دراوسي مسعود،** السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006.

10. **دانيا محمد سمير زين العابدين** ، تحسين جودة خدمات نقل الركاب من منظور إدارة الجودة الشاملة " دراسة ميدانية على قطاع النقل البري للركاب في محافظة اللاذقية "، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة تشرين،**2010**.

11. **هالة فهد عبد الله عبد العزيز الحميدى**، عجز الموازنة العامة في دولة الكويت والسياسات المالية لمواجهة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة عين شمس، 2002.

12. **زهية حوري**، تقييم المشروعات في البلدان النامية باستخدام طريقة الآثار، رسالة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي ، كلية الاقتصاد ، جامعة منتوري– قسنطينة .

13. **زيوش رحمة**،الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2011.

14. **حسنى إبراهيم عبد الواحد**، إنتاجية النفقات العامة الصحية دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية ، جامعة حلوان ، 2007 .

15. **حلمي إبراهيم منشد** ، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975–2000)، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة ، 2004.

16. **حابس فؤاد يوسف عصفور**، اثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن ، سوريا مصر وإسرائيل)، رسالة ماجستير في جامعة اليرموك ، 1992.

17. **يسرى فاروق داود بطرس**، عوامل النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل في الفترة من 1970–2004، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ،كلية التجارة، جامعة عين شمس،2011.

18. **كـــريم نبيـــل مـــدحت ســـالم** ، تقـويم سياســات وزارة الماليــة المصــرية للتحــول نحــو موازنــة الأداء ، رســالة دكتــوراه الفلســفة فــي الإدارة العامــة ، قســم الإدارة العامــة ، كليــة الاقتصــاد و العلــوم السياســية ، جامعــة القاهرة ، سنة 2007 .

19. **مجــدولين محمــد عبــده ســعيد**، كفــاءة السياســة الماليــة فــي مواجهــة الــدين العــام وتعزيــز اســتدامة القــدرة الماليــة فــي الاقتصــاد اليمنــي" دراســة مقارنــة"، رســالة دكتــوراه الفلســفة فــي الاقتصــاد ، قســم الاقتصاد كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2011

20. **محمــد ســمير زيــن العابــدين**، تحســين جــودة خــدمات نقــل الركــاب مــن منظــور إدارة الجــودة الشــاملة" دراســة ميدانيــة علــى قطــاع النقــل البــري للركــاب فــي محافظــة اللاذقيــة "، رســالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة تشرين، **2010**.

21. **محمــد نــوري شــيخي كــولر** ، الحاجــات العامــة فــي الاقتصــاد الإســلامي، رســالة ماجســتير فــي الاقتصاد الإسلامي ، جامعة اليرموك ، سنة 1993.

22. **محمــد صــادق حامــد ربابعــة**، نمــوذج مقتــرح لقيــاس أثــر جــودة المعلومــات المحاســبية علــى ترشــيد الإنفــاق الحكــومي الأردنــي طبقــا للمعــايير الدوليــة ، أطروحــة دكتــوراه فــي فلســفة فــي المحاسبة، كلية الأعمال ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، سنة 2010.

23. **مصــطفى علــي لطفــي**، فعاليــة السياســات الماليــة فــي عــلاج عجــز الموازنــة العامــة لدولــة بــالتطبيق علــى مصــر– خــلال الفتــرة مــن 1975- 2002 ، رســالة ماجســتير فــي الاقتصــاد ،قســم الدراسات العليا كلية التجارة ،جامعة عين شمس، 2004.

24. **محمــد صــالح جمعــة** ، السياســة النقديــة فــي ســورية وأثرهــا فــي نمــو النــاتج المحلــي الإجمــالي خــلال الفتــرة 1990– 2014، رســالة دكتــوراه فــي الاقتصــاد ، قســم الاقتصــاد و التخطــيط ، جامعة دمشق ، 2001.

25. **منـــال مـــروان عثمـــان** ، دور السياســة الماليــة فــي تعبئــة الفــائض الاقتصــادي لتمويــل التنميــة الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة ، دراســـة الاقتصـــاد الســـوري ، رســـالة ماجســـتير فـــي الاقتصـــاد ، جامعة حلب ، 2009

26. **منـــال مـــروان عثمـــان**، دور السياســة الماليــة فــي تعبئــة الفــائض الاقتصــادي لتمويــل التنميــة الاقتصـــادية و الاجتماعيـــة – دراســـة الاقتصـــاد الســـوري ، رســـالة ماجســـتير فـــي الاقتصـــاد ، جامعة حلب ، 2009 .

27. **مصطفى علي لطفي** ، فعالية السياسات المالية في علاج عجز الموازنة العامة لدولة بالتطبيق على مصر– خلال الفترة من 1975– 2002. رسالة ماجستير في الاقتصاد، قسم الدراسات العليا كلية التجارة ،جامعة عين شمس، 2004.

28. **منـــى عمـــر محمـــد**، دور الإنفــاق العــام علــى التعلــيم فــي رفــع جودتــه فــي مصــر، رســالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس ، 2012.

29. **نبـــال قصـــبة**، اثــر الإنفــاق العــام فــي النــاتج المحلــي الإجمــالي فــي ســوريا خــلال الأعــوام 1994– 2003. قسم الاقتصاد والتخطيط ، جامعة دمشق، 2006.

30. **نيفين محمد طريح** ، أثر حجم وكفاءة الدولة على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، 2005.

31. **ســـامي ولســـن حبيـــب** ، أثــر الإنفــاق العــام علــى معــدل النمــو الاقتصــادي مــع دراســة تطبيقيــة عن مصر، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة القاهرة ، 1995.

32. **ســـلوى عبـــد الـــرحمن العيســـى** ، أثــر الإنفــاق الحكــومي علــى النمــو الاقتصــادي فــي المملكــة العربيـــة الســـعودية و الكويـــت والإمـــارات العربيـــة المتحدة،رســـالة ماجســـتير غيـــر منشـــورة ، قســـم الاقتصاد، جامعة الملك سعود ،2006 .

33. **سوســـن الشـــمراني** ، موازنـــة البـــرامج والأداء المفـــاهيم و التطبيـــق ، منشـــورات برنـــامج الماجســـتير في الإدارة العامة ، عمادة الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، 2010.

34. **عبـــد الله محمـــد عبـــد الله الشـــناوى** ، دراســة فـــي الإنفـــاق الحكـــومي علـــى التعلـــيم وأثـــره علـــى هيكـــل العمالة في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الزقازيق ، 1993.

35. **عبـــد الـــرحمن عبـــد الفتـــاح محمـــد** ، اســـتخدام الأســـاس الصـــفري فـــي إعـــداد موازنـــة الوحـــدات الإداريـــة العامـــة كـــأداة لترشـــيد الإنفـــاق الحكـــومي وزيـــادة فاعليتـــه مـــع التطبيـــق علـــى قطـــاع التعلـــيم فـــي جمهوريـــة مصـــر العربيـــة، رســـالة ماجســـتير فـــي المحاســـبة ، قســـم المحاســـبة ، كليـــة التجـــارة ، جامعـــة القاهرة، سنة 1982.

36. **عبـــد الفتـــاح عبـــد العزيـــز محمـــد** ، النقـــل الجـــوي وأثـــر علـــى الاســـتقرار والتنميـــة فـــي الولايـــات الجنوبية للفترة 1990-2005، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الإسلامية ، 2007.

37. **خالـــد عبـــد الوهـــاب البنـــداري**،الآثـــار الاقتصـــادية الكليـــة للسياســـة الماليـــة فـــي مصـــر، رســـالة دكتـــوراه الفلســـفة فـــي الاقتصـــاد، كليـــة التجـــارة و إدارة الأعمـــال ، قســـم الاقتصـــاد والتجـــارة الخارجية، جامعة حلوان،2007.

38. **عمـــاد الـــدين احمـــد المصـــبح** ، محـــددات النمـــو الاقتصـــادي فـــي ســـورية خـــلال الفتـــرة 1970–2004، أطروحـــة دكتـــوراه فـــي فلســـفة العلـــوم الاقتصـــادية ، كليـــة الاقتصـــاد، جامعـــة دمشـــق، سنة 2008.

39. **عفيف عبد الكريم صندوق** ، دور السياسة المالية العامة في تحقيق الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد المالي، قسم الاقتصاد كلية الاقتصاد جامعة دمشق ، سنة 2005.

40. **عرفـــات التهـــامي إبـــراهيم** ، ترشـــيد الإنفـــاق العـــام ، رســـالة دكتـــوراه فـــي الحقـــوق، كليـــة الحقـــوق ، جامعة القاهرة، القاهرة 1984.

41. **فضيلة جنوحات/ز/حريتي**، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، سنة 2006.

42. **فيصل بوطيبة** ، العائد من التعليم في الجزائر، مذكرة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2010.

43. **فرج بن ناوي بن نجيب العنزي** ، رسالة ماجستير بعنوان : اثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية ، دراسة تطبيقية باستخدام تحليلات التكامل المشترك ، جامعة الملك سعود ، 2004 م .

44. **صرارمة عبد الوحيد**، تدخل الدولة في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق مداه وحدوده ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري– قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2006.

45. **شاكر محمود شهاب** ، اثأر النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 1978، رسالة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصيرية، 1989.

46. **شعبان فرج** ، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر ، 2012.

3- البحوث و المقالات المنشورة :

1. **احمد مداوس اليامي**، تقنية تحليل التكلفة والعائد : أسلوب ناجع في تحليل السياسات والبرامج العامة ، مجلة جامعة عبد العزيز ، الاقتصاد والإدارة، م19،ع ، ص: 113-167 (2005 م-1426هـ).

2. **أشرف صالح** ، إدارة المال العام، ورقة عمل مقدمة في مجلد ادارة المال العام التخصيص والاستخدام ، أعمال المؤتمرات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2010.

3. **إســـــماعيل حســـــين**، موازنـــة البـــرامج والأداء : المفهـــوم ، الفلســـفة والأهـــداف، ملتقـــى موازنـــة البـــرامج والأداء فـــي الجامعـــات العربيـــة، دمشـــق ،25-27 يوليـــو 2004 ، المنظمـــة العربيـــة للتنمية الادارية.

4. **أنور عبد الخالق محمد صديق و محمود عمر باعيسى** ، إستخدام أسلوب الاساس الصفري في اعداد الموازنات التخطيطية بمنشات الأعمال ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الإدارة ، م4 ، 1411 هـ ، 1991م .

5. **بطاهر علي**، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا– العدد الأول، 2004 .

6. **دافيد هال**، لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الإنفاق العام ، وحدة الأبحاث التابعة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، جامعة غرنتش، أكتوبر 2010. www.qpsactionnow.org/.../AR_Why_we_**need**_Public_**spending**.pdf .

7. **حسن الحاج** ، عجز الموازنة : المشكلات والحلول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والستون ، ماي 2007 .

8. **حسن عبد الكريم سلوم**، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ – دراسة تحليلية للموازنة العراقية 2005–2007، الجامعة المستنصرية، بغداد.

9. **حسين علي العمر**، أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي بدولة الكويت،المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية و الإدارية) المجلد الحادي عشر – العدد الأول – 1431 هـ (2010م) .

10. **حمد بن محمد الحوشان**، ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية السعودية، تحليل متجه الانحدار الذاتي ، مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم الإدارية ، 2007.

http://faculty.ksu.edu.sa/Dr_Alhoshan/MyPapers/GDP-dynamic.pdf

11. **يسرى حسين طاحون**، أولويات الإنفاق العام و أثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992 -2011 ، المجلة العلمية التجارة و التمويل ، المجلد الثاني ، العدد الأول 2013، كلية التجارة ، جامعة طنطا .

12. **لزعر علي، ايت يحيى سمير**، معدل الصرف الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري،مجلة الباحث،عدد 2012/11. http://rcweb.luedld.net/rc11/A1104.pdf.

13. **ليلية غضابنة**، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية للفترة 1990–2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2 ،العدد 1 ،2015.
https://journals.ju.edu.jo/JJES/article/viewFile/8091/4250.

14. **مدين الضابط** ، ندوة الثلاثاء الاقتصاد الرابعة والعشرون ، حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، السياسات المالية من منظور صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و المصلحة الوطنية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،2011.

15. **محمد عدنان وديع** ، قياس التنمية ومؤشراتها ، المعهد العربي لتخطيط ، الكويت .

16. **محمد عدنان و ديع** ، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من GNP إلى HDI ندوة : متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية ،معهد التخطيط القومي .

17. **محمد خالد المهايني**، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة تجارب عربية مقارنة، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية ، 2012 .

18. **محمد مسعي**، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث– عدد 2012/ 10.http://rcweb.luedld.net/rc10/A1013.pdf

19. **محمد صقر ، سمير شرف ، هيفاء غدير غدير** ، الإنفاق العام ودوره التنموي في الاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3) 2008 .

20. **محمود محمد داغر وعلي محمد علي**، الإنفاق العام على المشروعات البنية التحتية و اثره في النم الاقتصادي في ليبيا " منهج السببية، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 51 صيف 2010.

21. **محمد بن عبد الله الجراح**، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية، هل هي علاقة طاردة آم جاذبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، جامعة الملك سعود، 2009.

22. **نورة عبد الرحمن الرشيد** ، الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي،جامعة الملك سعود،2010.

23. **سامي محمد صدقي**، دراسة العائد والتكلفة لمشاريع الحكومة الإلكترونية ،ندوة الحكومة الإلكترونية الواقع والتحديات 10- 12 مايو2003، بلدية مسقط .

24. **سوسن الشمراني**، موازنة البرامج والأداء المفاهيم و التطبيق، منشروات برنامج الماجستير في الإدارة العامة ، عمادة الدراسات العليا ، جامعة الملك سعود،2010 .

25. **عبد اللطيف ماجد، مأمون دقاسمة** ،الدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة الأردنية دراسة تحليلية للفترة (1980-1997)، أفاق اقتصادية ، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة ،المجلد 22 العدد 87 السنة 2001 .

26. **علي عبد القادر**، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية لتنمية " مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي لتخطيط، الكويت المجلد الخامس ، العدد الثاني، يونيو 2003 ص ص75- 77 نقلا من الأمم المتحدة (2000، 3-44) التقرير رقم A157/270.

27. **شيبي عبد الرحيم، سمير بطاهر**، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني عشر . العدد الأول . يناير 2010 .

28. **ثـــروت جهـــان، وأحمـــد صـــابر محمـــود،** وكـريس بابـا جورجيـو، مـا هـو الاقتصـاد الكينـزي ،مجلـة التمويل و التنمية ،الصندوق النقد الدولي، سبتمبر 2014 .

5 –المجلات و الجرائد :

1. **أضـــواء علـــى الجزائـــر**، مجلـــة التمويـــل والتنميـــة، صـــندوق النقـــد الـــدولي، جويليـــة 2008 . http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2008/06/pdf/countrya.pdf.
2. **التقرير الخاص بالصحة** في العالم 2000، تحسين أداء المنظمات الصحية ، منظمة الصحة العالمية ، طبع في فرنسا ، 2000 . http://www.who.int/whr/2000/en/whr00_ar.pdf.
3. **الموجز التعليمي العالمي**، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم ، معهد اليونسكو للإحصاء ،2007 ، ص9. تاريخ التصفح 2015/08/22. http://www.uis.unesco.org/Library/Documents/ged07-ar.pdf
4. الوكالـة الوطنيـة لتطـوير الاسـتثمار قطـاع النقـل،الموقع الرسـمي: http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport.
5. تقرير التنمية الاقتصادية للعالم 1991، البنك الدولي .
6. تقرير البنك الدولي السنوي 2003.http://www-wds.worldbank.org .
7. تقريـــــر عـــــن الميـــــزان التجـــــاري، وزراه التجـــــارة. تـــــاريخ التصـــــفح : 2014/07/27. http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers14/stataps210414ar.pdf
8. تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر ، بنك الجزائر سنة 2008 . http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/intervention_102008_ar.pdf.
9. الإحصـاءات الصـحية العالميـة 2010، معـدل وفيـات الأطفـال دون الخامسـة، منظمـة الصـحة العالميـة. http://www.who.int/gho/publications/world_health_statistics/AR_WHS10_Full.pdf?ua=1
10. التقريـــر العـــالمي لرصـــد التعلـــيم للجميـــع ، منظمـــة الامـــم المتحـــدة لتربيـــة و التعلـــيم. http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002180/218003a.pdf

6–القوانين و المراسيم و التعليمات :

1. الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في8 ديسمبر 1996. http://www.joradp.dz/har/consti.htm.
2. تقريـــــر عـــــن الميـــــزان التجـــــاري، وزراة التجـــــارة. تـــــاريخ التصـــــفح : http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers14/stataps210414ar.pdf2014/07/27.
3. المادة 35 من القانون 84–17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية .

4. المادة 3 من القانون رقم 05/88 وكل من المواد 2 و3 من القانون رقم 17/84.

5. المادة 24 قانون المالية لعام 1984.

6. المادة 6 من القانون رقم 17/84 .

II - المراجع باللغة الأجنبية

I –Les Ouvrages :

1- **C.E.Ferguson** : Microeconomic Theory .Richard –Irwin inc. london .1975.

2- **David Pearce**, Giles Atkinson, Susana Mourato, Cost-Benefit Analysis and the Environment RECENT DEVELOPMENTS, OECD 2006.

3- ***E. T. York, Jr***. EDUCATION AND ECONOMIC GROWTH; *University of Florida.* http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/17036/1/ar630031.pdf

4- **Gareth D. Myles** , Public Economics , Cambridge University Press 2002.

5- **James, C.Van** Horne, Financial Management and Policy (Fifth Edition, New Jersey : Englewood cliffs, 1980).

6- **Market Failures**, LIBRARY OF ECONOMICS and LIBERTY , Public Goods, and Externalities, http://www.econlib.org/library/Topics/College/marketfailures.html.

7- **Macroeconomic Policy is** a rof. Robert E. Lucas, Jr., e 1995 Nobel Prize in Economics.

8- **M.L. Jhingan** ;The Economics of Development and Planning , Vikas Publishing, house ,1978 .

9- **Neri Salvadori,** The Theory of Economic Growth: a 'Classical' Perspective, Edward Elgar Cheltenham ,UK Northampton, MA, USA. http://digamo.free.fr/salva03.pdf.

10- **WARRENJ.SAMUELS ,**INSTITUTIONAL ECONOMICS . David Greenaway, Michael Bleaney & Ian Stewart, Companion to Contemporary Economic Thought , Rountledge, London, 1991.

11- **WARRENJ. SAMUELS ,**INSTITUTIONAL ECONOMICS. David Greenaway, Michael Bleaney & Ian Stewart, Companion to Contemporary Economic Thought , Rountledge, London, 1991.,

3-Articles et rapports:

1. **Amor Tahari and David Marston**, ALGERIA ,Staff Report for the 2009 Article IV Consultation ,Prepared by the Staff Representatives for the 2009 Consultation with Algeria, IMF Country Report No. 10/57, March 2010.

2. **Bingxin Yu, Shenggen Fan and Anuja Saurkar**, Does Composition of Government Spending Matter to Economic Growth ? Contributed Paper prepared for presentation at the International Association of Agricultural Economists Conference, Beijing, China, August 16-22, 2009 .

3. Document of the World Bank, People's Democratic Republic of Algeria A Public Expenditure Review .Assuring High Quality Public Investment ,Report No.36270-DZ.August15,2007. http://siteresources.worldbank.org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I.pdf.

4. **Kevin J. Stiroh,** What Drives Productivity Growth », Federal Reserve Bank Economic Policy Review, March, 2001. http://app.ny.frb.org/research/epr/01v07n1/0103stir.pdf.

5. **Liang pinghan** , the changes in structure of public expenditure behind the western china development program . The empirical study based on provincial public expenditure (march) 2005.

6. Nikolaos Dritsakis , ECONOMIC DEVELOPMENT AND PUBLIC EXPENDITURE IN THE GREEK ECONOMY, Department of Applied Informatics, University of Macedonia.
http://users.uom.gr/~drits/publications/Economic_Development_Public_Expenditure.pdf.

7. **Robert G. King and Sergio Rebelo**, Public Policy and Economic Growth ; Developing Neoclassical Implications, Journal of Political Economy, Vol. 98, No. 5, 1990.
https://ideas.repec.org/a/ucp/jpolec/v98y1990i5ps126-50.html.

8. **Ivan Katchanovsti**, « Divergence in Growth in Post-Communist Countries », Journal of public Policy, Vol 20, No1,2000 .http://users.abo.fi/mlagersp/PostCommunism2013/PostCommEconomicgrowth.pdf.

9. **IMF** Country Report No. 05/52, International Monetary Fund Washington, D.C. February 2005.

10. **Joseph Cortright,** « New Growth Theory, Technology and Learning : A Prctitioners Guide» Reviews of Economic Development Literature and Practice, No.4, 2001,.
http://www2.stat.unibo.it/mazzocchi/macroeconomia/documenti/Growth.pdf.

11. **Pasqual Commendatore, Salvatore D. Acunto, Carlo Panico**, Antonia Pinto, Keynesian Theories of Growth, Paper Presented in Confrence of Old and New Growth Theories; An Assessement, Pisa University, Italy, 5-7 octobre, 2001. http://growthconf.ec.unipi.it/papers/Turnovsky.pdf.

12. **Projet de modermisation** des systémes budgétaires ,20septembre 2006 .
ttp://www1.worldbank.org/publicsector/civilservice/frenchadmin/Pr%E9sentationAlg%E9rie.pdf.

13. **Tomas Philipson and Rodrigo *Soares*** ; The University of Chicago, Human Capital, Longevity, and Economic Growth: A Quantitative Assessment of Full Income Measures ,Working Paper , World bank , April 2001 .
http://siteresources.worldbank.org/INTABCDEWASHINGTON2001/Resources/philipson.pdf

14. **Todaro Michael , Stephen C. Smith** , Econimie Development in the Third World, 11 ed Edition , 2012 , Library of Congress Cataloging-in-Publication Data . http://eco.eco.basu.ac.ir/BasuContentFiles/57/57304a77-1269-4081-bd5b-4c66b84b06a4.pdf.

15. **The Demographic Profile of Algeria.** http://www.escwa.un.org/popin/members/algeria.pdf

16. Saad Alshahrani, Ali Alsadiq , Economic Growth and Government Spending in Saudi Arabia: An Empirical Investigation; Fiscal Affairs Department, IMF Working Paper, WP/14/3, International Monetary Fund, January 2014. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2014/wp1403.pdf.